
إحقاق الحق

الطبعـة الأولـى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

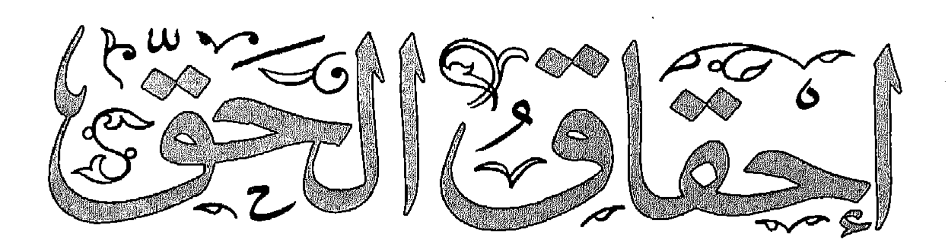
الطبعـة الثـانيـة
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الطبعـة الثـالثـة
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

فهـــمى هويدى



دار الشروق

تقديم

المشهد غير مفرح حقا ، لكنه يصورنا ونحن بصدد الخروج من القرن العشرين والدخول فى رحاب القرن الواحد والعشرين . أعجبنا أم لم يعجبنا ، فهكذا نحن، يعجزنا الهم حتى يعوق تعلقنا بالحلم ، ويحاصرنا الإحباط واليأس من كل صوب ، حتى يكاد ينزع منا الأمل .

فى أمثال تلك الأجواء المعتمة تتراجع طموحات كثيرة . يتخلى المرء ابتداء عن ذلك الخيار المترف الذى يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم ـ فبعد أن يفشل فى العثور على مصدر أو سبب للتفاؤل ، غير حسن الظن بالله بطبيعة الحال ، فلا يبقى أمامه إلا أن يكبح جماح تشاؤمه ، حتى لا يسقط فى هوة اليأس ومن ثم الضياع . أيضًا فإنه يصرف النظر عن إمكانية إصلاح الخلل القائم ، فى الأجل المنظور على الأقل . الشىء الوحيد الذى يمكن أن يفعله هو أن يقول كلمة الحق ، وأن يحاول توصيلها إلى الناس ، فقط لكى ينام مستريح الضمير !

الكلام الذى بين دفتى هذا الكتاب من ذاك القبيل . يخرج من رحم التشاؤم والإحباط ، ولا يطمع فى أكثر من إحقاق الحق ، وهو عنوان يبدو سهلا فى الإلقاء ، ولكنه فى عالمنا العربى بمثابة مغامرة مكلفة وغير مأمونة العاقبة ، وهناك « عقلاء » كثيرون يعزفون عنها اعتصاما «بالحكمة» وإيثارًا للسلامة ! ـ وشتان بين الثمن الذى يدفعه ـ فى الدنيا ـ الداعى إلى إحقاق الحق ، وذلك الذى يقبضه الساعون إلى اغماط الحق !

ربما لاحظ قارئ الكلام أنه لم يتسم بالمنشودة الكاملة وهذا ما اعترف به ،

وازعم إننى تحت ذلك السقف أسير . فالصراحة الكاملة مثل الحرية الكاملة لا وجود لهما فى هذا العالم . وربما غاية ما يمكن أن يلزم المرء نفسه به هو الصراحة الواجبة ، كلها أو بعضها . وفى الأجواء التى نعيشها ـ والتى لا تخفى تفاصيلها على أحد ـ تتعذر الصراحة الواجبة . وحده البعض يصبح الممكن ، والمحتمل على مضض !

ولعلى أحد الذين يقنعون ببعض الصراحة ، بحسبان أن الصراحة الكاملة حلم مستحيل المنال ، بينما الصراحة الواجبة مثل نسعى للاقتراب منه ما استطعنا إلى ذلك سبيلا . والأمر كذلك فلا بأس من ذلك البعض وإن قل . وفى أكثر من مناسبة قلت أن سقوف الخطاب تتفاوت فى العالم الثالث ، حيث تختلف من بلد إلى بلد ، فضلا عن أنها تختلف فى البلد الواحد من قيادة إلى قيادة . بل إن القيادة الواحدة يختلف مزاجها من حين لآخر ، الأمر الذى يترتب عليه تلقائيًا اختلاف سقف الحوار . وقد علمتنا التجارب أن السقف يبدأ مرتفعا ثم ينخفض تدريجيا بمضى الوقت . والذين عرفوا الرئيس السادات فى بداية عهده ، برحابة صدره النسبية التى دعت إلى الانفراج واحتملت « المنابر » السياسية المتعددة ، صدمهم موقفه فى نهاية السنوات العشر التى قضاها ، حين قرر أن يضع كل الرموز والتيارات السياسية المصرية فى السجون والمعتقلات ، وأن يسوق المنابر إلى المخافر ! . والرئيس السادات ليس نموذجًا وحيدا ، فالذى حدث معه تكرر مع غيره .

فيما تعلمت فلا بأس من الاكتفاء بالصراحة عند حد الكفاف ، شريطة أن يكون ذلك أقصى ما يحتمله السقف المتاح . بل لا غضاضه من التزام الصمت فى بعض الأحيان إذا لزم الأمر . وقد كان أستاذنا أحمد بهاء الدين يلجأ فى ظروف التضييق إلى حل ثالث ، غير الكفاف والصمت ، هو أن يكتب خارج الموضوع ، لكى يعبر عن احتجاجه وسخطه ، حيث كان يتجاهل الموضوع

الساخن أو الملح ، ليخوض فى موضوع بسيط بعيد عنه ، معتبراً إنه بذلك قال رأيه السلبى أمام الملأ !

هذا كله مقبول ومفهوم فى ظروف العالم الثالث البائسة ، التى يظل الرأى المستقل فى أجوائها شوكة فى الحلق ، وتهمةتدفع بصاحبها إلى مربع الإقصاء والنفى . وحيث كتب علينا أن ننتمى إلى ذلك العالم ، فليس هناك مفر من التعامل مع قواعد اللعبة كما هى ، مع الصبر والاحتساب . لكن الذى ليس مقبولًا ولا مفهوما أن يستسلم المرء للضغوط والسقوف إلى الدرجة التى يخالط فيها ضميره ويقول ما لا يؤمن به . وبدلا من أن يكون داعيا إلى الحق ، فإنه يصبح عونا للباطل . ومن أسف أن كثيرين يقعون فى ذلك الفخ بحجج وذرائع شتى ، بعضها وثيق الصلة بالترهيب ، وأكثرها استجابة لدواعى الترغيب والغواية . والأخيرة فى عالم الكتابة والصحافة مما تتعذر مقاومته ، إلا لمن عصم ربك .

مادة هذا الكتاب تعكس الأجواء التى نتحدث عنها . فأكثرها ظل محكوما بعامل السقوف المتغيرة ، وجميعها لامس تلك السقوف حتى كان أقصى ما أتيح فى ظل الظروف القائمة . غير أن بعضها تجاوز تلك السقوف فوقع فى المحظور، وكان مصيره إما النشر مبتوراً ، أوالحبس وعدم النشر .

للمرء أن يحمد الله حقا على أن الذى يبتر أو يحبس هو المقال فقط وليس صاحبه ، لكنه لا يستطيع أن يخفى غيظه وحزنه حين يقارن فى مثل هذه المواقف على ألسنة البعض ، بالذين قصفت أقلامهم ورؤوسهم. كأنه كتب علينا أيضًا أن نقارن دائمًا بالأتعس وليس بالأفضل ، وبالعبيد لا بالأحرار !

من الأمور الداعية إلى التفاؤل والثقة أن هذه الكتابات ، حتى فى ظل كفاف الصراحة الذى اتسم به بعضها ، تلقاها القارئ الذكى بدرجة مدهشة من التفهم والتجارب . وإذا ما قدر لى أن أنشر شيئًا عن الخطابات التى أتلقاها من

القراء ، التى هى ثروة بكل المعايير ، فسوف يدرك الجميع مدى ألمحية القارئ ومقدرته الفائقة على التقاط المعانى والأفكار المنثورة فوق السطور وتحتها . حيث يبدو أن الظروف الصعبة التى تعاقبت علينا ، لم تعلم الدهاء للكاتب وحده ، ولكنها أفرزت أيضا القارئ الداهية ، الذى يتلقى الرسالة « وهى طائرة » ، كما يقال ، ولا ينطلى عليه الكذب والزيف وإن زين بألف شريط ولفافة ، وقدم فى صحن من الشهد !

ستجد فى الكتاب محاولة للسباحة فى بحار الهم الذى يبدو فى ظاهره مصريا ، ولكنه فى حقيقته عربى وعالمثالثى باطلاق ، من الإرهاب وتداعياته إلى الديمقراطية ومستلزماتها ومعوقاتها . والكلام فيه من الحوار بقدر ما أن فيه من مجرد رفع الصوت أو « فشّه الخلق » كما يقول إخواننا فى الشام .

ولأنه ليست هناك علاقة بين ما يقال وما يحدث ، ولأن المشاركة بالرأى فى بلادنا تقف فى أحسن فروضها عند حدود التصريح بالصياح ، فلعلى لست أبالغ إذا قلت أن المحاولة كلها ليست إلا نوعا من النفخ فى « قِربة مقطوعة » !

أدعوا لنا بالعفو والعافية !

فهمى هويدى

مصر الجديدة : ٢٣ جمادى الآخر ١٤١٤ هـ
٧ ديسمبر ١٩٩٣ م

القسم الأول

الإرهاب وسنينه

١ ـ لنرد للحوار اعتباره
٢ ـ محاولة لفهم ما جرى بمصر !
٣ ـ خسرنا جميعا وخرجنا بلا قضية !
٤ ـ حقنا فى أن نختلف !
٥ ـ هوامش على صفحة العنف
٦ ـ إنهم يفسدون وعى الأمة !
٧ ـ لما صار الإرهاب مجرد وجهة نظر !
٨ ـ أسئلة زمن الإرهاب !
٩ ـ الإرهاب فى مصر شىء مختلف !
١٠ ـ فقه التطرف !
١١ ـ لكى نخرج من نفق الإرهاب
١٢ ـ عن الإرهاب والديمقراطية
١٣ ـ تأجيل المشروع الديموقراطى هدية مجانية للإرهاب !
١٤ ـ امتناع التفاهم لا يعطل الفهم !
١٥ ـ يسألونك عن الوساطة !
١٦ ـ نحن بحاجة إلى « الترشيد » وليس إلى « التجفيف » !

(١)

لنرد للحوار اعتباره (*)

لا نريد أن نقع فى براثن التباس جديد ، يختلط فى ظله الحابل بالنابل والحق بالباطل ! ـ وأكثر ما نخشاه أن تصرفنا الأصداء المتباينة لفاجعة مقتل الدكتور فرج فودة عن استبصار فواجع أخرى تعشش فى واقعنا الفكرى والثقافى ، ربما أسهمت بدرجة أو أخرى فى إيصالنا إلى ما وصلنا إليه .

* من قبيل تلك الفواجع أن بعضنا فى غمرة الانفعال بممارسات التطرف ذهب إلى حد التنديد بالتدين ذاته . ظهر ذلك فى الكتابات التى أعقبت حادث الاغتيال ، وهو ملحوظ من قبل فى أداء مدرسة « تجفيف الينابيع » ، التى تقول بأن المتطرف يبدأ متدينا ، ومن ثم فلا سبيل إلى علاج الثمرة إلا باقتلاع البذرة ! ـ هكذا دون تفرقة بين بذرة صالحة ينبغى أن تصان ، وأخرى خبيثة لا يختلف أحد على ضرورة اقتلاعها واستبعادها .

فالذين دعوا إلى تقليص برامج الثقافة الإسلامية فى التليفزيون ، وإلى تفكيك إذاعة القرآن الكريم بدعوى « تحديثها » و « تطويرها » ، وأولئك الذين طالبوا بتخفيف جرعة الثقافة الإسلامية أو التاريخ الإسلامى فى مناهج التعليم . . وصولا إلى منع المسلمين من الصلاة بالخلاء فى عيدى الفطر والأضحى ، هؤلاء جميعًا ـ ومن لف لفهم ـ لا يختلفون كثيرًا عن ذلك الدب الذى أراد أن يهش ذبابة عن وجه صاحبه فتصيدها بحجر كبير قتل الذبابة حقا ، لكنه قتل صاحبه أيضًا !

وإذا ما افترضنا حسن نواياهم ، فليس عسيرا أن نتصور أن مثل ذلك المسلك يهدى للتطرف فرصته العظمى ، لأنه يقدم لرموزه ودعاته أقوى دليل على أن المجتمع ضد الدين ، وأن دورهم مطلوب بشدة لإنقاذ المسلمين من الخطر الذى يتهدد عقيدتهم .

(*) المقال والبيان المرفق أعدا للنشر يوم الثلاثاء ١٦/ ٦/ ٩٢ ، بعد اغتيال الدكتور فرج فودة وظهرا فى الصحف الخليجية . فى حين تعذر نشرهما فى مصر .

أخطر من ذلك أن تلك المدرسة بدعوتها تلك لا تشن حربا على التدين فقط ، ولكنها تسعى فى الواقع إلى خلخلة أهم عناصر الإنتماء لهذه الأمة . ذلك أن إضعاف التدين ليس مفسدة عقيدية فقط ، ولكنها أيضًا انتكاسة ثقافية وحضارية فى الوقت ذاته . فإذا ما انخلع الناس من دينهم ، وتحولت العقيدة عندهم إلى شىء هلامى لا قوام له على الأرض ، كما يريد دعاة ما أسميناه بالإسلام « السياحى » ، وإذا ما انخلعوا من عروبتهم استجابة لتلك الدعوات التى باتت تتردد بصوت عال فى العالم العربى (آخرها سمعناه فى ليبيا !! » . . إذا ما تحقق هذا وذاك ، فماذا يبقى منا إذن ، وما هى قيمتنا وقتذاك ؟ !

* يكشف لنا السياق الذى نحن بصدده عن فاجعة أخرى ، تتمثل فى أننا بصدد خطاب ليس ضد التطرف من حيث المبدأ ، ولا ضد الإرهاب ، بل أيضًا ليس ضد الاغتيال ! ـ فهذا النموذج الذى مررنا به توا هو نوع من التطرف أيضًا ، وإن بدا رد فعل ومضى فى الاتجاه المعاكس . هو تطرف لأنه يذهب إلى أبعد مما ينبغى ، حتى يصل إلى محاصرة الالتزام الدينى ذاته . ومن ثم فهو يعمد فى حقيقة الأمر إلى نفى « الآخر » الدينى . ويغلف مطلبه ذلك بأقنعة ديمقراطية وتحديثية ! .

إن الموقف المبدئى يقتضينا أن ندعو إلى رفض التطرف دينيًا كان أم علمانيا . ورفض الإرهاب فكريًا كان أم ماديا ، ورفض الاغتيال جسديا كان أم معنويا . أما الكيل بمكيالين فى التعامل مع تلك المفردات ، فهو الكارثة بعينها . وهو الحاصل الآن فى بعض الكتابات للأسف الشديد .

* وقد أصبحنا على مشارف لغة الحوار ومناهجه ، فقد وقفنا بباب الفاجعة الثالثة .

فنحن نفترض ابتداء أن ثمة فرقا ضروريا بين المثقف « والندابة » ، تلك التى لا هم لها إلا الصراخ والعويل ولطم الخدود وشق الجيوب فى المناسبة ، ثم نسيان الأمر ، ـ والتحول إلى غيره بمجرد أن ينتهى الوقت المحدد « للإرسال » .

بعض المثقفين يقومون بهذه المهمة ، وما برحوا يؤدون ذلك « الواجب » فى كل مناسبة ، ومنهم من تفوّق بامتياز فى ذلك المجال ، ما فى ذلك شك . لكننى أحسب أن المطلوب منهم يتجاوز تلك الحدود ، حيث يفترض أن يتجه عقل الأمة إلى محاولة إجراء حوار جاء حول الأسباب الحقيقية التى أفضت إلى المأساة ، والكيفية التى يمكن بها تجنب تكرار وقوعها ؟

من أسف أن كثيرين ممن كتبوا فى الموضوع شغلوا بتصفية الحسابات والثأرات ، وتعزيز المواقع على خرائط القبلية السياسية ، والاستحواذ على أكبر قدر من الغنائم وتجميع المزيد من النقاط ، خصوصًا فى مواجهة الإسلاميين .

لقد كان ذلك المستوى من الأداء شاهدًا جديدًا على عمق أزمة الحوار فى واقعنا . فهو إما غائب تمامًا ، أو هو حاضر بغير تقاليد أو قوانين تضبط مساره .

نعم هناك كلام كثير يُضخ فى عقول الناس كل يوم ، ولكن ليس كل كلام حوارا وليس كل لغو حجة ، كما أنه ليست كل مسبة أو بذاءة « اجتهادًا » واجب الاحترام وبعض الذى يسمى الآن حوارًا ومحاجة هو كارثة بكل المعايير ، تهدر فى ثناياه وباسمه أبسط قواعد المعرفة والعلم ، فضلاً عن الأدب وربما الحياء أيضًا .

إن الإجماع على رفض الحوار بزخات الرصاص ينبغى أن ينعقد بذات القدر على ضرورة رد الاعتبار لقيمة الحوار ذاتها ، وضرورة الالتزام بآداب ذلك الحوار من قبل كل الأطراف . إذ عندما ندعو مثلا إلى مقارعة الحجة بالحجة ، فلابد أن تكون هناك أولا حجة يمكن ردها ومقارعتها . ثم إنه حين يلقى المرء آخر ويسمع منه سبًّا لدينه وعرضه ، فهل يبقى ثمة مجال للحوار أو تفنيد « الرأى » ومقارعة « الحجة » ؟!

إن القيم لا تملى على الناس . وفكرة « مواثيق الشرف » باتت عقيمة ومعدومة الجدوى ، بعد ابتذالها فى واقعنا العربى . ولكن المجتمع يربى كما يربّى الأفراد . وذلك لا يتحقق بمجرد وعظ الناس ودعوتهم إلى احترام قيم الحوار وآدابه ، والقبول بالتعايش مع الآخر المختلف ، وإنما يتحقق بصورة أجدى من خلال الممارسة العملية ، وتقديم القدوة التى تتمثل قيم الحوار الشريف وتجسدها .

* الفاجعة الرابعة أننا أحيانا نطالب بإلغاء عقولنا حين نُمنع من محاولة فهم أية ظاهرة وتفسيرها . وإزاء أية محاولة للتفسير أو التفكير ، يشهر سيف الاتهام بالتبرير . وشتان بين الإثنين ، خصوصا إذا ما كان الموقف الأساسى معلنا ومحسوما ، إزاء قضية العنف والإرهاب فى حالتنا هذه على سبيل المثال .

وهو موقف لا يخول من مفارقة ساخرة ، لأن ذلك الاتهام ذاته ليس سوى ممارسة عملية لمستوى من الإرهاب الفكرى ، يراد به مصادرة الحق فى تفسير الظواهر الاجتماعية وتقصى أسبابها .

وهى فاجعة أن يمارس الإرهاب على ذلك النحو ، لكن الفاجعة الأخرى ـ الأكبر ـ أن ذلك يعنى أن بعض الكتاب قد تحولوا إلى مخبرين ومرشدين ، وأن الحدود تداخلت بشكل لافت للنظر بين بعض رجال البحث وبين رجال الادعاء والمباحث !

إن البيان المنشور هنا هو محاولة للتفكير فى الموضوع ، تلاقت حول عناصرها آراء عدد من العلماء والمثقفين ، الذين استشعروا الحاجة إلى إثبات موقف فى المسألة ، وتوجيه رسالة إلى الأمة فى المناسبة . هذا هو نص البيان :

بيـان للنـاس : حتى لا تكون فتنـة

لا يستطيع الضمير الوطنى أن يستقبل ظاهرة تنامى العنف فى مصر ، دون أن يستشعر قلقا عميقا إزاء المدى المؤسف الذى بلغته ، خصوصا فى تطورها الأخير ، المتمثل فى اغتيال الدكتور فرج فودة من جانب شابين ذكر أنهما ينتسبان إلى إحدى الجماعات الإسلامية .

وفى مناخ الصدمة والاستنكار الذى ساد من جراء ما جرى ، فإننا دفاعا عن مصر وأمنها وشعبها ، نرجو ألا يمر الحادث دون اعتبار كاف ، يقوم على التدبر والمراجعة ، أملا فى أن تتلاقى جهود المخلصين من أبناء هذه الأمة ،لتجنيبها آثار تلك الدوامة الجهنمية ، التى تعد نتيجتها خسرانا محققا للجميع .

وليس الأمر دفاعا عن مصر وأمنها فقط ، ولكنه أيضًا دفاع عن الإسلام الذى يساء إليه فى مثل الظرف الراهن مرتين . مرة حين يمارس العنف والعدوان تحت ألوية تحمل شعاراته . ومرة أخرى حين يصر البعض اهتبالا لفرصة يرونها سانحة أو تصفية لحسابات صغيرة هينة ، على أن الإسلام محمل فى ثناياه بالضرورة ببذور العنف أو السكوت عليه ، أو أنه مفض إلى الاستهانة بحقوق الآخرين واضطهاد المخالفين .

لذا فإنه يغدو من الأهمية بمكان أن يرتفع أبناء الأمة كافة ، باختلاف مواقعهم على خريطة الخطاب العام . إلى مستوى المسئولية التى يفرضها الالتزام بالمصلحة الوطنية الخالصة ، الأمور الذى يرتب استعلاء ضروريًا فوق كل ما من شأنه صرف النظر عن صواب التشخيص وجدية التناول .

فى هذا السياق ، فإننا نذهب إلى أن اللحظة الراهنة ينبغى أن تكون لحظة التجرد من الانفعال والهوى ، والتطلع إلى تلك المصلحة العليا للأمة . والتحرك الحثيث لأجل صيانة تلك المصلحة فى مواجهة كل ما يهددها من أخطاء وغوائل ، فليس هذا وقت تصفية الحسابات أو الصيد فى الماء العكر ، ولا هو أوان تعميم الاتهامات وإلقائها جزافا ، خصوصا فى مواجهة كافة العاملين بالحقل الإسلامى .

وبادئ ذى بدء ، فإننا لا نتردد لحظة عن إعلان الاستنكار والرفض لما حدث بأعلى صوت . وإستنكارنا ذاك له ثلاث شعب . .

فهو ينصب أولا على مبدأ استخدام العنف لحسم أى خلاف سياسى . .

وهو ينصب ثانيا على انتهاجه سبيلا للرد على أصحاب الفكر المعارض على وجه الخصوص . حيث لا ينبغى أن يسمح أحد لنفسه بأن يرد على الفكر بغير الفكر .

وهو ينصب ثالثا على مجرد الربط بين العنف وبين الإسلام ورسالته .

إننا نؤمن إيمانًا عميقًا بأن الذى حدث هو جريمة ، لا ينبغى التقليل من شأنها ، من وجهة النظر الشرعية ابتداء ، ومن وجهة النظر السياسية انتهاء .

فإلى ذلك تذهب قيم الإسلام ونصوصه المعلنة فى القرآن والسنة ، التى هى فوق كل شبهة أو تأويل . فالقرآن يقرر حرمة الدماء كافة والأموال جميعًا . والرسول صلى الله عليه وسلم يعلن أن دم البرئ أعظم حرمة عند الله من حرمة بيته المشرف .

وخطبة الوداع ، التى ألقاها نبى الإسلام قبل لقائه ربه فيها تذكير مباشر للناس جميعا بتحريم الدماء والأموال ، وبات ذلك التحريم يبلغ فى شدته تحريم المعصية يوم عرفة نفسه .

ولا يسوغ لفرد ، كائنا من كانت منزلته أن يقرر أمرا مخالفا لما ذهبت إليه الأوامر والتوجهات القرآنية والنبوية . وكل مفتٍ مخالف للقرآن والسنة فى فتواه ، مردودة عليه مقولته عند الله وعند الناس .

على صعيد آخر ، فإننا نلفت أنظار الجميع إلى أن أمتنا تواجه فى الظرف الراهن أحد أخطر المنعطفات فى تاريخها المعاصر . إذ فى حين تسعى جاهدة لاستهلال مسيرتها النهضوية ، فإن قوى أخرى تعمل على إحباط ذلك المسعى . وتحاول إعادة تشكيل واقعها وإجهاض مختلف أحلامها واحدا تلو الآخر . والوعى بما يجرى لنا ومن حولنا ، والعمل على إفشال تلك المخططات هو من أهم الفرائض التى ينبغى أن ينتبه الجميع إليها . ومن شأن هذا الذى يجرى على أرض مصر أن يسهم فى تمهيد الطريق لإنجاز الكثير مما يدبر لهذه الأمة ممن لا يريدون لها خيرًا ولا يتمنون لها استقرارًا .

إن توفير الاستقرار على أسس صحية ، وتلاحم مختلف القوى الوطنية الفاعلة هو فى مقدمة ما ينبغى أن يسعى إليه المخلصون لهذا الوطن . وبغير ذلك لن يقدر للأمة أن تبقى على قوامها ، فضلاً عن أنها لن تستطيع بحال أن تتقدم خطوة إلى الأمام . حيث يؤدى الإخلال بالاستقرار أو شق الصف الوطنى . إلى مضاعفة الانتكاسات وتكديس التخلف .

إن استنكارنا للعنف شامل ومطلق ومقطوع به ، أيا كان شكله أو مصدره .

فحيث لا شبهة فى أننا ضد العنف المادى ، الذى يستخدم فيه السلاح للقتل والاغتيال ، فإننا أيضًا ضد العنف الفكرى والسياسى ، الذى يعمل إلى اتهام الخصوم ، وممارسة صنوف القهر والاغتيال المعنوى ضدهم .

وكما أننا ضد كل عنف فردى ، فإننا نعارض بذات القدر كل عنف مؤسس ، باعتبار أن جرثومة العنف إذا ما تسللت إلى جسم الأمة من أى باب ، فإن خبثها لابد واصل إلى كافة خلايا الجسم وأعضائه . ومن ثم ، فلا مفر من استئصال شأفة الداء من أصله . والقضاء على جرثومتها من الأساس .

فى ظل ذلك الموقف المبدئى فإننا نلفت أنظار الأمة إلى أمور محددة واجبة الاعتبار هى :

* **أولا** : أنه لا بديل عن الحوار منهجا ، والتسامح السياسى عنوانا وقيمة ، والتعايش بين المختلفين غاية . حيث يظل من الأهمية بمكان أن يتضافر الجميع لكى يدافعوا بكل ما يملكون عن تلك الركائز ، التى تشكل ضمانات أساسية لتوفير الاستقرار المنشود ، فضلاً عن أنها تستلهم منابعها من مبادئ الإسلام وتكاليفه الشرعية .

* **ثانيا** : إن احترام الأديان والمقدسات كافة هو مسئولية الجميع . ومن ثم ، فإننا نناشد كل الذين يتصدون للحوار فى القضايا الفكرية خاصة . أن يعبروا عن التزام كامل وأصيل بمقتضيات ذلك الاحترام وآدابه . ليس فقط لأن ذلك من قبيل الورع الذى ينبغى أن يتخلق به المتحاورون الجادون ، ولكن أيضًا مراعاة لشعور عامة الناس ، خصوصًا جماهير المؤمنين منهم . حيث أن التجاوز من جانب أى طرف يفتح الباب تلقائيًا وبقوة رد الفعل لتجاوز مماثل ، وربما إلى تردٍ فى مستوى الحوار ، لا يخدم قضية ولا يحقق مصلحة من أى نوع .

* **ثالثا** : ولا سبيل إلى تحقيق ذلك . إلا بفتح قنوات الحوار أمام الجميع ، وتوفير المنابر المشروعة لمختلف التيارات الفكرية ـ ما دامت تؤمن بقواعد العمل الديمقراطى ـ لكى تعبر عن نفسها بغير قيد أو مصادرة . ويؤمل فى هذا الصدد أن تضرب النخب السياسية والثقافية المثل المرتجى فى الارتقاء بذلك الحوار المنشود .

* **رابعًا** : إن الإنصاف وإحقاق الحق يدفعاننا إلى التذكير بأن الحوار الفكرى دائر بصورة أو أخرى منذ بداية القرن بين مختلف فصائل المثقفين ، وأن الناقدين للتوجه الإسلامى مارسوا حقهم ذاك على قاعدة الحرية والاحترام المتبادل طيلة العقود التى خلت . وهذا الذى حدث فى الآونة الأخيرة أمر فريد فى بابه ، وغير مسبوق فى تاريخ التجربة المصرية المعاصرة . حيث لم يعرف أن صاحب رأى تعرض لما تعرض له الدكتور فودة . وأدراك ذلك البعد ينبغى أن يكون حافزًا لتحقيق الأمر ودراسته . لكى يكون الجميع على بينة من مجمل أسباب التردى التى أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه .

* **خامسا** : إنه ينبغى أن يستقر فى وعى الجميع ، أن الاحتكام إلى الدستور والقانون يظل هو الميزان الذى ينبغى أن يرجع إليه فى نهاية المطاف ، إذا ما تصادمت الإرادات ، ولم يكن هناك مفر من فصل وحسم . فى هذا الصدد ، فإننا نقرر أن القانون بصيغته الراهنة يشكل ضمانا كافيا لإقرار الحق والعدل والسلام ، إذا ما تم الالتزام بنصه وروحه من جانب مختلف الأطراف بدون تفريط أو تجاوز . ولا ينبغى أن يتبادر إلى الأذهان فى مواجهة كل مأزق أو مشكلة ، إن تجاوز أى منهما يحتاج إلى قانون جديد . حيث نذهب إلى أن الأزمة لا تكمن فى نقص القوانين ، وإنما هى بقدر أكبر فى تراجع قيمة احترام القوانين ، وغيبة المثل الذى ينبغى أن يضرب فى هذا الصدد .

* سادسا : إنه آن الأوان لإنهاء تلك الحروب الأهلية المستعرة الدائرة على أرض مصر ، بين الفصائل المختلفة سواء فى الدين أو فى الفكر أو فى مناهج الإصلاح . فذلك سبيل إلى تمزيق الوطن وإهدار طاقته ، وصرفت عن مهام المستقبل وتحدياته . فضلا عن أنه لا ينبغى لكل حوار أن يؤدى فى النهاية إلى تمزيق الأواصر وإهدار الهدف المشترك وتغليب المصالح الفئوية على المصالح العليا .

* سابعا : إنه حان الوقت لكى نعترف جميعا بأن السياسات المتبعة لمواجهة الغلو لم تحقق النجاح المرجو منها . الأمر الذى أصبح يهدد بتكرار حوادث العنف وصدماته . ولعل الحادث الأخير يكون حافزًا لمراجعة رصينة وأمينة لتلك السياسات ، تؤدى إلى وضع اليد على ثغراتها ، حتى يصحح الأداء ويصبح أكثر جدوى .

* ثامنا : إننا على ثقة من أن الحياة السياسية الصحية وحدها الكفيلة بتوفير أفضل الحصانات التى تمكن المجتمع من التصدى لمختلف الآفات والانحرافات التى تتهدده . حيث يظل ترسيخ قواعد الديمقراطية . والتزام الجميع بقيمها ومبادئها هو طوق النجاة والسياج الحقيقى الذى يحرس المجتمع ويصون استقراره ، ويؤمن تقدمه لبلوغ غاياته الكبرى .

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

(٢)

محاولة لفهم ما جرى بمصر !

لا أعرف شيئًا فى الإسلام يسوغ لمسلم قتل إنسان برئ مهما كان . لكن ما تعلمناه فى مدرسة الإسلام أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا . وأن دم البرئ أعظم حرمة عند الله من حرمة بيته المشرف . وكل من قرأ سيرة نبى الإسلام عليه الصلاة والسلام يحفظ كلماته الأخيرة فى « خطبة الوداع » قبل أن يرحل عن الدنيا ليلقى ربه ، تلك التى شدد فيها على حرمة دماء وأموال الخلق جميعا .

فى تعاليم الإسلام وفى هدى نبيه ما لا حصر له من النصوص والشواهد والقيم التى تؤسس ثقافة غايتها التبشير والبلاغ ، وسبيلها الحكمة والموعظة الحسنة . بسبب من ذلك فإن المرء يصدم حين يفاجأ بأن مسلما قتل مسلما آخر ـ أو أى إنسان من أى ملة كانت ـ لمجرد أنه اختلف معه فى الرأى ! .

هما صدمتان لا صدمة واحدة ، إن شئنا الدقة ـ « صدمة » وقوع الفعل ، وصدمة تسويفه عبر تأويل لبعض النصوص والاجتهادات . أما الأسوأ من هذا وذاك ـ قل إنها صدمة ثالثة ـ فهو ذلك الشعور بالتشفى الذى ينتاب بعض المسلمين عندما تقع نازلة من ذلك القبيل ! .

إذا وقلت الأمور إلى ذلك الحد ، وقد وصلته فعلاً فى حالة مقتل الدكتور فرج فودة فهى تعنى أن ثمة حالة من التلوث الفكرى والاجتماعى والسياسى جديرة بالتحقيق والتحرى .

فى حالة الدكتور فودة التى نحن بصددها ، فالقدر المتيقن أن الرجل كان خصما لدودا للإسلاميين ، وأن هجومه عليهم وانتقاده لهم كان جارحًا ومتجاوزًا لحدود اللياقة وقواعد الحوار فى أحيان كثيرة . . مع ذلك كله ، وفى أسوأ فروضه ، فإن ما ينبغى أن يظل واضحًا فى الأذهان أن الرجل عبر عن نفسه بكتابات خطها وبكلمات أطلقها هنا وهناك . أعنى أنه كان صاحب « وجهة نظر » فى نهاية المطاف . ولا نجد سندا من العقل فضلا عن النقل يبرر الرد على وجهة النظر المعارضة بالقتل عبر زخات الرصاص .

وتلك نقطة جوهرية . غاية فى الأهمية ، لأن الاحتكام إلى الرصاص أو إلى أى شكل من أشكال العنف لحسم أى خلاف سياسى من الخطورة بمكان ، ليس فقط لأنه يهدر دما له حرمته ، وليس فقط لأنه يفتح الباب لسيادة شريعة الغاب ، ولكن أيضًا لأن ذلك من شأنه تلويث صورة الإسلام وبث الألغام فى طريق تبليغه عبر الحكمة والموعظة الحسنة .

وفتح ذلك الباب يمكن أن يصيب ذلك النفر من الذين ينسبون أنفسهم إلى الإسلام بذات السهم الذى يستخدمونه . لأن قانون مقابلة الرأى أو الكلمة بطلقات الرصاص يسوغ لغيرهم انتهاج نفس الأسلوب . حيث وفرة الحمقى على كل جانب ثابتة وليست بحاجة إلى دليل . ومن نتيجة ذلك أن نتقدم بخطى حثيثة نحو إلغاء الحوار وإهدار قواعد التعايش وتهيئة المناخ لإحياء مجتمع الغاب مرة أخرى !

وإذا تشدد على ضرورة اتخاذ موقف قاطع وحازم من مبدأ استخدام العنف فى إدارة الخلاف السياسى ، فإنه يتعين علينا أن نسأل ـ فى سياق التحرى ـ لماذا تصل الأمور إلى ذلك المدى المأساوى؟

ثمة نقطة جديرة بالاعتبار هنا ، هى أن تلك المرة هى المرة الأولى فى التاريخ المصرى المعاصر ، التى يتم اغتيال شخص بسبب فكرة ووجهة نظره . أعنى أن ذلك سلوك غير مسبوق إزاء أصحاب الرأى المعارض ، الأمر الذى ينبهنا إلى خصوصية حالته ، ويدعونا إلى وضع علامة استفهام كبيرة حول طبيعة الآراء التى عبر عنها والأسلوب الذى اتبعه فى ذلك .

إذ من الملاحظ أن الحوار دائر فيما بين الإسلاميين والعلمانيين منذ بدايات القرن الحالى ، وأن تحفظات الأخيرين حول مسألة الشريعة الإسلامية خصوصًا وحول الإسلام عموما تتردد بين الحين والآخر . بدءًا من مناقشة الإمام محمد عبده ورده لآراء « فرح انطون » صاحب مجلة «الجامعة » فى سنة ١٩٠٢ ، وانتهاء بمناظرة الشيخين الغزالى والقرضاوى للدكتور فؤاد زكريا حول العلمانية سنة ١٩٩١ ـ طيلة تلك الفترة التى استمرت تسعين عاما لم يحدث أن ثم اغتيال كاتب بسبب موقفه الفكرى المعارض .

●

استنادًا إلى ذلك فقد نقول إن الأمر لم يتحول إلى ظاهرة بعد ، وإنه يمثل شذوذًا واستثناء على المسار العام للحوار الفكرى بين الجانبين . لكن ما يمكن اعتباره ظاهرة تكررت شواهدها فى العقدين الأخيرين ، هو تسلل العنف إلى ساحة الأداء السياسى فى مصر . وهذان العقدان على وجه الخصوص هما اللذان أعقبا هزيمة يونيو ٦٧ ، وتخللتهما سنوات التحولات الحادة والصدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الواقع المصرى . وثمة ربط فى كثير من

الكتابات بين ظهور العنف فى مصر وبين تلك التحولات ، التى أصابت قطاعات كبيرة من الشباب بالإحباط والضياع .

وكون حادث اغتيال الدكتور فودة يمثل حالة استثنائية ، لا ينبغى أن يكون مدعاة لتجاهل الموضوع أو التقليل من أهميته . ولكن يراد به فقط إعطاء الموضوع حجمه الطبيعى ، ومواصلة بحثه فى إطار ذلك الحجم .

نستطيع أن نورد أسبابا ثلاثة أسهمت فى إيصال الأمور إلى ما وصلت إليه فى حالة الدكتور فودة . وإن شئنا أن نرتب تلك الأسباب حسب أهميتها فستكون على النحو التالى :

* **أولا** : شيوع الأفكار الشاذة والمنحرفة بين بعض الشباب المسلم ، الأمر الذى تصور نفر منهم أن من حقه أن يقرروا كفر شخص أو ردته لأسباب يقدرونها ومن ثم يعطون لأنفسهم الحق فى إهدار دمه وقتله .

* **ثانيا** : غيبة أو عدم كفاية قنوات الحوار المشروعة بين المختلفين فى المواقف الفكرية . وذلك وجه آخر وثيق الصلة بالنقطة السابقة ، إذ أننا نحسب أنه ما كان لتلك الأفكار الشاذة أن تلقى ما تلقاه من رواج لو أنه أتيح لتلك الأفكار أن تظهر فى النور ، وأن تكون محل دراسة وتمحيص من وجهة النظر الإسلامية . وبذات القدر فإنه ما كان لأى جماعة من الناس أن تلجأ إلى العنف المادى فى مواجهة من يخالفها ، لو أنه كان متاحا لها أن تعبر عن معارضتها أو محاجتها لأفكاره عبر ساحات مشروعة موازية .

* **ثالثا** : الخروج على القواعد المقررة للحوار أو النقد . وهو خروج اتسمت به أكثر كتابات الدكتور فودة ، التى اعتمدت أسلوب التجريح والتشهير والطعن المستمر فى تاريخ المسلمين ورموزهم . وقد كان المقال الذى نشر له قبل ثلاثة أيام من اغتياله (مجلة أكتوبر عدد ٦ يونيو ٩٢) من نماذج ذلك النوع من الأداء ، حيث انبنى على أن الإسلاميين لا شاغل لهم سوى الجنس ، ليس فى الحاضر فقط ، وإنما فى الماضى أيضا . وهو خطاب يفتقد إلى الموضوعية والنزاهة العلمية . الأمر الذى من شأنه أن يجرح مشاعر المتدينين ، وقد يثير غضب وانفعال بعض الشبان أو يدفع المتهورين منهم إلى ارتكاب حماقة أو جريمة مثل تلك التى انتهت بقتله .

هى نتيجة مأساوية لا تبرر بأى معيار ، ولكن تفهم ملابساتها من الأهمية بمكان ، حتى ندرك مختلف جوانب الخلل فى أداء كافة الأطراف .

إن التجاوزات التى وقعت فى ثنايا الحملات المستمرة التى دأب الدكتور فودة على شنها بحق الإسلاميين بغير تمييز أساءت كثيرًا ليس فقط إلى الإسلاميين ، ولكن إلى العلمانيين أيضًا ، لأننى أحسب أن عقلاء العلمانيين وتيارهم المعتدل ، لا يقر ذلك المستوى من التطرف الذى

ذهب إليه الدكتور فودة . وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الانطباع السائد فى الشارع المصرى أن العلمانيين قوم « ضد الإسلام » . الأمر الذى أدى إلى تشويه الوعى والإدراك ، ورتب فى النهاية تلك المشاعر غير الصحية التى استقبل بها حادث اغتيال الدكتور فودة ، لدى بعض شرائح الإسلاميين .

ذلك مؤشر مقلق ما فى ذلك شك ، يدل على مدى التداعيات السلبية التى نشأت عن غيبة الحوار المتكافئ ، وعدم التزام نفر من الناقدين لحالة الإسلام بضوابط الحوار وآدابه .

فى الوقت ذاته فإن تلك المشاعر تعكس مدى الحساسية المبالغ فيها أحيانًا السائدة فى الشارع الإسلامى ، وهى حساسية مرغوبة إذا وظفت فى الاتجاه الصحيح . أعنى إذا ترجمت إلى حماس للدفاع عن مختلف قيم الإسلام وتعاليمه ، خصوصًا تلك التى تتصل بالسلوك والعمل ، وتقوى الله فى القول والفعل والأداء .

●

إن إحدى العبر المهمة التى يتعين الخروج بها من مأساة اغتيال الدكتور فودة تتمثل فى أن ظهور علامات ذلك التلوث الذى أصاب العقول . وهو أنه ينبغى تداركه ، بصورة ترد الاعتبار إلى قيم التعايش واحترام حق الآخر فى الاختلاف ، على قاعدة من الحوار المتكافئ الذى تحترم فيه الرموز والمقدسات ، وتراعى فى ظله الضوابط والآداب المتعارف عليها .

وتلك مهام رسالية . أعنى أنها لا تُنجز بين يوم وليلة ، وإنما تتحقق من خلال عمل جاد وحثيث ، تشارك فيه مختلف النخب السياسية والثقافية ، وربما كان ذلك هو الأمل الوحيد الذى يمكن أن نعول عليه فى تخليص الأمة من مختلف أشكال الإرهاب ماديا كان أم فكريا ومعنويًا ، والتطرف إسلاميًا كان أو علمانيا ، وفرديًا كان أو مؤسسيا .

هى معركة كبيرة وطويلة حقا ، لكن من قال إن الأهداف الكبيرة يمكن بلوغها عبر معارك سهلة أو بالمجان ؟! .

(٣)

خسرنا جميعا وخرجنا بلا قضية !

من أسوأ الظواهر التى برزت بعد اغتيال الدكتور فرج فودة ، أن البعض حاول أن يستثمر حادث الاغتيال ليجرى مذبحة للإسلاميين على إطلاقهم ! ـ وبصرف النظر عن احتمالات نجاح تلك المحاولة المستمرة حتى الآن عبر العديد من المنابر الإعلامية ، فالقدر المتيقن أن الجميع خرجوا خاسرين من العملية . فلأنهم لم يتحاوروا ، كانت النتيجة أنهم لم يستفيدوا ، ولم يتعلموا شيئًا ، وضيَّعوا فرصة سانحة للفهم والتفاهم كان يمكن أن تخدم المستقبل كثيرًا ، لو أنهم عقلوا !

عندى فى شرح ذلك المنطوق كلام كثير . .

لنبدأ بدعوى المذبحة التى زعمت أنها نصبت للإسلاميين . . فقد ساد خطاب فى كتابات الأغلبية الساحقة من ناقدى الحالة الإسلامية يتبنى مقولة إن الإسلاميين جميعا إرهابيون ، وإن دعوى التمييز بين التطرف والاعتدال أو الإنغلاق والاستنارة ، إنما هى الأخرى انطلت على كثيرين زمنا ، وحان أوان كشف حقيقتها . وعند هؤلاء فإن أمثال تلك التقسيمات لا أصل لها فى واقع الحالة الإسلامية ، ولكنها أدوار موزعة ضمن « سيناريو » واحد . فهذا يمثل دور الطيب ، وذاك منوط به دور العاقل ، أما الثالث فعليه أن يمثل دور الشرير . . وهكذا .

ليست جديدة هذه المقولة ، فقد سبق أن طالعناها فى بعض الكتابات الغربية خصوصا فى أعقاب الثورة الإيرانية واحتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران . عندما أصبح العنوان السائد هو : أنت مسلم . إذن فأنت إرهابى وشرير .

أيضا فقد سمعناها كثيرًا من العاملين فى بعض أجهزة الأمن ، ممن يعتبرون أن الأصل فى الإنسان أنه متهم ومشكوك فيه . وقد سبق أن أشرت فى أكثر من حديث سابق إلى تلك الرؤية الأمنية التى تعتبر كافة الفصائل الإسلامية جزءًا من مؤامرة واحدة ، وأعضاء فى جسم شرير قد تختلف أطرافه وتتلون ، ولكنها تظل مرتبطة بجهاز عصبى ـ أو سرى ! ! ـ واحد .

كان ذلك مفهوما وله سياقه الذى يبرره ، سواء صدر عن بعض الغربيين الذين لا يعلمون، أو بعض أجهزة الأمن التى تشكك فى الجميع ويهمها أن تستشعر الأنظمة أن ثمة خطرًا كبيرًا يتهددها ، ومن ثم فإن الحاجة إلى دورها يجب أن يستمر ويتزايد . أيضًا فلم نستغرب ذلك من بعض المثقفين المرتبطين بأجهزة الأمن ، أو من نفر من الكارهين لعموم الحالة الإسلامية .

الجديد فى هذه المرة أن جمهرة من المثقفين العلمانيين الذين نعرف عنهم الرصانة والاتزان انضموا إلى الجوقة ، وأن صوت الإعلام الأمنى تعالى بشكل لافت للنظر فى تعميم الاتهام والإصرار على إلغاء التميز بين المتطرفين والمعتدلين فى الساحة الإسلامية .

لقد قرأنا مثلا لأحد أساتذة التاريخ المصريين المشهود لهم بالدقة والاعتدال مقالا فى ذلك الاتجاه ، نشرته صحيفة الأهرام (عدد ١٧ يونيو ٩٢) ، تحت عنوان : هذه الحادثة الرهيبة وتفسيراتها الساذجة . وكاتب المقال هو الدكتور يونان لبيب رزق .

فى مقاله ذاك تحدث الدكتور يونان عن حقيقة الاختلاف حول حقيقة العلاقة بين من يتقدمون بصفتهم تيار الاعتدال فى حركة العمل السياسى باسم الدين ، ومن اتفق على توصيفهم بالمتطرفين فى سياق هذه الحركة « الجهاد وغيرهم » ـ وهل ما بين الطرفين اختلاف أم توزيع أدوار ؟ ـ وفى إجابته على السؤال الأخير أشار إلى أن ثمة اتجاها يرى أن الاختلاف بين الطرفين قائم ، بينما يذهب الاتجاه الآخر إلى أن المسألة لا تعدو أن تكون مجرد توزيع الأدوار. وفى المقابلة بين الرأيين فإنه رجح الاحتمال الثانى .

وصرح بأن ذلك الاحتمال انطلق منه الدكتورة فودة ورجال الأمن الذين تعاملوا مع التيارات الإسلامية ، وفى مقدمتهم اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق ، الذى أشار إلى ذلك المعنى فى مذكراته .

على تلك الوتيرة مضت كتابات بلا حصر فى العديد من الصحف العربية ، غير أنه يستوقفنا فى هذا الصدد ما كتبه فى صحيفة « الوطن » الكويتية (عدد ١٥ يونيو) ، أحد الكتاب الدائمين المتخصصين فى نقد الحركة الإسلامية ، هو « خليل حيدر » . فى تعقيب له حول الموضوع قال ما نصه إن : المستشار مأمون الهضيبى ، الناطق باسم الإخوان المسلمين ، قال ما معناه إن كل من يقف فى طريقنا سينال هذا المصير (يقصد الاغتيال) ، وكل من تبرزه أجهزة الإعلام ناقدًا لأفكارنا سيلحق بفرج فودة .

ويعد ما أثبت ذلك الموقف قال متعجبًا : ويتحدثون عن الإسلاميين المعتدلين . . والمستنيرين (!) .

لقد رجعت إلى التصريح الذى أدلى به المستشار الهضيبى وأشار إليه « الباحث » الكويتى ،

فوجدته يقول ما نصه : « إن موقفنا فى الاغتيال ثابت ومعروف ، ونحن نأسف كل الأسف أن تتطور الأمور بهذه الصورة » . وأنحى باللائمة على الحكومة وأجهزة الإعلام الرسمية التى تفسح المجال لأشخاص يطعنون فى الإسلام ويهاجمون الشريعة ويتطاولون على الصحابة والتابعين ، فى حين تفرض القيود على الحركات الإسلامية العاقلة والمستنيرة .

وأضاف المتحدث باسم الأخوان قائلا : إن هذا الاستفزاز المتكرر والدؤوب لمشاعر المسلمين . . يؤدى إلى انفلات البعض ، ومن ثم وقوع مثل ذلك الحادث .

لقد تعمدت أن اسجل تفصيل التصريح الذى استخلص منه الكاتب الكويتى أنه تضمن تهديدًا بالقتل لكل من يعارض الإسلاميين ، حتى سخر فى النهاية من مقولة إن بين أولئك الإسلاميين معتدلين أو مستنيرين .

وسوف أترك للقارئ أن يقارن مضمون التصريح بتلك المعانى المدهشة والمشينة بها نسبه الكاتب إليه ، عبر محاولة لا تتسم بالتعسف فقط ، ولكن تشكك أيضا فى نزاهة التناول ، وتكشف عن نوعية الأساليب التى تتبع لدمغ الإسلاميين وتبرر الدعوة إلى اغتيالهم فكريًا وسياسيًا ، استنادًا إلى تهم باطلة وزائفة .

ذلك نموذج لخطاب « الكيد » الذى برز إبان الأزمة ، ليصب فى ذات المجرى . أعنى مجرى دمغ الجميع والدعوة إلى اليأس من الجميع . وعندى نماذج أخرى ماضية على ذات النهج ، لا مجال لإثباتها هنا بسبب محدودية المساحة ، وإن ظل كلام الأخ « حيدر » من أبرزها وأكثرها دلالة .

●

على مستوى آخر اتجه البعض إلى شن حملة ضارية ضد الخطاب الإسلامى ، بل وبعض السلوك الإسلامى . وكان للشيخ محمد متولى شعراوى ـ الداعية الكبير ـ النصيب الأوفى من تلك الحملة ، حيث وصف فى صحيفتى « أخبار اليوم » (٩٢/٦/١٣) وفى « الأهالى » (٩و٦/١٦) بأنه « الناعق فى التليفزيون » (!) ـ ورغم ما لنا من تحفظات عدة على خطاب الشيخ شعراوى ـ خصوصا حديثه عن المسيحيين وموقفه من المرأة ـ فإن آخر ما يتخيله أى متابع لما يذاع له من تسجيلات وحلقات فى مصر والعالم العربى ، أن يأتى أحد على ذكر له فى سياق أى حديث عن « الإرهاب » . ولكن نهج التعميم واغتيال الجميع تطلب استدعاء الشيخ شعراوى إلى قفص الاتهام ، ومعه كل رموز الخطاب الإسلامى الذين يتحدثون عبر مختلف وسائل الإعلام ، المرئية والمسموعة والمنطوقة !

أكثر من ذلك . فقد اتهم الأزهر بالتحريض على قتل فرج فودة ، حين خرجت مجلة «روز اليوسف » (عدد ٦/١٥) وعلى غلافها عنوان يقول : الأزهر أدانه ، والجهاد قتله . وفى ثنايا

المقال ندرك أن تجمعا باسم « ندوة العلماء » ، يرأسه الدكتور عبد الغفار عزيز عميد كلية الدعوة وعضو مجلس الشعب السابق ، أصدر المنضمون إليه بيانا قبل شهر انتقدوا فيه كتابات الدكتور فودة ، وتحفظوا على آرائه بشأن الشريعة ، والتى على أساسها تقدم لينشئ حزبًا باسم « المستقبل » . وفهمنا مما ذكره الدكتور عزيز لاحقا أن أحد أعضاء الندوة سلم البيان باليد إلى مكتب رئيس تحرير مجلة « أكتوبر » التى كان يكتب فيها الدكتور فودة ويوجه نقده إلى الشريعة والإسلاميين على صفحاتها . ولكن المجلة « رفضت نشر البيان ـ الرد ، فما كان من أعضاء ندوة العلماء إلا أن وزعوا نصه على الصحفيين والكتاب .

ومن ثم فالبيان لم يكن صادرا عن الأزهر كما ذكرت « روز اليوسف » ، ولم يكن أكثر من مناقشة ورد لآراء الرجل الذى دأب على نقد الجميع ، وعندما منع نشره لم يكن هناك سبيل لتوصيل الرسالة سوى توجيهها بالبريد إلى الكتاب والصحفيين ، ثم نشرت بعد ذلك فى مجلة « النور » الإسلامية ، محدودة التوزيع بمصر .

هذه المعلومات كلها أسقطت ، وجرى اصطناع قصة أخرى مغايرة لتوجيه الاتهام إلى الأزهر ، الذى قدمته المجلة « محرضا » فى جناية قتل !

ذلك العدد من « روز اليوسف » يعد وثيقة مهمة فى إثبات مشروع المذبحة الذى أشرنا إليه ، لأنه ملئ بالتعليقات ورسوم الكاريكاتير التى تندد بمجمل الخطاب الدينى ، وتسخر بصورة مبالغ فيها من عموم الملتحين ، ومن المحجبات « أحد الرسوم يصور واجهة متجر لأشرطة الكاسيت ، على بابه إعلان يقول : يوجد لدينا أصوات خاصة للمحجبات (!) » ـ أما الممثلات اللاتى تحولن إلى الحجاب ، فقد نشرت المجلة تحقيقا عنهن مليئا بالغمز واللمز والتشكيك فى دوافعهن إلى التحجب ، والتى تراوحت بين الرغبة فى التكسب والتأثر بنتائج الفشل الفنى . وإلى ذلك ذهب أيضًا أحد الأطباء النفسانيين فى مقال مجاور نشر تحت عنوان « الحجاب اكتئاب » ! ـ إلى غير ذلك من الإشارات التى أحسبها تمثل هدية ثمينة لدعاة التطرف ، الذين لابد أنهم تلقفوها بترحاب شديد ، لكى يؤكدوا بها صحة إدعائهم بجاهلية المجتمع أو انحرافه عن الدين أو غير ذلك .

صحيفة الأهالى نشرت فى ٦/١٠ خبرًا يشير إلى « احتمال صدور قرارات خاصة بحظر نشاطات تنظيمات وجماعات دينية تمارس نشاطاتها بالمساجد والأماكن العامة ، قد يكون من بينها التبليغ والدعوة (التى تقاطع الاشتغال بالسياسة !) . فى إطار مزيد من الحرص وعدم استغلال المساجد والأماكن العامة فى التحضير لأعمال العنف » ـ (!)

صحيفة « الجمهورية » نشرت فى ٦/١١ دعوة لأحد الأدباء إلى منع الصلاة فى الخلاء أثناء العيدين ، وإلغاء فكرة تخصيص حافلات (باصات) للنساء ، بحجة أن ذلك يحاصر أنشطة التطرف !

هكذا ، فقد اختلطت الأوراق وغابت القضية وأضاف المثقفون ـ أو أصحاب الأصوات المسموعة منهم على الأقل ـ صفحة جديدة إلى سجل فشلهم الذريع فى النهوض بمسئولية حراسة مستقبل الأمة أو التعبير الأمين عن ضميرها .

لم نشهد حوارًا جادًا وموضوعيا حول الأسباب الحقيقية التى أوصلتنا إلى تلك النقطة المأساوية ، ولا الدروس الواجب استخلاصها مما جرى ، ولا المطلوب مراجعته أو فعله لضمان عدم تكرار الفاجعة .

عوضًا عن ذلك فقد شهدنا تراشقًا بالسهام وسعيا حثيثًا لتصفية الحسابات والمرارات المترسبة فى الأعماق ، ودعوة ملحة لإلغاء الآخر « الإسلامى » وسيرا على مذهب من قال : الباب الذى يأتيك من الريح ، أغلقه لكى تستريح !

فى حدود علمى صوت واحد فقط فى جبهة العلمانيين لم يفقد توازنه وسط الانفعال الذى ساد فى الساحة ، طالعناه فيما كتبه الأستاذ محمد سيد أحمد ـ المفكر الماركسى ـ ونشرته له صحيفة « الأهالى » (عدد ٦/١٧) . تحت عنوان « الديمقراطية عند مفترق الطرق » .

فى مقاله ذاك قال : إن الوقت قد حان كى يكون هناك موقف موحد ، يشمل كافة القوى السياسية ، من مثل هذه الأحداث تحديدًا (يقصد العنف والاغتيال) .

أضاف :

« اعتقد أن الوقت قد حان كى يكون هناك موقف موحد ، يشمل كافة القوى السياسية ، من مثل هذه الأحداث تحديدًا . . .

وازعم أن أهم محظور يتعين تحاشيه هو أن يطرح الخلاف على أنه خلاف بين الإسلاميين من جانب . والعلمانيين من الجانب الآخر . . بل أن الخلاف هو بين من يلتزمون باحترام الرأى ، والرأى الآخر ، من جانب . . وبين الذين لا يتورعون عن اللجوء إلى رصاص البنادق والرشاشات . . حسما للخلافات فى الرأى ! . .

ولذلك أزعم أنه من الخطورة بمكان « خلط الأوراق » ، وتحميل التيار الدينى عمومًا تبعة التنظيمات المتطرفة التى لا تتورع عن اللجوء إلى الإرهاب . . بل إن المطلوب هو التمييز بين الذين يحتكمون إلى الديموقراطية . بما فى ذلك هؤلاء الذين يعلنون التزامهم بها من موقع فكرهم الدينى . وبين الذين يتحدونها صراحة . . .

والديموقراطية تعنى إن العلمانى من حقه أن يشهر علمانيته دون حرج . . ودون أن يتعرض لرصاصات الإرهاب والاغتيال ! . تماما كما أنه من حق المسلم ، ومن حق القبطى . أن يشهر

تمسكه بدينه . . دون تعرضه لعنت ، أو اضطهاد ، أو ملاحقة . . وأن ثمة شرطا واحدًا فقط . . هو أن يلتزم الجميع بآلية الديموقراطية ، وبعدم التفريط فى أحكامها .

ومن النماذج الرائدة ، الجديرة بشد انتباهنا ، المحاولة التى أقدمت عليها منظمة التحرير الفلسطينية مؤخرًا للالتقاء مع تنويعة واسعة من القوى الوطنية ، بما فى ذلك حركة « حماس » الإسلامية ، على أساس « ميثاق شرف » يضمن الحوار الديموقراطى ، ويضع حدا للتناحر والاقتتال فى الساحات الفلسطينية .

إن الالتزام بالديموقراطية إنما يعنى الالتزام بها فى كافة الظروف . . وترسيخ تقاليد لها غير قابلة للمساس . . حتى إذا ما أفضت الديموقراطية إلى فوز قوى هى متهمة بعدم اعتناق الديموقراطية . . وقد يبدو ذلك للبعض خطرًا على الديموقراطية ذاتها . . ولكن السؤال الجدير بالطرح هو كيف تستقيم إدانتنا للإرهاب . ولكافة أشكال انتهاك الديموقراطية . . مع تبنينا لمواقف تعطى لخصوم الديمقراطية مبرر للقول بأننا لا نتورع ـ نحن أنفسنا ـ عن انتهاك الديمقراطية . كلما أسفرت عن نتائج هى ليست موضع رضانا ! » .

لم يتحقق شىء مما تمناه محمد سيد أحمد ـ وتمنيناه معه ـ ووقع الخطاب فى محظور خلط الأوراق الذى حذر منه . ومن ثم فقد أسفرت العملية عن نتيجتين كل منها أسوأ من الأخرى .

ـ **النتيجة الأولى** ، أننا ضيعنا فرصة الحوار ، واستغرق كل طرف فى حساباته وذاته ، وخسر الوطن ، ومعه الأمة ، لحظة كانت مواتية لتلافى مختلف القوى لاتخاذ موقف من الخطر الذى يهدد الجميع . وهو ما دعا إليه البيان الذى أصدره نفر من العلماء والمثقفين الإسلاميين (نشر على هذه الصفحات يوم الثلاثاء الماضى) . حين طالب : « بإنهاء الحروب الأهلية المستعرة الدائرة على أرض مصر بين الفصائل المختلفة فى الدين أو فى الفكر أو فى مناهج الإصلاح ، فذلك سبيل إلى تمزيق الوطن وإهدار طاقته ، وصرفه عن مهام المستقبل وتحدياته » .

ـ **النتيجة الثانية** ، أن هوة عميقة باتت تفصل بين التيارين الإسلامى والعلمانى ، بعدما كشف أكثر رموز التيار الأخير عن حماس مدهش لدمغ كل الإسلاميين ونفيهم ، وإلغائهم من ساحة العمل العام .

إن المرء لا يستطيع أن يكتم حزنه وتخوفه ، عندما يطالع الصورة عن بعد ، ويلحظ اتساع الفجوة وتزايد الحساسية بين المسلمين والأقباط فى مصر من ناحية ، ثم يشهد على الجانب الآخر كيف تعمقت الهوة بين الإسلاميين والعلمانيين .

مصدر الحزن أن تصل الحال إلى تلك الدرجة من التشقق والتصدع ، الأمر الذى لا تخفى انعكاساته السلبية ، ليس فقط على مسيرة الوطن ، ولكن على مسيرة الأمة أيضًا .

أما الخوف فهو على المستقبل بالدرجة الأولى ، فنحن بذلك التصدع نقف على شفير هاوية لا يعلم إلا الله مداها وآخرتها ، فضلا عن أننا نحقق حلم الذين سعوا طيلة العقود الأربعة الأخيرة لخلخلة البنيان المصرى ، وتفكيك تلك الصخرة التى ظلت حجر عثرة فى طريق المتربصين بالأمة والساعين إلى احتوائها وابتلاعها ، عبر خنق ما تبقى فيها من نفس وإجهاض ما توفر لديها من أمل .

أفيقوا أيها السادة !

(٤)

حقنا فى أن نختلف !

قصة قتل الدكتور فودة ، ينبغى ألا تمر دون تدبر واعتبار كافيين . ليس فقط لأن الحادث خطير وفريد فى بابه ، ولكن لأن وقوعه وأصداءه يثيران عددا من القضايا المهمة التى أحسب أنها ينبغى أن تكون واضحة ومحسومة فى أذهان الجميع ، وعلى رأسهم المعنيون بالشأن الإسلامى .

وأرجو ألا نكون بحاجة إلى إعادة ما سبق أن قلناه ـ وما قاله غيرنا ـ بصدد الوجه الشرعى للمسألة ، القاطع فى التعبير عن حرمة دم المسلم ، ولذا فلن نتوقف أمام هذه النقطة ، وإنما سنعبرها بسرعة لنعرض لقضايا ثلاث فى إطار محاولة التدبر والاعتبار .

■ **القضية الأولى** : تتعلق بذلك القدر من الالتباس الذى وقعت فيه شرائح ليست قليلة من الإسلاميين ، الذين لم ينزعجوا كثيرا للحادث ، بالدرجة الأولى لأن الطرف الآخر كان جارحًا للمشاعر الإسلامية ، ودائم التربص والتصيد للإسلاميين ، وهناك كثيرون يذهبون إلى أنه لم يكن ناقدًا موضوعيًا ، ولا خصما شريفا ، باعتبار أنه كان يتقول على الإسلاميين بما لم يقولوه ، وينسب إلى التاريخ وقائع لم تحدث ، ولم يكف عن تحريض السلطة ضد الحالة الإسلامية بكافة تعبيراتها وفصائلها .

وجه الالتباس الذى أعنيه أنه على فرض أن ذلك كله صحيح ، إلا أنه ينصب على أداء الرجل وتعبيره عن موقفه . وأن نعارض مذهبه وندين مسلكه . لكن تلك الإدانة ينبغى ألا تسقط من حسابنا أمرين : أنه إنسان له حقه فى الحصانة والكرامة ، ثم أنه يمارس حقا مشروعا فى الاختلاف ، ينبغى أن نقر له به .

لقد انفعل كثيرون إلى حد بعيد بالأداء أو الكيفية التى عبر بها الرجل عن نفسه وفكره ، واستغرقهم ذلك الانفعال حتى أبدوا استعدادا ـ بدرجات متفاوتة ـ لقبول العدوان على الإنسان ، وإهدار حقه فى الاختلاف . وذلك مكمن الخطأ أو الخطر الذى يتعين الانتباه إليه

إذ اختلطت الأوراق وألقت مشاعر السخط والاستفزاز بظلالها على الموقف كله ، فكانت تلك النتيجة السلبية التى أزعم أنها تسىء كثيرا إلى منهج التفكير الإسلامى ، ولا تسهم فى تهيئة مناخ صحى لإدارة الحوار مع الآخرين .

إن إساءة استخدام الحق لا ينبغى أن تكون سببا فى إهدار أصله ، وإلا كان ذلك بابا لمفاسد لا حدود لها ، خصوصا وأن تلك الإساءة تمثل أحد الأنماط السلوكية السائدة فى واقعنا . وقد كان فقهاء المسلمين سباقين إلى إحداث تلك التفرقة الدقيقة بين الحق وإساءة استخدامه . حيث اعتبروا أن الأصل واجب الصيانة دائمًا ، وأن إساءة التعبير عنه أو التصرف فيه تقوَّم فى ذاتها ، دون أن تؤدى إلى إسقاط الحق .

وإذا جاز لنا أن نحاول إزالة الالتباس فى المسألة ووضع القضية فى إطارها الصحيح ، فقد نقول بأننا لا ينبغى أن نتردد لحظة فى إدانة الاغتيال الذى يمثل عدوانا صارخًا غير مقبول على حياة إنسان ، تفترض حرمة دمه من وجهة النظر الشرعية ، فضلا عن الحضارية والسياسية . بذات القدر فإن إقرارنا بحق الآخر فى الاختلاف ينبغى أن يعد من الثوابت التى لا تنال منها أية وقائع أو نوازل . أما وجه الاعتراض والمؤاخذة ، فهو محصور فقط فى دائرة إساءة استخدام ذلك الحق .

وفى هذه الحالة فإن التعبير عن الاعتراض ينبغى ألا يتجاوز حدود رد الرأى بالرأى ومقارعة الحجة بالحجة ، أما المؤاخذة فتتم عبر الاحتكام إلى القانون إذا كان فى الإساءة ما يدخل تحت طائلة القانون .

■ **القضية الثانية** تنصب على شرعية الآخر ومدى الاختلاف المقبول فى المفهوم الإسلامى . ولا مفر من الإقرار هنا بأن صدور كثيرين من شباب التجمعات الإسلامية التى ظهرت فى السنوات الأخيرة لا تحتمل الاختلاف وتضيق به . ومن هؤلاء من يقرن الاختلاف بمظنة الاتهام، سيرا على نهج من قال : إذا لم تكن معى فأنت ضدى . من جانب آخر ، فثمة انطباع سائد بين أوساط بعض المثقفين المختلفين مع الإسلاميين ، وفى العالم الغربى أيضًا ، خلاصته أن الآخر لا مكان له فى الخريطة الإسلامية .

مثل ذلك الالتباس يحتاج إلى استجلاء . ومفتاحنا ودليلنا فى ذلك هو تلك النصوص القرآنية العديدة التى تقرر بوضوح شديد إن الله سبحانه وتعالى أراد الناس مختلفين ، لحكمة قدرتها مشيئته . من تلك النصوص على سبيل المثال قوله تعالى : « ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم » (هود ـ ١١٨) . وقوله: « لو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ـ (يونس ـ ٩٩) ـ وقوله : « ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء . . . » (النحل ـ ٩٣) .

وفى تفسير الآية الأولى ـ من سورة هود ـ ذكر الشيخ رشيد رضا صاحب « المنار » أن خطابها موجه إلى النبى عليه الصلاة والسلام فى رسالة تقول : « أيها الرسول الحريص على إيمان قومه ، الآسف على إعراض أكثرهم من إجابة دعوته وإتباع هدايته ، لو شاء الله لجعل الناس أمة واحدة ، على دين واحد ، بمقتضى الغريزة والفطرة ، لا رأى لهم فيه ولا اختيار . وإذن لما كانوا هم هذا النوع من الخلق المسمى بالبشر وبنوع الإنسان . بل لكانوا فى حياتهم الاجتماعية كالنحل أو النمل . وفى حياتهم الروحية كالملائكة . مفطورين على اعتقاد الحق وطاعة الله عز وجل . فلا يقع بينهم اختلاف . ولكنه خلقهم بمقتضى حكمته ، كاسبين للعلم لا ملهمين، وعاملين بالاختيار على ترجيح بعض الممكنات على بعض ، لا مجبورين ولا مضطرين . وجعلهم متفاوتين فى الاستعداد وكسب العلم واختلاف الاختيار » .

انطلاقًا من إقرار ذلك الحق فى الاختلاف ، فإن الإسلام اعترف بالديانات السماوية الأخرى ، واعتبر أصحابها « أهل كتاب » ، لهم شرعيتهم فى الواقع الإسلامى . وأبعد من ذلك ، فإنه عندما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية ، وانضوى تحت لوائها « آخرون » من غير أصحاب الديانات السماوية ، اكتسب هؤلاء شرعيتهم أيضًا ، واعتبروا من أهل الذمة فى عهد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز .

وإن قبل الاختلاف خارج المحيط الإسلامى ، فإنه قبل بذات القدر فى داخل ذلك المحيط ، الذى تعددت فيه الفرق والمذاهب والملل والنحل ، على النحو الواسع الذى يعرفه كثيرون ، وأفاض فيه الشهرستانى وابن حزم . وذهب المسلمون فى ممارسة حق الاختلاف إلى ما هو أبعد من ذلك ، حين تعددت مذاهبهم داخل أهل السنة والجماعة ، التى هى الفرقة الأكبر من جموع المسلمين .

تلك السعة بعيدة الأمد التى استقرت فى الواقع الإسلامى منذ قرونه الأولى ، وسمحت بالتعايش بين كل درجات المختلفين ومللهم ، من الاختلاف فى الدين ، إلى الاختلاف فى الفرقة وفى المذهب ، ألا تحتمل اختلافا مماثلا فى أمور الخلق ومناهج إصلاح حال الأمة ؟

كتبت فى هذا المعنى قبل خمس سنوات ، أثناء بحث حول « إشكالية الآخر فى التفكير الإسلامى » ، نشرته مجلة « العربى » الكويتية ـ وقلت فيه ما خلاصته إنه إذا كان الإسلام قد احتمل وأجاز الاختلاف فى أمور الدين ، فأولى به وأجوز أن يحتمل الاختلاف فى أمور الدنيا .

جاء ذلك فى سياق مناقشة موقف الإسلام من مسألة الأحزاب وقضية التعددية السياسية ، التى تثير لغطا فى الساحة الإسلامية تراوح بين الرفض والقبول . ورغم أن عددًا غير قليل من الباحثين المسلمين أيدوا فكرة قيام الأحزاب فى الدولة الإسلامية ، إلا أن هؤلاء كانوا من المتخصصين فى الشئون القانونية والدستورية . ولم يتح لنا أن نطالع رأيا فى هذا الاتجاه من

جانب أحد من فقهاء الأصول ، إلا حين أصدر الشيخ يوسف القرضاوى فتواه هذا العام بإجازة الأحزاب السياسية .

فى هذه الفتوى ، التى نشرت فى طبعة جديدة من كتاب الدكتور القرضاوى « فتاوى معاصرة » ، قال شيخنا ما يلى : إنه لا يوجد مانع شرعى من وجود أكثر من حزب سياسى داخل الدولة الإسلامية . إذ المنع الشرعى يحتاج إلى نص ، ولا نص ـ بل إن هذا التصور قد يكون ضرورة فى العصر الراهن ، لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة بالحكم وتسلطها على سائر الناس . كل ما يشترط لتكتسب هذه الأحزاب شرعية وجودها أمران أساسيان :

ـ أن تعترف بالإسلام عقيدة وشريعة ، فلا تعاديه أو تتنكر له . وإن كان لهااجتهاد خاص فى فهمه ، فى ضوء الأصول العلمية المقررة .

ـ ألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته .

واعتبر الشيخ القرضاوى بناء على ذلك أنه « لا يجوز أن ينشأ حزب يدعو إلى الإلحاد أو الإباحية أو اللادينية ، أو يطعن فى الأديان السماوية عامة ، أو فى الإسلام خاصة ، أو يستخف بمقدسات الإسلام : عقيدته أو شريعته أو قرآنه ، أو نبيه عليه الصلاة والسلام » .

بنى الدكتور يوسف القرضاوى فتواه بإباحة الأحزاب السياسية على أساس أن ما تقوم به فى الحياة السياسية هو من قبيل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، بل هو أداء لذلك التكليف الشرعى بصورة أكثر تطورًا وأشد فاعلية . (حزب التحرير الإسلامى أجاز الأحزاب فى مشروع الدستور الذى أصدره فى سنة ١٩٦٣ ، واستند فى ذلك على الفكرة ذاتها) .

رب سائل يسأل هل معنى ذلك أن الأحزاب يعترف بها فقط إذا كان إسلامية ؟

ردى على ذلك أن المطلوب هوألا تكون ضد الإسلام . ولكى أوضح هذا المعنى فإننى أرجع إلى ما أورده وأيّده ابن قيم الجوزيه ـ الأصولى الكبير ـ فى « أعلام الموقعين » . حين أشار إلى مناظرة ابن عقيل مع بعض الفقهاء . حين قال واحد إنه لا سياسة إلا ما وافق الشرع . فرد ابن عقيل إن السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ، وأن لم يشرعه الرسول عليه الصلاة والسلام ولا نزل به وحى . فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح ، وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة .

وأحسب أن شيخنا القرضاوى ضبط المسألة فى الفقرة التى مررنا بها توا ، التى حدد فيها إطار ما لا يجوز أن يقوم من أحزاب فى الدولة الإسلامية . حيث تنحصر دائرة عدم الجواز فى محيط هدم أساس الدولة أو خلخلته وتجريحه .

فإذا قال قائل أو دعا حزب علمانى مثلا إلى الفصل بين الدين والسياسة ، متصورًا أن الإسلام رسالة ليس من أهدافها أن تقيم ملكا أو دولة أو متخوفا مما يسمى بالسلطة الدينية ، فرغم أننا نعارض هذا الرأى تماما ، إلا أننا نعتبره حدا مشروعا من الاختلاف يتعين إفساح المجال له فى ساحة التعبير والعمل السياسى . ونذهب فى ذلك إلى أنه موقف ليس ضد الدين فى الأغلب ، وإنما ينصب على علاقة الدين بالسياسة . وهى علاقة لا غضاضة فى الاختلاف حولها ، طالما أن الجميع متفقون على عدم إنكار الدين .

■ **القضية الثالثة** تتعلق بقيم الحوار وتقاليده . ذلك أن حادث الاغتيال يكشف عن ثغرتين أساسيتين ينبغى تداركهما فى كل حوار ، حتى لا ينفلت ويؤدى إلى ما لا تحمد عقباه . الأولى ضرورة توفير فرص متكافئة للحوار ، بحيث يكون من حق كل طرف أن يبسط وجهة نظره على قدم المساواة مع الآخر المختلف معه . حيث لا معنى لأن ينفرد طرف بتوجيه النقد إلى منافسه أو عزيمه ، بينما لا يتاح للآخر أن يرد سواء للدفاع عن نفسه أو لتفنيد آراء الناقدين .

أما الثغرة الثانية فتتمثل فى أهمية الالتزام بآداب الحوار على وجه العموم ، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالمقدسات والرموز الدينية ، فتجريح الشريعة غير نقدها ، والحديث عن التاريخ الإسلامى لا يقتضى بالضرورة طعنا فى الصحابة والإساءة إليهم . بل إن قراءة التاريخ ينبغى أن تتسم بالموضوعية والنزاهة .

وإذا جاز لنا أن نفكر الآن فى هدوء ، ونقلب ملابسات وقوع المأساة ، فسنجد أن الوقوع فى أمثال تلك المحظورات كان له دوره فى إثارة غضب كثيرين واستفزاز مشاعر آخرين ، الأمر الذى تفاعل فى النهاية على ذلك النحو المفجع الذى حدث . ولابد أن يكون واضحًا هنا أن نسوق الكلام لتفسير ما جرى ، وليس لتبريره بطبيعة الحال .

إن السلوك الجماهيرى لا يشكل فقط فى ضوء التعاليم ، ولا هو يباشر تبعا للتوجيه أو التلقين ، لكنه يتأثر إلى حد بعيد بالمثل والقدوة ، وبالمناخ العام ، سلبا كان أم إيجابا .

ومن ثم فمهما تحدثنا عن ضرورة احترام الآخر وحقه فى الخلاف وشرعيته فى الحضور ، ومهما أفقنا فى شرح آداب الحوار وقيمه ، فإن ذلك كله لن يؤتى أكله ، ما لم يربَ الناس على تلك القيم فى واقع حياتهم . وأفضل أنواع التربية وأجداها ، هى تلك التى تتم عبر النموذج وضرب المثل ، وهى المهمة الموكولة إلى النخب السياسية والثقافية بالدرجة الأولى .

أليس الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ؟ !

(٥)

هوامش على صفحة العنف

يستشعر المرء خليطا من الدهشة والصدمة حين يطالع أنباء حوادث العنف التى تصاعدت مؤخرًا فى صعيد مصر ، أولا لمجرد وقوع تلك الحوادث غير المألوفة فى المجتمع المصرى ، وثانيا لتوجيه العنف ضد السياحة كصناعة مهمة وضد السياح الأبرياء ، وثالثا لارتباط ذلك كله بشباب منسوب إلى الجماعات الإسلامية !

ونحن لسنا من أنصار التسرع فى الحكم على الدوافع والأسباب ، ولا من مؤيدى اعتماد وجهة نظر واحدة فى تقييم القضية أو تحديد أطرافها ، داخلية كانت أم خارجية . فطالما أن هناك تحقيقًا يفترض أن تتوفر له الضمانات القانونية المقررة ، فالأمانة والمسئولية تقتضيان الانتظار حتى يأخذ التحقيق مجراه ، ويصدر القضاء كلمته ، وعندئذ يكون لكل حدث حديث .

من ثم ، فليس لنا كلام فى تحقيق الأمر ، وما نملكه لا يتجاوز التعليق على ما ظهر منه ، ومحاولة استقراء ما جرى ، فى ضوء ما سبقه من حوادث اتسمت بدرجة مماثلة من العنف ـ وتعليقنا يمكن إثباته فى النقاط والملاحظات التالية :

* إن ما جرى ليس له علاقة من قريب أو بعيد بمنطق الشرع وخطاب الإسلام . لسبب مبدئى وجوهرى هو أنه ليس فى الشرع ما يبيح لمسلم أن يحقق هدفا شريفا بأسلوب شرير ، ذلك إذا افترضنا جدلا بأن هؤلاء الشبان يتصورون أنه ليس فى السياحة غير المفاسد والمباذل ، التى ينشدون محاربتها وإيقافها .

وإذا كان أى عقل مستقيم أو ضمير نظيف لا يسمح ببلوغ الأهداف الشريفة إلا عبر وسائل شريفة ، فالدين الذى أنزله الله ليكون هداية ورحمة للعالمين ، يعتبر ذلك فرض عين على كل مسلم ، من فرَّط فيه فقد فرط فى خلقه وأمانته ، ومن فرط فى الإثنين فرط فى دينه . وتلك مسألة لا مساومة عليها ، لأننا لا نعرف تكليفا شرعيا ، دينيا أو دنيويا ، يمكن أن

ينهض على غير أساس من الالتزام بالأخلاق والمثل العليا . وهذا الالتزام هو التعبير الدقيق عن تقوى الله وخشيته . .

* أيضا لا يتصور المرء أن إطلاق الرصاص على حافلة مليئة بالسياح الأجانب له علاقة بحرمة السياحة أو حلها . لأن السياحة شأن كل عمل إنسانى ، فيها الحلال وفيها الحرام . والأول يجب أن يشجع ويحتفى به . والثانى يجب أن يُقوَّم بأدب الإسلام ونهجه فى الإصلاح . ولا نعرف أن ركوب السياح للحافلات يدخل فى نطاق المحرمات من أى باب . كما أننا لا نرى محلا لذلك التفسير الفج الذى قال به أحد الكاتبين ، وادعى فيه أن هؤلاء الشبان أطلقوا الرصاص ليس على السياح ولكن على الحافلة ، لأنها آلة من اختراع « الكفار » ، وهم ينشدون العودة إلى حياة السلف ، الخالية من أمثال تلك البدع ! ـ الأمر الذى يعد من قبيل الهزل فى موضع الجد ، أو اللجوء إلى الاصطياد فى الماء العكر لتسفيه العمل بخفة غير مبررة ، بدلا من مناقشته بروح النزاهة والمسئولية .

* إننا لا نرى فى ذلك العمل سوى تعبير عن اليأس والإحباط ، الذى وقع فى براثنه نفر من الغاضبين أو الناقمين على المجتمع . وإذ عجزوا عن أن يفعلوا شيئًا مفيدا أو إيجابيّا فى أى اتجاه ، فإنهم لجأوا إلى ما يفعله أشقياء الصبية فى الشوارع ، حين يلقون بالأحجار على زجاج النوافذ لتكسيرها ، وترويع الآمنين وراءها !

حتى إذا افترضنا أن لهؤلاء مشكلة أو حسابات من أى نوع من السلطة أو الشرطة ، فإن ما لجأوا إليه عمق المشكلة ولم يحلها . ولئن قيل إنهم يحاولون تصفية حساباتهم عبر الضغط على بعض نقاط الضعف ، مثل الاشتباك مع الأقباط حينا أو مع السياح فى حين آخر . فإن انزلاقهم فى هذا الاتجاه أوقعهم فى مستنقع الإدانة . إذ أنهم بهذا التوجه تراجعوا عن المثل والأخلاق ، وعن الورع الذى هو سبيل المؤمنين وسمتهم . أليس من آيات المنافق أنه « إذا خاصم فجر » . كما يقول الحديث الشريف وما ترويع الأبرياء وقتلهم إلا من قبيل الفجور فى الخصومة . .

* إنه من المهم للغاية أن يقف الجميع على إجابة موضوعية للسؤال : ما الذى أوصل أولئك الشبان إلى تلك الدرجة من الانفعال واليأس ؟ ـ لقد شغل كثيرون أنفسهم برصد ما جرى ، وبإدانته ، لكن السؤال لماذا جرى ما جرى ، لم ينل حظه الذى يستحقه من الحوار والمناقشة .

عنى الكثيرون بالجانب الأمنى فى القضية ، الذى لا تنكر أهميته ، يعنى ذلك كان على حساب مناقشة الجوانب الاجتماعية والسياسية فى المسألة . الأمر الذى بدا كاشفا لظاهرة سلبية تفشت بين بعض شرائح المثقفين، إذ تم «تسييس» خطابهم وتلوينه حتى تخلو تدريجيا

عن مسئوليتهم فى البحث والدراسة . بل تخلوا أحيانًا عن حيادهم العلمى . حيث أصبحوا أطرافا فى صراعات القبائل السياسية ، بدل أن يظلوا حكاما ينشدون الحقيقة ويدافعون عنها .

ـ عندما ظهرت بعض منظمات العنف فى أوربا قبل عقد من الزمان ـ مثل الألوية الحمراء فى إيطاليا وبادرماينهوف فى ألمانيا ـ عولج الأمر بمنتهى الحزم على الصعيد الأمنى حقا ، ولكن إطار المعالجة أمنه ليشمل مختلف الظروف الاجتماعية التى أحاطت بالظاهرة . وهذا الشق الآخر المهم نهضت به لجان من الخبراء المتخصصين ، الذين يعرفون أكثر من غيرهم أن أمثال تلك الظواهر ليست نبتا شيطانيا ينبت بغير مناسبة ، ولكن إفراز لواقع معين ينبغى تشريحه وتحقيقه جيدًا لنقتلع بذور الانحراف فى مهدها .

* إننا فى هذا السياق ـ وبالمناسبة ـ لابد أن نعترف بأن عقول بعض شبابنا مشحونة بكم من الأفكار الشائهة ، التى تحتاج إلى جهد كبير لجردها وتصويبها ، وتنقية ما فيها من شوائب . ولا يقل عن ذلك أهمية أن يبذل جهد مماثل لملاحظة القنوات وفرص التعبير والحوار التى تمر منها تلك الأفكار إلى عقول الشباب ، حيث كل عافية تصيب تلك القنوات تنعكس على نضج الأفكار واستقامتها ، والعكس صحيح .

وربما كانت قضية تغيير المنكر من أبرز ما يحتاج إلى مراجعة وتصويب . لأن الخلل فى فهم ذلك التكليف الشرعى الجليل فتح الباب لشرور لا حصر لها ، كان من شأنها إشاعة الفوضى والنيل من استقرار المجتمع ، ذلك أن كثيرين ممن يتصدون لهذه المهمة ـ بحسن نية فى الأغلب ـ يفسدون بأكثر مما يصلحون ، وبذلك يهدرون أهم شرط فى التغيير بعد ثبوت المنكر . حيث اتفق فقهاء المسلمين على أن تغيير المنكر ينبغى ألا يؤدى ـ إذا حدث ـ إلى إيقاع مضرة أكبر منه ، انطلاقًا من القاعدة الشرعية « يرتكب أخف الضررين » .

ولو أدرك الذين يتصدون للنهى أو التغيير تلك الحكمة البالغة ، لجنبُّوا مجتمعات المسلمين مفاسد ومهالك كثيرة لحقت بها من جراء الاندفاع بغير عقل أو وعى وراء حماس التغيير ، دون اعتبار لعواقبه ودون نظر إلى أهمية غلبة المصلحة على المفسدة فيه .

* أخيرًا ، فإن العنف أو حتى التطرف . هما من الناحية الاجتماعية تعبير عن طاقة زائدة متوفرة لدى الأفراد . هى ليست بالضرورة شريرة فى ذاتها ، ولكنها تكتسب ذلك الوصف إذا ما وظفت فى أغراض شريرة . فالعنف فى القتال دفاعًا عن الحق المغتصب أمر مطلوب . والتطرف أو التفانى فى أداء الواجب أو القيام بأعمال الخير والبناء أيضا مطلوب .

وكل مجتمع ـ حتى يكون إنسانيا ومتوازنا ـ لابد له من أن يضم طاقات من ذلك القبيل . وأحيانًا يكون أحد مقاييس عافية المجتمع وصحته تتمثل فى كيفية تعامله مع تلك الطاقات ، كيفية استيعابه لها وتوظيفها فى الاتجاه الصحيح الذى يخدم أهدافه العليا أو مشروعه الذى يعمل لأجله .

نعم ، الاعتدال هو الأصل وهو الحل الذى به ينضبط المجتمع ويستقيم أمره . ولا خوف ولا قلق على أى مجتمع طالما ظل الاعتدال هو القاعدة فى سلوكه والعنف والتطرف يمثل الشذوذ والاستثناء . حيث وجوده فى هذه الحالة أشبه بالجراثيم التى توجد فى الجسم ، أو التى تدخل إليه عبر الأمصال ، لتوفر له الحصانة والأمان .

يكره المرء أن يضرب مثلا بإسرائيل ، لكننا ينبغى أن نعرف حسنات عدونا كما نعرف سيئاته . فالمتطرفون هناك جزء من المجتمع وقوة سياسية نسبية معترف بها ، لها ممثلون فى المجلس النيابى وكثيرًا ما يشاركون فى الحكومة ذاتها .

التطرف فى إسرائيل لا يوجه ضد المجتمع . ومن ثم فإن الحكومة قد تختلف معه ، ولكنها لم تعلن الحرب عليه ، لسبب أساسى ، أنه يتحرك ويصب جهده فى إطار المشروع أو الحلم الإسرائيلى . المتطرفون هؤلاء هم الذين يبنون المستوطنات بالقوة ، وهم الذين يقتحمون بيوت الفلسطينين ويحتلونها ، وهم الذى اقتحموا المسجد الأقصى وحاولوا إحراقه ، ليقيموا مكانه هيكل سليمان .

تلك كلها أعمال عنف حقا ، بل شريرة من وجهة نظرنا حقا ، لكنها فى نهاية المطاف تخدم المخططات الإسرائيلية وتمثل خطى على طريق تحقيق ذلك الحلم الوحشى المتمثل فى إقامة إسرائيل الكبرى .

لسنا بحاجة لأن نثبت تحفظنا على « السقف الأخلاقى » الذى ينبغى الالتزام به . ولا ننسى أن سيدنا أبا بكر الصديق كان ينصح رجال جيشه وهم خارجون للقتال بألا يروعوا آمنا أو يقتلوا عجوزًا أو ناسكًا أو يقتلعوا شجرة ! ـ لكن المعنى الذى نريد إيصاله هو أن العنف السياسى لا يعفى أصحابه من المسئولية الجنائية إذا ما وظفوه فيما هو مخالف للقانون . لكنه من الناحية السياسية والاجتماعية يصبح بمثابة إعلان عن عجز المجتمع عن استيعاب تلك الطاقات وتصريفها فى الاتجاه الصحيح ، إما لضعف فيه أو لغياب فى مشروعه ، أو الإثنين معًا .

فى مدارس التربية الحديثة ، فإنه إذا رسب بعض الطلاب فى أحد الصفوف ، فذلك يعنى أن ثمة نفرًا من الخائبين فى الصف حقا ، لكنه يعنى أيضا أن « الأستاذ » يستحق أن يلفت نظره إلى أنه فشل فى أن يستخرج من طلابه أفضل ما فيهم .

وفى حالتنا هذه ، فإن العنف الحاصل يعكس أزمة الفكر وأزمة الأفراد يقينا ، لكنه يشير من طرف آخر إلى أزمة المجتمع أيضًا :

والله أعلم .

(٦)

إنهم يفسدون وعى الأمة

ليس هذا نوعًا من الجرد ، لكنها شهادة مراقب هاله ما جرى ويجرى ، حتى صدم مرتين : مرة فى الفعل الذى أسال الدم على وجه مصر ، ومرة فى رد الفعل الذى يكاد يلوث روحها وعقلها !

ولأننى أحسب أن الفعل أعطى حقه من الإبانة والإدانة ، فاسمحوا لنا أن ننفق هذه الرحلة فى محاولة تقليب صفحات رد الفعل ، الذى مازلنا نعيش فى كنفه ، ونتلقى أصداءه وإيقاعاته كل صباح .

وإذ نرجو ألا يتطرق الشك إلى ذهن أى أحد فى أننا بذلك نهون من شأن الفعل ، فإننا ندعو فى الوقت ذاته إلى ألا يشهر سيف جديد من الإرهاب الفكرى ، يصادر الحق فى الفهم والتفسير ، بحجة احتمال التسويغ أو التبرير . وهو السيف الذى لوَّح به البعض لإغلاق باب الحوار ، وفرض خطاب واحد يستخدم مفردات واحدة ، ويصب فى اتجاه واحد .

ولكى نحرر هذه النقطة ـ حتى لا نقع فى التباس جديد ! ـ فإننا نقرر بوضوح أن الموقف من قضية العنف لا مساومة عليه ولا مجال للاجتهاد فيه . ومن ثم فلا اختلاف على رفضه جملة ومن حيث المبدأ ، خصوصا فى حسم الخلاف السياسى والفكرى . بذات القدر ، فلا مساومة على مبدأ احترام القانون والنظام العام ، واعتبار كل خروج على مقتضاهما مستوجبا المواجهة والردع ، بحزم القانون وشدته .

تلك ثوابت بل أصول ينبغى أن يكون الالتزام بها والاتفاق عليها مقطوعًا به ، لأسباب أحسبها معلومة للكافة ، ولا حاجة لنا للإفاضة فيها .

ولئن كان من غير الجائز الاختلاف على أمثال تلك الأصول ، فإن تعدد الاجتهاد يظل مشروعا فيما عداها ، خصوصا فى تحديد مصادر وأشكال العنف واجب الرفض (ونحن بالمناسب من أنصار التوسعة فى ذلك الشق) أو فى تفسير أسبابه ودوافعه . فتلك أمور هى فى

مقام « الفروع » ، التى لا يعنى الاختلاف فى شأنها إخلالا من أى نوع بالموقف « الاستراتيجى» الملتزم بالأصول ابتداء وانتهاء .

ومن غرائب زماننا ومفارقاته ، أن مثل هذه البديهية مستقرة فى أمور الدين الأكثر حساسية ودقة ، حيث التفرقة بين الأصول والفروع وضرورة الاتفاق فى الأولى مع جواز الاختلاف فى الثانية ، من القواعد المقررة فى الخطاب الفقهى ، بينما تثير الجدل واللغط ، وتحتاج إلى مرافعة لإثباتها فى أمور الدنيا !

من هذه الزاوية ، فالقدر المتيقن أن إنكار الفعل وإدانته لم يكونا محلا لأى خلاف من جانب الأغلبية الساحقة . ومن ثم فقد ظل الموقف الاستراتيجى محسوما ، بينما بقى الخلاف محصورًا فى حدود رصد الملابسات وتحديد الأسباب وتقييم مسئولية الأطراف المتعددة عما جرى. وهو خلاف شروع كما قلت توا ، لإغضاضه فى نشوئه ، ولا تثريب على أطرافه ، ولا مبرر لإثارة الشبهات من حوله .

ولا مفر من الإقرار هنا بأننا وجدنا إفراطًا فى الحساسية من جراء الخلط بين التفسير المطلوب والتبرير المرفوض . وكانت النتيجة أننا عرفنا الكثير عن تفاصيل ما جرى ، ولكننا لم نفهم على وجه التحديد لماذا جرى ما جرى ! ـ فلم يكن مقنعًا مثلاً أن يقال لنا إن ما حدث فى ديروط بين بعض المسلمين والمسيحيين كان سببه « الثأر » . ولم يكن مقنعًا بذات القدر أن يقول آخرون إن الدكتور فرج فودة اغتيل لمجرد أنه « علمانى » ، باعتبار أن العلمانيين ما برحوا يكتبون وينقدون الحالة الإسلامية منذ لاحت إرهاصاتها ـ بعضهم تخصص فى نقد الظاهرة ـ ولم نسمع أن أحدًا منهم مسَّ له طرف !

لم يجر الحوار المنشود الذى يتوخى التوصل إلى إجابة أمينة على السؤال « لماذا » ؟ ، ليس فقط إشباعًا لرغبتنا فى الفهم وطموحنا إلى سلامة الإدراك ، ولكن أيضا لكى نطمئن إلى جدية التعامل مع الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الخلل الذى أفرز هذا الجرم أو ذاك . ومن ثم لكى نصبح على ثقة من أن ما جرى لن يتكرر مرة أخرى .

لا نريد أن يستغرقنا الفعل ، ويستدرجنا بعيدًا عن مرادنا ، حيث رد الفعل هو موضوعنا الأصلى ، الذى نريد أن نركز عليه . ولا يفوتنا هنا أن نقرر بأن رد الفعل الرسمى فى مصر اتسم بالاتزان والرصانة . وقد قرأنا كلاما طيبا لوزير الإعلام دعا فيه إلى التفرقة بين التدين والتطرف والإرهاب ، وحث فيه على الحوار والتواصل مع الذين يدخلون فى الدائرتين الأوليين . كما سمعنا كلاما ممتازًا من المساعد الأول لوزير الداخلية ـ اللواء بهاء الدين إبراهيم ـ فى ندوة نقابة المهندسين ، عبر فيه عن تفهم عميق لما هو حاصل .

أما رد الفعل الذى أثار انتباهنا واستوجب الملاحظة ، فهو ما عبرت عنه الصحافة القومية

المصرية ، وهى التى عنيتها بتقرير أن الصدمة فى رد الفعل لم تكن أقل من الصدمة فى الفعل ذاته .

أسوق فى التدليل على صحة هذه الدعوى شواهد عدة تتمثل فيما يلى :

* إننا لم نشهد حوارًا حقيقيًا ، وإنما سمعنا نفيرًا لإعلان حرب شنتها القبيلة العلمانية ضد القبيلة الإسلامية . وكان هم الأولى أن تجهز على الثانية وتصفى معها كل حساباتها القديمة ، بعدما بدا أن ثمة فرصة مواتية لذلك .

لقد وقف العلمانيون فى جبهة واحدة ، وتبنوا كل ما صدر عن أبناء القبيلة ، أيا كان قدر فجاجته ، ورغم ما نعلم من اعتراض بعضهم عليه . ولكن عصبية القبيلة هزمت استقامة الفكر ونزاهة البحث . وفى حين علم القاصى والدانى أن القبيلة الإسلامية تضم عشائر عدة . بعضها يتسم بالتطرف وسلوكه مُدان وأفعاله مستنكرة ، فإن القبيلة العلمانية رفضت الاعتراف بوجود جناحها المتطرف . وادعت أنها تضم زبدة الأخيار والأطهار ، وأن من عداهم هم الأشرار والفجار . ولأن الكلام بالمجان ، فقد ذهب بعض العلمانيين إلى أنهم لا ينطقون عن الهوى . وأن كل ما يصدر عنهم هو بشارات « النهضة » وأمارات « التنوير » . وتمادى نفر منهم حين اعتبروا أن أحد معايير « التنوير » هو « مناهضة » كل ما هو إسلامى !

بدا ذلك موقفًا غير صحى على الجملة . أولاً لأنه احتوى على تجريح ضمنى لعموم المشاعر الإسلامية ، وثانيًا لأنه شوه إلى حد كبير موقف المثقفين العلمانيين أنفسهم . ذلك أنهم لم يكتفوا باستنهاض الهمم للدفاع عن مبدأ الحق فى الاختلاف ، وتلك قضية « شريفة » بكل المعايير ـ ولكنهم نصبوا من أنفسهم مدافعين ، وبغير مبرر معقول ، عن ممارسات إساءة استخدام الحق . حتى فى التعامل مع الأمور وثيقة الصلة بالمشاعر الإيمانية ، الأمر الذى حملهم بأوزار ومظان كانوا فى غنى عنها ، وكان من اليسير للغاية البراء منها .

* إن منطق الصراع القبلى الذى ساد استتبع استراتيجية فى المواجهة اقتضت الإغارة على كافة مضارب القبيلة الأخرى (الإسلامية) وكان المخرج النظرى الذى يمكن أن تبرر به مثل تلك الغارة الشاملة بسيطًا للغاية . حيث تكفلت فكرة المؤامرة بحل الإشكال وفك العقدة . وقد رأينا وسمعنا كيف خرجت الأبواق تردد أن الإسلاميين باختلاف رؤاهم وجماعاتهم ومدارسهم ومذاهبهم ، ليسوا سوى مؤامرة شيطانية واحدة ، لا فرق عندهم فى ذلك بين معتدل أو متطرف ، ولا بين نصاب أو ناسك ، ولا بين لاعب « الورقات الثلاث » فى الموالد وأولئك الذين استعرضهم البحث فى فقه الشورى أو الاقتصاد الإسلامى !

ومن أسف أن القائلين بذلك لم يكونوا من غلاة رجال الأمن الذين يعتبرون الإنسان متهما حتى يثبت العكس ، ولا من المهرجين الذين يوردهم المقاولون للسير فى مقدمة كل « زفة »

وإحياء أية مناسبة ، إنما كان منهم مثقفون محترمون ، نعرفهم « أكاديميون » ملتزمون وباحثون جادون ، فى التاريخ على سبيل المثال ، حيث فوجئنا بهم حين رفع الستار ، وقد خلعوا ثياب الأستاذية والأكاديمية ، وظهروا علينا فى ثياب المهرجين ، الذين ما انفكوا يرددون على بقية الجوقة أنشودة : المؤامرة هى الأصل والمحرقة هى الحل !

* كان من جراء ذلك أن تحول مجرى المعركة ، فلم تعد دفاعًا عن موضوع أو قيمة ، وإنما غدت فى جوهرها دفاعًا عن قبيلة وجنس وغارة على القبيلة المنافسة ، ومن ثم فلم تكن هناك قضية مشتركة دعى الجميع للالتفاف حولها ـ كالديمقراطية والحرية وحق الاختلاف .

بدا لافتا للنظر فى ذلك السياق أن كتابات عديدة أوغلت فى نهج الصراع القبلى ، حتى فصّلت فى تعداد كيف أن عناصر القبيلة الإسلامية ـ المعادية ! ـ « استولت » على منبر أو قاعدة هنا ، بينما أسس رجالها مشروعا هناك ، ثم ركزت على أن آخرين اخترقوا أسوار التليفزيون ، فى حين « تسلل » بعضهم إلى الصحف القومية ، فى غفلة من الحراس القابضين على زمامها منذ أربعة عقود أو تزيد !

هو خطاب تحريض وتصفية وليس حوارًا حول أى قضية ، ولم يكن ذلك أسوأ ما فى الأمر ، لأن الأسوأ أن ذلك المسلك قدم خطاب القبيلة فى صورة بائسة ، أهدرت مصداقيتها فى الكثير مما تتمسح فيه وتدعيه ، من عقلانية وموضوعية ونهضوية وخلافه ! ـ لقد رأينا « طلائع التنوير » وقد كشفت عن وجه جاهلى يدعو للرثاء ، بدا مغرقا فى الذاتية والعصبية . وعاجزًا ـ بصورة غير متوقعة ـ عن الارتقاء بالأداء إلى مستوى مسئولية المرحلة التى تفرضها المصلحة العليا للوطن والأمة .

* وقع كثيرون فى فخ الخلط بين الدعوة إلى إضعاف التدين وترشيده ، ومن أسف أن نسبة كبيرة من الكتابات نحت المنحى الأول ، وركزت على تقليص دور الدين وإضعافه ، وأحيانًا الاحتيال لإهدار فاعلية النصوص . فمن إلحاح على طرد الدين من مناهج التعليم ، إلى اتهام السلطة بالمهالأة والترويج للتطرف عبر ما تبثه من برامج دينية إذاعية وتليفزيونية ، إلى شن حملة على الحجاب والتشهير بالفنانات اللاتى تحجبن ، وأخيرًا إلى الإدعاء بأن نصوص القرآن «تاريخية » لا يجوز الاحتجاج بها فى زماننا . ذلك كله غير مختلف الأدبيات التى تجرح الشريعة وتسخر من نصوصها ، وتدعو صراحة إلى قطيعتها ونبذها .

لا يقولن أحد أن ذلك « حوار » ، لأنه كان محاكمة وإدعاءً ، بين طرف جالس على المنصة ومتفرد بالإرسال ، وطرف آخر قابع فى القفص ، مطلوب منه الاكتفاء بالاستماع للإدعاء والحكم ، ناهيك عن أن للحوار أهله وأدبه وضوابطه ، التى علمتنا التجارب أن انتهاكها يهدر قيمة الحوار ذاتها ، فضلاً عن أنه تجاوز باهظ التكلفة والثمن .

نسى هؤلاء أنهم يتحدثون فى إطار بلد دينه الرسمى هو الإسلام وشريعته هى المصدر الأساسى لنظامه القانونى ، ونسوا أن الهدف المرجو ليس استئصال الدين « وتجفيف منابعه » فى المجتمع ، وإنما هو على وجه التحديد ترشيد التدين وتوظيف تعاليمه لخير الجميع ، بحيث تصبح منطلقًا للنهضة لا تكديسا للتخلف والفرقة والفوضى . وتلك دعوة لا تختص بها فئة دون أخرى ، فالمسيحى الملتزم القابض على دينه نموذج مطلوب ، تماما كالمسلم الملتزم . وشيوع ذلك الالتزام الدينى هو فرصتنا المنشودة لإشاعة المحبة والتراحم والدفاع عن مختلف المثل العليا والقيم النبيلة التى بشرت بها الديانات السماوية .

تلك معان غابت فى خطاب بعض الكتاب الذين نقدر علمهم ونحترمهم ، وبدا مدهشا ومفجعا أنهم عندما اعتلوا المنابر فى لحظة الانفعال ، استسلموا للمشاعر الغلط واختاروا الإرسال على الموجة الغلط !

* فى سياق التنفير خرجوا علينا بمعزوفة عداء الدينى لكل ما هو مدنى ، بعد إطلاق تهمة المؤامرة التى شملت الجميع ، فى بلاغ لأجهزة الأمن وللسلطة السياسية ، جاء ذلك البلاغ الموجه إلى الناس كافة ، محذرًا من أن كل ما هو منسوب إلى الدين مهدد ومعاد بالضرورة لفكرة الدولة المدنية ، وهو المصطلح الذى استقر مؤخرًا فى لغة الخطاب العربى ، معبرًا عن دولة المؤسسات والجماعات غير الخاضعة لهيمنة الدولة .

تغاضى القائلون بذلك عن كل ما فعلته الدولة العربية الحديثة على صعيد تدمير خلايا الدولة المدنية ، وهلل أحدهم لأن الجيش فى الجزائر ، الذى هو من مؤسسات الدولة المدنية! ، استولى على السلطة ليحول دون سقوطها فى يد جبهة الإنقاذ (لوحظ أنهم يعارضون حكم العسكر أصلا لكن تدخلهم هنا مرحب به ومقبول) ! ـ فى الوقت ذاته فإنهم تجاهلوا حقيقة أن الدينى ليس بالضرورة معاديا للمدنى ، وأعرضوا عن كل ما هو ثابت فى الخطاب الإسلامى حول تكليف الأمة والمجتمع ورفض هيمنة أى سلطة على مقدرات الخلق . وهو الموقف الذى حفظ للمجتمع الإسلامى ثباته وتماسكه طيلة عقود طويلة ، رغم فساد السلطة السياسية فى بعض المراحل .

أهدر ذلك كله وأسقط من الحسبان ـ لصالح الإدعاء بأن الدينى معاد للمدنى، الأمر الذى وضعنا ضمنا أمام ضرورة الاختيار بين الاثنين ، حيث قيام الدين يعنى فى عرفهم تدمير المجتمع بأن ولاتهم من دعاة الدولة المدنية فحصيلة الدعوة مفهومة واتجاهها لا يحتاج إلى مزيد إفصاح !

* فى مناخ التخليط والهرج الذى ساد حتى غيب الأهداف والمقاصد العليا ،بدا أن هناك دعوة لتقييد الحريات والتوسع فى الاستثناءات بحجة التمكين من مواجهة الإرهاب ، بل

ترددت أصوات لتقنين شريعة الغاب وتعميم قيمة الثأر بإطلاق مقولة أن الرصاص يرد عليه بالرصاص !

وهو خطاب يشهد بصحة مقولة « إن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة » . حيث لا نشك فى نوايا أكثر الذين لوحوا بأمثال تلك الأفكار والعناوين ، لكننا لا نتردد لحظة فى القطع بأن ماروجوا له هو سبيل إلى مفسدة عظمى ، ربما كانت « جهنم » وصفا دقيقا لها .

لقد كانت إحدى مشكلات رد الفعل أنه اتسم فى غالب أصدائه بالاستعداد المذهل لإهدار المصالح العليا والدائمة ، فى مقابل كسب جولات نسبية وعارضة . وقائمة الشواهد التى أوردناها حتى الآن تدلل على صحة ذلك الافتراض .

ومن غرائب الأمور أن تختلف شواهد التاريخ القريب تدل على أن استخدام سلاح التشريع ومجمل إجراءات السلطة ، لم تحقق إنجازًا ذا بال فى مواجهة مشكلات التطرف أو الإرهاب التى يراد التصدى لها . ولا نستطيع أن نتصور أن يتوالى إصدار القوانين أو يستمر إعطاء الصلاحيات وإطلاق الاستثناءات ، كلما تفاقمت أمثال تلك المشكلات واتسع نطاقها فى المستقبل .

ولا نستطيع أن نصادر الحق فى سد ثغرات القوانين إن وجدت ، شريطة أن يوكل الأمر إلى أهل القانون ، الذين هم أهل الاختصاص . لكننا فى الوقت ذاته نحذر من الانزلاق فى اتجاه العلاج السلطوى والقانونى ، وتجاهل الشق الأهم فى المسألة ، وهو العلاج السياسى والاجتماعى .

إن المشكلة الحقيقية ليست فى نقص القوانين ولكن فى التزام كافة الأطراف بموجبات احترامها . والخروج على القانون من أى باب ينبغى أن يرد عليه بقوة القانون وشدته ، وليس بالنبوت أو الرصاص ؛ خصوصا وأن السلاح بيد الجميع ، وليس حكرًا على أحد دون أحد .

ولطالما قلنا وقال غيرنا إن استقرار الأوطان وأمنها شأن أكبر من أن يترك لرجال الأمن وحدهم ، وإنما يظل دورهم متأخرًا فى الترتيب بعد جهود رجال السياسية والاقتصاد والاجتماع ، حيث آخر الدواء الكى !

لا يستطيع المرء أن يكتم شعوره بالحزن وهو يطالع هذه الصورة ، بذاك المستوى من الأداء . وفى دوامة الحزن فإن ما لا حصر له من علامات الاستفهام والتعجب تطرح نفسها مرة واحدة ، متوجهة إلى الضمير الوطنى بالدرجة الأولى .

فأى مصلحة للأمة فى أن تعلن على أرضها أمثال تلك الحروب الأهلية . وأن تقطع جسور الحوار حول المصالح العليا والأحلام المشتركة ، لتستبدل بصراع جاهلى بين القبيلتين العلمانية والإسلامية ؟

وإذا كنا نعلم أن هناك علمانية متصالحة مع الدين وأخرى معادية له ، أنشأها أتاتورك فى العشرينات ، فهل كان من الحكمة أن يتبنى العلمانيون كل ما صدر عن قبيلتهم بغير تحفظ ، وأن يستسلموا إلى ذلك الحد المدهش لضغوط العصبية ، حتى وأن أدى ذلك إلى إيرادهم موارد الشبهة والاتهام !

وأى مصلحة يمكن أن تجنبها الأمة فى إلغاء الفروق والتمايزات بين الإسلاميين ، وتصويرهم بحسبانهم مؤامرة واحدة ؟ وهل تسعد المروجين تلك الفرية وتستريح ضمائرهم ، إذا ما أصبح الإسلاميون جميعا أعضاء عاملين فى تنظيم « الجهاد » ؟ هل هذا هو المطلوب ؟

ثم ، ماذا وراء تلك الحملة الغريبة على التدين ، ولماذا ذلك الإلحاح المريب على إضعاف الدين عند الشباب ؟ هل هى دعوة إلى « تجفيف الينابيع » ؟ ـ وهل قدر الداعون إلى ذلك عاقبة دعواهم واحتمالاتها المستقبلية ؟

أيضًا ، لماذا تصاغ العلاقة بين الدين والمجتمع على ذلك النحو المخلوط والعدائى الذى يروج له بعض من زعموا بأنه إما أن يقوم الدين أو ينهض المجتمع ـ هل يمكن أن يعد ذلك خطابا إيجابيا أو بناءً ؟

أخيرًا ، ما هى المصلحة فى استعادة أجواء الخمسينات والستينات وإذكائها ، فى حين يعلم الجميع إلى أى مدى كان حصاد تلك السنوات شائكا ومرا ، وباهظ التكلفة ؟ ـ هل يراد أن نكرر التجربة لنجنى المزيد من ذلك الحصاد ؟ وهل ذلك يخدم الاستقرار أو الأمن أو يحقق مصلحة عليا من أى نوع ؟

هل يمكن أن يوصف ذلك كله بأقل من أنه إفساد للوعى ولعب بالنار ؟ !

ربنا لا تؤاخذنا بما فعل « الأدباء » منا !

(٧)

لما صار الإرهاب مجرد وجهة نظر !

كلما ظننا أن الالتباس بلغ ذروته ، اكتشفنا فى مرحلة لاحقة أن ثمة ذُرى أخرى لم تخطر لنا على بال . وأحسب أننا الآن فى قلب واحدة من تلك الذرى !

الالتباس واقع هذه المرة فى مفردات الخطاب السياسى ، التى تحول بعضها إلى شراك منصوبة ، الظاهر فيها غير الباطن ، والبراءة مجرد قشرة على السطح ، تخفى تحتها ما تخفى من مفاجآت وأهوال ! ـ من ثم ، فاللغة فى هذه الحالة لم تعد أداة توصيل بقدر ما غدت وسيلة توريط أو تمويه !

« الشرق الأوسط » مصطلح أشهر فى هذا السياق ، إذ كان حينا من الدهر صيغة وسطا أراد الاحتلال البريطانى أن يصف بها موقع العالم العربى وإيران بالنسبة لإنجلترا ، حيث لا هو شرق أدنى ولا شرق أقصى ، فوقع الاختيار على مصطلح « الأوسط » .

وفيما احتج بعض المثقفين العرب على ذلك الاستخدام ، رافضين أن يروا المنطقة من ذات الموقع الذى يراه الإنجليز ، فإن الأغلبية سلمت بالأمر ، وتعاملت مع المصطلح بحسبانه خطأ شائعًا .

الآن اختلف الأمر تمامًا ، وأصبح المصطلح غطاء لجب كبير توشك أمتنا أن تقع فيه ، إن لم تكن قد بدأت بالفعل الانزلاق صوب ظلماته ، على النحو الذى أشرت إليه فى خطاب سابق . إذ أصبح عنوان « الشرق الأوسط » هو « المحلل » أو الإطار الذى يوظف فى الوقت الراهن لإدخال إسرائيل فى نسيج المنطقة ، بحيث تصبح فى البدء جزءًا منها ، لتصير فى المنتهى القوى المهيمنة عليها ، ليس عسكريا فحسب ، وإنما علميا واقتصاديا بالدرجة الأولى . وما كان يمكن أن يرتب ذلك كله ، وفى المستقبل مالا عين رأت ولا أذن سمعت ، دون أن تتراجع أو تطمس عروبة المنطقة وإسلاميتها ، وتنسب إلى « الجغرافيا » منفصلة عن التاريخ . ليس فقط لأن حضور التاريخ يحول دون الاختراق الإسرائيلى ، ولكن أيضا لأن ذلك الاختراق هو بدايةتاريخ جديد ، ينسخ القديم ويطوى صفحته !

لانستطيع أن نستطرد فى هذه النقطة التى تحتمل كلاما كثيرًا ومثيرًا ، لأن ثمة عنوانًا من ذاك الصنف الملتبس والملغوم شاغل للدنيا والناس هذه الأيام ، هو « الإرهاب » ما غيره .

ثمة حد متفق عليه بين أهل العقل والنظر فى أقطارنا ، عنده ينكر الجميع اللجوء إلى العنف والعنف المتبادل لغرض الرأى أو حسم الخلاف السياسى ، ويرفضون قطعًا ترويع العباد وإشاعة الفوضى فى أنحاء البلاد . وهذه هى الأجواء التى ظل ينصرف إليها ذهن المواطن العادى عندما تلقى على أسماعه كلمة « الإرهاب » .

غير أن الأمر طرأت عليه « اجتهادات » عدة فى الآونة الأخيرة ، وظفت مصطلح الإرهاب فى أغراض ومقاصد أخرى .

من ناحية ، سلط سيف الإرهاب على كل معارضة سياسية لا تتجاوز حدود الاختلاف فى الرأى . وكما قيل زمنا إنك إذا لم تكن معى فأنت ضدى ، فقد جرى تطوير الفكرة ذاتها فى ظل صياغة جديدة تعمم على الكافة شعار : إذا لم تكن معى فأنت إرهابى ! . وهى من تعاليم ذات المدرسة المشهورة فى العالم العربى التى اعتبرت أن معيار التطرف هو مجرد المعارضة ، بينما الموافقة هى الدليل الحاسم على « الاعتدال » !

من ناحية ثانية فقد اعتبرت إسرائيل المقاومة الفلسطينية « إرهابا » ومضى خطابها السياسى والإعلامى يتحدث عن حركات مقاومة الاحتلال بحسبانها منظمات إرهابية ، أعضاؤها إرهابيون أقحاح . أما « المعتدلون » فهم أولئك الذين سلموا بالأمر الواقع ونسوا فلسطين وطلقوا « القضية » !

من ناحية ثالثة ، فقد وجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الإرهاب هو معارضة « خطة السلام » التى ترعاها ، وتعتبرها الصيغة الأفضل لحماية مصالحها فى العالم العربى ، والأنسب لضمان استقرار إسرائيل وإطلاق يدها فى المنطقة .

فى ظل التفاوت فى المفاهيم وزوايا الرؤية ، اشتد الالتباس وغمت الرؤية ، ولم يعد هناك معيار موضوعى ومبدئى يقاس به الإرهاب . حتى أصبح التعريف الأوفر حظا له هو أن الإرهاب هو الذى يهدد مصالح أى طرف ، بصرف النظر عن مشروعية تلك المصالح أو عدم المشروعية ، من الناحية المبدئية ! .

ونحن لا نجد غرابة فى ذلك ، فالمبادئ ليست من قواعد اللعبة السياسية الدولية ، والاستثناءات التى ترد على ذلك الأصل ، توظف فى نهاية المطاف أيضا فى خدمة المصالح .

وأحسب أن تلك مسألة استقرت فى الواقع العملى ، حتى أصبحت من المسلمات التى لا تحتاج إلى برهان !

من زاوية المصالح تلك ، فإننا لا نفاجأ بفتح باب الاجتهاد على ذلك النحو فى التعامل مع مصطلح الإرهاب ، وتحويله إلى مجرد « وجهة نظر » تختلف من طرف إلى آخر .

فكل حركات المقاومة الوطنية اعتبرت من قبل القوى المتسلطة ، داخلية كانت أم خارجية ، جماعات إرهابية ، خارجة على النظام والقانون . بل إن كل المصلحين والمبدعين فى التاريخ اعتبروا فى أزمنتهم متمردين ومتطرفين .

وإذ نفهم كل ذلك ، فإن الذى يستعصى علينا فهمه وندهش له أن يصدق البعض تلك الدعاوى ، ويقعون فى فخ الالتباس حتى ينطلى عليهم التدليس بالصورة المذهلة التى نراها ماثلة تحت أعيننا الآن .

وكما ابتلع نفر من مثقفينا طعم « الشرق الأوسط » ، حتى صاروا يلوكون المصطلح ويبشرون بصيغته الجديدة وإشراقاتها الوهمية ، فإننا وجدنا أقرانا لهم يرددون أن الإرهاب أضحى مشكلة دولية تهدد كافة الأنظمة ، دون نظر إلى مفهوم الإرهاب عند الأطراف المختلفة .

فإذا كان الحاصل فى مصر على سبيل المثال هو إرهاب حقا ، فإننا ينبغى أن نرفض بشدة اعتبار مجرد المعارضة السياسية إرهابًا . ويستحى المرء إذ يجد نفسه مضطرًا إلى التحذير من الوقوع فى الفخ الإسرائيلى الخبيث ، الذى يريد أن يصور لبعض أنظمتنا وللعالم أن الجميع يواجهون خطرًا مشتركا يتمثل فى الإرهاب . ويضاف الحزن إلى الحياء ، حين يجد المرء نفسه مضطرًا إلى التذكير بأن المشروع الصهيونى ذاته هو مشروع إرهابى - بالإرهاب بدأ ، وبالإرهاب استمر !

فضلا عن هذا وذاك ، فلسنا نعرف وجه الإرهاب فى معارضة خطة السلام الأمريكية ، ولسنا نفهم لماذا يحل لبعض الإسرائيليين أن يعلنوا رفضهم لتلك الخطة ، ويصنف هؤلاء بأنهم معارضون يكفل لهم ممارسة حقهم ذاك فى « الكنيست » وفى تظاهرات الشوارع . بينما تعتبر معارضة بعض المسلمين الفلسطينيين أو غيرهم لذات الخطة إرهابًا يستحق التنديد والتحذير والملاحقة ؟ !

لا مفر من أن نقر فى هذا الصدد بأن إسرائيل وحدها هى التى جنت ثمار ذلك الالتباس ، وأنها نجحت فى توظيفه لصالحها إلى أبعد مدى ممكن . وقارئ التقارير المنشورة عن الزيارة

الأخيرة التى قام بها لواشنطون رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين ، يجد تفصيلات كافية فى هذه النقطة .

الذى لم تختلف عليه تلك التقارير أن رابين إختطف هم بعض الحكومات العربية ، وخوفها من الإرهاب والأصوليين الإسلاميين ، وجعله ركيزة أقام عليها تشكيلاً جديدًا للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، أعادها إلى القوة التى كانت عليها فى مستهل الثمانينات (مرحلة الحرب الباردة) .

فى ظل ذلك التشكيل المستجد حدثت نقلة نوعية مهمة فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، حيث قامت بين الطرفين شراكة متميزة أعطت لإسرائيل دورًا فى رسم السياسات الأمريكية نحو الدول العربية والإسلامية . وطبقًا للتقرير الذى نشره « الأهرام » من القدس (عدد ٣٠/٣) فإن الرئيس الأمريكى كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلى اتفقا ـ فى إطار تلك الشراكة ـ على التشاور قبل أن تقدم الإدارة الأمريكية أية مقترحات إلى مائدة التفاوض بين العرب وإسرائيل . أى أنهما اتفقا على توحيد صيغة المقترحات المقدمة إلى المفاوضات بشأن مستقبل الشرق الأوسط ، بحيث تظل هذه المقترحات ملتزمة بإطار الاتفاق الاستراتيجى القائم بين البلدين حول حاضر ومستقبل « الشرق الأوسط الجديد » . وهو ما يعنى عمليا أن واشنطن تخلت عن دور الراعى أو الوسيط ، وأن العرب سيكونون فى جانب ، بينما الأمريكيون والإسرائيليون معا فى الجانب المقابل !

ثمة تفصيلات عديدة حول الإنجازات التى حققها رابين وهو يلوح بخطر « الإرهاب الأصولى » ، والتى يتعلق بعضها بتقرير حق إسرائيل فى طرد أولئك « الإرهابيين » ، بينما يتعلق البعض الآخر بتعزيز الدور الاستخبارى فى العالم العربى والإسلامى . وينصب البعض الثالث على التعاون العسكرى وضمان التفوق الإسرائيلى لتمكينها من صد وردع الإرهاب أيا كانت مصادره .

كان طبيعيًا فى هذا السياق أن يعتبر تهديد أمن إسرائيل هو ذروة الإرهاب فى المنطقة ، وهو التصور الذى بنت عليه واشنطون تصنيفها للمقاومة الإسلامية (حماس وحركة الجهاد) فى خانة الإرهاب ، التى تشمل « حزب الله » بلبنان ، الذى لم يكف عن تهديد الحزام الأمنى الإسرائيلى فى الجنوب .

ولما كانت إيران تدعم هذه التنظيمات الثلاثة ، فقد بعثت واشنطون برسالة إلى طهران عبر طرف ثالث طلبت فيها صراحة وقف ذلك الدعم ، وهو المطلب الذى أعلن السيد على خامنئى (مرشد الثورة) رفضه ، فى خطبة ألقاها مؤخرًا بمدينة « مشهد » . عند ذاك جاء الرد

الأمريكى على لسان وزير الخارجية وارين كريستوفر ، الذى أعلن فيه أن إيران هى المصدر الرئيسى لمجموعات الإرهاب فى العالم (٣٠/ ٣) .

وحين أبرزت الصحف العربية ذلك التصريح ، بظن أنه يعزز المقولات الرائجة حول دعم إيران للأنشطة الإرهابية الحاصلة فى بعض البلدان العربية ، فإن ذلك كان تعبيرًا آخر عن الالتباس ، استقبلته إسرائيل بصمت وحبور ، لأنه أصاب هدفين فى وقت واحد . فمن ناحية دعائية ، أرضى الخطاب الإعلامى العربى ، ومن ناحية عملية ، فإنه كان بمثابة تحذير لإيران من مغبة مواصلة مساندتها لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامى !

ذلك بعض الذى نطالعه فى العلن ، وما خفى كان أعظم !

(٨)

أسـئلة زمن الإرهـاب !

أكثر ما نخشاه فى اللحظة الراهنة ، أن نستدرج إلى انطباعات مغلوطة تبعث فى نفوسنا النفور من الإسلام واليأس من المسلمين !

لا تعجب إذا قلت أن مصدر تلك الخشية عندى ليس ما يحفل به الإعلام الغربى هذه الأيام من تقارير وتحليلات تدمغ الإسلام والمسلمين بتهم الإرهاب والتطرف والتخلف والعجز عن استيعاب قيم الحضارة الحديثة . فالخطاب الإعلامى الغربى ، على جملته ، لم يكن منصفا لنا فى أى وقت مضى . لا هو مستساغا فى مرحلة المد الوطنى أو القومى ، ولا هو قابل بنا الآن فى مرحلة المد الإسلامى . وسيظل السخط والرفض هو نصيبنا منه ، حتى تصبح على هواه أو على شاكلته ـ لدينا شهادة قرآنية بذلك منذ أربعة عشر قرنا ، فضلاً عن أن تجاربنا العديدة أكدت أنهم ـ حقًا ـ لن يرضوا عنا حتى نتبع ملَّتهم !

صحيح أن تلك الصورة المرسومة لنا فى الإعلام الغربى لا تسعدنا بأى معيار ، لكنها أيضا لا تزعجنا كثيرًا ، فصورتنا أمام أنفسنا أهم عندى من صورتنا فى أعين السياح الأجانب . فضلا عن أن هزيمتنا الحقيقية لا تقع حين يهاجمنا الآخرون أو يشهرون بنا ، لكن شواهدها تثبت حين نفقد الثقة بأنفسنا ، ونستشعر أن كل ما عندنا باطل ولا أمل فيه .

شىء من هذا القبيل حاصل الآن فى بعض الكتابات والانطباعات التى يبثها الإعلام العربى بمختلف قنوات إرساله المكتوبة والمرئية والمسموعة .

إذ منذ ابتلينا بأعراض الفكر الشاذ المنسوب إلى الإسلام ، وبأفعال تقر من الشباب الطائش التى أرهبت العباد وسممت أجواء البلاد ، ثم تصدى الإعلام للموجة ، فمن المؤسسات السياسية الأخرى التى استنفرت لدرء الخطر . منذ ذلك الحين ، حدث تنافس مشهود فى تشويه عموم الظاهرة الإسلامية ، سواء لإحكام الحصار من حولها ، أو لفض الناس عنها .

وينبغى أن نقرر ابتداء أن جانبا من الأداء فى تلك الحملة لم يتسم بالبراءة المفترضة ، حيث عمد نفر من المعادين للتيار الإسلامى ومشروعه ـ الماركسيون وغلاة العلمانيين فى مقدمتهم ـ إلى المزايدة على غيرهم فى التنفير والتخويف . لأسباب أحسبنى لست بحاجة لشرحها .

ونحن إذ نتفهم مبررات الحملة ودواعيها ـ من جانب حسنى النية بطبيعة الحال ـ وإذ نتفق على مبدأ المواجهة وضرورته . فإننا قد نختلف حول تحليل أسباب المشكلة ، وحول سبل علاجها . وهاتان الدائرتان الأخيرتان تحفلان الآن باجتهادات شتى ، لا يخلو بعضها من التباس يحتاج إلى استجلاء ومراجعة . بل لعلى لا أبالغ إذا قلت إن حجم الالتباس الحاصل فى تناول الموضوع أكبر بكثير مما يبدو على السطح ، حيث من خصائص الالتباس ولوازمه ، أن يبدو بريئًا فى ظاهره ، لكى يقود المتلقى إلى مقاصده بمنتهى السلاسة والهدوء .

خذ مثلا تلك المقولة التى تتردد فى كتابات عربية كثيرة ، مدعية أن الإرهاب والعنف فى منطقتنا لم يخرجا إلا من «العباءة الإسلامية » : ـ وهى مقولة تحث أهل النظر والقرار إلى ضرورة التحكم فى تلك العباءة ، إن لم يكن « بخلعها » نهائيًا ، فعلى الأقل « بتقصيرها » إلى أبعد الحدود .

ينبغى أن يلاحظ المرء فى هذا الصدد أن شعار « تجفيف الينابيع » الذى جرى صكه فى بعض دول المغرب العربى ، جاء استجابة لمحاولة « خلع العباءة » أو « تقصيرها » . إذ طالما أن الإرهاب والتطرف يخرج من تلك العباءة ، فالحل فى هذه الحالة يكمن فى ضرورة إحباط «المؤامرة » من بدايتها ، عن طريق التحكم فى ينابيع الثقافة الإسلامية ، التى تسرب إلى الشباب حالة التدين ، ومنها ينتقلون إلى مرحلة التطرف والإرهاب . والتحكم المراد يتم عبر سياسة التجفيف ، التى تعنى فى حقيقة الأمر حصار الإسلام فى مجرد العلاقة بين الإنسان والله ، وتحويل المسجد إلى كنيسة أخرى . وهو حصار يخرج الإسلام من نطاق التأثير فى الواقع الاجتماعى والسياسى .

من ناحية ثانية فإن مصطلح « العباءة الإسلامية » بحد ذاته عنوان خداع . لأن العباءة كلمة مطاطة ، تتسع للانتساب بالإسم أو بالشكل أو بالفعل . ولو عممنا المنطق الحاكم لمسألة « العباءة الإسلامية » لما استقام وضع أو نظام فى الكرة الأرضية . فالرشاوى فى إيطاليا واليابان خرجت من عباءة الديمقراطية ، ومحاكم التفتيش خرجت من عباءة المسيحية ، والاستعمار ونهب شعوب العالم الثالث خرجا من عباءة الحضارة الغربية ، ومرض انعدام المناعة أو « الإيدز » خرج من عباءة الحرية ، والأهوال التى شهدها شعوب الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية خرجت من عباءة الاشتراكية ـ وهكذا .

والأمر كذلك ، فالمسألة ليست فى مجرد انتساب الشر إلى لافتة أو عباءة بذاتها ، ولكن فى

طبيعة العلاقة بين اللافتة والفعل ، هل هى حقيقية أو وهمية ، وهل هى إفراز طبيعى أم أنها إفراز شائه ومفتعل . وهل هناك علاقة عضوية أو تنظيمية بين الأصل والفرع ، أم أن الفرع انفصل عن الأصل وتحرك لحسابه الخاص ؟

فى الصحافة العربية والمصرية خاصة إحالات كثيرة إلى حركة الأخوان المسلمين ، التى هى الحركة الإسلامية الأم فى العالم العربى ، تضمنت إعلانا عن أن جماعات الإرهاب فى المنطقة خرجت بدورها من « عباءة » الأخوان . وفى أحد المؤتمرات التى شاركت فيها مؤخرًا ، قدر لى أن التقى المسئول الأول عن الأمن الداخلى فى مصر ، فسألته مباشرة : هل للأخوان يد فى العمليات الإرهابية التى تشهدها البلاد ؟ ـ فكان رده إن المعلومات المتوفرة لدى أجهزة الأمن المصرية تشير إلى أن حركة الأخوان لم يكونوا طرفا فى مختلف أنشطة العنف التى مورست فى مصر ، على الأقل منذ سنة ٨٠ وحتى الآن !

ورغم أن الأغلبية الساحقة من الشباب الذين شاركوا فى تلك العمليات ولدوا بعد وقف نشاط الحركة فى عام ١٩٥٤ م ، إلا أننا إذا افترضنا جدلا بأنهم خرجوا من ذات « العباءة » ، فما قيمة ذلك إذا لم يكن قد ثبت أن ثمة علاقة تنظيمية تربط الحركة بهؤلاء ؟

●

يروج أيضا أن الإسلاميين وحدهم هم الذين مارسوا العنف فى المجتمعات العربية . ويكتب هذا الكلام فى صحفنا وكأنه حقيقة مسلم بها ، ولا تكمن المفارقة هنا فقط فى أن بعضا من أولئك الكاتبين كانوا من الماركسيين الذين حملوا طويلاً لواء الدعوة إلى « العنف الثورى » . لكنها تتمثل أيضا فى أن واقعنا العربى لم يخل من أنظمة كاملة تتبنى العنف والإرهاب ، يقف النظام الحاكم فى بغداد على رأسها بغير منازع .

مع ذلك . فقد حاولت أن أتتبع حوادث العنف التى وقعت خلال نصف القرن الأخير فى بلد كبير كمصر ، التى هى مهد الحركة الإسلامية الأم . وكانت حصيلة الرصد التى شملت الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٨٧ هى كما يلى :

الحوادث التى وقعت ولم يشارك فيها المنتمون إلى التيار الإسلامى هى :

* محاولتا اغتيال النحاس باشا فى سنة ١٩٣٧ * قتل لوردموين الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط بواسطة مجموعة من اليهود سنة ١٩٤٤ * اغتيال الدكتور أحمد ماهر ، رئيس الوزراء المصرى بواسطة محمود العيسوى أحد شباب الحزب الوطنى سنة ١٩٤٥ * قتل أمين عثمان وزير المالية الوفدى على يد حسين توفيق سنة ١٩٤٦ * قتل اللواء سليم زكى مدير أمن القاهرة فى سنة ١٩٤٨ ، وقيد . . الجريمة ضد مجهول * قتل الأستاذ حسن البنا مرشد الأخوان بواسطة رجال وزارة الداخلية سنة ١٩٤٩ * اغتيال ضابط شاب هو عبد القادر طه

سنة ١٩٥٠ ، وقيل أنه كان للقصر الملكى دور فى الحادث * انفجارات القاهرة سنة ١٩٥٤ بواسطة رجال « الموساد » الإسرائيليين ، فيما عرف لاحقا باسم « فضيحة لافون » * فى سنة ١٩٨٥ قتل اثنان من الإسرائيليين فى حى المعادى ، ولم يعرف الجانى * سنة ١٩٨٦ أطلق الرصاص على مجموعة من الإسرائيليين فى عملية « المعرض الصناعى » ، وقتلت سيدة إسرائيلية .

أما حوادث العنف التى ارتكبها المنتمون إلى التيار الإسلامى فى الفترة ذاتها ، فهى :

* اغتيال المستشار أحمد الخازندار ومن بعده محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨ * محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٥٤ * الهجوم على الكلية الفنية العسكرية بواسطة مجموعة صالح سرية سنة ١٩٧٤ * اغتيال الشيخ الذهبى وزير الأوقاف الأسبق سنة ١٩٧٧ * اغتيال الرئيس أنور السادات سنة ١٩٨١ * الهجوم على مديرية أمن أسيوط فى السنة ذاتها * محاول اغتيال اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية الأسبق .

ومن الملاحظات التى ينبغى الانتباه إليها فى قراءة تلك الفترة ما يلى :

- أن العنف الذى وقع قبل ثورة ٥٢ كان أكثره موجها ضد الاحتلال الإنجليزى وأعوانه .
- أن القوى السياسية المختلفة ، والحزب الوطنى فى مقدمتها ، كانت لديها أجنحة شبه عسكرية ، هى التى تولت الاشتباك مع المحتلين ورجالهم ، فضلا عن أن القصر الملكى ذاته ، كان له جهازه السرى الذى عرف أمره فيما بعد ، وكان يحمل اسم « الحرس الحديدى» .
- إن اغتيال النقراشى باشا رئيس الوزراء ، ثم المستشار أحمد الخازندار ، وهما العمليتان اللتان قام بهما بعض أعضاء الجهاز الخاص التابع لجماعة الأخوان ، كانوا محل إدانة من قيادة الجماعة ذاتها . حتى إن « مرشدها » الأستاذ حسن البنا وصف الفاعلين بأنهم : ليسو إخوانا وليسوا مسلمين .

●

لماذا تزايدت العمليات الإرهابية المنسوبة إلى الجماعات الإسلامية فى الآونة الأخيرة ؟

ربما كان ذلك أحد أصعب الأسئلة المثارة فى الوقت الراهن ! ليس فقط لتعدد الأسباب التى يمكن أن يسوقها المرء فى رده على السؤال ، ولكن أيضًا لأن كثيرين ينصب قلقهم وتساؤلهم على الصورة التى يطالعونها الآن ، دون أن يلاحظوا مسار التداعيات التى أوصلت الأوضاع إلى ما انتهت إليه .

تجربة الجزائر يمكن أن تعد نموذجا لما نريد أن نعبر عنه ، فالبلد يشمله الآن ما يشبه الحرب الأهلية ، والهجمات التى يقوم بها الإسلاميون ضد السلطة مستمرة يوميا تقريبًا . الأمر الذى ينبغى رفضه وإدانته بطبيعة الحال . لكننا إذا دققنا فى المسألة ، فسنجد أن العنف بدأ بتدخل الجيش وإيقاف العملية الديمقراطية فى مستهل عام (٩٢) الذى انقضى ، ثم بالتوسع فى الاعتقالات التى شملت الرءوس ، الأمر الذى أدى إلى انفلات عيار القواعد وشيوع الفوضى التى صرنا نشهد آثارها .

إذا أضفنا إلى ذلك تردى الأوضاع الاقتصادية فى الجزائر ، التى أصبحت تعانى من أعلى نسبةبطالة فى العالم (حوالى ٣٠٪) ، فإننا نصبح فى مواجهة حالة من الإحباط العام . يئس فى ظلها الناس من إمكانية التغيير السلمى للسلطة ، ويئسوا من احتمال حل مشاكلهم الاقتصادية . فلم يجدوا سوى العنف يعبرون به عن إحباطاتهم وسخطهم على السلطة التى ورثتهم اليأس على المستويين السياسى والاقتصادى .

الصورة قريبة من ذلك فى مصر ، حيث الإحباط كان سابقا على الإرهاب وتربة خصبة لنموه ـ فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شديدة الوطأة على أغلبية الجماهير ونسبة البطالة بين الشباب عالية . وفى ظروف المد الإسلامى الظاهر ، فإن التيار الإسلامى لا يكاد يجد منفذًا شرعيًا وآمنا ، لا لممارسة التربية الدينية الرشيدة ، ولا للمشاركة فى العمل السياسى العام . فى الوقت ذاته فإن العنف متبادل ومتصاعد بين السلطة وتلك الجماعات السرية وغير الشرعية .

فى هذه الأجواء ، فإن المرء لا يستغرب تزايد العنف ، خصوصًا إذا كان تعامل السلطة معه محصورًا فى النطاق الأمنى ، وغير مفسح المجال للحلول السياسية ، التى تمكن من امتصاص طاقات العنف واحتوائها حتى لا تهدد استقرار المجتمع أو عافيته .

نحن هنا قطعا لا نبحث عن تبرير للعنف ، ولكننا فقط نحاول فهم مصادره ، لإحكام مواجهته وتقليص مساحته . وفى ذات الوقت ، فإننا لا نتردد فى تأييد محاسبة مرتكبى جرائم العنف والإرهاب طبقا لقواعد القانون وضماناته المقررة ، فالخطأ ينبغى أن يظل خطأ ويحاسب عليه فاعله ، أيا كانت الظروف التى دفعته إلى ذلك .

●

لماذا الإرهاب مقصور على الجماعات الإسلامية دون غيرها ؟

سمعت السؤال مرات عديدة . وفى كل مرة كنت أرد السؤال داعيا إلى مراجعته ، لأنه منطلق من فرضية غير دقيقة . إذ ليس صحيحا أن العنف مقصور على الإسلاميين وحدهم . وفى زماننا ، فالعنف الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة لا حدود له ، وعنف الصرب فى البلقان

تشيب له الرءوس ، وعنف الهندوس ضد المسلمين فى الهند والبوذيين ضد المسلمين فى بورما ، ذلك أيضا معروف ومشهود . وعنف الجماعات النازية الجديدة فى ألمانيا ، والجماعات اليمينية العنصرية فى أنحاء أوربا ، له ضحاياه من الأجانب والمسلمين الذين تتحدث عنهم صحافة العالم حينا بعد حين .

أما العنف فى المجتمع الأمريكى ، فهو سنة جارية ، وأرقامه اليومية المتصاعدة ، تشهد بأن العنف ليس له ملة أو دين ، وأنه فى العالم الأول ، لا يقل من الناحية الكميّة عنه فى العالم الثالث .

إن أحد الأخطاء الفادحة التى يسقط فيها البعض ، أنهم ينسبون العنف إلى الأسباب العقيدية ، ويتجاهلون دور الأسباب الاجتماعية والسياسية .

ولئن فهمنا دوافع بعض الماركسيين وغلاة العلمانيين فى ذلك ، وكونهم يلحون على الربط بين العقيدة والعنف والإرهاب ، لكى ينقضوا على العقيدة إجهاضا وتجريحا ، فإننا لا نفهم لماذا يقع غيرهم فى ذلك الكمين المنصوب ؟!

فى لقاء أخير مع الفيلسوف الفرنسى رجاء جارورى ، تطرق حوارنا إلى موضوع العنف ، وسمعته يقول بحسم إنه حركة احتجاج بالدرجة الأولى ، احتجاج سياسى واقتصادى واجتماعى . وإذا كان الإسلاميون هم الطرف الأبرز فيها الآن ، فلأنهم يمثلون القطاع الأكبر فى الشارع العربى . فضلا عن أن هؤلاء يلقون حظا من المظالم أكبر من غيرهم بكثير .

وافقته على ما قال ، وأضفت أن الإسلام ، والأديان عمومًا ، يمكن استخدامها فى إشاعة الخير بين الناس وتفجير طاقاتهم المبدعة والبناءة ، كما أنه يمكن استخدامها فى قهر الناس وترويعهم . والمجتمع هو المسئول عن توجيه الناس فى هذاالمسار أو ذاك . ومن ثم فإن استخدام الدين أو استثمار تعاليمه فى الاتجاه السلبى يظل ظاهرة تحتاج إلى دراسة . وفى كل الأحوال فإن تلك هى مسئولية المجتمع وليست مسئولية الدين .

وتلك خلاصة تعيدنا إلى النقطة التى مررنا بها توا ، والتى زعمت فيها أن مشكلتنا الحقيقية هى فى الإحباط وليست فى الإرهاب .

(٩)

الإرهاب فى مصر شىء مختلف !

فى أجواء القلق والتوجس مما قد يحدث فى مصر ، بعد توالى العمليات الإرهابية فى الأسابيع الأخيرة ، يصر بعض الصحفيين والباحثين ، الغربيين خاصة ، على إجراء مقارنات بين الحالة المصرية ، وأشباهها أو نظائرها فى إيران والجزائر ولبنان . وطيلة تلك الأسابيع ، كنت واحدًا من الذين لوحقوا بمثل تلك الأسئلة ، وكان علىَّ فى كل مرة أن أشرح « لطابور » الممتحنين الفروق والتمايزات القائمة بين الحاصل فى مصر ، وما جرى أو يجرى فى التجارب الأخرى .

احتلت إيران النصيب الأكبر من الأسئلة ، التى عادة ما يتقدمها إلحاح على سبر أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين نموذجى آية الله الخمينى والشيخ عمر عبد الرحمن .

يأتى السائل وفى ذهنه وعلى لسانه أن الرجلين من علماء المسلمين الذى خاضوا غمار الحياة السياسية ، ووقفوا فى المعارضة الداعية إلى قلب الحكومات وأسلحة المجتمع . ثم أن كلا منها نزح من بلده الأصلى مضطرًا . ومضى يواصل نشاطه الثورى من « المنفى » ، الذى تصادف فى الحالتين أنه وقع فى الغرب . الإمام الخمينى استقر فى فرنسا ، والشيخ عمر انتهى به المطاف فى الولايات المتحدة .

بعد إثبات التشابه فى التقديم ، يطرح التساؤل الأهم عما إذا كان هناك فرق بين الرجلين . .

ردى كان قاطعا فى أن الفروق كثيرة ، على المستويين الشخصى والموضوعى . حيث القدرات الشخصية الزعامية (الكاريزما) التى توفرت للإمام الخمينى أكبر بكثير مما هو متوفر منها للشيخ عمر . ثم إن الخمينى قدم نفسه باعتباره رمزًا لأمة كانت حافلة بمشاعر السخط والرفض ضد نظام الشاه . ولم يكن له حزب بذاته ، ولذلك كان محل إجماع من مختلف التيارات السياسية ، فضلاً عن أنه كان جزءًا من المؤسسة الدينية القومية المتمركزة فى « قم » .

بالمقابل ، فإن الشيخ عمر لا يعدو أن يكون رمزًا لإحدى الجماعات الإسلامية فى مصر ،

التى تختلف معها الجماعات الأخرى فى المواقف والأساليب . ومن ثم فهو ليس مطروحا كزعيم شعبى ، حيث لا يلقى أى إجماع ، حتى فى المحيط الإسلامى ذاته ، يضاف إلى ذلك أنه منفصل عما يمكن أن يسمى بالمؤسسة الدينية ، أو القيادة « العُلمائية » إذا جاز التعبير .

هناك فرق آخر له أهميته بين وزن كل من الرجلين ومدى عمق تأثيره فى مجتمعه . وهذا الفرق وثيق الصلة بالاختلافات القائمة بين طبيعة دور الفقيه فى السياق الشيعى أو السنى .

الفقيه فى مجتمع الشيعة أقوى تأثيرًا وأثقل وزنا ، ومن ثم فهو يتمتع بنفوذ لا يستهان به . فإذا كان من « المراجع » فتقليده واجب ، حيث لا يصح الالتزام الدينى للفرد الشيعى إلا إذا كان مقلدًا لأحد المراجع الأحياء . حيث هو الذى يرشده إلى الصواب فيما يستشكل عليه فى أمور عباداته ومعاملاته وأحواله الشخصية . ومن ثم ، فالمرجع ، أو ممثلوه ، متغلغلون فى المجتمع وواصلون إلى دقائقه وأسراره .

والمرجع هو الذى يتلقى الزكاة والخمس من المقلدين ، وأحيانًا فإنه يؤتمن على مدخراتهم وثرواتهم . ولذلك فإن بعض مراجع الشيعة الكبار تتوفر لهم موارد تنافس موارد بعض الدول ، منها يشيدون المدارس والمستشفيات والمكتبات ، ويوفدون البعوث إلى الخارج ، إضافة إلى أفواج الحجاج . ومنهم من له مراكزه التى هى أقرب إلى السفارات فى أوربا والولايات المتحدة .

ولأن الفقيه بتلك الأهمية فى المجتمع الشيعى ، فإن فكرة ولايته على الأمة كانت من الإفرازات الطبيعية لتلك الأجواء . ورغم أنها لا تحظى بإجماع كافة مراجع الشيعة ، إلا أن دلالة تولدها من التربة الشيعية هى التى تهمنا فى المقارنة التى نحن بصددها .

وفى كل أحواله فالفقيه مستقل عن الدولة ، والمرجعية شأن يخص المؤسسة الدينية ولا علاقة للسلطة به . الأمر الذى يعزز ثقة الناس فيها ويعمق من ولائهم لها .

الموقف على عكس ذلك تماما فى مجتمع أهل السنة . حيث ليست هناك مؤسسة دينية أو مرجعية من أى نوع . وتلك المؤسسة إن وجدت ، فإنها تصبح جزءًا من الدولة ، ورءوسها من موظفيها الكبار . ثم إن أولئك الرءوس لا سلطان لهم على جمهور المتدينين ، الذين يتبع أكثرهم مذاهب أئمة رحلوا عن دنيانا منذ قرون خلت . والزكاة عند أهل السنة تدفع لمستحقيها وليس للفقيه . ومن ثم فلا تتوفر له القوة المعنوية والأدبية النابعة من استقلاله ، ولا تتوفر له القدرة المادية التى تمكنه من الاستغناء عن الدولة .

بسبب من ذلك فإن الفقيه المرجع فى المجتمع الشيعى يستطيع أن يستثمر مكانه البارز فى وجدان المجتمع ، بصورة تيسر له تحريك الجماهير وتثويرها ، وهذا ما استفاد منه كثيرًا آية الله الخمينى ، الذى ساعدته قدراته الشخصية على توظيف ذلك الظرف لصالح مشروعه بكفاءة عالية .

أما الفقيه فى المجتمع السنى ، فلأن مجمل أوضاعه أهون بكثير على النحو الذى بيناه ، فإنه لا يستطيع أن يؤثر فى الشارع بذات الفاعلية المتوفرة للمرجع الشيعى . ومن ثم فإن المساحة المتاحة للشيخ عمر عبد الرحمن فى التأثير العام لا تكاد تجاوز أتباعه ، ومن لف لفهم من الغاضبين أو الساخطين على المجتمع والسلطة .

لقد كان آية الله الخمينى يرسل التعليمات من باريس ، عبر الكاسيت ، يطلب فيها من الناس الصعود فوق أسطح المنازل فى العاصمة ، فى ساعة معينة ، وترديد عبارة « الله أكبر » . وفى الوقت المحدد كانت طهران كلها تصعد فوق الأسطح ، بينما يتردد هتافها « كالرعد فى سماء المدينة » .

وحين دعا الناس لملاقاة الدبابات فى الشوارع وقد ارتدوا أكفانهم ، فإن موجات البشر كانت تخرج طائعة لتموت تحت المجنزرات ، موجة بعد موجة .

وإذ بلغ نفوذ آية الله الخمينى ذلك المبلغ فى التأثير على الشعب الإيرانى ، فإن ما يتمتع به الشيخ عمر عبد الرحمن من نفوذ ، حتى بين أتباعه ولا أقول لدى الشعب المصرى ، لا يرقى إلى عشر معشاره . حيث لا مقارنة بين الصورتين ، لا فى الاتساع ، ولا فى العمق والفاعلية .

قلت أخيرًا لمراسلة « صحيفة واشنطون بوست » عندما أثارت الموضوع ، إن الإمام الخمينى زعامة أصيلة تجمعت لها عناصر عدة ، شخصية وموضوعية . أما الشيخ عمر فهو زعامة «تليفزيونية » شديدة التواضع فى الأساس ، لكن الإعلام هو الذى نفخ فيها واصطنع منها رمزًا غير عادى ، لإثارة الوجدان الغربى وتهييجه .

●

هل مصر بصدد الدخول فى نمط الحالة الجزائرية ؟

هذا هو السؤال الثانى الذى كان يلقى فى كل لقاء . وأيضًا كان ردى : نعم هناك فرق .

يغرى بإثارة السؤال ما يبدو من تشابه فى موضوع المواجهة ، حيث تقف السلطة ومعها القوى العلمانية فى جانب ، بينما يقف الإسلاميون فى الجانب الآخر . والاشتباك بين الإثنين قائم ومتصاعد ، وواصل إلى حد تبادل العنف بين الجانبين ، خصوصا فيما بين الإسلاميين والسلطة .

من هذه الزاوية ، يظهر أن موضوع الصراع واحد فى كل من الجزائر ومصر ، وهو نظر غير دقيق ، لأن التشابه فى الشكل فقط ، وفى بعض وليس كل عناصر الموضوع . أعنى أن ثمة اشتباكًا حقا بين الإسلاميين والسلطة فى البلدين ، وأن العنف متبادل من الجانبين ، وصحيح أيضا أن الصراع فى جزء منه هو صراع بين تيار إسلامى وآخر علمانى . حتى ليبدو وكأنه

صدام بين نموذجين ومشروعين سياسيين مختلفين . . ذلك كله صحيح ، لكن تحت هذه المظلة هناك فروق مهمة ينبغى أن تكون واضحة فى الأذهان .

مثلا : الصراع فى الجزائر يدور بين جبهة الإنقاذ التى تعتبر نفسها السلطة الشرعية فى البلاد ، طبقًا لنتائج الانتخابات النيابية الملغاة ، وبين سلطة جاءت مفروضة من الجيش . ولا تستمد شرعيتها إلى من تأييده لها .

ولأن الجيش هو مصدر شرعية الوضع الراهن ، فاشتباك جبهة الإنقاذ ليس موجها ضد الحكومة فقط ، ولكنه موجه أيضا ضد عناصر الجيش المؤيدة لها .

أما فى مصر ، فموضوع الصراع ليس على هذه الهيئة . فالجماعات الإسلامية المشتبكة مع الحكومة لا تنازعها سلطانها أو شرعيتها ، ولكنها فقط تحاول أن تصفى معها حساب العنف المتبادل ، كما أنها ربما تسعى للضغط عليها ، لكى تفرض نفسها كواقع معترف به فى ساحة العمل العام .

ثم إن الجيش ليس طرفا فى المواجهة ، ومن ثم فالاشتباك الحاصل فى مصر يمضى بعيدًا عنه ، ولم يحدث أن وجهت ضده أية عمليات كما جرى فى الجزائر .

غير أن الفرق الأهم هو فى حجم المواجهة الواقعة فى كل من البلدين . فهى فى الجزائر دائرة بين السلطة وبين الجسم الرئيسى فى التيار الإسلامى ، والقوة السياسية الأكبر فى المحيط الجزائرى .

أما فى مصر فالطرف المشتبك مع السلطة هو جماعات مجهولة الهوية فى الأغلب ، وهامشية فى الساحة الإسلامية ، ثم إنها لا تمثل وزنا له قيمته فى الواقع المصرى .

الجسم الرئيسى فى الساحة الإسلامية ، المتمثل فى الإخوان المسلمين ، يقف خارج المواجهة الراهنة فى مصر . ومؤخرا أصدرت الجماعة بيانا أدانت فيه أسلوب العنف والإرهاب ، واستنكرت بشدة موقف الفصائل المتطرفة التى تمارسه .

بهذه الصورة لا يبدو الاشتباك فى مصر مثيرًا للقلق ، لأن الطرف الإسلامى الأكبر ليس شريكا فيه ، فضلا عن أن القوى السياسية المختلفة فى المجتمع المصرى تقف ضده . الأمر الذى يعنى أن الوضع العام فى البلاد تحت سيطرة الحكومة ، وكفتها فى المواجهة هى الأرجح ، بعكس الموقف فى الجزائر .

ثمة عناصر أخرى تسهم فى تبيان الفروق بين الحالتين الجزائرية والمصرية ، تكمن فى طبيعة الواقع الاجتماعى وظروف الحركة الإسلامية فى البلدين .

فالجزائر تواجه واقعًا اجتماعيا معقدًا ، تتداخل فى ظله آثار هيمنة حزب جبهة التحرير . مع فشل السياسية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة ، إضافة إلى الضغوط القوية التى تمارسها فرنسا فى مختلف المجالات ، والتى طالت عملية التعريب وأذكت الحساسية البربرية . هذه الأوضاع أشاعت مناخا عاما مفعما بالتوتر والسخط ، وكان ذلك رصيدًا احتياطيا قويًا من مركز جبهة الإنقاذ ، سواء فى طور معارفتها السياسية ومعركتها الانتخابية ، أو فى مواجهتها المسلحة الراهنة للنظام الحاكم .

الأمر ليس كذلك فى مصر . فالأزمة الاقتصادية ليست بذات الحدة الحاصلة فى الجزائر ، فضلا عن أن مصادر التوتر الأخرى (الضغوط الفرنسية ومشكلتا التعريب والبربر) ليس لها نظائر فى مصر . ومن شأن ذلك أن يقلل بصورة نسبية من رصيد المعارضة الذى قد تحتمى به العناصر المشتبكة مع النظام فى مصر .

الحركة الإسلامية أيضا وضعها مختلف . فهى فى الجزائر حديثة الميلاد . ولم تكتسب شرعية إلا فى عام ٨٩ م ، حين تحققت التعددية السياسية فى البلاد . وبسبب حداثة عهدها ، فإن قواعدها وكواردها لم تتوفر لها فرصة الإعداد والنمو الطبيعيين ، بخلاف الحالة فى مصر ، حيث اكتسبت حركة الأخوان شرعيتها منذ أكثر من ستين عاما (أعلنت رسميا فى سنة ١٩٢٨م) . ولطول عهدها بالممارسة ، رغم إيقاف نشاطها رسميا فى سنة ١٩٥٤ ، فقد توفرت لها فرصة إعداد الكوادر وإنضاج الرؤية السياسية بدرجة نسبية ، إضافة إلى أنها أنتجت تراثها الفكرى واضح التأثير فى المجتمع .

وهذا النضوج الفكرى كان له دوره فى إعراض حركة الأخوان عن أسلوب العنف ، ومحاولتهم الانخراط فى العمل السياسى ، لإجراء التغيير المنشود بالوسائل الديمقراطية .

هذه الأسباب فى مجموعها تعزز القناعة باستقرار الأوضاع فى مصر ، إذا ما قورنت بالأوضاع فى الجزائر ، فى الأجل المنظور على الأقل . وربما جاز لنا أن نقول بأن الاشتباك فى الجزائر يهدد النظام القائم ، الذى يثور حول مستقبله لغط كثير منذ بداية العام . أما الحاصل فى مصر فهو فقط يهدد المصالح الاقتصادية وربما الاستقرار فى البلاد أيضًا ، وليس واضحًا فى الأفق أنه يمكن أن يمثل تهديدًا للنظام ذاته .

على الصعيد الخارجى ، فينبغى ملاحظة أن إيران أعلنت رسميا وقوفها إلى جانب جبهة الإنقاذ الجزائرية ، حيث اعتبرتها تيارا إسلاميا رئيسيا فى الجزائر ، تآمرت قوى عديدة داخلية وغربية على منعه من جنى ثمار فوز فى الانتخابات النيابية . وهذا التأييد له دوره الذى لا ينكر فى دعم موقف جبهة الإنقاذ سياسيا ومعنويا .

لم تتخذ إيران ذات الموقف مما يجرى فى مصر . حيث لم يصدر عنها ما يفيد تأييدها

للجماعات المناهضة للسلطة . وبرغم الدعايات السياسية التى تنسب إلى إيران أنها تساند الإرهاب فى مصر ، فإن الأجهزة الأمنية لم تقدم حتى الآن دليلاً يثبت تلك العلاقة .

بدوره كان الفرق واضحًا بين الذى جرى فى لبنان ، وما يجرى فى مصر .

فى لبنان كانت السلطة غائبة ، وكانت للقوى السياسية المختلفة فى البلاد جيوشها أو ميليشياتها ، التى تخوض الحرب ضد الآخرين ، وهؤلاء قسموا البلاد إلى « كانتونات » عسكرت فيها كل فئة .

أما فى مصر فثمة سلطة سياسية قوية فى البلاد ، واشتباكها قائم مع جماعات صغيرة هى بكثير دون الميلشيات اللبنانية . سواء فى كفاءتها « القتالية » أو فى مستوى تسليحها ، الذى يتسم فى مصر بالتواضع الملحوظ .

والقوى السياسية الأساسية فى مصر ، لا هى طرف فى الصراع ، ولا هى مدعومة بالميلشيات التى عرفتها لبنان .

حتى الاشتباك الإسلامى المارونى فى لبنان لا يمكن مقارنته بحالات الاشتباك مع الأقباط فى مصر . فماجرى فى لبنان كان صراعا حول خرائط وأنصبة الحكم والنفوذ فى البلاد . أما فى مصر ،فلم تكن هناك مشكلة مع الأقباط ، وما قد يكون وقع عليهم من اعتداءات لم يكن ضدهم بقدر ما كان رسالة موجهة إلى السلطة تضغط على بعض نقاط الضعف فى المجتمع . ناهيك عن أن تلك الاعتداءات حدثت فى نطاق محدود للغاية ، مما يتعذر معه وصف الحالة بأنها حرب بين الطائفتين الإسلامية والمسيحية ، كما هى الحال فى لبنان .

وفى كل الأحوال فإن السيطرة على الموقف فى لبنان لم تتحقق إلا بمساعدة قوة خارجية هى سوريا . أما فى مصر فالسلطة لم تكن بحاجة إلى أى عون خارجى للسيطرة على الموقف ، إنما تكلفت أجهزتها الأمنية بالعملية ، من أولها إلى آخرها .

إن لكل مجتمع خصوصيته ونسيجه المعقد ، الذى يستعصى على الاستنساخ أو التقليد ، ولكن دواعى العجلة والإثارة تدفع كثيرين إلى الوقوع فى فخ التبسيط الذى يغفل قوانين حركة المجتمعات .

إن الماضى لا يكرر نفسه ، ولا الحاضر أيضا !

(١٠)

فقــه التــطــرف !

هكذا أصبح « التطرف » شاغلا للدنيا والناس . وفيما غدت الكلمة أكثر مصطلحات زماننا شهرة ، فأحسبها أوفر تلك المصطلحات حظًا من الالتباس ، يشهد بذلك أن أمثالى من الواقفين فى الساحة الإسلامية صاروا يلاحقون ليل نهار من جهات الكرة الأرضية الأربع بكم يفوق الحصر من الأسئلة حول أصل التطرف الإسلامى وفصله ، وحاضره ومستقبله ، ونماذجه الظاهرة والكامنة ، وتلك التى مازالت « أجنة » فى أرحام مجتمعات المسلمين ، العرب منهم والعجم !

فى هذه الأجواء ، لم أستغرب دعوة تلقيتها من « جامعة الإمارات » لإلقاء محاضرة فى الموضوع ، رغم ظنى بأن التطرف ليس همًا خليجيًا . وإذ أمضيت أسبوعا هناك ، فقد لفت نظرى أننى ما ذهبت إلى مكان فى دولة الإمارات إلا ووجدت الموضوع على رأس محاور الحديث ، وأدركت كم أصبحت المسألة محيرة ومقلقة لقطاعات عريضة من إخواننا الأقربين ، فما بالكم بالغرباء والأبعدين ؟!

حيثما ذهبت ، وفى مواجهة سيل التساؤلات المثارة ، ظل جل همى منصرفا إلى محاولة تحرير المسألة وتصويب فهم كثيرين للقضية ، خصوصًا وإن إعلامنا كان له دوره الكبير فى إثارة البلبلة والتشويش ، حتى اختلط الحابل بالنابل ، والحق بالباطل . الأمر الذى أدى إلى تداخل الخطوط والصور ، فلم يعد يعرف المرفوض من المكروه من المطلوب والمرغوب .

لم أقف طويلاً عنه كلمة « التطرف » ، التى هى عند اللغويين بمثابة الوقوف فى الطرف ، أو « تجاوز الحد فى المسألة » . وأشرت بسرعة إلى حقيقة أن الخطاب الإسلامى لم يستخدم الكلمة بمفهومها السائد الآن ، وإنما عبر عن ذلك المفهوم فى العديد من الآيات والأحاديث النبوية بكلمات مثل « التشدد » أو « الغلو » أو « التنطع » . مع ذلك فقد سلّمت بالمعنى

الاصطلاحى لكلمة التطرف ، بعدما فرض المصطلح علينا فرضًا من جراء الإلحاح اليومى على استخدامه ، فى الخطابين الإعلامى والسياسى .

●

قلت إننا فى استقبالنا لمفهوم التطرف ينبغى أن نراعى الاعتبارات التالية :

* إنه استثناء وليس قاعدة . بمعنى أن الطبيعة الإنسانية السوية هى دائمًا أقرب إلى الاعتدال والوسطية . ومن ثم فهو سحابة عابرة لا تلبث أن تنقشع . وتجربة التاريخ الإسلامى شاهدة على ذلك . فقد تعددت الفرق المتشددة والمغالية . وعانى منها المسلمون ما عانوا . ولكن كافة تلك الفرق انحسرت أو تلاشت بمضى الوقت . وظلت الغلبة فى الساحة لمذهب أهل السنة والجماعة ، ثم للفرق الأخرى المعتدلة ، مثل الشيعة الإثنى عشرية والزيدية والأباضية .

وإذا كان الإعلام قد قلب الصورة ، فاعتبر أن التطرف هو القاعدة بينما الاعتدال استثناء فى واقعنا الإسلامى ، فإن موقفه ذلك يعد من قبيل المبالغة والإثارة ، التى هى « تطرف » مهنى منكور .

* وهو نسبى ، يختلف بحسب ظروف كل قطر سواء على صعيد الالتزام الدينى أو التقاليد الاجتماعية . فالنقاب يعد أمرًا عاديًا فى الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ، بينما هو أحد مظاهر التطرف فى بلد كمصر على سبيل المثال . والحجاب الذى يقتصر على تغطية شعر الرأس يعد تطرفا فى تونس ، حيث يطلق على الزى المحتشم الذى ترتديه المسلمات المحتشمات وصف « الزى الطائفى » . بل إن المحجبات هناك يمنعن من دخول الدوائر الحكومية ، فضلاً عن أن الموظفات يحظر عليهن ارتداء الحجاب . . وهكذا .

ويذكر فى هذا الصدد أن أنس بن مالك كان يقول لمعاصريه من التابعين : إنكم لتعملون أعمالاً هى أدق فى أعينكم من الشعر ، إن كنا نعدها على عهد رسول الله من الموبقات ــ وهو ما يعنى أن المسألة نسبية حتى بين المتدينين أنفسهم .

* وهو كامن فى كل مجتمع ، حيث يتعذر أن نجد مجتمعًا إنسانيا متوازنًا ومنضبطًا بنسبة مائة بالمائة . والأمريكيون يقولون إن المجتمع يصبح متمتعًا بحالته الإيجابية إذا كانت نسبة غير المتوازنين فيه فى حدود ٥٪ . وفى هذه الحالة فإن كفاءة إدارة المجتمع تقاس بكيفية تعامله مع عناصر التطرف فيه ، وكلما كان قادرًا على استيعابها وامتصاصها أو توظيفها ، كلما كانت عافيته أفضل وصحته أمنع .

* وزيادة نسبة التطرف بحيث تجاوز المعدل المقبول ، ترجع إلى أسباب اجتماعية وسياسية

وليست عقيدية . فالتطرف موجود عند المسلمين والمسيحيين واليهود، وعند السيخ والبوذيين، وفى المجتمعات الأوربية والغربية « المتقدمة » ، وفى دول آسيا وأفريقيا « المتخلفة » .

* لهذا السبب ، فإنه يظل من المهم للغاية أن نلاحظ العلاقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية وبين تنامى معدلات التطرف ومظاهره ، فكلما خيم الكبت والاستبداد ، وصودرت منافذ التعبير وقمعت الحريات ، كلما أدى ذلك إلى توفير تربة التمرد بين الناس . ولكما ضاقت أو انعدمت فرص التغيير السلمى للأوضاع السياسية ، كلما كان ذلك مشجعا لاستنبات بذور العنف وظهور أفكار التغيير بالقوة . وكلما خيم الفقر وتزايدت معدلات البطالة ، وغاب الأمل فى تحسن الأوضاع الاقتصادية ، كلما اتسعت رقعة السخط على المجتمع والعداء له .

وينبغى أن نلاحظ هنا أننا نتحدث عن مجرد « الأمل » فى التغيير السياسى أو التطور الاقتصادى ، وليس عن حدوث ذلك التغيير بالفعل أو حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية . لأن بقاء الأمل يحفظ للناس توازنهم وثقتهم بأن الإصلاح سيتحقق يوما ما . ولكن انعدام ذلك الأمل ، وشيوع اليأس بين الناس . هو الذى يصدم المجتمع ويزلزل بنيانه . ومن ثم يفرز مختلف صور العنف التى نحذر منها .

* إن الأديان والعقائد ليست خارج الموضوع تمامًا ، ولكنها قد تصبح بمثابة الوعاء الذى يتجمع فيه السخط أو العنف ، ويعبر عن نفسه من خلاله . والأديان تزود المجتمعات والأفراد بطاقة إيمانية يمكن أن توظف فى الخير ـ وهو الهدف الأساسى ـ لكنها يمكن أيضًا أن توظف فى الشر . تمامًا مثل الطاقة التى تتولد من انشطار الذرة ، يمكن أن تستخدم كبلسم وشفاء من أجل استمرار الحياة ، وقد تتحول إلى قنبلة تدمر الحياة وتقوض أركانها . والمسيحية التى خرجت محاكم التفتيش من عباءتها هى ذاتها التى تعايشت مع الديمقراطيات واحتملتها . والإسلام الذى أقام الحضارة العظيمة هو ذاته الذى يحتمى به الشبان الذين يمارسون القتل والتخريب .

والأمر كذلك فإن النظر الصائب يدعونا إلى ضرورة البحث فى كيفية تحصين الشباب بقدر من المعرفة والوعى ، يساعدهم على توظيف الدين فيما هو خير وبناء ، وليس العكس . بحيث يظل الدين كابحًا لعناصر الشر ، وليس أداة لها .

* إن التطرف تتعدد مصادره وتعبيراته . فهناك تطرف يمارسه الأفراد ، أو تمارسه الجماعات، أو تباشره الأنظمة والحكومات . فكما أن التشدد على النفس والتعصب للرأى واتهام المخالفين ورفضهم هو تطرف يقع فيه الأفراد ، فإن دعوات التكفير أو ممارسة العنف أو احتكار العمل السياسى هو من قبيل تطرف الجماعات . فضلا عن هذا وذاك ، فإن انتهاك القانون والدستور ومصادرة الحريات وممارسة الإرهاب . الذى تسجل مظاهره التقارير السنوية

لمنظمات حقوق الإنسان ، ذلك كله من مظاهر تطرف الحكومات والأنظمة ، حيث لا سبيل لاعتباره « اعتدالا » بأى حال !

من ناحية أخرى ، فهناك التطرف الفكرى ، الذى يختلف عن التطرف المادى . فالأول يتمثل فى إتباع للشاذ من الآراء وفى اتهام الآخرين فى عقائدهم ، والغلظة والتشدد فى التعامل معهم . بينما الثانى ـ التطرف المادى ـ يعبر عن نفسه من خلال الاشتباك مع الآخرين ، جماعات كانوا أو حكومات ، ليس فقط باللسان ، ولكن بالسنان (السلاح) أيضًا !

* إن التطرف ليس شرا كله . فالتطرف فى الدين منهى عنه شرعا . ففى القرآن الكريم : «قل ياأهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق » (المائدة ـ ٧٧) ـ وفى الأحاديث : « إياكم والغلو فى الدين ، فإنما هلك من قبلكم بالغلو فى الدين » ـ و : لا تشددوا على أنفسكم . . و : هلك المتنطعون . وقد كررها النبى عليه الصلاة والسلام ثلاثا .

يتصل بذلك التطرف فى « الأخلاق » الاجتماعية والسياسية وفى المعاملات عمومًا ، حيث : « لا يحب الله الجهر بالسوء إلا من ظلم » ـ و ـ « لو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك » ـ و ـ « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » . . إلى آخر الآيات القرآنية التى تحض على حميد الأخلاق والفضائل المطلوبة لمجتمع يقرر بأن الناس جميعًا خلقوا من «نفس واحدة » ، ويعتبر أن الكرامة حق للجميع ، بصرف الناس عن اختلافهم فى العرق أو فى الدين أو فى السياسة .

لكن هناك « تطرفًا » آخر مرغوب ومطلوب ، فى الدفاع عن القيم والمبادئ . فالاستشهاد فى الدفاع عن الوطن ، والصدع بالحق فى مواجهة الظلمة والمستبدين ، والتفانى فى العمل ، وإعمار الأرض بكل السبل ، تلك كلها ميادين يثاب كل من « تشدد » أو « غالى » فى النهوض بها . لذلك فإنه يصبح مستغربا للغاية أن يوصف شباب الانتفاضة أو المقاومة الفلسطينية ـ مثلا ـ بالتطرف ، حيث هم فى الحقيقة مناضلون شرفاء . ولئن فهمنا أن يطلق الإسرائيليون عليهم ذلك الوصف ، فإن الذى لا يمكن فهمه أو قبوله ، أن يجاريهم بعض العرب فى ذلك ، وهو ما حدث للأسف الشديد .

فى مهرجان السينما الأخير الذى شهدته القاهرة منذ شهرين ، جاء ذكر التطرف أمام المخرج العالمى إيليا كازان ، بعدما امتدت مناقشة الموضوع إلى مختلف المحافل . حينئذاك قال الرجل إن كل المبدعين فى العالم هم من « المتطرفين » ، أى الخارجين عن المألوف . ولو أن كل واحد منهم تصرف باعتدال ، وسار على دربه اسلامنا ملتزما بما هو متعارف عليه ، لما أنجز ما أنجز من أعمال عظيمة .

وهذا صحيح ، بل إن الذين أحدثوا التحولات العظيمة فى التاريخ ، كانوا جميعًا من

«المتطرفين» بمعايير زمانهم . حتى الأنبياء ـ صلوات الله عليهم جميعًا ـ من إبراهيم إلى سيدنا محمد ، جميعًا اتهموا من أقوامهم بالتطرف !

إزاء ذلك ، فإن المرء ينبغى ألا يدين التطرف فى مبدئه . وإنما يتعين عليه أن يتساءل أولا : هو تطرف فى ماذا ؟ ـ فإن كان فى موقف مبدئى شريف . فخير وبركة ، وأهلا به وسهلا . وإن كان فى عكس ذلك ، فالنهى وارد والإنكار واجب .

بل لعلى أضيف هنا أن التفرقة بين ما هو سلبى أو إيجابى فى التطرف قد تختلف باختلاف ظروف المجتمع ومشروعه القومى . والنموذج الإسرائيلى يعبر عن تلك النسبية بجلاء . فالمتطرفون هناك لم تخاصمهم السلطة أو تلاحقهم بالتهم والمحاكمات . وإنما أشركتهم فى الحكومة والبرلمان ، واستخدمتهم لصالح مشروعها الأساسى ، المتمثل فى السعى لإقامة إسرائيل الكبرى . فهؤلاء المتطرفون هم الذين يبنون المستوطنات ويقتحمون منازل الفلسطينيين ويستولون على أراضيهم . وهم وراء محاولة هدم المسجد الأقصى ـ أو حرقه كما حدث ـ تمهيدًا لإقامة « هيكل سليمان » . ذلك فضلا عن أن المشروع الصهيونى كله ـ من أوله إلى آخره ـ قام على أكتاف المتطرفين ولا يزال !

ورغم إيجابية ذلك التطرف من وجهة النظر الإسرائيلية (طبعًا هم لا يطلقون عليه وصف التطرف ، ولكنهم يسمونها أحزاب اليمين) ـ أقول رغم ذلك ، فالموقف ذاته من وجهة النظر العربية والإسلامية ، بل بمعايير الحق والعدل ، هو إرهاب صراح ، يستهدف قهر الفلسطينيين أو طردهم واغتصاب أرضهم ، بمختلف الوسائل الشريرة .

●

الأمر من الدقة بمكان إذن . وأخشى ما أخشاه أن يستمر الالتباس ويترسخ بمضى الوقت، بحيث تصبح الحرب ضد التطرف على إطلاقه سببا فى شيوع التراخى والقعود ، والعزوف عن الدفاع عن المبادئ والقيم النبيلة التى تقوم عليها صحة المجتمع وعافيته .

فى مواجهة ذلك الخطر . فلا بديل عن التريث والحذر . ولا مفر من الفرز والتمييز بين ما هو سلبى وما هو إيجابى ، وما هو خبيث وما هو طيب من ذلك التطرف .

وتحقيق ذلك لا يتأتى إلا من خلال رؤية سياسية واعية وثاقبة ، منزهة عن الهوى وبعيدة عن الانفعال . ومن أخطر المحاذير التى تلوح فى هذا الصدد ، أن تعالج مسألة التطرف فى إطار ما يسمى « بالحل الأمنى » ، الذى يفتقد إلى تلك الرؤية المنشودة ، خصوصا فى أقطار العالم الثالث ، حيث الأمنى خارج السياسة أو فوقها . ولدينا سجل حافل بالشهادات والمحن التى تدل على أن الحل الأمنى أضر بأكثر مما نفع ، وأفسد بأكثر مما أصلح . بل إن قارئ الصحيفة الصباحية أصبح يتلقى رسالة كل يوم ، من خلال ما ينشر من أخبار

الصدامات والحروب الأهلية العربية ، تذكر له تلك الحقيقة : إن التطرف ـ بل والأمن ـ أكبر من أن يترك شأنه لرجال الأمن وحدهم .

إضافة إلى ذلك كله . فقد كانت ملاحظتى المستمرة ، التى سقتها فى ختام كل محاضرة أو ندوة أو حوار ، إننا أصبحنا مستغرقين فى موضوع التطرف بأكثر مما ينبغى ، لدرجة أننا لم نعد نتكلم عن الاعتدال .

إن حوارًا جادًا ومسئولا حول المسألة بشقيها لم يبدأ بعد !

(١١)

لكى نخرج من نفق الأرهاب

من المهم حقا أن ندين الإرهاب وأن نحذر من عواقبه ، لكن الأهم أن نعرف مصدره ونتقصى جذوره . فذلك سبيلنا إلى فهم ما جرى ، والتحسب لما سيجرى .

هذا المنطوق الذى يبدو بديهيا ، يظهر الآن مقلوبا ومختلا على صعيد الواقع . حيث الملاحظ أن خطاب الشجب قد طغى على دعوات الفهم ، وأن منطق المحاكمة قد صادر إمكانية التحرى والمناقشة . ومن ثم ، فقد وجدنا أنفسنا فى نهاية المطاف وسط أجواء ساخنة بل ملتهبة ، تقطعت فى ظلها جسور الحوار حول القضية ، حتى سكت الكلام المفيد والمباح . واختزلت السياسة فى الأمن !

ليس هذا فقط ، وإنما لم يخل الأمر من تهور وأحيانًا مزايدة غير مبررة ، لم تعطل الفهم الصحيح فقط ، وإنما بدا وكأنها تكرس البلبلة وسوء الفهم .

فحين وقع حادث تفجير مقهى ميدان التحرير بالقاهرة ، سارع أحد مسئولى الأمن إلى التصريح بأن أحد القتلى هو المسئول عن وضع القنبلة فى المقهى ، وأن ثمة علاقة بين القتيل وأحد الجرحى . صدر التصريح قبل أن يدلى الطبيب الشرعى برأيه ، ثم تبين أنه مجرد ظن لا أساس له ، حيث استبعدت القصة كلها .

نشر أيضًا أن « منقبة » دخلت المقهى وتركت فيها حقيبة المتفجرات ثم انسلت خارجة . ولا أعرف كيف اقتنع كاتب الخبر بأن منقبة تدخل مقهى فى قلب القاهرة ولا تلفت النظر ، لكن القصة نفيت على الفور . أيضًا أبرزت صحفنا قصة « السودانى » الذى قبض عليه فى أسوان واشتبه فى أن له علاقة بالانفجار ، وتصدرت تلك القصة الصفحات الأولى لمختلف الصحف العربية ، ثم تبين أن الرجل لا علاقة له بالموضوع . . وهكذا . اللافت للنظر أن «الجماعة الإسلامية » أصدرت بيانا فى القاهرة نفت فيه أية صلة لها بالحادث ، ولكن صحفنا لم تشر إليه ، فيما بثته الإذاعات الأجنبية .

لقد كانت هناك قناعة مسبقة بأن العناصر الإسلامية هى التى ارتكبت الجريمة ، وانحصر التفكير الإعلامى وربما الأمنى أيضًا فى تلك الدائرة دون غيرها ، رغم أن الحادث غريب وشاذ فى مختلف ملابساته . ولم يشر إلى احتمال أن يكون للمخابرات الإسرائيلية دور فى العملية سوى كاتب واحد فى صحيفة معارضة (الدكتور محجوب عمر ـ الشعب عدد ٩ / ٧) . حيث سجل إسرائيل فى التفجير والوقيعة مشهور وحافل ، خصوصًا فى القاهرة وبيروت .

بهذا المنطق ربط البعض بين حادث تفجير مقهى القاهرة وتفجير المركز التجارى العالمى فى نيويورك ، حيث قرأنا عمن كتب فى مصر ـ قاطعًا ـ بأن الحادثين خرجا من عباءة الإسلام . وهو كلام لم يقله الإدعاء الأمريكى ذاته . لكنه التهور والاستباق وخطاب الإدانة والمحاكمة الجاهزة الذى لا يريد أن يتروى أو يفهم .

إننا إذا نحينا ذلك الخطاب جانبا ، وحاولنا أن نفهم الحاصل وأن نفكر فى مخرج منه ، فينبغى أن نتصارح فى أمور عدة ، فى مقدمتها ما يلى :

* إن الإرهاب أيا كان مصدره ، يلقى بظلاله الكئيبة على المجتمع بأسره ، بحيث يصير الوطن هو ضحيته الكبرى . من هذه الزاوية فلا مفر من الاعتراف بأن الصورة التى أصبحت منطبعة عن مصر فى الخارج الآن ، هى أنها بلد غير مستقر وتهدده القلاقل الداخلية كل حين . الأمر الذى لا تخفى انعكاساته السلبية على المستويين الاقتصادى والسياسى . وعزوف السياح والمستثمرين عن القدوم إلى مصر أحد مظاهر تلك الأزمة التى نواجهها .

* إن ثمة أطرافا عدة لها مصلحة فى استمرار الإرهاب وتصعيده فى مصر . وهذه الأطراف ليست مقصورة على تلك التنظيمات الداخلية التى تسعى إلى زعزعة الاستقرار فى البلاد ومحاولة الضغط على الحكومة ، لسبب أو آخر . إنما هناك أطراف أخرى خارجية لها مصلحة أكيدة فى ذلك أيضًا ، نخص بالذكر منها إسرائيل على سبيل التحديد ، التى يهمها كثيرًا انكفاء مصر والتهاؤها بجراحها وهمومها من ناحية ، بقدر ما يفيدها ويطربها أن تبدو « الأصولية » خطرًا داهمًا يهدد مصر ووحشا كاسرًا يرفرف بجناحيه فوق مختلف دول المنطقة . فهذه الصورة تحديدًا هى التى تسوغ إدعاء إسرائيل بأن لها دورًا مطلوب لدرء ذلك « الخطر » ، الذى ما برح قادتها يخوفون به العالم منذ سقطت الشيوعية . فمصر المنكفئة هى التى تفسح المجال لإسرائيل للتمدد والعربدة فى المنطقة ، ومصر المشتبكة مع الجماعات الأصولية ، هى شهادة توظفها إسرائيل فى مواجهة الغرب لكى تعزز وجودها ودورها كشرطى وكفيل فى ذات المنطقة .

* إن أجواء التسخين السائدة وتوسيع دائرة اشتباك السلطة مع مجمل الحالة الإسلامية فى البلاد ، إذا كنا قد اعتبرناها مأزقًا يتعين تجاوزه بأسرع ما يمكن ، حرصا على استقرار الحاضر والمستقبل ، فإن هناك أطرافا داخلية أخرى ـ غير الخارجية ـ لها مصلحة أكيدة فى استمرار

ذلك « المأزق » . فذلك أمل تحقق لهم بعد طول انتظار ، و « إنجاز » ينبغى الحفاظ عليه ، وتثبيته إذا أمكن .

تصطف على تلك الجبهة كافة العناصر الخائفة أو المعادية للحالة الإسلامية ، يتقدمها نفر من المثقفين ممن أصبحوا على استعداد للتضحية بأى شىء ـ من المبادئ إلى الوطن ذاته ـ من أجل إجهاض تلك الحالة والإجهاز عليها .

وها نحن نراهم يومًا بعد يوم يسكبون الزيت على النار ، ويسدون منافذ الحوار ، داعين إلى تعميم الاتهام والشبهة على كل ما هو إسلامى ، ومن ثم إلى سوق الجميع إلى السجون والمحارق والمشانق . وفى أحسن الفروض ، إلى اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية . محكوم عليهم « بالموت المدنى » ، الذى يحرمهم من أية حقوق مدنية أو سياسية !

●

* إننا فى مواجهة الإرهاب نتعامل مع « أشباح مجهولة المصدر » تحمل أسماء مبهمة . لا نعرف من هم ، ولا من أين جاءوا ، ولا كيف يفكرون . وعلى فرض أنهم جميعًا مصريون وينتسبون إلى الإسلام ، فهل هم تنظيم واحد أم تنظيمات متعددة ، وما هى الفروق والتمايزات بينها فى تلك الحالة الأخيرة ؟ . . ثم إننا لا نعرف ما هى حقيقة أهدافهم ، وهل هى فقط مجرد تحدى السلطة ومحاولة إشاعة الفوضى فى البلاد ، أم أن تلك مجرد أهداف مرحلية ، بينما هدفهم النهائى هو إقامة مشروع « الدولة الإسلامية » وإذا انسقنا وراء هذا المنطق ، وقبلنا بما هو تكتيكى وما هو استراتيجى من أهداف ، فهل هذه الفوضى التى يريدون إشاعتها تقربهم من الهدف الذى يزعمونه ؟ — وهل يمكن بناء دولة إسلامية على أنقاض مجتمع خربت مرافقه وضرب اقتصاده .

هل هم فوضويون أم حمقى أم يائسون مذعورون ، أم إنهم عملاء لجهات أخرى ؟

وإذ نرى أغلب المقدمين منهم إلى المحاكم العسكرية الآن هم فى سن العشرين . فمعنى ذلك أن تلك الكثرة من الشباب كانت فى حدود العاشرة من العمر عندما بلغ الصدام بين السلطة وتلك الجماعات ذروته عن أعقاب مصرع الرئيس السادات عام ١٩٨١ . وذلك عنصر فى المسألة يدعونا إلى التساؤل عن حقيقة « المعامل » التى فرّخت ورعت أولئك الشبان خلال السنوات العشر الأخيرة ؟ . ـ ثم إنه يستدعى أسئلة أخرى مثل : وأين كان المجتمع طيلة تلك الفترة ؟ ـ ولماذا فشل فى استيعابهم وضمهم إلى صفه ، بدلا من الوقوف ضده ؟ ـ وكيف نجح الآخرون فى جذبهم وتجنيدهم ؟

ولو أن صاحب رأى أراد أن يناقش فكر الإرهاب وأن يرده ، فأين هو ذلك الفكر ؟ ـ على

أى شيء يقوم وعلى أية حجة من النقل أو العقل يستند ؟ ـ وهل يكفى فى مواجهة تلك الحالة مجرد أن ينضم المرء إلى موكب المنددين بالإرهاب والناظمين لقصائد فضحه وهجائه ؟

على صعيد آخر ، فالذى يعرفه الباحثون الذين يحاولون متابعة المسألة ، أن ثمة فرقا كان مشهودا منتصف السبعينات وفى أغلب سنوات الثمانينات ، بين « الجماعة الإسلامية » وبين جماعة « الجهاد » . الأولى كانت علنية ـ أو هكذا أرادت ـ وكان منهجها يتسم بالعنف الفكرى ، ولذلك فقد كانت قياداتها ومساجدها معروفة للكافة ، وكانت لها إصداراتها و«ناطقها الرسمى » . أما الجماعة الثانية ـ الجهاد ـ فقد كانت سرية من البداية ، وقائمة على العنف المادى أو الاشتباك المسلح . هذا الوضع اختلف الآن فيما هو ظاهر ، حتى أصبحت الجماعتان فى مربع واحد للعنف المسلح . وفى صف واحد مع تلك الشراذم العديدة التى نطالع أسماءها كل حين فى بيانات الداخلية ، ولا ندرى ماذا تعنى مسمياتها ، من «الشوقيين» إلى « الناجين من النار » إلى « جماعة التوقف والتبيين » .

ما الذى حدث حتى انزلقت « الجماعة الإسلامية » والتحقت بدوامة العنف الجهنمية ؟ ـ لا أحد يعرف ؟ وهل أصبح تورطها كاملا ، أم أن أجنحة منها مازالت عند موقفها الذى بدأت به ، لا أحد أيضًا يعرف !

هى خريطة معتمة أو خطة مظلمة لا نكاد نرى لها أولا من آخر . ومن ثم فهى مساحة مجهولة فى المجتمع ، لا سبيل إلى الإطلال عليها إلا من خلال منظار أجهزة الأمن ، الذى لا يسلط الأضواء عليها إلا عندما تقع الواقعة ، ويتحول التفكير إلى جريمة !

* إن التصعيد الراهن من جانب تلك العناصر أو التجمعات ، يعنى أن المواجهة الأمنية لأنشطتها لم تكن كافية ، أو أنها فى أحسن فروضها لم تحقق ما كان معلقًا عليها من أمل . ومن ثم ، فينبغى أن نقر بأن التصريحات الأمنية التى تحدثت عن أنه « تم القضاء على قادة الأجنحة العسكرية للجماعات الإرهابية » ، وأن « الظاهرة فى الرمق الأخير » ، وأن « عمليات التمشيط نجحت فى تحقيق التطهير» . هذه التصريحات وأمثالها ، اتسمت بالمبالغة وعدم الدقة .

مظاهر التصعيد المشهودة تفسر بأحد احتمالات ثلاثة : إن الضربات الأمنية التى وجهت حتى الآن أصابت الأطراف ولم تصب بعد الأعصاب الرئيسية المحركة لتلك التجمعات ـ أو أن تلك الضربات طالت الرءوس فانفرطت القواعد وانفلت عيارها ، حتى أصبحت تضرب عشوائيًا وفى كل اتجاه ـ أو أن تلك التنظيمات أصبحت على قدر من الانتشار والقوة مكنها من مواجهة التصعيد الأمنى بتصعيد إرهابى مماثل ، حيث القاعدة أن تلك التنظيمات تلجأ إلى الكمون والتوارى التكتيكى فى أجواء الحملات الأمنية الكثيفة ، ولكنها إذا اتخذت موقفًا معاكسًا وواصلت أسلوب التحدى ، فهى إما أن تكون واثقة من قوة عناصرها ، وإما أن تكون مصرة على الانتحار !

أيا كان أمر تفسير مؤشرات التصعيد ، فذلك لا يغير من الحقيقة التى أوردناها توا ، وهى أن المواجهة الأمنية ليست كافية وإنها لم تحقق مرادها .

ما العمل إذن ؟

هل نكتفى بالاستنكار والانتظار حتى نرى نهاية لمسلسل العنف والعنف المضاد ، أم نتحرك فضلا عن ذلك بعقل سياسى شجاع ، لنبحث عن مخرج من الأزمة ، التى فرضت نفسها على جدول أولويات المجتمع حتى سبقت التنمية ، بل أثرت فعلاً على مسيرتها .

أحسب أن التعامل السياسى مع المسألة لا يختلف عليه ضمير وطنى . بل لا يختلف عليه أى تفكير سوى . وحتى لا يلتبس الأمر على أحد . فإننا نبادر إلى القول بأن التعامل السياسى لا يعنى استبعاد العنصر الأمنى ، فهذا الأخير لا غنى عنه بطبيعة الحال ، شريطة أن يظل محكوما بالرؤية السياسية وليس حاكما لها .

الشجاعة مطلوبة لمراجعة الموقف الراهن ونقده ، وتصويب ما يحتاج منه إلى تصويب . وإذ أسجل ابتداء بأن قضية بتلك الأهمية تحتاج إلى مناقشة بعيدة عن الصخب ومنزهة عن الهوى ، تتم بين أهل القرار وأهل الاختصاص والنظر تستهدف الاتفاق على محاور للخلاص الوطنى ولإزالة الغمة التى تعكر صفو الأمة وتكدر حياتها .

وإذا جاز لى أن أثبت رأيا فى المسألة ، فإننى أنبه ابتداء إلى ما سبق أن ذكرته فى أكثر من مقام وموضع ، من أن مشكلة الإرهاب اجتماعية ، اقتصادية وسياسية ، قبل أن تصبح مشكلة فكرية أو عقيدية . وهو موجود فى كل ملة وكل مجتمع ، ولكن مقدار الاختلاف بين مجتمع وآخر يقاس بمعيار كفاءة التعامل معه إيجابا أو سلبا .

وعندما نقول أنه مشكلة اجتماعية فنحن لا ندعى أن القضايا الاقتصادية والسياسية ، يجب أن تحل أولا حتى نجد للإرهاب حلا . لكن أفرق بين الحل وهو الأمثل ، وبين الأمل فى الحل وهو الممكن . وأزعم فى هذا الصدد أن فقدان ذلك الأمل فى الحل يسلم الناس إلى حالة من اليأس والإحباط ، فضلا عن السخط والتمرد ، وتلك بداية الطريق إلى التطرف ثم الإرهاب . من هذه الزاوية فإن عملية « استعادة الأمل » تصبح من الأهمية بمكان ، وتستحق بحثًا جادًا لاستنقاذ قطاع يمثل أغلبية الشباب من هوة اليأس الذى يتخبطون فى ظلاله منذ سنوات .

على الصعيد السياسى ، فإن توسيع نطاق المشاركة السياسية الشرعية أمام القيادات الإسلامية ، هو من تلك الخطوات الحكيمة والشجاعة التى ينبغى اتخاذها لاستيعاب تلك الحالة المتنامية ، ولإفساح المجال للحوار مع فصائل الاعتدال المحجوبة مرتين . مرة عن

الشرعية بفعل الحوائل القائمة ، ومرة عن الناس بفعل جماعات التطرف والإرهاب ، التى استحوذت على الاهتمام الإعلامى ، حتى بدت وكأنها هى القاعدة ، بينما غيرها هو الشذوذ والاستثناء .

إن إضفاء الشرعية على التيار الإسلامى المعتدل هو الحل السياسى الأمثل للمشكلة ، حيث لا نتصور أن الخطر الراهن يمكن أن يستمر إلى الأبد ، فضلا عن أننا نرى أن المفسدة فى الإبقاء على ذلك الوضع هى أكبر من المصلحة . ودعوتنا هذه لا تنصب على ذلك التيار وحده . وإنما تسرى بطبيعة الحال على كل تيار سياسى آخر له فكر يبشر به ، طالما أنه ملتزم باحترام الدستور والقانون ، وبقواعد الممارسة الديمقراطية .

ولتركيا تجربة مفيدة فى هذا الصدد ، إذ رغم غلوها فى العلمانية ، فإنها وضعت شروطا معينة لمشاركة التيارات السياسية والترخيص لها ، وسمحت لكل من قبل بتلك الشروط بممارسة نشاطه فى ظل القانون . وقد قبل حزب « الرفاه » ـ الإسلامى ـ بتلك الشروط ، وهو ممثل الآن بأربعين نائبًا فى البرلمان ، ويشارك فى الحياة السياسية دون أن يثير ذلك أيا من المخاوف التى يرددها البعض فى بلادنا .

ونحن نستطيع أن نفكر فى شىء من ذلك القبيل ، بحيث نفرض على من يريد المشاركة فى العمل السياسى ما نشاء من شروط وضمانات تتفق مع الدستور وتعبر عن روحه . من الالتزام بالديمقراطية والتعددية وتداول السلطة ، إلى الحفاظ على قواعد المجتمع المدنى ، إلى تأكيد المساواة بين المواطنين جميعًا ـ رجالا ونساء ـ فى الحقوق والواجبات .

إن كثيرين يصرون على الوقوف أمام النموذج الجزائرى ، الذى لم يختبر وحوكم بالنوايا ، ولكننا نذكر دائمًا أن ذلك النموذج لم يتجاوز عمر تجربته السياسية مدة ثلاث سنوات ، ونلفت النظر إلى أنه ليس النموذج الوحيد فى زماننا . حيث هناك نماذج ناجحة للمشاركة فى الأردن والكويت وباكستان وماليزيا ، فضلاً عن تركيا بطبيعة الحال .

ورغم تحفظاتنا على ما هو قائم من جماعات إسلامية ، إلا أننا نتحدث عن المبدأ أولا ، ثم إننا ـ ثانيا ـ لا نريد أن يكون معيار القبول والرفض هو إعجابنا أو عدم إعجابنا بهذا الفصيل أو ذاك ، وإنما الفيصل فى الأمر هو مدى الالتزام بالدستور والقانون . . وهو اختيار الناس فى نهاية المطاف .

إننا نريد أن نخرج الحالة الإسلامية من الدائرة المظلمة التى فرضت عليها ، لنتعامل مع عناصرها فى النور وتحت سمع وبصر الكافة . وفى الوقت ذاته لكى نعرف حقيقة تلك المعامل التى تربى الشباب وتدفع بهم إلى ساحة العمل العام ، بدلا من أن نتساءل كما هو حاصل الآن ، من هم ومن رباهم ومن أين جاءوا ؟

إن ثمة حججا تساق ومحاذير يلوح بها ، لاستمرار إغلاق الأبواب أمام شرعية العمل السياسى الإسلامى . ورغم أن تلك الحجج مردود عليها بالمنطق وبتجارب الواقع الذى أشرنا إليه فى أقطار أخرى . لكننا مع ذلك لا نريد أن نخوض فى تلك المناقشة ، لسبب جوهرى هو أننا حتى إذا سلمنا جدلا بصحة تلك الحجج والمحاذير ، فإننا على يقين من أنه إذا كان الترخيص بشرعية العمل الإسلامى يسبب بعض المشكلات ، فإن حجبه عن الشرعية تنجم عنه مشكلات أكبر وأخطر ، ومن ثم فغيابه يظل أفدح ثمنا من حضوره .

وإذا ساورك الشك فى ذلك ، فعاود قراءة صحف الصباح ، وعندئذ ستجد الدليل الكافى على صحة ما نقول .

(١٢)

عن الإرهاب والديمقراطية

مجرد التساؤل عن علاقة الإرهاب بالديمقراطية فى الأجواء الراهنة يمثل تطورًا نوعيا مهما فى لغة الخطاب ، جدير بالتنويه والحفاوة ـ أولا لأنه يعنى أن هناك من يحاول التفكير فى المسألة ، بديلا عن التصبيح والتبكيت . وثانيا لأنه يوحى بأن بعضنا تخلى عن موقف المحاكمة وصار مهيأ للفهم والتفاهم ، بحثا عن إجابة للسؤال : لماذا ؟ ـ وثالثا وأخيرا لأنه يلفت النظر إلى بديهية مهمة للغاية أسقطها الخطاب الغوغائى ، وهى أن الإرهاب مرتبط أصلاً بالظروف الاجتماعية ، وليس عيبًا « خلقيًا » فى فئة بذاتها من دون كل الناس !

وما كان لنا أن نسارع إلى إثبات الحفاوة بالسؤال ، بصرف النظر عن اتجاه إجابته ، إلا لأننا صرنا نتشوق لحد كبير إلى موضوعية الحوار ، الذى يحترم فيه العقل والحقيقة ، ويتنزه عن الهوى والغرض . من هذه الزاوية ـ وبالمناسبة ـ فإن الإنصاف يقتضينا أن نسجل نقطة لصالح السينما فى مواجهة الصحافة ، حيث جاء فيلم « الإرهاب والكباب » مستجيبا لتلك الموضوعية ، بدرجة عالية من الأمانة والكفاءة ، الأمر الذى عجزت الصحافة أن تثبته حتى هذه اللحظة .

ولئن بدا فيلم « الإرهاب والكباب » تعبيرًا عن موضوعية التناول من جانب السينما ، فأملنا كبير فى أن يكون الحوار حول « الإرهاب والديمقراطية » بداية لانعطافة مماثلة فى الخطاب الإعلامى .

الذى أثار المسألة ، واستدعى تلك المقدمة ، مقال لافت للنظر نشره « الأهرام » يوم الجمعة (٢٣ / ٤ / ٩٣) بعنوان « الإرهاب والديمقراطية » ، للدكتور أسامة الغزالى حرب ، رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، هو لافت للنظر لأنه أثار السؤال ، كما بينا توا ، ثم لأنه تبنى خطابين فى حقيقة الأمر . إذ ابتدأ معتبرًا الربط بين الإرهاب وبين ضيق الممارسة الديمقراطية هو « من أخطر وأسوأ صور الخلط والتشويش » ، ثم وجدناه قد انتهى

إلى أن « الديمقراطية بالفعل هى السلاح الحاسم فى مواجهة الإرهاب » ! ثم فإنه بعد أن أقنعنا بانعدام الرابطة فى مستهل المقال ، كفانا عناء الرد والمنازعة فى الختام ، حين قرر قيام تلك الرابطة ، معتبرًا أن « الديمقراطية هى الحل » !

إزاء ذلك ، فإننا لا نكاد نجد مجالا للحديث فى المنطوق الأخير ، لكننا مع ذلك نعتبر أن الحيثيات التى أوردها لا تخلو من تخليط وتغليط ، الأمر الذى يستوجب التصويب والمراجعة .

رب قائل يقول إن الحيثيات تفقد أهميتها ما دمنا قد « كسبنا القضية » ، وهو رأى لا يخلو من وجاهة ، غير أننى اعتبرت أن الحيثيات تعرضت لموضوعات مهمة جديرة بالتحقيق والتحرير ، والتعليق أيضًا . فضلا عن ذلك ، فلربما كانت مواصلة مناقشة القضية بمثابة تعبير عن الحضارة بموضوعيتها ، وحافز لآخرين لكى ينتبهوا إلى أن الأمر أعمق وأعقد مما يظنون ويذهبون .

فى خطاب النفى ذكر الباحث أنه « ليس هناك تلازم بين وجود الديمقراطية واختفاء الظاهرة الإرهابية » . وبعدما استشهد بما هو حاصل فى العديد من الديمقراطيات ، من الولايات المتحدة إلى الهند واليابان ، مرورا بالدول الأوربية ، خلص إلى أن : « المناخ الديمقراطى ربما يساعد على إبراز الأعمال الإرهابية أكثر من أى مناخ سياسى آخر . فلم يعرف مثلا عن الاتحاد السوفيتى ولا عن دول شرق أوربا سابقا ، أنها كانت تعانى من الإرهاب ، وهى التى كانت ترزح تحت أنظمة شمولية قاسية » .

لا محل للاستشهاد ابتداء بأن الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية لم تكن تعانى من الإرهاب . لسبب بسيط للغاية هو أن الإرهاب كان « مؤمما » ضمن التأميمات الأخرى التى شملت مختلف المصالح والمرافق . ومن ثم فإن السلطة ظلت هى الإرهابى الأكبر ، وكان الزعيم هو « أمير » الجماعة الإرهابية الحاكمة . وفى هذا الصدد فربما جاز لنا أن نقول بأن أحد الفروق المهمة بين النظم الشيوعية والديمقراطية ، إن الإرهاب فى الأولى « قطاع عام » ، بينما هو فى الثانية تمارسه بعض « دكاكين » القطاع الخاص !

أيضًا فإن القول بعدم التلازم بين وجود الديمقراطية واختفاء الإرهاب ، يحتاج إلى ضبط وتدقيق ، لأن ظاهره يعطى انطباعا هو من الخطورة بمكان .

فكون الدول الديمقراطية تعانى من ظاهرة الإرهاب ، لا ينهض دليلاً كافيًا على عدم التلازم بين المسألتين . وإنما هو دليل على أننا بصدد ظاهرة مركبة ، تتداخل فى إفرازها عوامل عدة ، ولا نستطيع التعويل فى تفسيرها على سبب واحد . ومن ثم فإن أحدا لم يقل بأن غياب المشاركة الديمقراطية وحده المسئول عن ظهور الإرهاب ، وإنما قلنا ، وقال غيرنا ، بأنه أحد الأسباب التى أسهمت فى صناعته . وأن هناك أسبابا أخرى لابد من الانتباه إلى دورها . وهى

تتمثل فى استحكام الأزمة الاقتصادية وشيوع الإحباط على المستوى الاجتماعى ، الأمر الذى يفرز حالة من اليأس والسخط ، يعد الإرهاب أحد تعبيراتها .

على صعيد آخر ، فالقدر المتيقن أنه إذا لم تفلح الديمقراطية فى أن تمثل دواء ناجعا لمكافحة الإرهاب ، فإنها فى أدنى درجاتها تجفف من بعض ينابيعه وتقلص من مساحته واحتمالاته . الأمر الذى نستند إليه فى القول بأنه إذا كان حضور الديمقراطية يسمح ببروز النشاط الإرهابى، نتيجة لما توفره أجواؤها من حريات ، فإن غياب الديمقراطية يؤدى إلى شيوع الإرهاب وتقنينه . بحيث أنه إذا ما صار استثناء فى الحالة الأولى ، فإنه يصبح قاعدة فى الحالة الثانية . ولا مقارنة بين نصف العمى والعمى كله ، كما يقول المثل الشائع .

أشار الكاتب إلى هذا المعنى فى خطابه الثانى الذى أثبته فى ذات مقاله ، حين حدثنا عن إفرازات الديمقراطية التى تسهم فى امتصاص عوامل الإرهاب ، وفى « تقليص البؤر التى يمكن أن تنمو فيها أعمال العنف » ، على حد تعبيره . وقد ركز فى عرضه لتلك الإفرازات على أمور ثلاثة هى : المشاركة الفعالة من جانب المجتمع فى الحياة العامة ـ الكفاءة فى أداء النظام السياسى التى تمكنه من مراجعة السياسات والقيادات أولا بأول ـ توفير المزيد من أسباب الازدهار والنمو ، ومن ثم القضاء على أهم مصادر « تفريخ » العناصر الإرهابية .

غير أننا نضيف عنصرين آخرين لصالح الديمقراطية فى مواجهة الإرهاب ، غفل عنهما الباحث . وربما أشار إليهما بغموض وتعميم شديدين ، طمسا دورهما إلى حد الإغماط والظلم .

ذلك أن من شأن الممارسة الديمقراطية الحقيقية أن تشيع الأمل فى إمكانية التغيير السلمى للأوضاع السياسية والاقتصادية ، الأمر الذى يشجع المعنيين بالعمل العام على تنشيط مشاركتهم السياسية ، إدراكا منهم بأنهم إذا ما جدوا على ذلك الطريق ، فإنهم واصلون إلى هدفهم يوما ما . فى حين أن انعدام الأمل فى إحداث التغيير بالوسائل السلمية والديمقراطية ، يدفع الناس دفعا إلى محاولة التغيير بالعنف ويفتح الباب واسعا لممارسة الإرهاب ، باعتباره الخيار الوحيد المتاح .

على صعيد آخر فإن الديمقراطية هى الكابح الوحيد الذى يحول دون الإرهاب الذى قد تمارسه السلطة . حيث يلفت النظر هنا أن كثيرين عندما يتحدثون عن الإرهاب يركزون على الإرهاب الأهلى دون الحكومى . وكأن الأول وحده هو المحظور بينما الثانى هو المباح الذى يمكن غض البصر عنه . فى حين أننا نحسب أن إرهاب المؤسسات السياسية هو الأخطر ، بطبيعة ما يتوفر لديها من إمكانيات للقهر ، فضلا عن أنه فى حالات لا تخطئها عين يظل الإرهاب الحكومى هو الأصل الذى أنتج الإرهابى الأهلى .

ما توفره الديمقراطية من آليات فى الممارسة تسمح بالمساءلة فضلا عن المشاركة ، من خلال المجالس النيابية المنتخبة ، وما تقتضيه من احترام للقانون والدستور والحريات العامة ، ذلك كله يحول دون إرهاب السلطة ، وذلك كسب كبير لا يقدر بثمن .

●

حين عرج على الحالة الإسلامية أشار إلى أمور ثلاثة هى :

* إن هناك خطرا دستوريا وقانونيا على قيام أحزاب على أسس دينية فى مصر .

* مع ذلك فإن القوى السياسية الإسلامية . هى أكثر القوى السياسية تمتعا بمنابر ومنافذ التعبير ، بما لا يمكن أن يقاس به على الإطلاق أى تيار سياسى آخر .

* إن قوى التطرف والإرهاب رافضة للشرعية من الإساس ، ومن ثم فهى لا تشكو من عدم الحوار معها لأنها ترفضه أصلا !

وهو كلام غلط فى معلوماته ، وخطر فى إيحاءاته . .

فليس صحيحا أن هناك خطرا دستوريا من أى نوع على قيام أحزاب إسلامية فى مصر . إذ ليس فى الدستور المصرى أى نص حول هذا الموضوع ، بل إن روحه تعطى انطباعًا معاكسًا تماما . فإذا نص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى ، وإن مبادئ الشريعة هى المصدر الأساسى للتشريع . فإن هذا الموقف يحمِّل ضمنا بمفهوم الإباحة وليس الحظر . إذ كيف يتصور أن يحظر الدستور مباشرة نشاط ينبنى على مادة أساسية فيه ؟!

الالتباس فى الموضوع مصدره قانون نظام الأحزاب السياسية وليس الدستور . إذ ينص القانون (فى المادة ٤ ثالثا) على عدم جواز قيام أحزاب سياسية على أساس طائفى أو فئوى أو جغرافى ، ولم يذكر الأساس الدينى . لكن المشرع أضاف « أو على أساس التفرقة بين الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة » .

والفارق ظاهر هنا بين قيام الحزب على أساس دينى ، وبين التفرقة بين المنضمين إليه أو المتعاملين معه على أساس الدين . إذ الحظر ينطبق على الحالة الثانية دون الأولى . والقول بخلاف ذلك يتعارض مع نص الدستور ، ويجعل القانون مطعونا فيه بعدم الدستورية ، إنطلاقًا من المادتين السابق الإشارة إليهما .

والأمر كذلك ، فإن القول بالحظر استنادًا إلى الدستور أو القانون لا أساس له من نص فى الدستور أو القانون ، فضلا عن أن روح النهوض تقف مع الإباحة لا الحظر كما بينا ، إنما مصدر الخطر الحقيقى هو اعتبارات الملاءمة السياسية ، التى يمكن النظر فيها قبولا أو رفضا .

المسألة الثانية المتعلقة بما تتمتع به القوى السياسية الإسلامية من منابر فى التعبير مردودة بدورها . ناهيك عن إننا نتحفظ ابتداء على اختزال الديمقراطية فى مجرد حرية التعبير ـ وهو ما انتقده الباحث ذاته ـ الأمر الذى يحصرها فى حرية الثرثرة والصياح ، أى فى مجرد « طق الحنك» . كما يقول إخواننا فى الشام !

ولا أعرف على أى أساس أمكن الإدعاء بأن القوى السياسية الإسلامية « أكثر القوى تمتعًا بمنافذ التعبير » ، إذا كانت هى القوى الوحيدة المحجوبة عن الشرعية (مع الشيوعيين) ـ وإذا كانت المساجد أكثر مؤمم ، والباقى فى الطريق ؟

إن الحالة الوحيدة التى يمكن أن ينهض بها معيار الكثرة ، هى اعتبار جمعيات رعاية الأيتام ودفن الموتى ومراكز تحفيظ القرآن ، هى قاعدة القوى السياسية الإسلامية !

وإذا ما افترضنا جدلا أن الإدعاء صحيح ، رغم بطلانه يقينا ، فمن قال إن وسائل الاتصال والتأثير فى مجتمعات زماننا تقاس فاعليتها بمعيار الكثرة ؟ ذلك إن ما يبثه التليفزيون وحده فى عقول الناس ليل نهار ، لا يقارن فى أثره بما يتردد فى آلاف المساجد كل يوم جمعة على مدار العام .

لتونا خرجنا من تجربة عملية بسيطة تبطل الإدعاء الذى بلغه الكاتب . فكل من تابع الضجة الكبرى التى حدثت فى الأجواء الإعلامية والثقافية المصرية ، انتصارًا لأستاذ الجامعة الذى رفضت ترقيته بسبب تجريحه لنصوص القرآن والسنة ، لاحظ أن الصوت الإسلامى الذى استفزه الموقف كان خافتا وبالغ التواضع . الأمر الذى يدهش المرء حين يطالع الزعم بأن ذلك الصوت هو الأكثر تمتعًا بمنابر ومنافذ التعبير !

تمتزج الدهشة بالعجب حتى لا يكاد المرء يصدق عينيه ، حين يقرر الكاتب فى سياق حديثه أن ثورة يوليو قامت بتحجيم مختلف قوى المعارضة السياسية طيلة العقود الأربعة الماضية ، بينما خلت الساحة أساسًا للتيار السياسى الدينى !

فى هذه النقطة بالذات يبلغ التغليط مداه . حيث يسقط الكاتب تماما أن رموز التيار السياسى الإسلامى ضربت ، وظلت فى السجون والمعتقلات ما بين سنتى ٥٤ و ٧٢ ، بينما ظلت الساحة خالية بصورة نسبية طيلة تلك الفترة للقوميين والاشتراكيين والماركسيين !

●

مع ذلك كله . فالقضية أكبر من كم المنابر أو الانفراد بالساحة من عدمه . لأننا نفهم أن الديمقراطية ليست فقط كيانات ومؤسسات ، ولكنها قيم وتربية أيضًا . وحين يقول لنا قائل إن التيار الإسلامى له فى الواقع منابره وساحته ، وليحمد الله على ذلك ، لأنه ناله من الديمقراطية جانب ، فإننا لا نبالغ إذا ما اتهمناه بالتبسيط المخل .

إن أهمية إضفاء الشرعية على العمل السياسى الإسلامى لا تكمن فقط فى توفير فرصة أو حق المشاركة لتيار له حضوره المعتبر فى الساحة ، وإنما أيضا لأن تلك الشرعية تتيح لعناصر ذلك التيار أن تتمثل قيم الديمقراطية وتتربى عليها من خلال الممارسة . فمن المفارقات المثيرة أن يطالب الشباب الإسلامى مثلا باحترام التعددية والقبول بالآخر ، وبغير ذلك من قيم الديمقراطية ، بينما يجد نفسه ملفوظًا من التعددية . ويجد الآخر رافضًا له ، ومنكرًا عليه وجوده !

إن النفى من الخرائط السياسية الشرعية هو بحد ذاته نوع من التطرف السياسى من جانب الطرف الفاعل . أما المنفيون ـ المفعول بهم ـ فإنهم يوضعون بذلك الموقف على أولى مدارج الانحراف الفكرى . الذى لا يستغرب أن ينتهى بالعنف والإرهاب . خصوصا إذا اجتمع اليأس من المشاركة السياسية ، مع اليأس والإحباط الاجتماعى والاقتصادى !

من هذه الزاوية يبدو الحديث عن منابر التعبير متهافتًا وفى غير محله . إذ التعبير ليس هدفا فى ذاته ، ولكنه أحد أوجه المشاركة . والمشاركة جزء من الممارسة ، وما لم تتم تلك الممارسة فى النور وفى إطار الشرعية ، فإنها تصبح طريقًا محفوفًا بالمخاطر التى لم نعد بحاجة إلى سردها . فأنباؤها صارت مادة ثابتة فى صحف كل صباح .

نأتى إلى النقطة الثالثة والأخيرة ، التى بدا فيها الباحث وكأنه يقلل من أهمية الشرعية ، محتجًا بأن فصائل العنف والإرهاب رافضة لها أصلا . وهو كلام يوحى بأن المنتمين إلى تلك الفصائل ولدوا أصلاً رافضين للشرعية ومخاصمين للمجتمع . فى حين أن الأمر ليس كذلك بكل تأكيد ، حيث رفض الشرعية هو موقف لا حق تنتجه « ظروف » عدة ، تحتاج إلى دراسة وتحقيق .

من ناحية ثانية فإن هذا المنطق يتجاهل أن العجلة تدور ، وأن ثمة أجيالاً جديدة تضاف إلى الساحة كل يوم ، وإذا لم تجد مكانًا لها فى ظل الشرعية . فالبديل هو العمل السرى واللاشرعية ، وبقية المسلسل معروفة .

لم يسأل الكاتب نفسه . ولا هو حاول أن يسألنا : لماذا يرفض أولئك الشرعية ؟ ـ أيضًا لم يخطر له أن يسأل : ما هو الجهد الذى بذل ، أو الذى يتعين بذله لاستيعاب هؤلاء فى إطار الشرعية ؟ وإذا كان قد جرى ما جرى ، فما هو الدرس الذى ينبغى أن نستخلصه حتى ننقذ الأجيال القادمة من الوقوع فى براثن العنف الفكرى أو المادى ، لكى يكون الغد أفضل من اليوم أو الأمس ؟

تلك أسئلة تثير قضايا جوهرية ، وثيقة الصلة بالديمقراطية وبالإرهاب فى الوقت ذاته .

ولا يستطيع حديث مستقيم عن أى منها أن يتجاهلها . وإذا عجزت الديمقراطية عن أن تقدم إجابة مقنعة على هذه الأسئلة ، فإجابة خطاب الإرهاب حاضرة ! .

فى الأخير . لا يسع المرء إلا أن يثبت حفاوته بالخلاصة التى أبرزها الكاتب فى خطابه الثانى ، والتى قرر فيها : إن الديمقراطية سوف تظل هى الإطار الأشمل والأوسع للقضاء الحقيقى على الظاهرة (الإرهاب) ، واستئصال جذورها . ولكن الديمقراطية ليست فقط حرية التعبير . وهى أيضًا ليست فقط مجموعة من الإجراءات والقواعد الشكلية ، ولكنها منظومة متكاملة من القيم والمبادئ العليا الملزمة للدولة وللمجتمع ، وللغالبية والأقلية . وبهذا المعنى العام ، فإن الديمقراطية بالفعل هى الحل فى مواجهة الإرهاب .

أيضا لابد من الحفاوة بالإشارة التى ختم بها مقاله ، وأشار فيها إلى أنه إذا كانت مشكلة الإرهاب لا تزال متفاقمة ، « فذلك لأننا لا نزال نحتاج إلى الديمقراطية « الفعالة » وليس مجرد « المظاهر » الديمقراطية . ولن تتأتى الفاعلية إلا من خلال التغيير الذى أصبح الشعب ـ من خلال الديمقراطية ـ يطالب به . تغيير القيادات والكوادر . وتغير فى السياسات . وتغير فى الأساليب » .

لعلها تكون بداية تفكير مختلف وخطاب مختلف ، يغوص فى أعماق الواقع بشجاعة بحثا عن أسباب المشكلة وجذورها ، ويخلصنا من أسر الخطاب الغوغائى الذى يؤثر تعليق القضية على مشجب الخارج ، مختصرًا دور الداخل فى إقامة المهرجانات والتظاهرات التى تهتف : بص . شوف . الإرهاب بيعمل إيه !

(١٣)

تأجيل المشروع الديمقراطى هدية مجانية للإرهاب !

الديمقراطية فى العالم العربى مشروع مؤجل . هذا ما نعته إلينا كتابات عديدة ، ربما كان أبرزها ما كتبه الأستاذ غسان الإمام فى صحيفة « الشرق الأوسط » (١١/ ٥/ ٩٣) ، الذى تحدث فيه عن « اعتقال » المشروع الديمقراطى فى الثمانينات ، وكونه « غير وارد » و«غير مناسب » و « غير قابل للتطبيق عمليا » فى التسعينات . بله فى نهاية مقاله ، الذى كان عنوانه « حول تأجيل المشروع الديمقراطى » ، تحدث عن « استحالة » التطبيق الديمقراطى فى العالم العربى . وفى نعيه ذاك ، حمل الأستاذ الإمام « الأصولية العربية » ـ الإسلامية بطبيعة الحال ـ المسئولية عن ذلك الواقع البائس ، والمستقبل الأشد بؤسًا !

ولو أنه كان رأيا وحيدًا لما استوقفنا ، ولمررناه باعتباره اجتهادًا شخصيًا ، يحترم فى حدوده ولا يثير القلق . لكن قارئ الصحف العربية المتابع لمجمل الخطاب السياسى العربى يلاحظ أن تلك الرؤية تكتسب أنصارًا على نطاق أوسع ، فضلا عن أنها تلقى هوى لدى الدوائر التى يزعجها الهاجس الديمقراطى ، ويهمها ، لأسباب مفهومة ، إبعاده والتخويف منه بمختلف السبل . وذلك هو المقلق حقًا .

وإذا ما صحت تلك الرؤية ، وساد الاقتناع باستحالة التطبيق الديمقراطى ، فمعنى ذلك أن أجيالا عدة فى عالمنا العربى ستولد وتعيش وتموت ، دون أن تذوق للديمقراطية طعما ، وستظل الديمقراطية فى حسبانها « شيئًا » تسمع عنه ولا تراه ، وربما ضمها بعض الشعراء إلى الغول والعنقاء والخل الوفى !

ليس ذلك فقط ، وإنما من شأن سيادة ذلك المنطق أن تصبح الأمة العربية فى نهاية المطاف وكأنها واقفة خارج مجرى التاريخ ، إن لم تكن فى الاتجاه المعاكس له . إذ بينما يتجه العالم الثالث إلى الوجهة الديمقراطية ، من أمريكا اللاتينية إلى شواطئ آسيا ، مرورا بأحراش أفريقيا ، فإن العالم العربى سيصبح استثناء يدعو إلى الرثاء فى سياق تلك الخرائط الجديدة !

تزامن نشر مقال الأستاذ الإمام ، مع صدور نداء حزين ، تجاهلت مختلف وسائل الإعلام العربية ، وقعه ٢١٧ من أبرز مثقفى أحد الأقطار المغاربية ، عبروا فيه عن إحباطهم واحتجاجهم إزاء إجهاض الأمل الديمقراطى فى البلاد . وقالوا إن ذلك الإجهاض تم عبر وسائل عدة ، من بينها تضخيم الهاجس الأمنى لدى السلطة ، التى سعت إلى تبرير تجميد التحول الديمقراطى ، متذرعة بأولوية تصفية الخطر الأصولى .

وأخذ البيان على القوى الديمقراطية تخلفها عن الطرح الجاد لقضايا الحريات ولمسألة الديمقراطية ، فى إطار الانسجام على موقف السلطة . الأمر الذى « أدى فى الحقيقة ، وبتعلة الدفاع عن المجتمع المدنى ، إلى إسكات كل الأصوات المخالفة ، وتهميش كل المعارضات ، وبالتالى إلى حصر المجتمع المدنى فى الأطراف الموالية للسلطة » .

من المفارقات المثيرة واللافتة للنظر أنه فيما كان نداء أولئك المثقفين يدين إجهاض التحول الديمقراطى ويحذر من خلط الأوراق فى أولويات العمل الوطنى بالصورة التى تعطل أو تحجب الوصول إلى الهدف الديمقراطى المنشود ، فإن نفرا آخر من المثقفين العرب كانوا يجتمعون فى تلك الأجواء وبدا أن شاغلهم الوحيد هو « استنكار وإدانة الإرهاب » . وقرأنا لأحدهم أن غاية ما فتح الله به على هؤلاء أنهم : « ضموا أصواتهم إلى كل الأصوات التى ارتفعت حديثا فى عالمنا العربى ، منبهة إلى خطورة الحركات والتنظيمات الإرهابية ، والداعية إلى المشاركة الفعالة من جانب كل القوى الوطنية والديمقراطية فى مقاومتها وسد الطريق أمامها » .

كان خطاب أولئك النفر من المثقفين العرب يقف فى ذات المربع الذى يرى فى الإرهاب مشكلة الأمة ، وفى الديمقراطية مشروعا مؤجلا ، حتى أن بيان اجتماعهم لم يشر إليها بكلمة ، وأسقطها تماما من الاعتبار !

هذه الصورة فى مجملها تضعنا فى مواجهة سؤالين جوهريين هما :

* هل يشكل الإرهاب هما عربيا حقا ، ينبغى أن يعطى الأولوية المطلقة من التركيز والاهتمام ؟

* وهل يكمن الحل فعلا فى تأجيل المشروع الديمقراطى فى العالم العربى ؟

فى إجابة السؤال الأول أزعم أن الإرهاب يمثل هما قطريا ، ومن المبالغة بل من التغليط الشديد اعتباره هما عربيا يهدد الأمة كلها . وأذهب إلى أن الإعلام بتأثيره القوى والمشهود ، لعب دورًا كبيرًا فى تضخيم حجم الظاهرة الإرهابية ، وفى تعميمها وفرضها على الإدراك العربى العام . بذات القدر ، فلست أتردد فى القول بأن أطرافا بذاتها لها مصلحة فى ذلك التهويل ،

ولذلك فإنها دائمة الحرص على تكديس تلك الصورة المبالغ فيها ، وإذكاء الوعى بخطورة وأولوية الإرهاب على كل ما عداه .

ورغم أن الإرهاب تمارسه بعض الأنظمة (النظام العراقى نموذج حى على ذلك) إلا أننا إذا سايرنا لغة الإعلام والسياسة . واعتبرناه منصبا على ما تمارسه بعض الجماعات المنسوبة إلى الإسلام ، فسنجد أن الظاهرة الإرهابية تكاد تكون محصورة فى قطرين عربيين فقط ، هما مصر والجزائر . ولكل حالة ظروفها وملابساتها التى نرجو أن نتحدث عنها فى مقال لاحق .

وفى غير هاتين الحالتين ، فإننا لا نستطيع أن نقول أن للظاهرة الإرهابية وجودا يذكر فى العالم العربى ، الأمر الذى يعنى أن الإرهاب بذلك المفهوم هو استثناء وليس قاعدة فى الواقع العربى . بعكس ما يوحى به الخطاب الإعلامى .

ولعلى فى هذه النقطة لا أكون بحاجة للتنبيه إلى أن مقصود الكلام ليس التهوين من شأن الإرهاب ، وإنما هدفه الذى أرجو أن يكون واضحًا فى كل الأذهان هو إعطاء الظاهرة حجمها الطبيعى ، دون تهويل من حجمها . وهى حتى فى حجمها الاستثنائى الذى تشير إليه ، لابد أن تظل موضع إدانة واستنكار . إذ الإرهاب مرفوض أيا كان حجمه ، بقدر ما إنه ينبغى أن يصبح مرفوضًا أيا كان مصدره .

من صاحب المصلحة فى التهويل من حجم الإرهاب ؟

فى الداخل ، هناك الإعلام غير المسئول الذى يسعى إلى الانفعال والإثارة . وهناك أنظمة تريد أن تشغل الآخرين بشواغلها وأن تفرض همها على الأمة ، وهناك أنظمة أخرى تجد فى ذريعة الإرهاب حجة مواتية لاستمرار احتكارها للسلطة ، عبر مصادرة الحريات والتقاعس عن الانتقال إلى التعددية والديمقراطية . وهناك فئات من المثقفين ، الشيوعيون على رأسهم ، يهمهم إثارة الذعر العام إلى أبعد مدى مما يسمونه « الإرهاب الإسلامى » ، لأن ذلك هو الظرف الوحيد الذى يمنحهم شرعية ويجعل لحضورهم دورًا ، فضلا عن أنه يصفى حساباتهم التقليدية مع الإسلام والإسلاميين .

فى الخارج فإننا نجد أن إسرائيل كانت سباقة فى مجال تحذير العالم من « الخطر الأصولى » ، لأسباب عدة . إذ بهذا تجد لنفسها دورًا بعد تراجع أهميتها الاستراتيجية من جراء سقوط الشيوعية . وهو ما أعلنه الرئيس الإسرائيلى السابق حاييم هرتزوج فى العام الماضى حين قال : إنه بعد سقوط الشيوعية ، فإنه سيظل لإسرائيل دورها فى محاربة الأصولية ـ من تلك الأسباب أيضًا أنها بالتهويل من حجم « الإرهاب الإسلامى » تصرف النظر عما تمارسه هى من بطش وإرهاب فى الأرض المحتلة . ومنها كذلك أنها بإذكائها لتلك النزعة تكدس الوقيعة بين الأنظمة العربية والتيارات الإسلامية . وكل تعميق لتلك الهوة من شأنه إلهاء الجبهة العربية

وإضعافها ، وذلك من وجهة النظر الإسرائيلية غاية المراد من رب العباد !

بقى السؤال الثانى الذى ينصب على جدوى تأجيل المشروع الديمقراطى ، كخيار مطروح لتجنب خطر الأصولية والإرهاب .

أزعم أن دعوى التأجيل هذه هى المكمن الحقيقى للخطر ، وأذهب إلى أن بذور التطرف والإرهاب لم تفرز وتترعرع إلا فى غياب الديمقراطية ، وأن كل تأجيل للمشروع الديمقراطى هو إضافة تلقائية إلى رصيد ما يقلقنا من تطرف أو إرهاب .

ولعلى فى غنى عن التفصيل فى شرح ملابسات نشوء جماعات التطرف الفكرى فى السجون والمعتقلات وتحت سياط التعذيب ، خلال الخمسينات والستينات فى مصر على الأقل .

لكننى أستأذن فى وقفة قصيرة أعرض خلالها بإيجاز لدور الديمقراطية فى تقليص نطاق الإرهاب وسد منافذه ، حيث يتمثل ذلك الدور فى العناصر التالية :

* توفر الديمقراطية فرصة المشاركة الإيجابية فى الحياة العامة ، فضلا عن أنها تكفل للجميع حرية التعبير الأمر الذى يتيح فرصة تهذيب الأفكار وتصحيح المواقف من ناحية ، كما يبطل ذريعة البعض ممن يتعللون بأن أبواب المشاركة وفرص التعبير موصدة فى وجوههم . ولاشك أن فتح تلك الأبواب سيجذب قطاعات واسعة من الجماهير إلى المشاركة ، الأمر الذى يصرفهم عن الالتحاق ببؤر التطرف وجماعاته .

* تحقيق تلك المشاركة يوفر نتيجتين غاية فى الأهمية . فمن شأنه أن يرفع كفاءة الأداء السياسى ، باعتبار أن المشاركة مؤدية بالضرورة إلى فرض الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية ، من خلال المجلس النيابى المنتخب .

ومن ناحية ثانية فإن تلك المشاركة التى يفترض فى ظل الديمقراطية أن تنطلق من التعددية السياسية ، تمنح الجميع أملا فى إمكانية التغيير السلمى ، الأمر الذى يفقد مشروع التغيير بالعنف مبرره . حيث كلما أغلقت أبواب التغيير السلمى ، كلما وجد الآخرون أن الإرهاب هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لإحداث التغيير المنشود .

* على صعيد آخر فإن الديمقراطية هى الوسيلة الأجدى فى كبح جماح إرهاب الدولة ، وفرض احترام حقوق الإنسان . وقد علمتنا تجارب عدة أن إرهاب « الجماعات » هو فى نسبة كبيرة منه ، رد فعل لإرهاب الأنظمة .

إن المشروع الديمقراطى هو السلاح الأكثر فعالية فى مواجهة الإرهاب ، والدعوة إلى تأجيله هى بمثابة هدية مجانية لعناصر الإرهاب ، تخلى لهم الساحة وتطلق لهم العنان ، وتطيل من عمر مشروعهم التخريبى !

(١٤)

امتناع التفاهم لا يعطل الفهم !

من السهل للغاية أن نحاكم الإرهاب وندينه . ولكن من الصعب حقا أن نحاول فهم أسبابه ودوافعه . والمطالع للخطاب الإعلامى والسياسى العربى ، يلاحظ أنه قدم لنا إجابات عديدة على مختلف الأسئلة المثارة حول موضوع الإرهاب ، حتى عرفنا ـ مثلا ـ ماذا فعل وكيف ولماذا ومن هم الفاعلون ؟ ـ لكن السؤال الوحيد الذى لم ينل حقه من الإجابة هو : من أين جاءنا الإرهاب ؟

إن أحدا لا يستطيع أن يجادل فى ضرورة محاكمة الإرهاب ، وحساب كل انتهاك للقانون وترويع الناس ، لكننا نزعم أن مهمة المثقفين أكبر وأبعد من مجرد المشاركة فى المحاكمة . وإذا كنا لا نرى محلا للتفاهم مع الإرهاب ، إلا أننا نرى أن فهمه مهم للغاية . ومن أسف أن خطاب المحاكمة كان هو السائد طيلة الفترة الماضية ، وأن صوت الفهم كان استثناء لا يكاد يسمع أو يرى .

أكثر من ذلك ، فإنه مما يلفت النظر فى الموضوع أن نسبة غير قليلة من المثقفين تقمصوا فى هذا الموقف أدوار رجال السياسة وجهات الضبطية القضائية ، حتى وجدنا نفرا منهم يتصدرون منصة الإدعاء ويزايدون فى الاتهام . ومنهم من ارتدى وشاح القضاء وأصدر ما عنَّ له من أحكام .

وفيما صار « التنوير » عنوان متداولا ومهما فى هذا الزمن ، فإن الدور التنويرى لغالبية المثقفين فى هذه القضية بالذات تراجع إلى حد مدهش . وتلك الغالبية التى أعنيها هى صاحبة الصوت العالى . القابضة على زمام أبرز المنابر الإعلامية ومفاتيحها .

إذ عندما ينطلق المثقف من تحيز مسبق إلى هوى سياسى ، ويتخلى عن منهج الحوار الموضوعى ،ويلتحق فى نهاية المطاف بالتظاهرات السياسية أو الغوغائية ، فإنه يفقد مصداقيته أولا ، ويقدم استقالة ضمنية من دوره التنويرى المفترض ثانيا .

لا نستطيع أن نمحو من الذاكرة موقف أولئك النفر من المثقفين إبان إجهاض المسيرة الديمقراطية فى الجزائر . حيث وقفوا مع الهوى الرافض والمتهم للطرف الإسلامى ، وليس مع مبدأ التعددية واحترام خيار الجماهير .

نعم ، قرأنا كلاما كثيرًا أطلقه البعض ومازالت تردده وسائل الإعلام ، خلاصته أن الإرهاب ظاهرة « مستوردة » ، وأن الداخل بخير والحمد لله ، ولكن المشكلة كلها تكمن فى تلك الشرور التى تصدر من الخارج .

ورغم أن هذا الكلام لم يقم عليه دليل حتى هذه اللحظة ، إلا أنه أيضا ظاهر التهافت . لأنه حتى إذا صح أن الخارج يسعى إلى إثارة القلاقل فى الداخل ، فحدوث تلك القلاقل فعلا يعنى بالضرورة أن ثمة خللا فى الداخل ، جعله سريع الاستجابة لمؤثرات الخارج . لأن جراثيم المرض لا تفتك بالجسم إلا إذا كان ناقص المناعة وهزيلا من الأساس .

والأمر كذلك ، فإننا إذا أردنا أن نبدأ رحلة التشخيص السليم للمشكلة ، وأن نجرى حوارًا موضوعيًا حولها ، فعلينا أن نقرر أولا أن الإرهاب هو فى جوهره ثمرة لتفاعلات وتراكمات هى من صميم شأن الداخل ومعاناته . ثم علينا أيضًا أن ندرك ثانيا أن دور الخارج ـ إن وجد ـ هو هامشى فى كل أحواله .

فى هذا الصدد ، يثير انتباهنا كلام وزير الداخلية المصرى ، اللواء حسن الألفى ، فى الحديث الذى أدلى به مؤخرا إلى مجلة « المصور » ـ (عدد ١٣ مايو ٩٣) . فقد سأله رئيس تحرير المجلة عن تجربته فى « أسيوط » ، التى كان الوزير محافظًا لها إلى ما قبل تعيينه فى منصبه الوزارى .

كان نص سؤال رئيس التحرير هو : هل تميزت أسيوط بهذا العنف الخاص لأنها محافظة فقيرة ؟ ـ أم لأن المعالجة (الأمنية) كانت خاطئة ، إلى حد أن أصبح الأمر ثأرًا بين الشرطة والجماعات هناك ؟ أم أن للسببين معا دخلا فى القضية ؟

رد الوزير على السؤال قائلاً : السببان معا ، لكننى مع ذلك أؤكد أنه لولا وجود الفكر المنحرف لما كانت هناك فرصة لبذرة الشر ترعى فى تربة صالحة .

ثم أضاف أنه فى أسيوط تنتشر المناطق العشوائية ، فضلا عن أن هناك نسبة بطالة عالية بين الشباب . وليس هناك شك فى أن لذلك دورًا فى تجنيد الشباب واستخدامهم فى ارتكاب أكثر من حادث .

السؤال والإجابة يلقيان ضوءًا خاطفًا على بعدين مهمين للغاية فى صناعة الإرهاب هى : ضغوط الأزمة الاجتماعية وأخطاء السياسة الأمنية التى اتبعت إلى عهد قريب .

وإذ يعكس الكلام بعضا من ظروف الداخل التى أسهمت فى الأزمة ، إلا أن الإشارة السريعة إليه تؤكد طابع الاستثناء الذى أشرنا إليه فى خطاب الفهم والتحقيق .

من أسف أن الحوار حول تلك الظروف لم يتواصل على النحو المتشدد ، الأمر الذى لم يمكن الرأى العام من إدراك مدى تأثيرها على النتيجة التى وصلنا إليها . وكان طبيعيًا أن ينعكس القصور فى التشخيص على القصور فى العلاج . ومن شأن ذلك أن يبقى على المشكلة معلقة بغير حل ناجع .

قبل أكثر من عشر سنوات ، فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات ، ظهرت بواكير محاولة الفهم ، فى مقال مشهور كتبه عالم الاجتماع المصرى الدكتور سعد الدين إبراهيم نشر فى جريدة الأهرام (٢٠ نوفمبر ١٩٨١) . إذ فى أجواء « الهيستريا » التى انتابت بعض الكتاب ، ممن تنافسوا آنذاك فى التعبير عن خطاب الانفعال والاتهام والمحاكمة ، صدر المقال تحت عنوان «تعالوا إلى كلمة سواء » .

وفيه ذكر أنه لا يوجه خطابه ضد التطرف ، ولكنه يريد أن يطلق مجموعة من الاستغاثات فى مواجهة الذين يكتبون فى الموضوع بتبسيط مخل ومعالجة سطحية كسولة .

كانت الاستغاثات التى أطلقها وسط تلك الظروف المحمومة ، أربعا هى :

* إن المتطرفين ليسوا من « المريخ » ، ومن الخطأ أن نصدق ما تردده وسائل الإعلام من أن هؤلاء الأشخاص كائنات غريبة وفدت إلى أرضنا بمحض الصدفة السيئة . حيث تلك محاولة ساذجة لإخلاء مسئوليتنا كمجتمع وكنظام من المسئولية . الأمر الذى ينطوى على تسويف وطمس بليد لجذور الظاهرة . إزاء ذلك ، فينبغى أن يدرك الجميع أن هؤلاء الشبان الذين نحاكمهم هم من صلب المجتمع . بل هم من أهم شريحة فى الطبقات الوسطى ، التى كانت وستظل أهم مصدر للحيوية السياسية والاجتماعية فى مصر .

* المتطرفون غاضبون وساخطون . وعلينا أن نسأل : لماذا ينخرط شباب من صلب المجتمع ومن أحسن عناصره المتفوقة دراسيًا ، ومن أكثر طبقاته حيوية ونشاطًا . . لماذا ينخرط مثل هذا الشباب فى جماعة متطرفة تلجأ إلى العنف والإرهاب ! .

الإجابة على السؤال طويلة ومعقدة ، ولكن يكفى أن نقول إنهم يحسون بمفارقات مذهلة بين قدراتهم الذاتية وإنجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب ، وبين نصيبهم الحقيقى فى الثروة والسلطة فى مجتمعهم من جانب آخر . فضلا عن ذلك ، فالصدمات الاجتماعية والفكرية التى تعرضوا لها قوية وبغير حصر ، حتى أصبحوا يشكون فى كل شىء ولا يصدقون أى شىء . ومن ثم فسخطهم وانقلابهم على كل ما هو قائم نتاج طبيعى ولا غرابة فيه .

* التطرف ليس ظاهرة جديدة . فالإرهاب ليس أسلوب مستحدثا فى تصفية الخلافات السياسية . والموقف فى التاريخ القومى المصرى يلاحظ أن ثمة مراحل معينة زاد فيها التطرف والاغتيال ، بينما انحسرت تلك الظواهر فى مراحل أخرى . ومن الواضح أن فترات زيادة التطرف كانت تلك التى شهدت تغيرات هائلة فى بنية المجتمع ، وأن النظام السياسى إبانها كان متخلفا عن حركة المجتمع . وقد خلق عدم التواكب مع حركة المجتمع نوعا من الفصام بين بعض الشرائح الاجتماعية الهامة والقيادة السياسية . وتحول الفصام إلى خصام ثم إلى تطرف .

* ليس بالردع وحده يتم القضاء على التطرف . إذ رغم أن العقاب الصارم والردع الحاسم مطلوبان فى مواجهة أعمال الإرهاب ، لكن الخطأ كل الخطأ أن يظن ظان أنه بالردع والإجراءات الأمنية وحدها يتم القضاء على التطرف . إن اتساع نطاق الإرهاب عاما بعد عام ، برغم الإجراءات الأمنية والعقوبات المشددة ، يؤكد الحاجة إلى تفكير جديد يصدقه الشباب ، وتحديات جديدة تلهب خياله ، وبرامج جديدة تستوعب طاقاته . وسياسات جديدة تستجيب لاحتياجاته الأساسية .

لقد كتب هذا الكلام فى مصر منذ إثنى عشر عاما ، ولكن الاستغاثات التى أطلقت فى ثناياه لم تجد أذنا صاغية . وخلال تلك السنوات دارت دورة الزمن ، وبدا كأننا ركضنا كثيرا ، ولكننا اكتشفنا أننا لم نتقدم خطوة إلى الأمام . بل ربما رجعنا خطوة إلى الخلف ، ففيما بقيت الاستغاثات معلقة بلا مجيب ، فإن نطاق التطرف اتسع ، وأصبح الإرهاب مشكلة مصرية . أكبر وأعقد بكثير مما كانت عليه فى السبعينات والثمانينات .

قد لا تمثل القضايا الأربع التى أثارتها الاستغاثات كل مفاتيح فهم مشكلة الإرهاب ، لكنها فى حدها الأدنى تعبر عن محاولة فى الفهم ، وعن قدر من الموضوعية فى التعامل مع المشكلة .

لا تزال الاستغاثات واردة حتى هذه اللحظة ، وهى تستحق التفكير حقا ، حيث يمكن أن ترشح كأرضية للمناقشة .

غير أن الملاحظة الأخرى التى ترد على الخاطر فى هذا السياق هى : لماذا قيل هذا الكلام فى الثمانينات . ولم يصدر مثله فى التسعينات ؟ ـ وهل يعكس ذلك تراجعا فى موقف المثقفين أم أنه تعبير عن يأس انتابهم ؟ ـ أم أنهم وقعوا ضحية الاثنين : التراجع واليأس معا ؟ !

(١٥)

يسألونك عن الوساطة !

بعدما أصبحت قضية « الوساطة » مضغة فى كل فم ، ومادة للمزايدة والإثارة ، وموضعًا اختلط فيه سوء الفهم مع سوء القصد ، صار تحرير المسألة ضروريًا ، لكى يزول الالتباس ، بحيث يعرف الحق من الباطل ، ويبرأ الأصل من شبهات الصورة !

الوساطة المعنية هنا هى تلك التى سعت إليها بعض الرموز الإسلامية المستقلة ، تتقدمهم كوكبة من أكبر أهل العلم فى مصر ، ممن استشعروا أن واجبهم الشرعى والوطنى يفرض عليهم بذل ما وسعهم من جهد لاستنقاذ البلاد من خطر العنف الذى استشرى فى الآونة الأخيرة ، وأصبح مهددا لأمنها ومواردها .

لأجل ذلك تلاقوا فيما بينهم حينا ، وأداروا حوارًا موسعا حول ما ينبغى عليهم عمله . وفيما اكتفى غيرهم بالبيانات والخطب والهتافات ، فإن مجموعة العلماء اختارت طريقا آخر ظنوه أكثر فعالية وجدوى . فقرروا أن يوظفوا ما توفر لهم ثقلا وثقة لدى مختلف الأطراف فى عمل جاد . واتفقوا على أن يخاطبوا المسئولين عن الأمن أولا ، وأن يحاوروهم فيما يتصورونه أسبابا أسهمت فى ميلاد العنف ، أو توسيع نطاقه وإذكائه .

قرروا كذلك أن يستأذنوا المسئولين فى وزارة الداخلية ـ فى إجراء اتصال مباشر مع قيادات مجموعات الشباب الإسلامى الذين هم داخل السجون ، بهدف دعوتهم إلى التخلى عن أسلوب العنف ، من خلال حوارهم فيما يحتجون به من أسانيد شرعية لإجراء التغيير باليد ، وكان تقدير أولئك العلماء أنهم بهذا الأسلوب قد يقنعون قيادات الداخل باستخدام نفوذهم لدى إخوانهم فى الخارج لوقف ما يمارسونه من أعمال تنتهك القانون وتخل بأمن البلاد .

شجع مجموعة العلماء على التفكير فى ذلك ، أن بعض المحامين الذين يترافعون عن المتهمين فى القضايا المنظورة حاليا أمام المحاكم المصرية ، نقلوا إليهم انطباعًا مؤداه أن قيادات

الداخل تستطيع أن تؤثر بالفعل على المجموعات الموجودة فى الخارج ، وأنها من هذه الزاوية قادرة على أن تحد من العنف ، وربما أوقفته نهائيًا .

بعد أخذ ورد فى الموضوع ، وبعد الاطلاع على رسالة مكتوبة من أحد قياداتهم ، تبين أن مطالبهم تدور بالدرجة الأولى فى إطار وقف تجاوزات الشرطة بحقهم وحق عائلاتهم ، والإفراج عن الذين برأتهم المحاكم فيما سبق ، ولكن الأجهزة الأمنية استخدمت أساليب عدة لتمديد احتجازهم لآجال طويلة ، امتدت لسنوات كما قالوا .

كان مضمون هذه الرسائل مما لا يحتاج إلى وساطة فى حقيقة الأمر . حيث يتركز ذلك المضمون بالدرجة الأولى حول مطالبة أجهزة الأمن بالالتزام بالضوابط والضمانات المقررة طبقا لنص القانون وروحه . بل إن ما طالبت به قيادات الداخل لم يكن يختلف فى محتواه إلى حد كبير عما دأبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على الدعوة إليه فى تقاريرها طيلة السنوات الأخيرة . الأمر الذى يعنى أن موضوع « الوساطة » كان فى جوهره منصبًا على الدفاع عن سيادة القانون وحقوق الإنسان وكرامته .

●

وهى تتجه تلك الوجهة ، كانت مجموعة العلماء قد حددت عددا من الثوابت ، اعتبرتها «أصولا » فى مهمتها . فى مقدمتها ما يلى :

* إن الهدف الأساسى والعاجل هو وقف العنف وتجنيب البلاد شروره . ومن ثم فقد اعتبرت أنها لا تجرى مصالحة ولا ترأب صدعا . وإنما فقط تريد ألا يتجاوز الأمر حده ، بالصورة المحزنة التى صرنا نطالعها كل حين . وعلى حد تعبير أحد العلماء ، فإن المجموعة معنية بالدرجة الأولى بأن تقوم بدور « الإطفائى » الذى لا هم له إلا إخماد الحريق بأسرع ما يمكن .

* إن المجموعة مهتمة فى الوقت ذاته بألا يساء إلى صفحة الإسلام أو يخدش وجهه ، وأن تظل حقيقته السمحة والنيرة مستقرة فى الأذهان ، بحيث يفك ذلك الارتباط النكد بينه وبين التطرف أو العنف أو الإرهاب . وهو الانطباع الذى يسعى أعداؤه إلى تأكيده ، مستندين إلى سلوك بعض أبنائه .

* إن المجموعة وهى تسعى إلى وقف العنف ، فإنها تؤكد على ضرورة وأهمية الالتزام بالقانون والدستور واحترام سلطة الدولة . ولذا فليس لها أن تشفع لأحد مارس بأية صورة عدوانا على تلك القيم . وإنما تقف فى صف الدعوة إلى حساب المخطئ عن خطئه طبقًا للقانون .

* إنها ترفض كل صور العنف وتدعو إلى الحوار والتغيير السلميين. لذلك فإنها كما تنكر وتدين عنف هؤلاء الشباب ، لا تتردد فى استنكار التجاوزات التى صدرت عن بعض أجهزة الأمن . وتعتبر أن تلك التجاوزات أسهمت فى مفاقمة المشكلة وليس فى حلها .

* إن الجميع هم أبناء مصر فى نهاية المطاف ، فى جانب الشرطة كانوا أم فى جانب «الجماعات » . وحيث الاعتزاز بالأولين لاشك فيه ، فإن الحرص على إصلاح الآخرين ينبغى أن يظل هدفا حاضرًا فى الأذهان . ولئن كان الأولون هم حراس البيت ، فالآخرون هم بعض أهله ، وإن تورطوا فى العقوق أو الخطأ .

على هامش ذلك الإطار ، كانت هناك شكوك فى إن أطرافا معينة قد تسارع إلى محاولة إفشال المسعى بمختلف السبل . بوجه أخص ، فقد رشحت أطراف خمسة للقيام بتلك المحاولة ، هى على التوالى :

ـ دوائر التطرف العلمانى ومحترفو اليسار الذين ارتفعت أسهمهم فى أجواء الاشتباك بين السلطة والإسلاميين . لذلك فإنهم عمدوا إلى تأجيج ذلك الاشتباك وتعميقه ، بالترويج لدعوى أن الإسلاميين هم كائنات متطرفة وإرهابية بالسليقة ، ونفيهم من الحياة العامة هو الحل الوحيد لمشكلتهم .

هؤلاء لهم مصلحة حقيقية فى استمرار الوضع الراهن ، الذى منه يستمدون حضورا ونورا وشرعية . ومن ثم ، فإن فض الاشتباك يهدد ذلك كله .

ـ أصحاب المواقع الوظيفية الذين يهمهم إنقاذ الكراسى قبل إنقاذ الوطن . وقد يتصورون أنهم وحدهم ـ بحكم مناصبهم ـ الذين لهم حق الحديث فى الموضوع ، وبمنطق « فيها أو أخفيها » ، فإن الوساطة إذا لم تتم من خلالهم ، فينبغى أن توقف أو تفشل .

ـ عناصر الأجهزة التى تتعيش من استمرار الفتنة ، ويهمها دفع الأمور دائمًا إلى حافة الخطر، لأن ذلك هو الوضع الأمثل الذى يجعل من وجودهم ضرورة ، ومن استمرارهم فريضة لا غنى عنها . إذ الطوفان هو البديل لهم ! ـ لذلك فينبغى أن يظل خطر الطوفان ماثلا ، وزواله أو التخفيف منه هو بداية النهاية لهم .

ـ الأطراف الداخلية التى تصر على أن المشكلات الأمنية التى تعانى منها مصر مصدرها ومحركها هو الخارج ، فى حين أن أوضاع الداخل فى منتهى التمام والانسجام ـ وفيما يدعون دائما إلى مد البصر وراء الحدود ، وقطع الأيدى المحركة على البعد ، فإنه مما يزعجهم أشد الانزعاج ، ويفسد عليهم كل ترتيبهم ، أن يسعى الساعون إلى بذل جهد فى الاتجاه المعاكس . باعتبار أن وقف العنف من الداخل يقوض كل « السيناريو » المتداول من البداية .

ـ الجهات الأجنبية التى يهمها استمرار حالة عدم الاستقرار فى مصر ، سواء لاستنزاف الوطن وإضعافه ، أو لصرف الانتباه عن ممارسات ومخططات تلك الجهات . وإسرائيل فى مقدمة تلك الجهات ، خصوصا وأن أصابع الاتهام لا تزال تشار إليها فى افتعال بعض حوادث العنف ، مثل تفجير مقهى « قصر النيل » .

●

فى هذه الأجواء ، وانطلاقًا من تلك الثوابت ، اتجهت مجموعة العلماء إلى لقاء وزير الداخلية السابق . وعدد من كبار معاونيه ، كان يتقدمهم رئيس جهاز أمن الدولة . وطيلة أربع ساعات ونصف الساعة جرت مناقشة صريحة هى هدف المجموعة المتمثل فى السعى لإيقاف العنف ، وآراء أعضائها فى مجمل الظروف التى دفعت بالأمة إلى ذلك الموقف ، الذى لا يرضى به مخلص لدينه أو وطنه . وكان رأى العلماء المتحدثين فى هذه النقطة أن وزارة الداخلية بحكم مسئوليتها الأمنية توضع فى موقف يحملها بأوزار الآخرين ، وأن المواجهة الحقيقية لظاهرة العنف تحتاج ـ فضلا عن نصيب الداخلية ـ إلى مراجعة أمور كثيرة فى الدعوة والإعلام والتعليم ، بحيث يجرى إبطال الألغام المبثوثة فى تلك المجالات . وهى التى تسهم بدرجة أو أخرى تهيئة تربة العنف ، أو إضعاف مقاومته .

أبلغ أحد أعضاء المجموعة وزير الداخلية بطبيعة وحدود العرض المقدم من قيادات الداخل ، الذى أثار مناقشة مطولة حول مدى جديته ، تطرقت إلى جهود الحوار السابقة وما حققته وما لم تحققه . وفى ختام اللقاء تم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للاتصال ومناقشة التفاصيل ، سواء مع المسئولين فى وزارة الداخلية أو مع قيادات الداخل ، وكان أحد أعضاء اللجنة من المحامين البارزين الذين يترافعون عن بعض المتهمين فى القضايا المعروضة أمام المحاكم الآن . وفى حدود ما اعلم ، فإن اللجنة اجتمعت مع رئيس جهاز أمن الدولة مرة واحدة ، فيما تلقت عدة رسائل شفوية وواحدة مكتوبة من بعض قيادات الجماعات الإسلامية فى الداخل ، وكلها كانت تصب فى الإطار الذى سبقت الإشارة إليه .

هذا هو الأصل فيما جرى ، تعالوا نطالع الصورة التى ظهرت لاحقا فى الإعلام المصرى .

ابتداء صورت المسألة باعتبارها وساطة مع قوى الإرهاب لا تجوز من حيث المبدأ ، لأنها تنال من هيبة الدولة ، وتلغى سلطانها ، وتزدرى بالقانون والدستور . وقال قائل إن « الدور المطلوب ليس الوساطة بين الدولة والخارجين عن القانون ، وليس الوصول إلى حل وسط فى قضية تتعلق باحترام الشرعية ، أوزج الطرفين المتخاصمين ، الدولة وجماعات الإرهاب ، بحثا عن حل يوقف بين مصالحها المتصادمة » (المصور ٢٣ / ٤) .

على هذا النحو قلبت الصورة تمامًا فى الخطاب الإعلامى ، حتى وجدنا كثيرين يصيحون

محذرين من فكرة الوساطة . وكما كتب الشاعر قصيدته الشهيرة التى دعا فيها الرئيس السادات إلى عدم توقيع معاهدة كامب ديفيد ، وكان عنوانها « لا تفاوض » ، فقد صدرت كتابات عدة تردد بصوت زاعق « لا تحاور » !

إضافة إلى ذلك فقد نسجت الصحف قصصا أخرى عديدة .

قالت إن الشيخ محمد الغزالى اجتمع مع أحد قيادات الجماعات الإرهابية الموجودين فى السجن .

وأن ثمة لجانا فرعية انبثقت عن اجتماع وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى مع مجموعة العلماء ، وأن تلك اللجان « تعمل فى سرية مطلقة وكاملة ـ وأن اتصالات تمت فجرا مع عبود الزمر فى سجنه (لماذا فجرا إذا كان دخول السجن يتطلب إذنا من الداخلية ؟ !) . وأن إعدادًا يتم لترتيب رحلة قريبة متوقعة إلى الولايات المتحدة ، ربما يقوم بها بعض أفراد هذه النخبة ، من أجل لقاء عمر عبد الرحمن شيخ الإرهابيين » (المصور ـ العدد ذاته) .

تحدثت روز اليوسف عن « شروط المتطرفين لإيقاف العنف » (عدد ١٣ إبريل) . قالت إن وزير الداخلية اجتمع منذ شهرين مع عبود الزمر لمدة خمس ساعات ، وأن ذلك كان إيذانا بإمكانية إجراء مقابلات ومفاوضات بين الطرفين . وقد استجاب لذلك عدد من الشيوخ الذين شكلوا لجنتهم للوساطة (لاحظ الربط بين الوقائع !) .

ذكرت المجلة أيضًا أن لجنة الوساطة قدمت للوزير أهم بنود الاتفاق المقترح ، وتنص على أن تقوم الجماعة الإسلامية بوقف أعمال العنف ، مقابل الإفراج عن ٦٠٪ من المعتقلين غير المتهمين فى قضايا . كما تنص على تحويل قضايا الجماعات من المحاكم العسكرية إلى المدينة ، ومنع الاغتيال العشوائى لأفراد تلك الجماعات .

من الشروط التى وضعت لإيقاف العنف ، تسليم جميع أسلحة الجماعات مقابل العفو الشامل عن جميع مسجونى فى الجماعات ، واحتفاظها بمساجدها ، مع إعادة النظر فى قانون الطوارئ .

ونقلت روز اليوسف شروطا أخرى على لسان أحد الأشخاص ، وحملتها على لجنة الوساطة ، يقضى أولها بضرورة أن يتم حوار اللجنة مع أمير الجماعة الإسلامية الشيخ عمر عبد الرحمن نفسه أو من ينتدب عنه ، على أن تظل الموافقة النهائية فى يد الدكتور عبد الرحمن !

« الأهالى » أدلت بدلوها فى المزاد المفتوح ، وتحدثت فى عدد ٢١ أبريل عن قائمة شروط «الجماعات» ، التى حددتها فى العناوين المنشورة فى أمور أربعة هى : الإفراج عن ١٨٠ من

القيادات ـ وقف الهجوم الإعلامى ـ إلغاء المحاكمات العسكرى مع عفو جمهورى شامل ـ الإقرار بشرعية الجماعات وحقها فى إصدار صحيفة .

●

فى حدود علمى ، فإن أعضاء المجموعة التى سعت إلى الحوار والوساطة أذهلهم كم الأغاليط والأكاذيب الذى نشرته الصحف والمجلات ، حتى قال لى أحدهم إنه بعد هذه التجربة فقد الثقة تماما وإلى الأبد فى كل تلك المطبوعات ، حيث لم يخطر على بال الرجل ، وهو شيخ جليل ، متقدم فى السن ، أن يصل الافتراء والاجتراء إلى ذلك الحد الذى لا يمكن تصوره .

وباعتبارى كنت قريبا من تحرك المجموعة ومشاركا فى لقاءاتها ، فإننى أقرر بوضوح وبضمير مستريح ، أنه باستثناء المطلب المتعلق بوقف التعذيب والتصفية ، الذى يمكن استنتاجه بسهولة ، فليس فى كل ما نشر عن عمل اللجنة أو مناقشاتها معلومة واحدة لها أدنى نصيب من الصحة .

وإذا أحسنا الظن فقد نقول إن بعض المندوبين نسجوا من خيالاتهم قصصًا أرادوا بها الإثارة ودغدغة المشاعر .

أما إذا تخلينا مؤقتا عن تلك البراءة فسوف ندرك على الفور أن تلك المطبوعات عمدت إلى اختلاق ذلك السيل من الأكاذيب ، لاستفزاز السلطة وتأليبها وتحريضها ضد المجموعة . ومن ثم لإغلاق أبواب أى حوار ، وإبقاء كل شىء كما هو عليه !

ونحن نفهم أن المواقف يمكن أن تتفاوت فى تقييم مدى الحكمة أو الصواب سواء فى مبدأ المبادرة ، أو فى أسلوب الإعلان عنها . فتلك حدود مشروعة للاجتهاد تقبل من الجميع وتحترم. لكن الذى لا نفهمه حقا أن تختلق القصص والروايات على ذلك النحو الذى تم ، وتسرب إلى الرأى العام دون أى التزام لا بآداب المهن وشرفها فقط ، ولكن أيضًا بأسلوب يخلو من احترام الحد الأدنى لأى قيم أو أخلاقيات فى أية مهنة !

إننى أترك المقارنة بين حقائق الأصل وفداحة وبشاعة الصورة إلى حس القارئ وضميره ، لكننى لا أستطيع أن أخفى شعورًا قويا بأن مهمة مجموعة العلماء تعرضت لعملية إرهابية على نطاق واسع ، استهدفت اغتيال هدفها باستخدام أساليب غير مشروعة وغير شريفة . لا يغير من ذلك التقدير أن يكون الذى جرى تم بناء على توافق فى سواء الفهم أو سوء القصد .

لا أستبعد ذلك الاحتمال الأخير تمامًا ، لأننى وجدت فيما نشر فضلا عما سبق ، إصرارًا مدهشا على الدس والوقيعة ، أصابنى منه جانب جدير بالتسجيل ، فقد اعتبر مقال «المصور»

تحرك مجموعة العلماء بمثابة رد من جانبهم على تجاهل ما سمى باللجنة الشعبية للوحدة الوطنية ، التى استبعدت التيار الإسلامى المعتدل من عضويتها ، وهو اجتهاد يمكن النظر فيه . غير أن ذلك ليس المهم فى الأمر ، لأن مقال المصور ذهب إلى أن تلك اللجنة اتهمت ظلما ـ من جانب الإسلاميين ـ بأنها « حلف العلمانيين والأقباط لضرب التيار الإسلامى » !

أحسبنى كنت المقصود بتلك الغمزة الأخيرة ، لأننى عندما لاحظت أن هناك مسعى لتشكيل الجبهة الوطنية يستبعد الإسلاميين ، حذرت آنذاك من شق الصف الوطنى . وكتبت فى هذا المعنى مقالا نشر بتاريخ ٣٠ مارس الماضى ، كان عنوانه « جبهة وطنية أم تحالف علمانى » . لم أتطرق فيه إلى موضوع الأقباط ، من قريب أو بعيد . ومع ذلك فإن منطق لىّ الكلام وتأجيج عوامل الفتنة ، لم يتورع عن استخدام ورقة الأقباط فى السياق ، لغرض لا يمكن نسبته إلى البراءة .

أمثال تلك العثرات بلا حصر ، حتى إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الخطاب الذى تناول قضية الوساطة ، من أوله إلى آخره ، بدا ملغوما و « مفخخا » ، الأمر الذى يثير الدهشة والارتياب . بله ذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث بدا شاهدًا على مدى تدهور وبؤس مستوى التعبير عن الخلاف الفكرى والسياسى ، الذى لم يعد محكومًا بأية ضوابط أو قيم .

لقد عقدت مجموعة العلماء اجتماعا فى الأسبوع الماضى ، قررت فيه تجميد عملها حتى إشعار آخر ، الأمر الذى أحسبه يعد « بشارة » تسعد الذين أثارت المحاولة غضبهم أو مخاوفهم ، فأقاموا الدنيا ولم يقعدوها .

من كسب ومن خسر ، وما حظ الوطن من هذا أو ذاك ؟ ـ السؤال ليس واردًا لدى هؤلاء ، لأن الأهم فى نظير البعض هو إسكات صوت الاعتدال الإسلامى وإحباط مسعاه . وعند البعض الآخر فإن إطالة أمر الفتنة هو فرصتهم الوحيدة للاستمرار فضلا عن الانتعاش .

فى طريق العودة من الاجتماع ، دخلت أول مكتب للبرق ، حيث قمت بتدبيج برقية قوية حافلة بعبارات الشجب والتنديد بالإرهاب ، ثم أكدت الموقف فى جلسة طويلة على مقهى «قصر النيل » ، وآويت إلى الفراش يومذاك قرير العين ، حيث نمت نوما عميقًا لم أنعم بمثله منذ أسابيع !

(١٦)

نحن بحاجة إلى « الترشيد »
وليس إلى « التجفيف » !

أقلقتنا بلا ريب الدعوة إلى حذف مادة التربية الإسلامية من برامج التعليم الثانوى بالمغرب، لكن ما يزعجنا أيضا هو تلك النتائج السلبية بعيدة المدى ، التى يمكن أن تترتب على تلك الخطوة المثيرة !

ومن أسف أن ظروف البعد الجغرافى وشح الأخبار التى تأتينا من بلاد المغرب ، يحرمنا من متابعة الكثير مما يجرى فى تلك البقعة العزيزة من عالمنا العربى ، والخبر الذى نحن بصدده الآن نموذج لتلك الحالة . فقد نشرت « المجلة » (العدد ١٨/ ٥/ ٩٣) أن اللجنة الوطنية لبرامج التعليم الثانوى فى المملكة المغربية اقترحت « إلغاء تدريس مادة التربية الإسلامية من جميع مستويات التعليم الثانوى » ، الأمر الذى أثار ردود أفعال رافضة من جانب دوائر عدة ، فى مقدمتها الجمعية المغربية لأساتذة التربية الوطنية ، والاتحاد العام للعمال .

ولأن الخبر الموجز لم يذكر مصير ذلك الاقتراح ، وهل أخذ به أم لا ، كما أنه لم يشر إلى خلفياته والمبررات التى استند إليها ، فإنه أثار فضولنا بقدر ما أثار دهشتنا . ومن ثم فإن القدر المحدود من المعلومات المتاح أمامنا لا يمكننا من مناقشة الموضوع ، الذى نعتبره بالغ الأهمية ، سواء فى ذاته أو فى دلالته .

بسبب من ذلك ، وإلى أن تتضح لنا صورة ما جرى ، فإننا سنكتفى بإيراد مجموعة من الملاحظات التى لا تنصب على ما جرى فى المغرب ، بقدر ما تنصب على قضية التعامل على الثقافة الإسلامية ، واللغط المثار حولها فى العالم العربى خلال الفترة الأخيرة .

إذ لا يخفى على كثيرين أن أجواء التطرف والإرهاب المنتسب إلى الإسلام ، التى خيمت على بعض بلدان عالمنا العربى أثارت قلقا ـ نحسبه مشروعا ـ فى أوساط النخب السياسية والثقافية ، الأمر الذى فتح الباب لاجتهادات عدة فى « استراتيجية » المواجهة .

ولأسباب تاريخية وسياسية مفهومة ، فإن الطابع « العلمانى » الغالب على تلك النخب كان له أثره فى طبيعة الأفكار التى طرحت كأساس للمواجهة المنشودة .

فى هذا السياق صدر إلينا فى المشرق عنوان « تجفيف الينابيع » ، الذى جرى صكه وإعماله فى منطقة المغرب ـ تونس تحديدًا ـ وأريد به الإشارة إلى أن التعامل مع التطرف ، إذا ما أريد له أن يكون مجديا وفعالا ، ينبغى أن يتجه إلى الجذور الثقافية والمعرفية التى يتلقاها الشباب ، والتى تجعل منهم تربة صالحة لتلقى بذور التطرف واستنباتها .

وهذه « الينابيع » لم تكن سوى مناهج التعليم الدينى التى يتلقاها الطلاب فى مراحل الدراسة المختلفة . وعند أصحاب ذلك الرأى ، فإن « تنقية » تلك المناهج مما يتصورونه أفكارًا متطرفة ، يمكن أن يحقق هدف « تجفيف الينابيع » المنشود .

فى مصر وجدنا صدى لتلك الدعوة ، تجاوز حدود المناهج التعليمية ، وانطلق من تصور أن التدين فى مجموعه يؤدى إلى التطرف . ولذلك فإن تقليص عموم النشاط الدينى هو الذى يحقق هدف « التجفيف » .

من قبيل ذلك ما نشره « التقرير الاستراتيجى العربى » عن العام ١٩٨٨ ، الذى يصدره مركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام . وقال فيه ما نصه : إن زيادة الإعلام الدينى ، والسماح بانتشار الجمعيات الدينية غير السياسية ، فضلا عن زيادة المساجد الأهلية ، تسهم فى امتصاص غضب شباب الجماعات الإسلامية . ولكنها تؤدى فى الوقت نفسه إلى إشاعة مناخ دينى عام فى المجتمع ، يساد على سرعة انتشار الأفكار الدينية ، بل الأهم من ذلك أنها تسهل العمل السياسى على أرضية دينية . كما أنها لا تؤدى بالضرورة إلى الاحتواء الفعلى لتمرد هذه الجماعات ضد النظام .

هناك محاذير ثلاثة تحيط بتلك الدعوة :

* الأول أن مفهوم التطرف الذى تقصده يبدو مطاطا بحيث يمكن أن يمس التدين ذاته . فالحجاب فى تونس مثلا يوصف منذ العهد البورقيبى بأنه زى « طائفى » ، والمحجبات يمنعن من الاشتغال بالوظائف العامة ومن دخول الدوائر الحكومية . حيث يعد الزى الذى يرتدينه من علامات التطرف . وفى ظل ذلك التوسع المحتمل فى مفهوم التطرف ، فإن دعوى التجفيف يمكن أن توظف باتجاه محاربة العقيدة ذاتها ، ومن ثم يصبح التدين ضحية لتطرف علمانى معاكس .

* الثانى ، أن الدعوة تحصر التطرف فى الأسباب المعرفية والثقافية ، وهذا تبسيط مخل للغاية . لأن التطرف باتفاق المنصفين من أهل العلم والنظر هو ثمرة تفاعل عوامل عدة ، بعضها سياسى والبعض الآخر اجتماعى واقتصادى ، بل إن الفكر المنحرف ذاته هو إفراز

لأوضاع مختلة ومنحرفة أساسًا . ومن ثم ، فتصفية الفكر الدينى باسم التجفيف تهدم ركنا من أركان المجتمع ، لكنها لا تحل مشكلة التطرف بأى حال ، لأن أسبابه الأخرى تظل كامنة ومؤثرة .

* الثالث إن إضعاف الثقافة الدينية من أى باب ، لا يهدر ركنا أساسيًا من ثقافة المجتمع فقط ، ولكنه أيضًا يضرب جذور الانتماء فيه ، ويقوض أحد ثوابته . فالدين قيمة عقيدية حقا ، لكنه أيضًا رابطة اجتماعية وقيمة حضارية . الأمر الذى يعنى أن التهوين من شأنه أن يحدث خللا فادحا فى وشائج الانتماء ، مما يعرض المجتمع لزلزال شديد الوطأة ، يصيب قاعدته الأساسية وقيمه السائدة .

●

إننا نتفق على أن تراثنا الثقافى يحتاج فعلا إلى تنقية وإعادة نظر . ولا نختلف على أن ما بين أيدينا من كتب موروثة ، وربما حديثة أيضًا ، حافل بالشوائب والرؤى التى تتعارض مع روح الإسلام ومقاصده . وربما تعارضت مع نصوصه أيضًا . ولعل كثيرين يذكرون الضجة التى أحدثها كتاب الشيخ محمد الغزالى « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » ، والذى حاول فيه أن ينقى السنة من الشوائب التى دافع عنها بعض المحدثين . وجاء جهده نموذجًا لمهمة « التنقية » والمراجعة التى ننشدها .

لكننا نحسب أن تلك العملية هى مما ينبغى أن ينهض به أهل الاختصاص فى العلم ، وهدفها يختلف يقينا عن عملية « التجفيف » التى يروج لها فى زماننا . والفرق كبير بطبيعة الحال بين « التجفيف » و « الترشيد » . فالأولى حذف وإضعاف ، بينما الثانية صيانة وإثراء .

يتصل بذلك عنصر فى المسألة يغيب عن كثيرين ، وهو أن إضعاف الثقافة الإسلامية يمثل أحد أسباب الانحراف الفكرى لدى الشباب ، ومن ثم يزيد من احتمالات التطرف ولا ينقصها .

وفى حدود التجربة المصرية لاحظ الباحثون أن أغلب أعضاء الجماعات المسماة بالمتطرفة هم من طلاب الكليات العملية ، ومن فئات الحرفيين ، وأقلهم هم من شباب كليات جامعة الأزهر . وكان التفسير المنطقى لهذه الظاهرة أن الأولين يدخلون إلى الجامعات ويتخرجون منها دون أن يتوفر لهم حد معقول من المعرفة الإسلامية ، ومن ثم فإنهم يعانون من عدم التوازن المعرفى ، وفى حالتهم تلك ، فإنهم عندما يبدأون رحلة التعرف على الإسلام ، يصبحون ضحية سهلة للأفكار المتطرفة أو المنحرفة . وهذا الكلام ينطبق على الحرفيين الذين يعانون من الأزمة ذاتها ، ويقعون فى المحظور ذاته .

طلاب جامعة الأزهر يفلتون من ذلك المصير ، لسبب جوهرى هو أنهم يتمتعون بحد من المعرفة وقدر من التوازن يحصنهم ضد الانحراف الفكرى .

بسبب من ذلك ، فإن خطوة إلغاء مناهج الثقافة الإسلامية فى المرحلة الثانوية ـ إذا قدر لها أن تتم ـ تحرم أولئك الشباب من زاد مهم يتعين عليهم تحصيله قبل انخراطهم فى المرحلة الجامعية . إذ بغير ذلك الزاد فإن حصانتهم ضد الأفكار التى يراد إبعادهم عنها ، تنعدم تقريبا . ولذلك فقد لا نبالغ إذا قلنا بأن تلك الخطوة بمثابة هدية مجانية تقدم إلى جماعات التطرف ، حيث تتكفل الدولة بتقديم « خامات جاهزة » إليها ، سهلة التجنيد والتطويع .

إن الحصانة الحقيقية ضد الفكر المتطرف أو المنحرف تتوفر بترشيد الثقافة الدينية ، وليس باستبعادها أو إضعافها . ومرارا قلنا إن المعركة ضد التطرف تحسم ليس فقط بالاستغراق فى ملاحقة التطرف ، ولكن أيضًا بإذكاء الاعتدال ودفع مسيرته وتعزيز مواقعه .

●

ومخطئ ومغالط من يظن أن التدين لا ينتج إلا إفرازات سلبية تلحق الضرر بالمجتمع وبتطلعه إلى التقدم . وفى ذات الوقت فإننا لا نستطيع أن نقطع بأن مثل تلك السلبيات مقطوعة الصلة بالتدين . وغاية ما نقوله فى هذا الصدد إن التدين طاقة هائلة ، يمكن أن تستخدم فى إطلاق طاقة التقدم والنهضة ، ويمكن أن تستخدم فى إثارة الناس وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فى المجتمعات . تمامًا كالذرة ، التى قد توظف فى التدمير كما قد توظف فى العلاج والإحياء . ومن ثم فإنها قد تكون سبيلاً للموت تارة وللحياة تارة أخرى . وعلى المجتمع وأولى الأمر فيه أن يقرروا على أى وجه ، يريدون توظيف تلك الطاقة الجبارة ؟

التدين ينطبق عليه الكلام ذاته ، فهو قد يوظف ضد المجتمع ، إذا ما فشل المجتمع فى الاستفادة من طاقته الضخمة . وعجز عن أن يستثمر تلك الطاقة فى إطلاق شرارة التقدم والإبداع .

لقد خرجت محاكم التفتيش من عباءة المسيحية ، التى تعايشت لاحقا مع الديمقراطية . والإسلام صنع النهضة ، وفى وجوده حدث الانهيار والانحطاط . وفى كل من تلك الحالات فإن المشكلة لم تكن فى النص أو القيمة الدينية ، ولكنها كانت دائمًا فى الكيفية التى وظفت بها القيمة ، إيجابًا كانت أو سلبا .

يحضرنى هنا كلام نفيس قرأته عن « الإسلام وروسيا » . وقد كان ذلك عنوانا لمقال كتبه «نيقولاى فيدروف » ، مستشار الدولة لشئون العدل فى روسيا الاتحادية ، ونشرته « الجريدة المستقلة » (نيزا فيسيمايا غازتيا) فى ٣٠ مارس الماضى .

كان الرجل يتحدث عن دور الإسلام فى السياسة الروسية ، فكتب يقول :

يعتبر من الأهمية الحيوية فى ممارسة السياسة القومية فى روسيا ، التغلب على التصور المنتشر على نطاق واسع عن أن الإسلام تعليم مبتذل بدائى متوجه نحو الماضى يبرر التعصب والكراهية الدينية .

لا يجوز أن ينطلق اليوم سياسى محترف متحرر من الجهل الشيوعى ، فى عمله ، من تلك التصورات البائدة البالية التى تقول إن الإسلام لا مستقبل له . لأن الإسلام ، حسب الزعم ، لا يستطيع البقاء والاحتفاظ بمواقعه إلا حيثما تسود مخلفات القرون الوسطى والتقاليد المندثرة . فقد أظهر التاريخ ، على عكس ذلك إن صفات الإسلام المعجزة هى التنوع الفريد والمرونة والتعدد الواسع للأشكال القومية والإقليمية التى تنسجم فيها التعاليم والمؤسسات الدينية البحتة انسجامًا عضويا مع هموم الناس العادية .

أما الآن ، ويالللأسف ، يظل معنى الإسلام فى روسيا فى فهم بعض العناصر الرسمية والكثير من غير المسلمين ، بل حتى بالنسبة إلى قسم ملحوظ من المسلمين أنفسهم ، مجرد «العامل الإسلامى » فى السياسة وليس أحد أهم عناصر الحضارة ونمط الحياة والمشاعر والمصائر للملايين من أبناء روسيا وشرطًا من شروط توازنهم النفسى ومحورًا لعالمهم الداخلى ومقياسًا لأخلاقياتهم .

ترى ، هل نضطر يوما ما إلى الاستشهاد بمثل ذلك الكلام ، فى معرض الحديث عن الإسلام والعالم العربى ؟

القسم الثانى

مكاشفات ضرورية

١ ـ تغيير الشعوب هو الحل !
٢ ـ الاغتيال المعنوى للظاهرة الإسلامية
٣ ـ نحن أولى من فرنسا بتوظيف العرب الأفغان !
٤ ـ الإسلام الإعلامى !
٥ ـ بين الإسلام الانطباعى والعشوائى !
٦ ـ التكفير السياسى !
٧ ـ جبهة وطنية أم تحالف علمانى !
٨ ـ أزمة المثقفين
٩ ـ لماذا نكيل بكيلين ؟
١٠ ـ قراءة فى خطاب البراءة

(ا)

تغيير الشعوب هو الحل !

نقلت إلينا المعلومات القادمة من واشنطون أن الإدارة الأمريكية أصبحت مقتنعة بأن العالم العربى ليس مهيأ فى الظرف الراهن لممارسة الديمقراطية ، ومن ثم فإن إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون ستوجه عنايتها بقدر أكبر فى المرحلة القادمة إلى موضوع « حقوق الإنسان » ، وكيف يمكن الحفاظ على « حد معقول » منها فى ظل الأوضاع القائمة .

قال الراوى ، الذى كان من كبار المستشارين فى الخارجية الأمريكية ، وتفرغ الآن للعمل بأحد مراكز البحوث المهتمة بالشرق الأوسط ، إن إدارة الرئيس كلينتون أصبحت شديدة القلق من تنامى « المد الأصولى » فى المنطقة ، وهو قلق تراه واشنطون الآن مهددا لثلاث دوائر. أحدها يتمثل فى الولايات المتحدة ذاتها . وقد كان حادث تفجير مركز التجارة العالمى بنيويورك هو أكثر ما لفت نظر السلطات الأمريكية إلى ذلك الخطر ، خصوصا وأن التحقيقات الجارية الآن فتحت كافة ملفات العرب الموجودين فى الولايات المتحدة ، وسلطت الكثير من الأضواء على عناصر عديدة تنتمى إلى الجماعات الإسلامية فى العالم العربى ، أصبحت الآن تحتمى بالقوانين الأمريكية وبالجنسية الأمريكية .

الدائرة الثانية تقع إسرائيل فى قلبها ، وعلى أمنها واستقرارها يتوقف نجاح خطط السلام المرسومة ، والتى تستهدف ليس فقط إزالة التوتر فى المنطقة ، ولكن أيضا رسم طريقة جديدة لما يسمى بالشرق الأوسط الجديد . هذه الأمور كلها تقف العناصر « الأصولية » فى مقدمة القوى التى تهددها . فهى الأبرز فى ساحة المقاومة داخل الأراضى المحتلة . وهى الأكثر إصرارا على معارضة مخططات التسوية السلمية ، التى تنبنى عليها الطموحات شرق الأوسطية .

الدائرة الثالثة تتمثل فى العالم العربى ذاته ، حيث أدركت الإدارة الأمريكية من تجربة الانتخابات الجزائرية أن التطبيق الديمقراطى فى بعض الدول العربية قد يأتى بالعناصر

الأصولية إلى الحكم ، وهو ما لا ترحب به واشنطون فضلا عن مختلف العواصم الغربية . في الوقت ذاته فإن حوادث العنف والإرهاب الحاصلة في الجزائر وفي مصر تعطى انطباعًا قويا يشير إلى أن الجماعات الأصولية تهدد الاستقرار في العالم العربي ، الأمر الذي يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة ، ناهيك عن تهديد الأنظمة « الحليفة » ، التي تحرص واشنطون على تأمينها وتثبيت أقدامها .

أضاف محدثي الخبير الأمريكي ، إن بروز دلائل الخطر الأصولي في الأونة الأخيرة . جعل الإدارة الأمريكية أيضًا تعيد حساباتها تجاه العراق خاصة . فلم تعد متمسكة بالضغط لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، حيث اعتبرت واشنطون أن بقاء النظام العراقي الراهن بكل سوءاته أفضل بكثير من وضع آخر في بغداد ، قد يوسع من دائرة نفوذ طهران ، ويوفر وضعا مواتيا لتمدد الأصولية الإيرانية .

هذه الانطباعات الأمريكية غذتها إلى حد كبير الدوائر الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة، واستثمرتها في النهاية لصالح تقديم مزيد من الدعم وتكديس مزيد من التحالف الاستراتيجي بين واشنطون وتل أبيب . وهو أمر لا غرابة فيه ولا مفاجأة . لكن الذي لفت أنظار المراقبين في العاصمة الأمريكية ـ والكلام لا يزال للخبير الأمريكي ـ إن بعضا من العواصم العربية بعثت إلى واشنطون برسائل لحوحة وعديدة تصب في ذات الوعاء ، وتعمق من الإحساس بخطورة تهديدات الأصولية الإسلامية المرسلة في كل اتجاه ! وكان واضحًا أن تلك الرسائل نشطت إلى حد ملحوظ بعد حادث تفجير مركز التجارة في نيويورك !

من وجهة النظر الأمريكية ، كانت تلك حيثيات كافية لإقناع مسئولي البيت الأبيض بأن صد موجات « الخطرالأصولي » ، أهم وأولى بكثير من إقامة الديمقراطية في العالم العربي . ومن ثم فإن الإدارة الجديدة أصبح لديها أسباب كافية « لتفهم » بطء خطوات التحول الديمقراطي . كما إنها لا تمانع في إبداء قدر معتبر من « التسامح » إزاء الأنظمة غير الديمقراطية . فكل من الوضعين ، من وجهة النظر الأمريكية ، أهون من هيمنة «الأصولية»!

الموقف الأمريكي سبقته ومهدت له كتابات بغير حصر في الصحف الغربية . مضت في ذات الاتجاه ، الذي يحذر من « المستقبل الأسود » للديمقراطية في العالم العربي بأوضاعه الراهنة . حيث يعاني من نسب الأمية العالية ومن فشل السياسات الاقتصادية ، ومن مشاعر « التعصب » التي تنمو بسرعة في تلك التربة ، وهي ملابسات توفر للجماعات الإسلامية تأييدًا متزايدًا يضمن لها الفوز بالأغلبية في أية انتخابات ديمقراطية . الأمر الذي يؤدي ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ إلى « انتكاسة » للديمقراطية ذاتها ، باعتبار أن الإسلاميين بطبيعتهم كائنات تعاني من عداء « خلقي » للديمقراطية . فضلا عن أن فوز الإسلاميين في الانتخابات

سيكون نذيرًا بالاشتباك مع الغرب ، وبداية لتقويض المصالح الغربية فى العالم العربى ، والنفط فى مقدمتها !

إلى غير ذلك من الرسائل التى كان القاسم المشترك الأعظم فيما بينها هو التخويف من «الآثار الوخيمة » التى يمكن أن تترتب على إجراء انتخابات ديمقراطية فى العالم العربى ، بجماهيره « الجاهلة » و « المتعصبة » !

على مستوى شخص ، فإننى لم أدهش عندما سمعت هذا الكلام وقرأته . وفى بعض الأحيان خطر لى أن أعذر هؤلاء وهؤلاء ، ممن لا يعرفون عن الإسلام والمسلمين إلا كل ما يثير النفور والتوجس . ناهيك عن أن السياسة الغربية منذ عصر الاستعمار ، فى القرنين الثامن والتاسع عشر ، تتعامل مع شعوب العالم الثالث ، والعرب والمسلمين بينهم . باعتبارهم شعوبا منحطة من الدرجة الثانية ، غير مؤهلة للانضمام إلى ركب التقدم والحضارة . ومن ثم فإن الغرب باستعماره لتلك الشعوب « يؤدى رسالة تحضيرها وتأهيلها » للالتحاق بمدارج الرقى . وكانت تلك هى المفردات التى استخدمها المستشار الألمانى « بسمارك » ، فى خطابه الشهير الذى ألقاه أمام ممثلى الدول الأوربية فى عام ١٨٨٤ م ، الذى تحددت فيه قواعد المنافسة بين هذه الدول فى مجال السيطرة على بقية العالم « المتخلف » !

آنذاك قال رئيس الوزراء الفرنسى « جول فيرى » إن إعلان حقوق الإنسان لم يوضع لسكان أفريقيا السود .

وهو ذات المنطق الذى برز هذه الأيام مدعيا بأن الديمقراطية لا تناسب العرب والمسلمين فى الظرف الراهن ، لعيب فى شعوبهم فاسدة الوعى وسيئة التقدير ، حتى أنها ليست مؤهلة لإدراك الاختيار الصحيح !

سواء لأسباب عنصرية استعلائية ، أو إنهم حقا لا يعرفون ، فإننا إذا لم نعذرهم ، فعلى الأقل قد نفهم دوافعهم فى النظر إلى شعوبنا باعتبارها مجتمعات قاصرة تحتاج إلى وصاية وتأهيل .

لكن المدهش والمثير حقا أن هذه المعانى ذاتها تتردد فى بعض دوائر النخبة العربية ، بوجه أخص منذ ظهرت نتائج الانتخابات الجزائرية فى نهاية عام ٩١ ، وبدا أن أغلبية الشعب صوتت لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية .

آنذاك ، حوكمت جبهة الإنقاذ بالنوايا ، واجتاحت الإعلام الغربى والعربى الصرعة المشهودة التى أرعبت الكافة من خطر تلك القوى الإسلامية « الشريرة » ، التى اختارها الشعب الجزائرى تحت تأثير السخط أو الجهل أو الإثنين معا ، لكى تتسلم دفة الأمور فى البلاد .

وبعد أن رحب كثير من المثقفين بتدخل الجيش لإيقاف المسيرة الديمقراطية ، قرأنا تبريرات عديدة لقرارات إلغاء نتائج الانتخابات ، ورفض الخيار الذى صوتت لصالحه أغلبية الجزائريين ، بعضها ندد بذلك الاختيار ، وبعضها أدعى بأن حكم العسكر أقل كلفة من حكم الإسلاميين !

الأسوأ من ذلك أن أولئك المثقفين تنافسوا لاحقا فى تنظير تأجيل الديمقراطية وانتهاك قواعدها . فقرأنا من دعا إلى « ديمقراطية الخطوة خطوة » ، وإلى « ديمقراطية الاستثناءات » (التى تحذف التيار الإسلامى الذى يمثل الأغلبية ، وتحصر الديمقراطية فى حدود أحزاب الأقلية الأخرى) .

وفى مصر شاهدنا نفرا من المثقفين تحلقوا حول الرئيس حسنى مبارك ، أثناء افتتاح معرض القاهرة للكتاب فى شهر يناير ٩٢ ، ومضوا يرجون الرئيس مبارك أن « يتمهل » فى خطى المسيرة الديمقراطية ، حتى يجنب البلاد مصير التجربة الجزائرية !

وكان لافتا للنظر أن الذين طالبوا بالتمهل والتأجيل والاستثناء من الممارسة الديمقراطية . هم جميعًا من دعاة الليبرالية والتقدمية ، الذين ظلوا يعظوننا طيلة السنوات الماضية فى دروس لم تتوقف وخطب عالية الصوت وفعاليات بليغة ، حول سيادة الأمة وتداول السلطة وحق الجماهير فى تقرير مصيرها . وبين كل فقرة وفقرة كنا نقرأ لهم شعارات تهتف بالشعب ومن الشعب وإلى الشعب .

كل هؤلاء أصبحوا الآن ـ عندما تذكر سيرة الديمقراطية ـ يلوون شفاهم ويتململون ، يتنحنحون ويتنهدون ويتفكرون ، وعندما يتحدثون أخيرًا ، فإنهم يطالبون بإعادة تربية الشعب وتنويره وتأهيله ، ثم التدرج به ، فى ترو وحكمة ، حتى يصبح قادرًا على التعامل «الناضج » مع الديمقراطية المنشودة !

بعدما ظلوا ينادون طيلة العقود الأخيرة بضرورة تغيير الأنظمة والحكومات ، فوجئوا بأن الجماهير لن تصوت لصالحهم ، وعند ذاك قلبوا « الأسطوانة» وأصبحوا ينادون بتغيير الشعوب !

ما رأيكم فى هذا الحل الجذرى والعبقرى ؟ !

(٢)

الاغتيـــال المعنـــوى للظـاهرة الإسلامية

عندما يوصف المجاهدون بأنهم « إرهابيون » ، وتغدو كلمة « الأفغان » تهمة أو وصمة ، وعنـدما يصبـح الملتحون والمحجبـات مادة للسخـرية والغمـز فى الصحف والمجلات ، فينبغى أن نعيد النظر فى مجمل الخطاب المرسل ، وأن نقرأه من جديد ، بأعين غير بريئة هذه المرة !

من هذه الزاوية فإننى أزعم ـ استنادًا إلى شواهد أخرى عديدة سأعرض لها توا ـ أن بعض الأبواق الإعلامية العربية تشارك الآن فى حملة واسعة النطاق لاغتيال ظاهرة الإحياء الإسلامى معنويًا وأدبيًا ، وتقديمها إلى الناس فى أتعس صورة ممكنة ، لتنفيرهم منها وفضهم من حولها ، بِظَن أن ذلك يعزز موقف عدد من الحكومات فى مواجهتها الراهنة مع بعض التجمعات الإسلامية التى أصبحت تنعت « بالأصولية » .

وفكرة الاغتيال المعنوى التى أعنيها استقرت وظيفتها مع تقدم فنون الإعلام وتنامى سطوته وجبروته ، بحيث لم يعد ضروريًا للتخلص من أى خصم سياسى أن تريق دمه ، فتثير تعاطف الناس معه وربما حوَّلته إلى بطل وشهيد . ولكن أصبح من الممكن عن طريق الإعلام تشويه صورته ومسخها تدريجيًا ، بحيث يتم حصاره وتصفيته والإجهاز عليه تماما ، دونما حاجة إلى إراقة نقطة دم واحدة .

لقد نجحت إسرائيل من قبل فى استخدام شعار « معاداة السامية » ، وتحويله إلى سيف مسلط يمكن به قطع أى لسان أو الإجهاز على أى سياسى يعارضها . وهى الآن تستخدم كل ما تملك من وسائل الضغط والتخويف ، لإثارة الرعب من شبح « الأصولية الإسلامية » ، لتعزز دورها ومكانتها ، وتصرف النظر عن مخططاتها وجرائمها فى الأرض المحتلة . وهو ما فصَّلنا فيه من قبل .

ومن مفارقات الأقدار وسخرياتها ، أن بعض التصريحات السياسية ومعها بعض الأبواق

الإعلامية العربية انضمت دون أن تدرى إلى موجة الإرسال الإسرائيلية ، ومضت تردد نفس الكلام وتكدس ذات المعانى بصدد الحالة الإسلامية .

قرأت تصريحًا لمسئول أمنى كبير فى إحدى دول المغرب العربى (هو وزير داخلية تونس) قال فيه ما نصه : لقد تحدثت فى مناسبات عديدة إلى بعض زملائى فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة (؟) ـ ولكننى لم ألمس لديهم للأسف إلماما كاملا بخطورة الجماعات الأصولية . . وبينت لزملائى الغربيين أن تلك الجماعات تهدف إلى هدم كل المبادئ التى تقوم عليها الحضارة الحالية !

هذا التصريح المدهش ، الذى تجاوز حدود الخطاب الإسرائيلى فى تصوير الحالة الإسلامية ، يعكس مدى الانفعال الذى يتسم به أسلوب البعض فى التعامل مع تلك الحالة ، حتى صورها وكأنها إعصار كونى مدمر يهدد بتقويض حضارة العصر بأسرها .

من منطلق اعتبارها شرا مطلقًا وخطرًا داهما ، كانت التعبئة وتعددت جبهات المواجهة . ولعل النموذج الذى أشرنا إليه يعبر عن مدى الاستغراق والمبالغة فى الحجم والخطر ، الأمر الذى نجد صداه ملموسا الآن فى العديد من الأنشطة التى تتم على مستوى عربى ، حتى صار عنوان « الخطر الأصولى » بمثابة بند ثابت مفروض على مختلف الاجتماعات العربية ، بالحق أو بالباطل .

من قبيل ذلك الاحتمال الأخير أن بعض الصحف العربية أبرزت فى وقت سابق أن قمة اتحاد المغرب العربى التى عقدت فى نواكشوط (فى منتصف شهر نوفمبر ٩٢) بحثت موضوع الحركات الأصولية الإسلامية . ثم تبين من النص الذى نشرته الشرق الأوسط على لسان وزير خارجية موريتانيا (عدد ١٦/١١) أن الموضوع لم يطرح على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى القمة . الأمر الذى يعنى أن المسألة لا تقف عند حدود الانفعال ، ولكنها تجاوزت تلك الحدود إلى الاختلاق والافتعال !

لن نقف طويلاً أمام الخطاب السياسى فى هذه المسألة ، فموضوعنا منصب أساسا على الخطاب الإعلامى المضاد للظاهرة الإسلامية .

●

فأنت ترى الآن أن كلمة « الأفغان » أصبحت تسرب فى ثنايا الحديث عن كل شغب أو اشتباك يحدث فى العالم العربى ، من مصر إلى الجزائر مرورًا بتونس واليمن . ومن ثم فقد استقر فى الوعى العام أن كل من ذهب إلى أفغانستان عاد إرهابيا ! ـ وكانت نتيجة ذلك أن دأبت الصحف فى بعض الأقطار العربية إلى نشر أخبار عن إدراج أسماء الذين سافروا إلى

أفغانستان فى الموانى والمطارات ليتم توقيفهم والتحقيق معهم لحظة وصولهم . فى الوقت ذاته فقد اعتبرت عملية تدريبهم للمشاركة فى الجهاد قبل سنوات بمثابة تخطيط للتآمر والإرهاب ، ورأينا أن نفرا من هؤلاء قدموا للمحاكمة فى قضية عرفت باسم : « العائدون من أفغانستان » !

هكذا ، فقد تحولت واحدة من أنصع وأشرف صفحات زماننا ، إلى لائحة اتهام تدمغ الشباب وتبرر ملاحقتهم ومحاكمتهم . وفيما تمنينا أن تصبح تلك بداية لإحياء مفهوم الجهاد واستعادة لمكانته الجليلة ، تمهيدًا لرفع رايته فى سماء الأمة وهى تسعى لاستخلاص حقوقها والدفاع عن كرامتها ، فيما كان ذلك هو الأمل المرتجى ، إذا بالصورة تنقلب رأسا على عقب . ويصبح المجاهدون إرهابيين ، ويتحول جهادهم إلى جريمة ، وتلطخ الصفحة الناصعة كلها بالشرور والأوحال !

وعندما برز اسم « حماس » فى الساحة الفلسطينية أو تحولت إلى قوة نضالية تؤرق المحتلين والمتآمرين على القضية ، قرأنا فى إحدى الصحف العربية لمن قال إن « الموساد » هى التى شجعت حماس على الظهور لتضرب بها منظمة التحرير . ثم قرأنا لاحقا إشارات تدعى بأن مدير مكتب منظمة التحرير فى باريس غادر البلاد لأنه تلقى تهديدًا بالقتل فى حماس ، وقيل إن مجموعات من حركة المقاومة الإسلامية اتجهت إلى أوربا فى مهام للاغتيال مماثلة لتلك التى قامت بها جماعة « أبو نضال » !

هكذا فى أجواء الحضور المبهر لحركة المقاومة الإسلامية ، وبعد طرد أكثر من ٤٠٠ واحد من قياداتها مع آخرين من حركة الجهاد الإسلامى . . فى هذا المناخ تحديدا تسربت تلك الانطباعات عبر الصحف ، موحية بأن أولئك المناضلين الشرفاء هم من صنع الموساد ويعتزمون تصفية القيادات الفلسطينية !

تماما كما قيل أن الرئيس السادات هو الذى شجع الحركة الإسلامية فى مصر ليضرب بها الشيوعيين والناصريين ـ وهو قول لا يزال يتردد إلى الآن ـ فى حين أن المعلومة مكذوبة ومقلوبة ، لأنه الوحيد بين رؤساء مصر الذى أدخل فى الوزارة اثنين من كبار الشيوعيين !

●

ووسط مأساة البوسنة والهول العظيم الذى يلقاه المسلمون هناك ، إذا بالبعض يختزل الحماس السائد فى العالم العربى لإغاثة المنكوبين فى مجرد الزواج من البوسنويات ! ـ ورأينا إحدى صحف اليسار تدعى أن الرجال هرعوا إلى أحد المساجد فى دولة خليجية عندما علموا بأن بعض الأرامل البوسنويات وصلن إلى هناك . وقد منَّى كل واحد منهم نفسه بزوجة منهن أو أكثر من باب « الإغاثة الإسلامية » !

وقرأنا فى حوار بين أحد العلمانيين وآخر من الإسلاميين أن الأول عيَّر الأخير بتلك الواقعة

المفتـراة ، وكتـب يقول : هل العلمـانيون هم الذين يريدون الزواج من شقراوات البوسنة والهرسك ، ويتجاهلون سمراوات الصومال وكشمير وبنجلاديش !

ليست بعيدة على هذا المجرى تلك القصة التى حدثت فى إحدى دول المغرب العربى ، عندما لفقت بعض القصص الجنسية للرموز الإسلامية ، وزور أحد أشرطة الفيديو الذى أظهر أحد القيادات الإسلامية فى بعض الأوضاع الشاذة ، وتحول الخلاف أو الصراع بين الحركة الإسلامية والحكومة إلى مجموعة من القصص المشينة والانطباعات التى مسخت القضية السياسية والفكرية ، واختزلتها فى كلام هابط حول الانحراف الجنسى والانحطاط الأخلاقى ، استهدف تحقيق الاغتيال الأدبى بصورة غير مباشرة .

خذ مثلا مسألة الفنانات المعتزلات ، اللاتى قررن تغيير مسار حياتهن ، وشاع وصفهن بالتائبات أو المحجبات . إحداهن ارتدت النقاب فنشرت إحدى المجلات أنها ستمثل فى فيلم « راقص » ! ـ والثانية قيل أنها خلعت الحجاب بصفة مؤقتة لتكمل فيلما بدأته . والثالثة قيل إنها تزوجت أحد الدعاة ، واختفت بعيدًا عن القاهرة لمدة ثلاثة أشهر .

لم تسلم الفنانات من سيل الغمز والتشهير ، لكن أسوأ ما فى الأمر هو تلك القصص المختلقة التى ذاعت عن أن بعضهن قبضن أموالا من آخرين لقاء الحجاب . وأصبح السؤال هو هل المبلغ الذى عرض على الفنانة « الفلانية » مليون دولار أم ثلاثة ملايين ؟ ! ـ وهكذا فإن التحول الكريم فى حياتهن الذى يستحق الإكبار ، انقلب إلى صفقة مريبة تستحق الإنكار!

ويستحى المرء أن يشير إلى رسوم الكاريكاتير التى ظهرت فيها المحجبات والملتحون . وكيف حفلت تلك الرسوم بما يخدش الحياء ويفوق الخيال من غمزات وإيحاءات ، ليس لها سوى رسالة واحدة هى : الاغتيال المعنوى !

هل تذكرون ما حدث منذ عامين ، حينما ثارت قضية شركات توظيف الأموال ، وشن الإعلام حملته الكبيرة التى جعلت من عنوان الاقتصاد الإسلامى ، مرادفا للنصب والاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل !

هل تذكرون أيضا ما حدث إبان الانتخابات النيابية الجزائرية ، حينما بدا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك الفوز ، فوظف الإعلام أدواته الجهنمية لإثارة الرعب من احتمال نجاح الإسلاميين . وأصبح راسخا فى الأذهان حتى الآن أن الحكم الإسلامى ليس سوى كارثة تحل بالأوطـان ، تلغى الديمقراطية وتهتـك حقوق الإنسـان وتسحق الأقليات وتسجن النساء؟!

لسنا ندعى أن الإسلاميين ملائكة ولا أن الظاهرة الإسلامية مبرأة من كل سوء . ولكننا نزعم أنها أولا ظاهرة إنسانية فيها هذا وذاك . ونزعم ثانيا أنها لا تخلو من سوءات وسلبيات ، ولكن تقويمها لا يتم بالتشهير والتجريح ، ولكن بالحوار والنصح والترشيد . ونزعم ثالثًا أن تلك السوءات تشكل استثناء وشذوذًا على الظاهرة ، ذلك على فرض صحتها بطبيعة الحال ، لأن بعض الذى رميت به الحالة الإسلامية هو محض تلفيق وافتراء .

إن أولئك الذين يتصيدون خطأ أو خطيئة ويعممونها على مجمل الظاهرة الإسلامية ، لا يختلفون كثيرًا عن بعض شبابنا الذين يتهمون الديمقراطية ويرفضونها ، لمجرد أنها أباحت اللواط فى بعض البلدان . ونحن نحاول جاهدين أن نقنعهم بأن للديمقراطية ما يفوق الحصر من الفضائل الأخرى التى ينبغى اعتبارها والإفادة منها ، وأن اللواط و « الإيدز » هما من ثمار الغلو البائس فى ممارسة الحرية .

غير أن أسوأ ما فى الأمر . أن اللجوء إلى أمثال تلك الأساليب لمحاصرة الظاهرة الإسلامية واغتيالها يدل على أن مجتمعنا العربى عجز عن أن يقيم حوارًا صحيا بين تياراته وفصائله . وتلك مأساة « محزنة » تدين الجميع ، الجناة والمجنى عليهم معا !

أما من المستفيد من إجهاض الظاهرة الإسلامية أو الإجهاز عليها ، فإننى أتركه بين يدى القارئ ليتفكر فيه ويتأمل ، ويستخلص من المسألة العبرة المناسبة ! .

(٣)

نحن أولى من فرنسا بتوظيف العرب الأفغان !

تنتاب المرء حالة من الاكتئاب والحزن ، حين يقرأ فى صحف الصباح أنه ألقى القبض فى أحد المطارات العربية على عدد من « المتطرفين » القادمين من أفغانستان ، وأنه حين جرى تفتيشهم عثر مع بعضهم على كتب ومجموعة من أشرطة « الكاسيت » !

قبل أشهر ليست بعيدة ، كان هؤلاء « مجاهدون » يحتفى بهم فى كل مكان ، وتتناقل وسائل الإعلام العالمية أنباء صمودهم وانتصاراتهم التى أزعجت الاتحاد السوفيتى ، وأسهمت فى زلزلة قواعده حتى انتهى إلى ما نعرف .

وحين كنا نزور باكستان فى أى مناسبة ، كانت الدعوة إلى زيارة « بيشاور » ولقاء المجاهدين العرب ورجال الإغاثة هناك ، تتضاف تلقائيا إلى برنامج الزيارة ، لإتاحة الفرصة للباحثين العرب والمسلمين لكى يطلعوا بأنفسهم على الصفحات المشرقة التى سجلها إخوانهم ممن استجابوا إلى داعى الجهاد ، فتركوا متاع الدنيا ومضوا يبحثون عن الشهادة فى سبيل الله .

اختلفت الريح واختلف الخطاب ، واقترنت كلمة « الأفغان » بالتطرف والإرهاب ، بل وتحول المجاهدون إلى مشبوهين ومتهمين ، بحيث غدت رحلتهم الجهادية تلك ، دليلا يثبت التهمة بحقهم . ويبرر إدراج أسمائهم فى القوائم السوداء بالمطارات ، وإلقاء القبض عليهم بمجرد وصولهم ، ومصادرة المضبوطات التى يحملونها ، حتى وإن كانت كتبا وأشرطة «كاسيت » !

فى مناسبات عديدة قلت إننا نرتكب خطأ جسيما إذا ما عممنا الإتهام على الجميع ، وإن الكل ينبغى ألا يؤخذوا بجريرة الجزء ، إذا ما ثبت أن هؤلاء الأخيرين أتوا أفعالا مما يعاقب عليها القانون . فذلك التعميم قد يصفى بعض الحسابات السياسية الراهنة ، لكن سهامه التى تطلق الآن تباعا ، تصيب قيمة الجهاد ذاتها . ولو اعتبرنا كل مجاهد مشبوها ومتهما ، وشاع ذلك الاعتقاد بين الناس ، فمن يمكن أن يستجيب لداعى الجهاد فيما بعد ، إذا

واجهت أمتنا ظرفا استدعى استنفار شبابها واستنهاض هممهم للدفاع عن دين أو أرض أو عرض. وتهديد ذلك كله ليس افتراضا خياليا ، ولكنه احتمال قائم ، والبوسنة « شاهد ملك » على إمكانية حدوثه .

قلت أيضًا إننا لا نملك ترف التفريط فى تلك الألوف من الشبان الشجعان ، الذين ما أن وجدوا هدفا نبيلاً يستحق أن يضحى من أجله بالأرواح ، حتى توافدوا من كل فج متسابقين على الشهادة ، فمنهم من فاز بها ، ومنهم من لا يزال يتشوق إليها .

كثيرًا ما تساءلت : أما من وسيلة لتوظيف طاقات هؤلاء ، الإيمانية والجهادية ، لصالح هدف شريف من أهداف أمتنا ؟ وهل يعقل أن يتوفر لنا ألوف الشباب المستعد للموت ، ثم نعجز عن أن نستفيد منهم ، ونفشل فى العثور على قضية واحدة جديرة بأن يقدموا أرواحهم دفاعًا عنها ؟ !

إسرائيل كانت نموذجًا حاضرًا ، حيث التطرف الدينى هناك له حضوره المشهود . وهو يسبب إزعاجات كثيرة للسلطة حقًا ، لكن آلية النظام السياسى لم تقع فى محظور الاشتباك مع تلك التنظيمات المتطرفة ، على النحو الحاصل فى بعض أقطارنا العربية . وإنما وظف التطرف لصالح المشروع الاستيطانى الإسرائيلى . وأصبحت تلك الجماعات المزعجة سياسيًا ، هى أداة النظام الإسرائيلى فى احتلال أراضى العرب ومنازلهم ومحاولة إحراق المسجد الأقصى وبناء المستوطنات وإرهاب العرب ، وغير ذلك من المجالات التى تدور فى محيط تحقيق الحلم الصهيونى . وهكذا فإن التطرف تحول من خطر يهدد النظام ، وأصبح أحد الأساليب الشريرة التى يستخدمها النظام لتنفيذ مشروعه .

يوم الخميس ٢٩ أبريل ٩٣ ، نشرت صحيفة « المسلمون » تقريرًا على صفحتها الأولى حول « العرب الأفغان » ، جددت فيه الدعوة إلى التفكير فى توظيف طاقاتهم لصالح الأمة ، التى هى أحوج ما تكون إلى جهادهم فى مبادئ شتى .

غير أننى فوجئت صبيحة اليوم التالى (٣٠ أبريل) بتقرير على الصفحة الأولى من جريدة « القبس » الكويتية ، كان عنوانه الرئيسى هو : « فيلق إسلامى » فرنسى للتدخل السريع !

جاء فى التقرير الذى بعث به مندوب الجريدة فى لندن أن فرنسا (!) تخطط لإنشاء المعادل الإسلامى للفرقة الأجنبية ، التى تعد أشهر الوحدات العسكرية الفرنسية . وتتألف الوحدة المزمع إنشاؤها بالكامل من جنود مسلمين ، أكثرهم من « العرب الأفغان » . نسبة كبيرة منهم من الجزائريين ومن بقية دول شمال أفريقيا ، ومنهم مصريون وليبيون ولبنانيون وخليجيون أيضًا .

طبقًا لما ورد فى التقرير ، فقد تم توقيع عقود مع ٢٠٠ شخص من هؤلاء ، تم اختيارهـ

بعناية للتثبت من لياقتهم النفسية والجسدية . وهؤلاء يدربون الآن فى معسكرات الفرقة الأجنبية فى « كالفى » بجزيرة كورسيكا .

هدف المشروع ، هو استخدام أولئك الجنود ، عندما تنشأ الحاجة للتدخل العسكرى فى المناطق الحساسة من العالم الإسلامى .

وإضافة إلى احتواء هؤلاء المسلمين ، وإبعادهم عن الالتحاق بالجماعات المتطرفة فى شمال إفريقيا ، فإن الفرنسيين يعتقدون أن تشكيلهم لذلك الفيلق الإسلامى ، سيجعل البلدان الإسلامية ترحب بهم .

فى الوقت ذاته ، فإن الفرنسيين يسعون إلى زيادة نفوذهم فى البلاد الإسلامية ، وخاصة منطقة الخليج . التى أصبحت سوقا رئيسية لإنتاجهم من السلاح . ويعد تجنيد المسلمين ميزة تجعل تلك الدول تفضل الاستعانة بهم ، على الاستعانة بقوات غير مسلمة كما هو الحال بالنسبة للقوات البريطانية أو الأمريكية .

وقد ساعدت التجربة الصومالية ودروس حرب تحرير الكويت على بلورة هذه الفكرة لدى الفرنسيين ، بعد أن ظلوا يتدارسونها لعدة سنوات .

بوجه أخص ، فإن الحوادث التى ارتكبها الجنود الفرنسيون فى الصومال ، من جراء ممارساتهم السلوكية غير المقبولة فى المجتمعات الإسلامية ، وصلت إلى خمسين حادثًا خلال شهرين . وفى واحدة من تلك الحوادث قتلت فتاة صومالية لأنها أقامت علاقة مع بعض أولئك الجنود .

أشار التقرير إلى أن أولئك الأفغان العرب نزحوا الآن بأعداد ملحوظة إلى ألمانيا وفرنسا ، وأن الجهود الفرنسية للاستفادة منهم أثارت حفيظة بعض الزعماء العرب . وقد بحث أحدهم الموضوع مع الزعماء الأوربيين فى الشهر الماضى . وحتى ناقشت الاستخبارات الأمريكية الفرنسيين فى الموضوع ، رد هؤلاء بأن استقطاب « الأفغان » فى الفرقة المزمع إنشاؤها أفضل من مشاركتهم فى إثارة القلاقل فى بلدانهم ، بدليل أن الذين عادوا منهم إلى الجزائر ، انضموا إلى جبهة الإنقاذ .

قال الفرنسيون أيضًا إن الانضباط الذى تتميز به الفرقة الأجنبية سوف ينأى بهم بعيدا عن الأنشطة الإرهابية .

بالنسبة لى ، كان التقرير مفاجأة مثيرة ، لا تخلو من مفارقة مرة ، ففى حين تمنيت فى ذاك اليوم أن تلجأ الدول العربية والإسلامية إلى توظيف مجموعات الشباب العربى الأفغانى ، إذا بى أفاجأ فى اليوم التالى بأن فكرة التوظيف تبلورت بالفعل ، ولكن المستفيد منها هم الفرنسيون

وليس العرب . وإذا صح التقرير المنشور ، الذى تضمن تفاصيل لافتة للنظر حددت عدد الذين تم التعاقد معهم ومكان تدريبهم ، فهو يعنى أن الخبرة التى حصلها المجاهدون العرب بصدد أن تستثمر لصالح المشروع والطموح الفرنسيين ، وليس لصالح الأمة الإسلامية التى أنجبت هؤلاء ورعتهم .

وكما يحدث فى العقول العربية ، التى تعد وتربى وتؤهل فى العالم العربى ، لكنها فى نهاية المطاف تستجلب إلى الدول الغربية والولايات المتحدة خاصة ، لتوظف طاقاتها فى خدمة إنهاض تلك الدول وتقدمها ، فإن الأمر ذاته يتكرر فى الحالة التى نحن بصددها . وإن كانت المفارقة أكبر وأشد مرارة . إذ المستخدم هنا ليس عقولا عربية ، ولكن طاقات إيمانية وجهادية ، عجز العالم العربى والإسلامى عن الإفادة منها ، فلفظها ولاحقها ، حتى لم تجد ملاذا لها سوى الالتحاق بمعسكرات الفرقة الأجنبية فى جزيرة كورسيكا !

هو خيار بائس ما فى ذلك شك ، لا أعرف نوعية « المجاهدين» الذين قبلوا به ، ولا المنطق الذى أقنعهم بقبوله . لكننى أتصور أن المصير المحزن الذى ينتظر هؤلاء فى بلدانهم ربما شجعهم على تجنبه بأية وسيلة ، وربما بأى ثمن . وحين يقرأ هؤلاء إن أوامر القبض عليهم تنتظرهم فى المطارات العربية ، فربما خطر على بال بعضهم من المحبطين واليائسين أن أى شىءآخر قد يكون أرحم وأكثر احتمالا .

لست أشك فى أن نفرا منهم قال قولة النبى يوسف عليه السلام : « رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه » . لكننى أزعم أن السخط والإدانة لا ينبغى أن يكونا من نصيب الذين قبلوا بالانخراط فى الفرقة الفرنسية ، ولكنهما يجب أن يوجها بالدرجة الأولى إلى أوضاعنا العربية والإسلامية التى فشلت فى استيعابهم ، وعاملتهم كمشبوهين ومجرمين !

لا يكاد المرء يصدق أن يصل بنا العجز وسوء التقدير إلى ذلك الحد المدهش . بذات القدر فإن المرء يعجب أشد العجب حتى يرى عالمنا الإسلامى والعربى يعانى مما نعرف من مشكلات الاحتلال والتخلف والبؤس والتبشير ، وكلها مبادئ واسعة للجهاد ، ومع ذلك لا يخطر على بالنا أن نوظف طاقات أولئك الشبان فى تلك المبادئ . بل نذهب إلى أبعد ، فنتهمهم ونحاكمهم ونلطخ سمعتهم وصورتهم ، حتى ننفر الناس من سيرة الجهاد وأهله !

هل هذا معقول ؟!

(٤)
الإسلام الإعلامى !

يثير البعض لغطا حول عنوان الإعلام الإسلامى . وينسى الجميع أن ثمة مشكلة أكبر يمثلها الإسلام الإعلامى !

هو إسلام جديد غير الذى نعرف . ما نزل به كتاب ، وما بلَّغه نبى ، وما خطر على قلب أحد من عامة علماء المسلمين وخاصتهم . إسلام اصطنعته وسائل الإعلام ، أو « الميديا » بالمصطلح الغربى ، حيث يبدو زاعقًا ومهيمنا فى الصحف وعلى شاشات التليفزيون ، ومع إنك لا تكاد تراه فى الواقع ، إلا أن صورته تلك انطبعت فى الأذهان وفرضت نفسها على وعى الكثيرين . وبمضى الوقت صارت الصورة المطبوعة أو المصنوعة ؛ « حقيقة » جرى التسليم بها ، وأصبحنا مطالبين بالتعامل معها ومناقشتها فى كل حين .

إسلام « الميديا » هذا قائم على الخصومة ، ونافر من الدنيا والعصر والناس . هو ضد استقرار المجتمع ، حيث خطابه متسم بالعنف والإرهاب . وهو ضد العقل وضد الحريات . وضد الديمقراطية ، وضد المرأة ، وضد الفنون ، وضد الغرب ، وضد غير المسلمين ، وضد أى آخر من أى ملة أو جنس كان . وبعد الزلازل التى ضربت مصر مؤخرا اكتشف القائمون على أمر الحملة أن ثمة مساحة فى الخصومة لم تغط ، فأضافوا أنه أيضًا ضد العلم والتقنية الحديثة . ثم حين برزت حوادث الاعتداء على السياح فى صعيد مصر ، ضمت السياحة إلى قائمة « الضدية » ، وإن ذهب أحد « الجهابذة » من كتاب جريدة « الحياة » اللندنية إلى أن الشبان الذين ارتكبوا تلك الحوادث لم يكونوا ضد السياحة ، ولكنهم قصدوا ضرب الحافلات (الباصات) لأنها تدور بماكينات وموتورات ، وهم خصوم ألدَّاء لها ، باعتبارهم يطالبون بالعودة إلى حياة السلف ، وقد خلت من أمثال تلك « البدع » التى أدخلها فى حياتنا «الكفار» !

ولأنه ليس فى إسلام « الميديا » شىء يبعث على الأمل أو التفاؤل ، فقد عمد منظروه إلى

وصفه « بالظلامى » . وقد جرى صك الكلمة فى بعض دول المغرب العربى ، ثم وجدناها قد لقيت هوى عند آخرين فى دول المشرق فأدخلوها فى خطابهم . وبعد اعتمادها كان منطقيا أن يصنف ذلك الإسلام « الظلامى » بحسبانه معاديا للتنوير . ولم يخل الأمر من توسع البعض فى « الاجتهاد » فى هذه النقطة بالذات ، حيث اعتبروا كل ما هو إسلامى خارجا عن محيط التنوير ، بل صار معيار التنوير يقاس بمقدار ابتعاد المرء عن الإسلام أو اختراقه له !

ذلك أمر مفهوم دوافعه وملابساته فى الخطاب الغربى . منذ استشعرت أوربا حظر الفتوحات الإسلامية ، وبرز الصراع المسلح بين الطرفين خلال القرنين الحادى والثانى عشر الميلاديين . وكانت الحروب الصليبية ذروة ذلك الصراع الذى أفرز رصيدا من المرارات والبغضاء لا يزال يستثمر فى الوعى الأوربى حتى هذه اللحظة .

لقد قادت « الرهبانيات » فى أوربا القرن الثانى عشر حملة تزوير الإسلام ، وتقديمه فى أبأس صورة إلى العقل الأوربى . وتولى الجيل الأول من المستشرقين صياغة ذلك الإسلام الملفق ، الحافل بالأساطير والأكاذيب وبكل ما يبعث على النفور والسخرية . حتى ذهبوا إلى تقديم ترجمات شائهة للقرآن حملت تلك الرسالة ، وسموها « أحاديث محمد » حينا ، و«قانون الأتراك » حينا آخر . وكانت رهبانية « كلونى » ، وقاعدتها فرنسا ، هى المصدر الرئيسى لتلك الحملة ، خصوصًا فى ظل رئيسها بطرس الكلونى (١٠٩٤ ـ ١١٥٦ م) الذى دعا إلى إعلان الحرب على الإسلام بالكلمة ، جنبا إلى جنب مع السيف . وهو الذى مول مشروع ترجمة القرآن وكتب عربية أخرى إلى اللغة اللاتينية ، وقام بالعملية فريق من الخبراء فى إحدى كنائس «طليطلة » فى الأندلس . وفى مقدمة أول ترجمة للقرآن أخرجها ذلك الفريق فى عام ١١٤٢ م، خاطبه المترجم ـ وهو إنجليزى اسمه روبرت الكيتونى ـ قائلاً : « لقد قشعت الدخان الذى أطلقه محمد لعلك تطفئه بنفخاتك » ! ـ ولم يقصر الرجل فى الاستهزاء والسخرية من القرآن ، حيث أعاد تقسيم سوره وأطلق عليها أسماء جديدة من عنده تخدم مراده ، وتلاعب فى المعانى ما وسعه الجهد ، وقدم لقارئه من خلاله إسلاما جديدا كفيلا بصد وتنفير كل من يقترب منه .

منذ ذلك الحين . انصبت جهود نفر من الكارهين للإسلام والخائفين منه على محاولة إقامة جدار سميك من الأفكار السوداء حول « دين محمد » ـ عليه الصلاة والسلام ـ ليصبح بمثابة سور عظيم يحجب الإسلام عن الغرب والغربيين . ولا ينكر أحد أن ذلك الجدار لا يزال قائمًا إلى الآن فى خلفية الوعى الغربى ، بدرجة أو أخرى ، حيث تظل بصماته السلبية هى الأصل ، وكل ما عدا ذلك يعد استثناء على القاعدة .

وحين برزت الحالة الإسلامية فى السبعينات ، وتخللتها بعض مظاهر العنف ، أثار ذلك اهتمام وقلق الدوائر السياسية فى الغرب ، وعندما نجحت الثورة الإسلامية فى إيران مع نهاية

السبعينات ، ثم كان لها اشتباكها المشهود مع الولايات المتحدة ، استيقظ ما كان مدفونا وكامنا فى الوعى الغربى . وأدى الإعلام دوره فى خدمة تكديس صورة الإسلام الشرير الذى هو « فزاعة » العالم والخطر الذى يهدده . وصار عالم الإسلام هو « إمبراطورية الشر » الجديدة ، وأصبح الإسلاميون هم « الوحش العقائدى » الذى يهدد العالم بالإرهاب والفوضى .

وكان للأبواق الصهيونية باعها الكبير فى الصيد فى الماء العكر ، حيث عمدت إلى المبالغة فى تصوير خطر « الأصولية » الإسلامية ، لتحتفظ لنفسها بدور مطلوب فى صد خطر تلك «الأصولية » . بل ذهبت إحدى الصحف الإسرائيلية إلى الإدعاء بأن الشيوعيين كانوا أهون وأرحم من الإسلاميين ، « فزعماء الكرملين السابقون كانوا يتسمون ببرود الأعصاب ولا يعرفون الرحمة ، لكنهم لم يكونوا انتحاريين كالمتعصبين المسلمين » !

كل هذا الذى يروج له فى الإعلام الغربى مفهوم ولا غرابة أو مفاجأة فيه . فهم فى أحسن أحوالهم لا يعرفون شيئًا فى الإسلام الذى أنزله الله على نبيه ، ولم يبلغوا إلا بالإسلام الذى شاهدوه على شاشات التليفزيون أو على صفحات الصحف . وفى أسوأ أحوالهم ، فهم أصحاب مصالح ـ دنيوية أولا ودينية أخيرًا ـ وكل من يهدد تلك المصالح أو يتصورون أنه يهددها هو عدو لهم ، ومن ثم فإنهم يشنون عليه حربًا لا رحمة فيها أو هوادة .

المدهش فى الأمر حقا أن الإعلام العربى يقول تقريبًا نفس الكلام الذى تردده أبواق الإعلام الغربى .

●

كيف تشكل ذلك الإسلام المبتدع فى عالمنا . وما هى مصادره ؟

أحسب أن الأمر له جذوره وثيقة الصلة بطور التدهور والانحطاط الذى انتهت به الخلافة العثمانية ، واستصحب سلسلة من الهزائم والانكسارات على المستويين الحضارى والعسكرى . وفيما كانت مؤشرات الانكسار تتوالى فى عالم الإسلام خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، فإن أسهم العالم الغربى كانت آنذاك فى أوج ارتفاعها .

بدت وطأة التدهور فى عالم الإسلام من الشدة لدرجة صدمت النُخَب وأذهلتها ، وبدا أن اللحاق بالنموذج الغربى هو الأمل الوحيد فى النجاة من وهدة التخلف . وهو ما سارع إليه محمد على باشا والى مصر . إثر توليه الحكم فى سنة ١٨٠٥ م حين بدأ فى إرسال المبعوثين للدراسة فى فرنسا بعد ثمانى سنوات من ولايته .

وفى الوقت ذاته استقدم عديدًا من الخبراء وأهل الاختصاص الأجانب للنهوض بالتعليم فى مصر . الأمر الذى أدى إلى شق مجرى آخر للتعليم ـ وللثقافة بالتالى ـ منفصلا عن الأزهر ،

الذى كان قائمًا بالمهمة آنذاك . وعرفت مصر ثنائية فى التعليم أقامت لأول مرة فى تاريخها حاجزًا بين ما هو دينى منه وما هو مدنى ، وهو الطريق الذى أفرز فى نهاية المطاف شرائح من المتعلمين تمكنت نسبيًا من بعض المعارف الدنيوية ، لكنها واهنة الصلة بالثقافة الإسلامية . وكان هؤلاء هم خريجو التعليم المدنى الذى وضع الفرنسيون لبناته الأولى .

تكدس ذلك الاتجاه حين عاد المبعوثون من أوربا حاملين معهم انبهارا متفاوت الدرجة بكل معطيات التجربة الغربية وأفكارها . وشكل هؤلاء وهؤلاء عناصر النخبة التى هيمنت على الحياة الثقافية والسياسية فيما بعد ، فى حين تراجعت إلى حد كبير حظوظ خريجى المعاهد الدينية ، حيث بدا وكأن الأولين يمثلون الأمل فى التقدم والنهضة بينما نسب الآخرون إلى مربع التخلف والرجعية .

استقر ذلك الوضع فى ظل الاحتلال الإنجليزى (١٨٨٢ م) ، الذى فى ظله أوقف تطبيق الشريعة فى مصر ، وصممت مناهج جديدة للتعليم المدنى فى عهد « دنلوب » ، وكانت تلك خطى إضافية على طريق تعزيز مواقع النموذج الغربى على حساب إضعاف جبهة أنصار الثقافة الإسلامية .

تعكس الحوارات التى شارك فيها جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده خلال الربع الأخير من القرن الماضى ، طبيعة الجدل الذى ساد آنذاك بين أنصار الثقافتين . وقد تركز ذلك الجدل حول العديد من القضايا التى نسبها المستشرقون إلى الإسلام ، ورددها « المستغربون » فى الأوساط الثقافية المصرية (بعضهم لا يزال يرددها حتى هذه اللحظة !) . فى مقدمة تلك القضايا موضوع السلطة الدينية وموقف الإسلام من العلم والمدنية ، ومسألة الاضطهاد الدينى، إضافة إلى أسباب الجمود الفقهى وتخلف المسلمين .

غير أن الانقلاب الذى أحدثه كمال أتاتورك على الخلافة الإسلامية فى تركيا ـ فى عشرينات القرن الحالى ـ اقترن بحملة واسعة على كل ما هو إسلامى ، من أصوله إلى لغته وتقاليده . فكانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ الأمة التى تعمد فيها دولة تنسب إلى الإسلام ليس فقط إلى الانسلاخ منه ، ولكن إلى تشويهه والازدراء به ، وتحريض الناس بكافة الوسائل على التخلى عنه .

ما حدث فى تركيا كانت له أصداؤه فى العالم الإسلامى ، التى سمعت بقوة فى مصر وتونس والهند وإيران على وجه الخصوص . حيث كان النداء الذى وجهه الأتراك ـ والعبارة لشكيب أرسلان ـ أن سبب تقهقر المسلمين هو الشريعة الإسلامية (التى أسماها الكماليون «قانون الصحراء ») . ومن ثم فلا مندوحة للأمم الإسلامية إذا أرادت الرقى فى معارج الفلاح من أن تنبذ هذه الشريعة البالية ، التى لا تصلح لعصر كعصرنا !

كان خطاب الكماليين فى أنقرة يتحدث عن إسلام آخر ، يختلف عن ذلك الذى صنع الحضارة العظيمة وأحدث النقلة النوعية المشهودة فى مسيرة البشرية . وإبراز ذلك الإسلام الآخر . والتركيز عليه ، كان حلقة ضرورية لتبرير الانقلاب على الخلافة ، وتسويغ ما اتخذ من إجراءات لاحقة ، استهدفت إزاحة الشريعة وطمس كل ما هو إسلامى ، تكريسا لعلمانية الدولة التى أريد لها أن تقوم فى تركيا على جثة الدين !

●

خطاب « الإسلام الرجعى » الذى لا يصلح للعصر ظل بمثابة الأصل المعتمد طيلة العقود التى هيمنت خلالها النخب العلمانية ، ليبرالية كانت أو قومية أو اشتراكية ، وقد اتسمت المرحلتان الأخيرتان بسمتين أساسيتين هما : الاشتباك بين السلطة السياسية والحركة الإسلامية ، وتكبيل الإسلاميين مع إطلاق عنان الآخرين للترويج لمقولاتهم . سواء انصبت على التبشير بالمشروع القومى والاشتراكى ، أو اتجهت إلى تجريح المشروع الإسلامى ومحاولة حصاره أو هدمه .

عندما لاحت السبعينات كانت أمور كثيرة قد تغيرت . توالت فى مصر خاصة أحداث كبار على كافة المستويات ، حيث حفلت مرحلة ما بعد الناصرية بهزات سياسية واقتصادية واجتماعية (من الانفتاح الاقتصادى إلى الصلح مع إسرائيل) . وهذه كانت لها أصداؤها فى محيط الشباب حين انخرطت فئات منهم فى التجمعات الإسلامية السرية التى ظهرت آنذاك . وكانت تلك التجمعات أحد تعبيرات الحالة الإسلامية المتنامية ، التى لم تجد أوعية مشروعة تتحرك من خلالها .

فى غيبة مدارس التربية الإسلامية الرشيدة . كان طبيعيًا أن تظهر الانحرافات الفكرية ، خصوصا وأن أولئك الشبان هم ضحايا التعليم « المدنى » الذى لم يوفر لهم حدا معقولا من الثقافة الإسلامية ، يوفر الحصانة ويكفل لهم التوازن النفسى والعقلى .

هكذا ، فإن إغلاق الأبواب المشروعة دفع نفرا من الشباب إلى طرق الأبواب غير المشروعة . وأفرزت ثقافة الظلام نتاجها الطبيعى الذى كان خليطا من الشذوذ والانحراف ، الأمر الذى أوصلنا إلى مشارف العنف الفكرى والمادى ، وقد باتت صور كل منهما معلومة لدى الكافة .

وإذ انصبت محاولات العلاج على نتاج الشذوذ أو الانحراف وليس على أصله ومصدره ، فقد عنى الخطاب السياسى والإعلام بتسليط الأضواء على ذلك الأداء الشاذ دون غيره . واصطبغ ذلك الجهد بمبالغات ومزايدات إعلامية قلبت الصورة رأسا على عقب . فأصبح الاستثناء قاعدة وأصبح الشذوذ والانحراف أصلا . ومثلما حُمِّلَ الإسلام بوزر انحطاط الدولة

العثمانية عقب الإنقلاب الكمالى ، عاد الإسلام يُحَمَّل مرة ثانية بوزر شذوذ بعض الشباب وتطرفهم ، أو إرهابهم . حتى بدت الحملة الثانية مماثلة للأولى . ومستخدمة نفس عبارات خطاب « الكماليين » . أسهم بعض المثقفين فى تثبيت الصورة المقلوبة والترويج لها فى مختلف المحافل . وكان فى مقدمة هؤلاء غلاة العلمانيين الذين يعانون من حساسية مفرطة إزاء أى تحرك إسلامى بصرف النظر عن طبيعته ، وبقايا الماركسيين ممن انتهزوها فرصة ليصفوا حسابات تقليدية رافضة للعقيدة أساسًا ، فضلا عن أنهم بإلحاحهم على الشذوذ الإسلامى وإعلانهم الحرب عليه ، قد وجدوا موضوعا يتحدثون فيه وجبهة يقاتلون عليها ، بعد إذ أفلس خطابهم ورفعت جبهتهم رايات التسليم بعد الانهيارات التى تتابعت فى الاتحاد السوفيتى ، وطالت العقيدة الماركسية قبل الدولة .

تجاوز خطاب الحملة المكثفة حدود « الإسلام الرجعى » الذى كان محور قضية «الكماليين» ، وأضافوا إليه صفات أخرى مثل الإرهابى والمتعصب وغير ذلك من الصفات التى أسلفنا الإشارة إليها . وكانت النتيجة أن جيلا من الشباب تفتحت أعينه على جنس من الإسلام لم يتح لهم أن يصادفوا غيره . خصوصا أولئك الذين تتشكل ثقافتهم من خلال الانطباعات التى يتلقونها عبر وسائل الإعلام المختلفة .

ورغم أن تلك الصفات موجودة بالفعل فى الساحة الإسلامية ، لكن أحدًا لم يقل ما حجمها أو وزنها ولا من هم دعاتها ومن أين جاءوا ، ولماذا ظهروا فى هذه المرحلة دون غيرها . لم يقل أحد أنهم نتوء شاذ فى المجتمع ، مثل طائفة « المورمون » الرافضة للعصر أو منظمة «كوكلاس كلان » العنصرية ، والاثنتان فى الولايات المتحدة . ولم يدع أحد أن المجتمع الأمريكى هو هؤلاء أو أولئك .

أكثر من ذلك ، فإن ذلك الجهد الهائل الذى يوجه لمواجهة الشذوذ والتطرف ، لم يعرف عشر معشاره لدفع حركة الاعتدال . بل لم يذكر أصلا أن هناك اعتدالا يختلف عما يقدمه المتطرفون . وحرص البعض على تأكيد الادعاء بأنه ليس هناك اعتدال أو تطرف فى الساحة الإسلامية ، ولكن الجميع جزء من مؤامرة تختلف فيها الأدوار ولكن « السيناريو » يظل واحدًا .

سمعت محاضرة لمثقف مرموق من أهل اليسار كان موضوعها الأزمة الفكرية التى نواجهها . وفى حديثه عن الحالة الإسلامية أنفق وقتا طويلا فى استعراض الأوصاف المقررة والرائجة . وخلص من حديثه إلى أن تلك الحالة لا يرجى منها أى خير !

وعندما قلت له إن الإسلام الذى أنزله الله والذى تنعقد عليه آمال قطاعات عريضة فى الأمة ، يختلف عن الإسلام الذى عرضه علينا ويأسنا منه ، كان رده أنه يتلقى خطابات من

بعض الشباب ونشرات من جماعات سرية تتبنى فكر التعصب والجمود والإرهاب و و . . إلخ . وروى أن بعضا منهم أصدروا حكما بشنق معارض لهم فى جامعة الرباط ، وأن زيدا فعل كذا فى الأردن ، وعمرا فعل كذا فى صعيد مصر .

صدمنى رد الرجل الذى أراد أن يتحدث عن الإسلام ، فأسقط ما قاله الله ورسوله وكل ما بسطه الأولون والآخرون من أهل العلم والنظر . ولم يجد مصدرًا يستند إليه سوى خطابات مرسلة فى البريد من بعض الشبان ، وعبارات مكتوبة على اللافتات والجدران ، وتصرفات آحاد أو جماعات تصيدها من عواصم العالم العربى ، وتقارير عممتها أجهزة الأمن على وسائل الإعلام المختلفة .

حسبنا الله ونعم الوكيل !

(٥)

بين الإسلام الانطباعى والعشوائى !

هذه الأيام بوجه أخص ، نعانى الكثير من أمرين هما : الإسلام الانطباعى ، والإسلام العشوائى : ـ أقول لكم كيف ولماذا ؟

قبل أى كلام ألفت النظر إلى أن الإسلام الذى أعنيه فى هذا المقام ليس ذلك الذى أنزله الله فى كتابه وأوحى به إلى نبيه ، كما هو فى التعريف الأصولى ، لكنه ينصب بالدرجة الأولى على الصورة التى فهم بها فى جانب ، أو التى تبدى عليها فى جانب آخر . بتعبير آخر فليس الإسلام المرسل هو المقصود بالكلام ، ولكنه الإسلام المتلقى والمستقبل (بفتح الباء) .

الإسلام الانطباعى هو الذى سمع به البعض أو رأوا له صورًا من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية . هو الذى انطبع فى الأذهان واستقرت صورته فى الوعى العام ، بصرف النظر عن مدى اتفاقه أو اختلافه عن « الدين » الذى نعرفه ونؤمن به .

أما الإسلام العشوائى فهو ذلك الذى تشكل كيفما اتفق خارج الأطر الشرعية ، فى ظلام السراديب غير المرئية على الأرجح ، حيث الأجواء مهيأة للكلام بغير حساب ، وللاجتهاد من غير أهله . ولإطلاق الأحكام المجانبة والمتسرعة فى مختلف شئون الدنيا والدين .

الآن نلاحق بضغوط قوية من الناحيتين . الإسلام الانطباعى المهيمن على قطاع عريض من الواقفين خارج الدائرة الإسلامية ، والإسلام العشوائى المتنامى فى داخل الدائرة ذاتها . من هذه الزاوية ، فإن المرء كثيرا ما يجد نفسه ضحية المعاناة والتشتت فى المواجهة الدائرة على الجبهتين ، فى خارج البيت وفى داخله .

مشكلتنا مع الإسلام الانطباعى أكبر . إذ نتيجة للدور الهائل الذى تقوم به أجهزة الا بإمكانياتها الجبارة ووسائلها وفنونها الجذابة والماكرة ، فإننا أصبحنا بحق نعيش الانطباعات . فالذى يسيطر على الإعلام هو الذى يسيطر على عقول عامة الناس ، وله الكبير على الخاصة أيضًا .

وفى السنوات الأخيرة ، منذ الثورة الإيرانية فى عام ٧٩ على وجه التحديد ، أصبح الإسلام مادة مهمة فى مختلف وسائل الإعلام العالمية . وقد شاءت المقادير أن يقع الاشتباك منذ الأيام الأولى للثورة بين طهران وواشنطون ، ثم أن يتم الاستيلاء على السفارة الأمريكية واحتجاز العاملين فيهاكرهائن ، الأمر الذى استنفر إلى أبعد مدى الإعلام الأمريكى خاصة والغربى عامة . فصب كل غضبه ليس على إيران فقط ، بل وعلى الإسلام أيضاً .

ومع تنامى الظاهرة الإسلامية فى المرحلة اللاحقة ، فإن الإعلام العربى فضلا عن الغربى لجأ فى محاولته حصار تلك الظاهرة وإجهاضها ، إلى سلاح التشويه ، مستثمرًا فى ذلك بطبيعة الحال أخطاء بعض الفصائل المنسوبة إلى الإسلام . وقد كان « الإرهاب » هو أحد العناوين التى احتلت مكانًا بارزًا فى ذلك السجل .

وفى ظل تواصل الحملة وكثافتها ، أصبح الانطباع السائد عن الإسلام أنه دين ضد الديمقراطية والتعددية السياسية ، وضد المرأة ، ومجحف بحقوق الأقليات ، ومعاد للعالم الخارجى ، المتمثل فى الغرب تحديدًا . وأخيرًا فإنه اعتبر دينا يدعو إلى العنف والإرهاب .

وقد لا أبالغ إذا قلت إننى ما لقيت صحفيا أو باحثا غربيا ، وما شاركت فى ندوة أو لقاء فى العالم العربى خلال السنوات الخمس الأخيرة ، إلا وأثيرت بعض هذه النقاط أو كلها . عندما يأتى ذكر الإسلام من أى باب .

قبل حين جاءتنى مراسلة صحيفة « الفيجارو » الفرنسية ، وألقت على قائمة الأسئلة المقررة . وعندما قلت لها إن الانطباعات التى روجها الإعلام عن الإسلام لا تستند إلى أية معلومات صحيحة ، وإنما هى حصيلة جملة من الانفعالات والأهواء والمعارف المنقوصة ، عند ذاك سألتنى بتحدٍ ظاهر : هل تنكر مثلا أن الإسلام ضد التعددية وضد المرأة ؟

أشفقت عليها وقلت ما خلاصته أن الإسلام هو الدين الوحيد الذى قنن التعددية واعتبر الاختلاف بين الناس من سنن الله واجبة الاحترام ، وأن خطابه القرآنى موجه إلى المؤمنين والمؤمنات معا ، وأن القاعدة فى الإسلام أن النساء شقائق الرجال .

اعتبرت الصحفية الفرنسية الكلام مفاجأة واكتشافا خطيرًا ، ومضت تدون الكلام كلمة كلمة ، وتسألنى عن الدليل على صحة ما أزعمه ، حتى استكتبتنى بالعربية نصوص القرآن والسنة التى أستند إليها !

لاحقًا قرأت مقالا مترجما عن الروسية ، يهمنا فى هذا السياق ، كتبه مستشار الدولة لشئون

العدل فى روسيا الاتحادية ، نيقولاى فيدوروف ، ونشرته « الجريدة المستقلة » ـ نيزا فيسيمايا غازيتا ـ فى عدد ٣٠ مارس ١٩٩٣ .

المقال بعنوان « الإسلام وروسيا » ، وفيه وجدت الرجل يحذر من عواقب شيوع الانطباعات المغلوطة عن الإسلام . وبطبيعة الحال فإنه لم يكن يدافع عن الإسلام ، وإنما كان يدافع عن ترسيخ أسس التعايش واستقرار السلام الاجتماعى فى ربوع روسيا .

لأجل ذلك كتب نيقولاى فيدوروف يقول : من المهم للغاية فى ممارسة السياسة القومية الروسية . التغلب على التصور الشائع بين قطاعات عريضة من الناس ، عن الإسلام تعليم مبتذل وبدائى ، متوجه إلى الماضى ، ويبرر التعصب والكراهية الدينية ، ولا يجوز لسياسى محترف متحرر من الجهل الشيوعى ، أن ينطلق فى عمله من تلك التصورات البالية التى تقول بأن الإسلام لا مستقبل له ، معتبرًا أن ذلك الدين لا يستطيع البقاء أو الاحتفاظ بمواقعه إلا حينما تسود مخلفات القرون الوسطى والتقاليد المندثرة .

ردا على ذلـك أضـاف الكاتب قـائلاً بأنه : على العكـس من ذلك . فقد أظهر التاريخ أن صفات الإسلام المميزة هى التنوع الفريد والمرونة والتعدد الواسع للأشكال القومية والإقليمية ، التى تنسجم فيها التعاليم والمؤسسات الدينية ، انسجاما عضويا مع هموم الناس العادية .

وأبدى أسفه لأن معنى الإسلام فى روسيا لدى المسئولين غير المسلمين ، بل لدى قطاعات ملحوظة من المسلمين أنفسهم ، هو أحد العوامل المحسوبة فى سياسة البلاد . وليس أحد أهم عناصر الحضارة ونمط الحياة والمشاعر والمصائر للملايين من أبناء روسيا ، وشرطا من شروط توازنهم النفسى ، ومحورًا لعالمهم الداخلى ومعيارًا لأخلاقياتهم وحقهم .

أمثال تلك الانطباعات يجدها المرء فى كل مكان . ولابد أن يحزن لشيوعها فى المجتمعات الغربية التى أنجزت الكثير فى عالم المعارف وبلغت فيه ذرى سامقة ، لكنها فى صدد الإسلام أدارت ظهرها للمعارف واستسلمت للانطباعات البائسة .

لكن ذلك الحزن يتحول إلى فجيعة وصدمة حين يجد المرء أن هناك من يروج للانطباعات ذاتها بين العرب والمسلمين أنفسهم ، وفى داخل العالم العربى والإسلامى .

●

يقودنا ذلك إلى مشارف الإسلام العشوائى ، الذى نحسبه الأخطر ، ليس فقط لأنه يثبّت الصورة السلبية الزائفة عن الإسلام ، ولكن أيضا لأنه يهدد استقامة واستقرار المجتمعات

الإسلامية ذاتها . بل إننا نذهب إلى أن الانطباعات البائسة التى تحدثنا عنها توا إذا كان مصدرها حساسية إزاء الإسلام أو كراهية له أو جهلاً به ، فإنه لا سبيل إلى مواجهة ذلك كله إلا بتقديم نموذج سوى ومقبول يجسد تعالم الإسلام ويتمثلها .

أحسبنى فى غنى عن استعراض نماذج الإسلام العشوائى . فكل منا فى موقعه أوبلده يرى جانبا من تلك الصورة التى أصبحت تغطى بدرجات متفاوتة خريطة العالم الإسلامى . فحيثما يذهب المرء يجد نماذج لشباب لا يشك فى إخلاص نيته وصفاء سيرته ، لكنه يشك كثيرًا فى معارفه وبنائه العقلى والنفسى ، حتى كتبت مرة بعد عودة من جولة فى بعض أقطارنا العربية والإسلامية ، إن مشكلتنا ليست فى قلة الدين ، ولكنها فى قلة العقل والتربية !

ومن أسف أن كثيرين دأبوا على محاكمة أولئك الشبان والتنديد بهم ، لكن قلة نادرة هى التى لجأت إلى محاولة الفهم قبل المحاكمة والإدانة ـ لذلك فلن نضيف جديدًا إذا تحدثنا عن الشذوذ والتطرف فى فكر هؤلاء الشبان أو سلوكهم ، لأن السؤال الأهم هو : لماذا ظهر الشذوذ والتطرف حتى احتل مكانه فى خرائط العالم الإسلامى .

ثمة نسبة من الشذوذ مفهومة ، هى جزء من طبيعة المجتمع الإنسانى ، وهى ضمن الفوارق الفاصلة بين مجتمع البشر وعالم الملائكة . وكما يقول الأمريكيون فإن المجتمع لكى يصبح متوازنًا وصحيًا فينبغى أن تتخلله نسبة « الفلتان » بحدود ٥٪ ! .

النسبة فى بعض أقطارنا تجاوزت تلك الحدود بكل تأكيد ، الأمر الذى يستدعى تساؤلا وبحثا ، وعلاجا رصينا .

فى جلسة حوار مطول شارك فيها بعض المسئولين المصريين ، شكا أحدهم من انزلاق الشباب باتجاه الجماعات السرية المتطرفة ، واتهامهم المجتمع والحكومة بالكفر ، وقطيعة بعضهم لآبائهم وأمهاتهم وأهليهم . وبعد أن عدد الشكاوى ، وهى كثيرة ومثيرة ، قلت : هل وجد هؤلاء جماعات شرعية تستوعبهم وتلقنهم ما هو سوى ورشيد من التعاليم ، ثم انصرفوا عنه إلى بؤر التطرف والشذوذ الفكرى ؟

وكانت وجهة نظرى التى أفضت فيها ـ ورددتها أكثر من مرة فى عدة مناسبات ـ إن التطرف شغل الجميع ، لدرجة صرفتهم عن التفكير فى توفير أسباب الاعتدال وجذب الناس إلى مساره .

تطرقت إلى موضوع الفكر الإسلامى العشوائى ، قائلاً إن الناس لا يخرجون إلى الخلاء ولا يبنون مساكنهم وأحياءهم العشوائية إلا تحت ضغط الضرورة . أى عندما يجدون أنفسهم

مطرودين من المدينة ومحذوفين من خرائطها . وشبابنا الإسلامى يواجه نفس المشكلة ، فطالما أغلقت فى وجهه قنوات المشاركة الشرعية فى العمل العام . وطالما ظل مطرودا من ساحة العمل السياسى ، فإنه نتيجة لذلك يدفع دفعا إلى الانخراط فى الجماعات غير الشرعية ، تلك العشوائية التى تشكلت بعيدًا عن الأعين .

إن نماذج الإسلام العشوائى هم شهادة تدين مجتمعاتنا ، التى فشلت فى استيعابهم ، وتربيتهم فى النور وتحت الأعين اليقظة والحنونة . ولا سبيل لحل مشكلتهم إلا بتصحيح ذلك الخطأ الجوهرى بأية صورة من الصور .

بغير ذلك ، فسنظل نزرع الحصرم ، ولن نجنى سوى المر !

(٦)

التكـفير السـياسى !

هذا زمان التكفير السياسى ، الذى أخرجت بمقتضاه فئة الإسلاميين من الملة الديمقراطية ، بعدما أجمع الشهود على أنهم يضمرون « نوايا » استبدادية وشمولية لا سبيل إلى البراء منها ، لا فى الحاضر ولا فى المستقبل !

قبل أسابيع قليلة زار القاهرة أحد المستشرقين الألمان لترتيب برنامج زيارة يفترض أن يقوم بها نفر من الدارسين الألمان فى الخريف القادم ، بهدف التعرف على الواقع الثقافى والسياسى فى مصر على الطبيعة . ولأنه كانت لديه فكرة مسبقة عن البلد ، فإنه خطط لبرنامجه بحيث يتيح لأولئك الدارسين أن يلتقوا بممثلين للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة ، وكان الإسلاميون من بينهم ، فضلا عن آخرين من الليبراليين واليساريين بطبيعة الحال .

ولسبب أو آخر ، فإنه بدأ اتصالاته فى القاهرة بهؤلاء الأخيرين ، ممن كانت له ببعضهم صلات قديمة . وفيما نقل إلى ، فإنه كلما حدث أصدقاءه هؤلاء عن رغبته فى لقاء أى من الباحثين أو المفكرين الإسلاميين الذين حمل معه قائمة بأسمائهم ، أشاحوا بوجوههم ووصفوهم جميعًا بأنهم متطرفون ومعادون للديمقراطية .

ببراءة قال المستشرق الألمانى لواحد يعرفه من « الليبراليين » توسم فيه الإتزان والرصانة : تصور أننى سألت فلانا وفلانا وعلانا عن هذه القائمة من الإسلاميين . فكان ردهم أن كلهم أصبحوا متطرفين . وعندما طلبت منهم أن يدلونى على المعتدلين ، اعتذروا بحجة أن تلك مهمة باتت صعبة الآن فى مصر ، بينما ذكر لى أحدهم اسمين من أعضاء حزب التجمع (اليسارى) . وبعدما روى صاحبنا الألمانى القصة لصديقه « الليبرالى » المحترم ، سأله : هل يعقل أن تكون الساحة الإسلامية قد خلت من المعتدلين المؤيدين للديمقراطية ؟

عندئذ هز الرجل رأسه ولوى شفتيه وقال بأسف ظاهر : تصور أن الأمر أصبح كذلك فى مصر؟!

صعق الألمانى وانعقد لسانه من الدهشة ، ولم يجد ما يقوله سوى عبارة واحدة هى : ذلك أغرب نبأ سمعته !

●

لم أفاجأ عندما سمعت القصة ، لا فى مضمونها ولا فى مصدرها . أعنى فى أن يروج للإدعاء بأن « جنس » الإسلاميين مصاب بفيروسات مضادة للديمقراطية ، أو فى أن يصدر ذلك الكلام عن نفر من الليبراليين الذين يرفعون رايات الحرية والتعددية ، لكنهم عندما وجدوا أن الحرية والتعددية قد تأتى بما لا يشتهون ، سحبوا كلامهم تدريجيًا ، وعادوا يتحدثون بلغة أخرى عن ديمقراطية الاستثناءات والتعددية المحسوبة ، وأهمية « تطهير » الصف الوطنى ـ عرقيا ؟ ـ قبل إنجاز التحول الديمقراطى .

وأحسبنى لست بحاجة إلى التدليل على أن كلام الأخ « الليبرالى » لا يعبر عن وجهة نظر شخصية ، بقدر ما يردد ادعاء شائعًا ، تضافرت مختلف الأبواق لأجل تثبيته فى الوعى العام ، حتى تصبح الحالة الإسلامية مرتبطة فى الأذهان دائمًا بأنها خطر داهم يهدد الديمقراطية . ومن ثم ينبغى حصاره وتصفيته باسم « الدفاع عن الديمقراطية والمجتمع المدنى » ! .

افتح أى صحيفة صباحية ، أو استمع إلى أى تصريح فى الموضوع ، فستجد الرسالة كاملة والتحذير أوضح ما يكون . أنت إسلامى إذن فأنت غير ديمقراطى ، ومحكوم عليك بالعزل السياسى والموت المدنى !

لم يقف الأمر عند حد إدانة الموجود ، ولكنه تجاوزه إلى مصادرة المستقبل أيضًا . حيث عمدت الحملة الراهنة إلى استبعاد أى أمل فى تحسين أو إصلاح تلك الحالة ، حتى ولو ادعى الإسلاميون شيئًا آخر . والسبيل إلى ذلك هو الحكم المسبق على النوايا واستنطاق الضمائر . فهم إذا ما تحدثوا عن قبولهم بالتعددية السياسية وبقواعد الممارسة الديمقراطية ، فلذلك تفسير واحد لا يقبل النقض ولا الإبرام من جانب أهل الإدعاء ، هو أنها حيلة يلجأون إليها لكى يتسللوا إلى صدارة المسرح السياسى ، ثم يعمدون بعد ذلك إلى تقويض كل شىء ، والانفراد بالسلطة ، وسحق معارضيهم تباعًا . أى أن ما سيفعلونه ـ ما يضمرونه ! ـ معروف سلفا ومقطوع به !

المفارقة اللافتة للنظر فى هذا السياق ، هى أن بعضا من الذين يروجون لهذا الكلام كانوا إلى عهد قريب دعاة الحزب « الطليعى » الواحد والحكم الشمولى وأنصار ديكتاتورية الطبقة العاملة ، ونقادا للديمقراطية باعتبارها رجسا بورجوازيا من عمل الشيطان الرأسمالى !

لكن الأنكى من ذلك والأعجب أن هؤلاء لم يغيروا مواقفهم ١٨٠ درجة فقط ، ولكنهم

الآن يغيرون التاريخ أيضا ، ولا يترددون فى الإدعاء الآن بأنهم ـ منذ ولدوا ـ كانوا حماة للديمقراطية وشهداء لها !

قرأت فى العدد الأخير من مجلة « اليسار » الصادر فى أول فبراير الحالى ، سيرة ضابط شيوعى توفاه الله اسمه محمود المانسترلى ، وصف فى عنوان المقال بأنه « يسارى متشدد » . لم أستغرب فى المقال تمجيد الكاتب لشيوعية المانسترلى ، واعتباره أن تلقيه للمبادئ الشيوعية كان بمثابة « مصباح علاء الدين » ، الذى بدد حيرته وأنار عقله وقلبه . لكن الذى يفاجئ المرء ويكاد يصيبه بالذهول أن الكاتب وصف ذلك « اليسارى المتشدد » بأنه « كان من أكثر الضباط حماسا للديمقراطية » ـ وإنه « ظل مصمما على أن الديمقراطية هى طوق النجاة » !

متى كان ذلك ؟ ـ فى بداية الخمسينات والصراع على أشده بينها الشيوعية والرأسمالية ، حين كانت الديمقراطية من الكبائر عند الشيوعيين . وحين كان ستالين على رأس الاتحاد السوفييتى وإلى جواره وزير داخليته الشهير « بيريا » ، وأمثالهما من « الديمقراطيين العظام » ـ لاحظ أن ذلك اقتباس من المقال التالى للمؤرخ الهمام ـ وقد تبين بعد أربعين عاما أنهم كانوا يخوضون حربهم ضد « أعداء الديمقراطية » فى العالم الغربى ، من موسكو ومن القاهرة !

وهو اكتشاف يعلن لأول مرة فى التاريخ المعاصر ، إن الشيوعيين من أمثال المانسترلى وأستاذه كاتب المقال هم الذين رفعوا سرا فى الخمسينات ، ودون أن يعلم أحد فى العالم ـ شعار « الديمقراطية هى الحل » ، وهى طوق النجاة للبلاد والعباد !

جد هذا أم هزل ؟ !

اضحك أو ابك ما شئت . لكن هذا كلام كتب بالفعل ، وأوهمنا كاتبه أنه يقول كلاما جادًا يزيح به الستار عن الصفحات المطوية من التاريخ . وفى الهرج السائد لا بأس من قلب الحقائق وتغيير الثياب والمعتقدات وتزوير الشهادات .

سواء اقتنعوا ، أم تمسحوا وانتحلوا ، فالشاهد أنهم جميعًا قبلوا فى الملة الديمقراطية ما خلا الإسلاميون !

●

لكى يبرر التكفير بالديمقراطية والنفى تبعا لذلك من الخرائط السياسية ، فلابد من إسقاط الحاجز بين تيارات الاعتدال والتطرف ، ودمغ الجميع بالتطرف ، الذى يفترض فى هذه الحالة أنه بداية الطريق إلى الإرهاب . ومن ثم فبدلا من أن يصنف الإسلاميون بين متطرف ومعتدل ، فإن الواحد منهم يصبح إما مشروع إرهابى ، أو إرهابى كامل الأوصاف !

وقد تابعنا حوارًا طريفًا حول هذا المعنى فى إحدى ندوات معرض الكتاب بين اثنين من

«دكاترة » التاريخ ، أحدهما قال إن بين الإسلاميين معتدلين ومتطرفين ، ولكن الثانى (هو ذاته كاتب المقال الذى أشرنا إليه توا) اعترض قائلاً بأن ذلك « الجنس » متطرف من أوله إلى آخره !

هل يمكن مناقشة فروض عبثية من ذلك القبيل ؟

ردى أنه لا جدوى من المناقشة ، لأن محاولة إعمال العقل فيما ليس معقولا من أساسه هو بدوره ضرب من العبث . إذ المناقشة فى هذه الحالة تفتقد إلى عناصر إجرائها أو استقامتها .

والأمر كذلك . فليس أمامنا سوى أن نمضى وراء الافتراض العبثى حتى نهايته ، مصدقين ما قيل مؤقتا ، ومسلِّمين بدعوى تكفير الإسلاميين سياسيًا . وإخراجهم من الملة الديمقراطية .

قد تنتابنا بعض الحيرة لأول وهلة ، حين نلاحظ مثلاً أن ثمة تجارب ناجحة لمشاركة الإسلاميين بصورة شرعية فى بعض المحاولات الديمقراطية الراهنة فى العالم العربى ، تحديدًا فى الأردن والكويت ، وقد يستشعر بعض دعاة التكفير السياسى لمطلق الإسلاميين حرجا حين يطالعون بيان الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامى ، الدكتور إسحاق الفرحان ، الذى كان فى السابق وزيرًا ورئيسًا للجامعة الأردنية ولا يزال رئيسًا للجمعية العلمية الملكية ، وفيه أعلن أن الحزب الإسلامى الوليد : « سيلتزم فى أدائه الاستراتيجى والتكتيكى بالثوابت الشرعية الإسلامية ، وبالدستور والقانون والميثاق الوطنى ، وبالوسائل الديمقراطية السلمية ، والحوار العقلانى فى مسيرته العامة ، ليرسى بذلك تقاليد العمل الوطنى السليم ، مع سائر الأحزاب الوطنية فى هذا البلد الطيب » .

إذ السؤال الذى يخطر على البال فى هذه اللحظة هو : لماذا نجحت تجربة المشاركة السياسية الشرعية فى بعض الأقطار العربية ، بينما حكم عليها بالفشل الحتمى المسبق فى أقطار أخرى ؟ وهل الخلط فى هذه الحالة مصدره جنس الإسلاميين أنفسهم ، أم أنه كامن فى البنية السياسية ذاتها ؟

إذا ما غضضنا الطرف عن تلك الحيرة وقررنا أن نتجاوزها ، لكى نمضى وراء الإدعاء الأصلى الذى يقرر بأن الإسلاميين كائنات واجبة الحذف من الخرائط الديمقراطية . . ما الذى يمكن أن يترتب على ذلك ؟

●

لنأخذ الجزائر نموذجا للحالة التى نتحدث عنها ، لنظل على أرض الواقع . فحين فتح باب التعددية السياسية تقدمت جبهة الإنقاذ ضمن خمسين حزبًا مختلفا . وحين جرى الاحتكام إلى صندوق الانتخابات ، وقفت فى الصف مع الآخرين . ثم لما لاحت بوادر

فوزها، تتابعت بيانات تكفيرها السياسى وتقدم شهود الزور لإدانتها فيما تنوى أن تفعله ، وحوكمت على تلك النوايا ، وصدر بحقها الحكم بالتكفير ، ووضع قادتها العقلاء ، من أمثال عباس مدنى وعبد القادر حشانى تحت التحفظ ، ولا يزالون ، الأمر الذى حجب القيادة الرشيدة عن جماهيرها العريضة .

ماذا جرى بعد ذلك . .

أقصى هؤلاء بحجة إنقاذ الديمقراطية ، ولما تم إبعادهم لم تقم للديمقراطية قيامة ، وفرضت الطوارئ لمدة سنة على الجزائر ، وبعد انقضائها جددت إلى أجل غير مسمى !

أيضًا ، تعطلت السياسة وانقطع الحوار ، ومن رحم ذلك المأزق خرج العنف ، وساد منطق الحل الأمنى . ومن ثم اتجه الذين حيل بينهم وبين المشاركة فى التغيير السلمى إلى التعامل بلغة السلاح . وفيما سعوا إلى الإخلال بالوضع الأمنى ، فإن السلطة مارست دورها فى الإصرار على إحكام السيطرة على ذلك الوضع .

بمضى الوقت لم يبق من مكان إلا للمجابهات الدامية بين طرفين أصيبا بالبكم السياسى ، حيث شغل كل منها بملاحقة الآخر واصطياده .

النتيجة أن البلاد أصبحت تعانى من حرب أهلية حقيقية . ولم يعد يمر يوم إلا ويسقط فيه قتلى من الجانبين ، تقلل الصحف كثيرًا من أعدادهم لأسباب مفهومة . وبعد مضى عام على تلك المواجهة ، نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » (عدد ٢٩/ ١٢) تقريرًا متشائمًا عن الجزائر كان عنوانه « آفاق قاتمة تواجه الجزائر فى عام ٩٣ » . ونقلت عن دبلوماسيين أجانب فى العاصمة الجزائرية قولهم أنه لا سبيل للخروج من المأزق إلا عبر جسور الحوار بين القوتين الأساسيتين فى البلاد وهما : الجيش والجبهة الإسلامية للإنقاذ !

كانت الدعوة فى جوهرها عودة إلى ما كان ينبغى أن يحدث فى شهر يناير ٩٢ . أو بتعبير أدق ، عودة إلى استخدام آليات السياسة قبل أن يعطلها دعاة التكفير والعنف الذين رفعوا شعار « القمع هو الحل » !

حتى هذه اللحظة ، فالخسائر الفادحة واقعة على كل جانب . فحين تعطلت السياسة وانقطع الحوار ، تقمصت السلطة تلقائيا شخصية الفتوة أو « القبضاى » ، وتحولت المعارضة السياسية إلى عصابات مسلحة ، ولم تعد الصحف ساحة للحوار ، وإنما أصبح أغلبها منشورات تحريضية ، أما المثقفون فمنهم من لزم الصمت خوفا وحذرًا ، وبعضهم شارك فى التحريض وتحولوا إلى مخبرين (لاحظ أن الفريق الذى غير جلده وارتدى مسوح الديمقراطية فى مصر ، هو ذاته الذى يقود حملة الدفاع عن القمع فى الجزائر) !

وتحت أقدام هؤلاء جميعًا انكفأ الوطن وانبطح ، وقد تخضب وجهه بالدماء وأجهضت أحلامه واحدًا تلو الآخر ! ـ كأنما كتب على شعبه أن يظل يبذل ويضحى فقط دون أمل فى مقابل ، منذ الخمسينات وحتى هذه اللحظة !

●

بين سكة الندامة وسكة السلامة ، ليس أمام الراشدين خيار ؛ وإن كنا نعرف سلفا خيارات الحمقى والطائشين !

لا مفر من الحوار إذن ، ولا بديل عن فتح قنوات السياسة ، بما تعنيه من طرح وطرح مضاد وأخذ وعطاء ومبادرة أو مناورة ، واقتراح مقاربات تؤمن التعايش وتحقق المصالح .

لا مفر أيضا من إعادة النظر عن ذلك المنطق الغوغائى الذى يعتبر الإسلاميين جنسا معاديًا للديمقراطية بالسليقة ، مدعيا بأنه ليس هناك معتدلون ومتطوفون ، وإنما الكل متطرف وإرهابى تحت التكوين . وعلى الذين لا يرون سوى المتطرفين وحدهم أن يراجعوا أنفسهم ، حيث المشكلة فى أعينهم التى يبصرون بها ، أو فى الأهواء التى تتحكم فى رؤاهم ، وليست فى الواقع بأى حال .

هناك معتدلون موجودون وشاخصون فى الساحة ، والحوار معهم فرض عين فى اللحظة الراهنة ، أحب البعض أم كرهوا ، حيث هناك مصلحة للوطن ينبغى أن تبقى فوق كل اعتبار، وأن تعلو فوق مختلف العواطف والأهواء .

لقد قلنا كلاما كثيرا فى رد دعاوى التكفير فى الدين ، ومن العبث أن نستسلم فى نهاية المطاف لمنطق التكفير فى السياسة . وإذا ما عارضنا موجة محاكمة الناس على نواياهم فى شئون الاعتقاد ، فأولى بنا وأوجب أن نلزم أنفسنا بذات النهج فى شئون السياسة . من ثم فلا مجال لحوار حول ما يضمره الإسلاميون أو غيرهم ، وإنما معيار الحساب هو ماذا يعلنه هؤلاء وهؤلاء ، ويلزمون أنفسهم به فى مواجهة المجتمع .

أما القول بأن الدعوة إلى الحوار تعنى ملاينة الإرهابيين أو الاستسلام لضغوطهم ، فهو فى أحسن فروضه نوع من التبسيط المسرف فى الغلط . إذ الحوار المنشود هو لمن يقبلون بشروطه ونتائجه ، ولا مجال للتهاون فى مسألة الإرهاب . وإذا قال قائل ـ مثل ذلك القيادى الإسلامى الأردنى ـ إنه ملزم فى كل أدائه بالثوابت الشرعية الإسلامية وبالدستور والقانون ، وبالوسائل الديمقراطية السليمة وبالحوار العقلانى ، إذا كان ذلك هو الطرح الذى يتقدم به الطرف الإسلامى ، بحجمه ووزنه الذى نعرفه ، فما الذى يمنع من الحوار معه ؟ وما المصلحة الوطنية فى مخاصمته والإصرار على دمغه بالتطرف ، بحجة أنه « يضمر » شيئًا آخر ؟ !

فى جمهورية طاجكستان ـ السوفيتية سابقا ـ تجربة مهمة فى السياق الذى نحن بصدده ، لم ينتبه إليها كثيرون . فحين استقلت عن الاتحاد السوفيتى ، ودخلت طور التعددية السياسية لأول مرة منذ سبعين عاما ، كانت الساحة السياسية بكرا بعد ، لم تلوثها الأهواء والمرارات ، ولم تتسرب إليها أسباب الدس والوقيعة . عندئذ تشكلت ثلاثة أحزاب أحدها إسلامى والثانى ديمقراطى علمانى ، والثالث قومى . وإزاء تمسك الحزب الشيوعى بالسلطة ، وإصراره على فرض هيمنته على الحكم كما ذى ذبل ، فقد وجدت الأحزاب الثلاثة الأخرى أنه لا سبيل لمواجهة ذلك التحدى إلا بالتحالف فيما بينها ، وأدركت أن ثمة قواسم مشتركة بينها تسمح بإقامة ذلك التحالف . وهذا ما حدث بالفعل ، حيث قام ولأول مرة فى زماننا تحالف بين الإسلاميين والديمقراطيين العلمانيين والقوميين ، فى مواجهة الاستبداد الممثل فى الشيوعيين. ولايزال الصراع بين الطرفين قائما ، حيث يسعى الشيوعيون الآن إلى إبادة الآخرين بقوة السلاح !

لقد أدركت أن التحالف الذى حدث فى طاجكستان هو الصورة الطبيعية والمفهومة فى أى سياق سياسى سليم ، واعتبرت أن الحدث ذاته دليل آخر على مدى انقلاب الأوضاع فى عالمنا العربى !

(٧)

جبهـة وطنيـة أم تحـالف علمـانى ؟

إذا كانت الجبهة الوطنية دعوة جادة لحشد كافة القوى السياسية فى مصر ، لإنقاذ البلاد من المخاطر التى تتهددها ، فأهلا بها ومرحبا . أما إذا كانت ترتيبا لإقامة تحالف علمانى فى مواجهة المدى الإسلامى الراهن ، فإنها ستصبح خطوة باتجاه إذكاء وتكديس الحرب الأهلية الدائرة بين العلمانيين والإسلاميين ، التى تهدد المجتمع بالانشطار . ومن ثم فإنها ستضيف إلى هموم الأمة هما جديدًا من العيار الثقيل ، نحن فى غنى عنه ، إذ فينا ما يكفينا !

وهى مفارقة لا تخلو من إثارة ، أن يروج الزعماء الإسرائيليون حيثما ذهبوا للادعاء بأن «الأصولية » الإسلامية هى « العدو » الذى يهدد الجميع بعد الشيوعية ، ثم أن يصدق الكلام بعض الساسة الغربيين ، فتتوالى تصريحا تهم فى الآونة الأخيرة مشيرة إلى « العدو » الجديد . وها نحن نفاجأ بأن بعض رموز التيارات السياسية فى عالمنا العربى يقفون فى نفس الخندق ، ويرددون الكلام ذاته !

لا تخلو المفارقة من دلالة عميقة ، جديرة بالتأمل والمراجعة ، خصوصا فى أبعادها الكاشفة عن طبيعة وحقيقة المواجهة ، فى أصلها ومنتهاها . وبرغم أهمية ذلك الشق ، فإننا سنكتفى الآن بإثباته من باب التنبيه والإحاطة ، ثم نعود إلى موضوعنا الأساسى الذى أفرز مختلف التداعيات ، وهو « الجبهة الوطنية » .

البداية ربما كانت معلومة للكافة ، فحين جرى التصعيد والتسخين فى المواجهة بين السلطة وبين بعض المنظمات الإسلامية ، ارتفعت الأصوات فى مصر خاصة داعية إلى تعبئة مختلف الجهود الشعبية لمواجهة الأزمة ، خصوصا بعدما ألقت بظلالها المفجعة ليس فقط على الاستقرار فى البلاد أو على مصالحها الاقتصادية ، وإنما أيضا على آفاق المستقبل التى بدت مليئة بالغيوم الكثيفة .

فى هذه الأجواء كتب الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير « المصور » مقالا دعا فيه إلى

تشكيل تلك الجبهة الوطنية ، واعتبرها « ضرورة ملحة » لاجتثاث جذور الإرهاب وتصفية مبررات وجوده . وقد أصاب الأستاذ مكرم حين نشر مقاله فى افتتاحية « المصور » تحت عنوان : ليست فقط قضية الحكم ، أو قضية الحزب الوطنى . (عدد ١٨ مارس ٩٣) .

وأيا كان رأينا فى مدى دقة الحيثيات التى أوردها إلا أن الخلاصة التى انتهى إليها ، والتى تبنى فيها قضية الجبهة ، جاءت معبرة عن ذلك الشعور الملح الذى يراود كثيرين من المخلصين فى مصر ، ممن باتوا يستشعرون قلقا عميقا إزاء ما يجرى ، لذلك قوبلت الدعوة بما تستحقه من حفاوة ، وإن اختلفت أصداؤها ، سواء التى ترددت فى ملتقيات نخبة المثقفين ، أو تلك التى رصدتها مجلة « المصور » فى العدد التالى الذى صدر يوم الخميس (٢٥/ ٣) ، أو تلك التى عبر عنها بعض كتاب صحيفة « الأهالى » . فى العدد الصادر فى ٢٤ / ٣ .

تابعت تلك الأصداء قدر المستطاع ، ليس فقط للأسباب العامة المفهومة ، ولكن أيضًا لأننى كنت أحد الذين حاولوا منذ وقت مبكر التنبيه إلى فتح الحوار بين القوى الوطنية المختلفة، حين كتبت فى سنة ٨٩ « دعوة للاتفاق على القضية رقم واحد » ـ وفى سنة ٩١ «خطاب الخروج من المأزق » ، إلى أن عدت إلى الإلحاح على الحوار الوطنى فى المقالين الأخيرين لهذا الشهر : حتى نخرج من نفق الإرهاب ـ و ـ حتى الثوابت أدركها الخطر .

شأن مختلف القضايا الكبيرة ، فإن الاتفاق على المحتوى كان فى مستوى أهمية الاتفاق على العنوان ذاته . وإذا كانت تلك قاعدة فى العمل العام ، برزت الحاجة إليها بعدما تقدمت المعارف وتعددت التفاصيل وتعقدت العلاقات ، إلا أنها أصبحت ضرورة قصوى فى دول العالم الثالث بوجه أخص . فقد تعلمنا أن الخطايا والجرائم الكبيرة كثيرًا ما ترتكب تحت العناوين الكبيرة .

من هذه الزاوية ، فإن عنوان « الجبهة الوطنية » لا يثير فى ذاته خلافا من أى نوع ، وإنما الخلاف يمكن أن يثور حول المضمون والتفاصيل ، وهو الحاصل الآن فى الإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية هى : جبهة وطنية لماذا ؟ ـ وما هى حدود دورها ؟ ـ وممن تتكون ؟

* فى الرد على السؤال « لماذا » ، بدا أن الأغلبية تعتبر أن « إرهاب الجماعات المتطرفة » هو القضية التى تستوجب التعجيل بإقامة الجبهة الوطنية . وقد كان ذلك محور مقال الأستاذ مكرم محمد أحمد الذى سبقت الإشارة إليه ، وبدا فيه أن الهم الوطنى الأوحد فى المرحلة الراهنة هو «المواجهة الشاملة ضد الإرهاب » . وفيما بدا من أصداء أشارت إليها مجلة « المصور » ، فإن الجميع ، باستثناء اثنين فقط ، تحركوا على ذات الأرضية التى انطلق منها رئيس تحرير المصور .

الإثنان ، وهما ممثلا الحزبين « الناصرى و « العمل » ، الأستاذان ضياء الدين داود وعادل حسين ، دعوا إلى مواجهة الإرهاب فى إطار خطة شاملة للإصلاح السياسى .

فى هذا الاتجاه كتب الأستاذ نجيب محفوظ مضيفًا « الفساد » إلى قائمة ما يهدد البلاد من مخاطر ، حتى قدمه على الإرهاب . وذكر أن الفساد قد يكون ضمن أسباب أخرى ، « من أسباب ظهور الإرهاب أو سبب استفحاله على الأقل » .

ببصيرة ثاقبة دعا الأستاذ نجيب محفوظ إلى « أن نستيقظ ونعيد النظر فى كل شىء » . ـ وإذ نبه إلى « أن المعركة لا تكسب بالرصاص وحده » ـ فإنه دعا السلطة إلى « أن تقنع الناس بأن ما تمثله خير مما لدى الخصوم . ولن يتم ذلك إلا إذا قدمت لهم الحرية والعدل والقيم السامية . وهيهات أن يتحقق ذلك إلا عبر سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وبتر كل عضو فاسد » ـ وفى ختام كلمته تساءل « هل من طريق إلى ذلك ، خير من الديمقراطية الكاملة والرجوع إلى الشعب ؟ » ـ (الأهرام ٢٥/ ٣) .

يلقى الضوء على تلك الساحة الأوسع التى تجاهلها مقال رئيس تحرير « المصور » والتعقيبات التى دارت فى فلكه ، بيان مدوٍ أصدرته « المنظمة المصرية لحقوق الإنسان » فى ٢٠/ ٣/ ٩٣ ، قدمت فيه اعتذارًا إلى الرأى العام المصرى لأنها أصبحت عاجزة عن متابعة انتهاكات حقوق الإنسان المتوالية ، نظرًا لمحدودية إمكانياتها البشرية ، إزاء كثافة وتوالى تلك الانتهاكات . وقال البيان وهو يقوم التقرير الذى حفل بالعديد من الوقائع المذهلة ما نصه : « إن مصر لم تحتج يوما إلى ضرورة احترام القانون وحقوق الإنسان بقدر ما تحتاجه اليوم . وهذا ما يعزز مسئولية الرأى العام ، خاصة وإن ضحايا الدائرة الجهنمية من العنف والعنف المضاد ، ومن الانتهاك المتبادل للقانون ولكل القيم الإنسانية ، قد صارت تتسع لتشمل عددًا متزايدًا من الأبرياء » .

من حسن الحظ أن الالتباس فى هذه النقطة أقل بكثير منه فى النقاط الأخرى ، حتى بدا أن ثمة اتجاها واضحا بين عدد محدود من أهل الرأى يرى أن الخطر لا يكمن فقط فى وقائع الإرهاب ، ولكنه يتمثل بدرجة أكبر فى مجمل الظروف التى أفرزت الإرهاب ، ودفعت به إلى سطح المجتمع المصرى فى هذه المرحلة دون غيرها .

ونحن نقف فى صف تلك القلة ، منبهين إلى ضرورة إحياء التفرقة التى غابت فى أذهان البعض بين مهمة الشرطة ودور المثقفين والسياسيين . لأن التعامل مع وقائع الإرهاب وإثبات أو إحباط المخطط الشيطانى الذى يديره من الخارج « متآمرون كبار » ، كما كتب أحدهم ، هذا الشق يدخل فى نطاق مهمة الشرطة . أما تشخيص الظروف التى أنتجت الإرهاب بمختلف أشكاله ومصادره ، وتنبيه الأمة إلى حقيقة المخاطر التى تهدد العمل الوطنى فى المرحلة الراهنة ، ومن ثم تعبئة الجماهير لمواجهة تلك المخاطر ، هذه المهام هى ما ينبغى أن ينهض بمسئوليته المثقفون والسياسيون .

ونحن نحسب أن الجبهة الوطنية المنشودة هى بين المثقفين والسياسيين ، وليست بين هؤلاء جميعًا وبين الشرطة ، رغم أنها من الأجهزة الوطنية بلا ريب ، لهذا السبب فإننا لا نرى محلا لفرض « أجندة » الشرطة على خطاب المثقفين والسياسيين ، ونذهب إلى أن المهمة الحقيقية للجبهة الوطنية هى العمل على إنقاذ الوطن من محنته ، واستنهاض الهمم لمواجهة مختلف التحديات والمخاطر التى تهدد مسيرته . وقد أثبت الأستاذ نجيب محفوظ فى كلمته السديدة أهم تلك التحديات على نحو لا يحتاج إلى إضافة .

* هل يقتصر دور الجبهة الوطنية على مجرد الحوار والتشخيص وإثبات المواقف ، أم أنه يراد بها شىء أبعد من ذلك وأكثر فاعلية ؟

هذا هو السؤال الثانى الذى تثيره الدعوة إلى إقامة الجبهة ، حيث توقف عندها الكلام المباح ، وتركت إجابته غامضة ، وتتسع لمختلف الاحتمالات . من إقامة المهرجانات الخطابية ، إلى الخروج فى مسيرات التنديد والشجب ، إلى المشاركة فى اللقاء السياسى .

ونحن لا نريد أن نطيل الوقوف عند هذه النقطة ، لشدة الوضوح فى خياراتها . لأننا إذا أخذنا موضوع الجبهة الوطنية مأخذ الجد ، فينبغى أن نستبعد دون تردد اختزال المسألة فى «مكلمة » جديدة (مجلس للكلام) أو فى تظاهرة تتردد فيها قصائد الهجاء لطرف والغزل فى طرف ثان ، والهتاف « بالروح . . بالدم » لطرف ثالث !

الجبهة الوطنية كما نفهمها هى شىء آخر أكبر وأسمى . هى استدعاء لعقول الأمة وفعالياتها السياسية للمشاركة فى مسئولية القرار السياسى ، فى ظرف تاريخى يتسم بالدقة والحرج والحسم . صحيح أن مثل تلك المشاركة ينبغى أن تكون قاعدة لا استثناء ، بمعيار «الديمقراطية الكاملة » التى دعا إليها الأستاذ نجيب محفوظ ، إلا أننا نقنع الآن بمجرد «تجربة» نحاول بها الخروج من المأزق الذى نواجهه .

والأمر كذلك ، فإن السؤال الجوهرى الذى يطرح نفسه الآن هو : هل الحزب الوطنى الحاكم مستعد للقبول بجبهة وطنية تسهم فى القرار ، ولا يكتفى بمجرد التشخيص والحوار ؟

بكلام آخر : هل الحزب الوطنى ، الذى رحب بفكرة الجبهة أمينه المساعد الأستاذ كمال الشاذلى ، مستعد لترجمة ذلك الترحيب إلى واقع سياسى ، يتخلى فى ظله الحزب عن احتكاره للسلطة ، قابلاً بمشاركة القوى السياسية الأخرى معه فى حكم البلاد ؟

إن الرد الإيجابى على السؤال هو الضمان الوحيد لجدية طرح فكرة الجبهة ، أما رفض المشاركة وإبقاء الحال كما هو عليه الآن ، فإنه يعد إجهاضًا للفكرة وتفريغا لها من مضمونها ، ومن ثم تحويلها إلى مشروع قومى جديد لإضفاء الشرعية على « طق الحنك » ، كما يقول إخواننا فى الشام !

* جبهة وطنية ممن ؟

هذا هو سؤالنا الثالث ، الذى قد يستسهل البعض إجابته ، معتبرين أن الجبهة الوطنية تكتب صفتها تلك إذا ما ضمت مختلف القوى الوطنية فى البلاد . وإذ لا نشك فى أن تلك هى الإجابة الصحيحة ، إلا أن بعض مثقفينا لهم رأى آخر فى المسألة يحتاج إلى إثبات ومناقشة .

يتبنى أولئك البعض الدعوة إلى إقصاء التيار الإسلامى من الجبهة الوطنية ، مستندين إلى حجج مختلفة ، تتفق على إدانة ذلك التيار فى أربع تهم رئيسية هى : دعم الإرهاب ـ العداء للديمقراطية ـ فساد الفكر ـ العمل لصالح جهات خارجية .

فى هذا الإطار ذكر المتحاورون ما يلى :

* لسنا حيال فصيل وطنى أخطأ الطريق . ولسنا حيال واحدة من جماعات المعارضة اختارت الشطط والغلو . ولكننا حيال عمل سرى منظم هدفه الأول خراب مصر وتدميرها . ومن ثم فإن هؤلاء الذين يتحدثون عن ضرورات الوفاق الوطنى مع هذه التيارات يخطئون الوصف والفهم والعلاج . (مكرم محمد أحمد ـ المصور ـ ١٨/ ٣) .

* هـذا التيار (الإسلامى) يبتعد عن المسار الوطنى ، بل ربما يناقض المسار الوطنى . وهو فى الواقع العملى يرفض الديمقراطية باعتبارها بدعة غريبة ، بل ويرفض الانتخابات باعتبار أنها تجافى روح الإسلام . . . هم يتمسحون بالديمقراطية بينما هم ضدها فى الجوهر . (ر. السعيد أمين حزب التجمع ـ المصور ٢٥/ ٣) .

* هل يمكن لمصر أن تعود مصر مرة أخرى إلى حكم نظام شمولى أكثر قسوة وغلظة يحكم بالحديد والنار . ويعلق المشانق دون محاكمة ، ويحكم بالكفر على كل صاحب رأى وموقف . ويسوق الجميع كالقطيع ، لأن الاجتهاد محظور والخلاف محرم ؟ . . . هل يمكن أن نغلق كل المنابر والصحف ، ونوصد « بالضبة والمفتاح » كل الأحزاب ، لأن الديمقراطية بدعة ، ولأن الحزبية إفك وضلال . . . (مكرم محمد أحمد ـ المصدر السابق) .

* لقد كانت أمريكا وأوربا وبعض حلفائهم العرب ، هم الذين تولوا على مدار العقود الأربعة الأخيرة دعم وتمويل وتشجيع التيارات السياسية الإسلامية . . . (صلاح حافظ ـ الأهرام ـ ٢٤/ ٣) .

ولإثراء هذه النقطة الأخيرة نذكر بأن الأستاذ مكرم أشار إلى أن ذلك « التيار » انتعش فى كنف النظام العربى إبان حقبة السبعينات ، حين كانت السلطة « تتشكك فى كل المثقفين . .

وتشجع فى بلاهة غبية هذا التيار أملا فى أن يوازن قوى اليسار المصرى » . فى اجتهاد آخر قال أحد المنسوبين إلى « الإسلام المستنير » أن شعار « الإسلام هو الحل » أمريكى الأصل ، لأنه منقول عن حملة الرئيس ريجان فى عام ٨٤ ، التى دعت إلى الرجوع للكتاب المقدس (مجلة أكتوبر ـ ٦/ ٥/ ٩٠) .

وفى رواية ثالثة أدلى أحد رموز التطرف العلمانى بحديث صحفى نشر تحت عناوين تقول : التيار الإسلامى عميل للموساء ـ و ـ أعداء الإسلام هم الذين يطالبون بتطبيق الشرعية (جريدة العروبة ـ ١٠/ ٦/ ٩٠) .

●

لا تدع تلك الآراء مجالا لمشاركة الإسلاميين فى الجبهة الوطنية ، بل إن بين المتحدثين من أخرجهم من نطاق القوى الوطنية ، وكان كلام الأستاذ د. السعيد صريحا وحاسما فى هذه النقطة . الأمر الذى وضعنا أمام نموذج فج يجسد منطق التكفير السياسى ، الذى يخرج عموم الإسلاميين من الملة الديمقراطية والحالة الوطنية .

الخطير فى ذلك الموقف هو تلك الصورة البائسة التى ترسم لعموم التيار الإسلامى ، سواء فى فكره الذى عرض على نحو ربما كان أسوأ مما ذهب إليه غلاة المستشرقين الذين كرهوا الإسلام والمسلمين . أو فى سجله ، حيث اعتبرت الظاهرة الإسلامية إما مصطنعة من قبل السلطة ، أو عميلة لجهات أجنبية . الأمر الذى يوحى بأنه لا شىء فيها نابع من ضمير الأمة التى تعيش فى كنف الإسلام منذ أربعة عشر قرنا !

لكن الأخطر من كل ذلك هو موقف التعميم الذى يتعامل مع التيار الإسلامى وكأنه كتلة واحدة ، وليس فصائل ومذاهب شتى ، ولشذوذها الأقل ربما انطبقت عليه تلك الصورة البائسة التى مررنا بها توا . لكن القدر المتيقن أن الأغلبية والقاعدة على النقيض تمامًا من تلك الصورة ، لكن البعض لا يرون سوى القدر الفارغ من الكوب ، بينما يصر الآخرون على إدارة ظهورهم وإغماض أعينهم عما هو ملئ منه .

إن المرء يدهش أيما دهشة حين يطالع ذلك التبسيط المذهل للمسألة ، الذى يعمد إلى إدانة مجمل الحالة الإسلامية ، ثم يسعى إلى حذفها من الحوار الوطنى ، لينتهى إلى صيغة للوفاق الوطنى .

وتزداد تلك الدهشة أن يصدر خطاب استبعاد الإسلاميين متزامنا مع الإعلان عن « لقاء مشترك بين حزب التجمع والشيوعيين » ، وهو الخبر الذى أبرز على الصفحة الأولى من جريدة

« الأهالى » (عدد ٢٤/ ٣) . وأشير فيه إلى أن اللقاء بحث بعض قضايا العمل الوطنى . الأمر الذى يوحى بأن الإسلاميين هم الطرف الوحيد الذى يراد له أن يحتل مرتبة « المنبوذين » المتعارف عليها فى الهند !

أى عقل سياسى هذا الذى يمكن أن يقر مبدأ حذف تيار الوسط والاعتدال الإسلامى ، الذى يرفض الإرهاب ويعلن التزامه بالقانون والدستور ، وبقواعد الممارسة الديمقراطية ؟

وإذا غاب ذلك التيار بكل ثقله وحجمه المشهود فى الساحة ، فمع من يتم الحوار ، وهل يبقى ثمة أمل فى وفاق وطنى حقيقى ؟

إن الذين يدفعون فكرة الجبهة الوطنية لكى تتحول إلى حلف علمانى فى مواجهة المد الإسلامى ، لتصفية حسابات خاصة أو للتعبير عن رفضهم أو كراهيتهم لكل ما هو إسلامى ، خصوصا ما يمثل الاعتدال والوسطية فيه ، هؤلاء لا يشقون الصف الوطنى فقط . وإنما هم أيضًا يقفون فى مقدمة المشجعين والمحرضين على الإرهاب والتطرف .

لا يخلو الأمر من مفارقة ، فصاحب الصوت الأعلى الداعى إلى حذف الإسلاميين وتكفيرهم سياسيا ونعتهم سخرية وكراهة بوصف « تيار التأسلم السياسى » . ألقى علينا بالمناسبة موعظة مسهبة ، فى أصول الوطنية والجبهة الوطنية والوحدة الوطنية ، على صفحات مجلة المصور . وهو ما يمكن أن نحتمله من أى شخص آخر عداه فى مصر . لسبب جوهرى هو أن واعظنا الفاضل كان المصرى الوحيد الذى أعلن اسمه ضمن قائمة الذين تلقوا أموالا من موسكو ، باعتباره مندوبا عن الحزب الشيوعى المصرى وعضوا فى مكتبه السياسى . وهى القائمة التى نشرتها مجلة « أنباء موسكو » فى شهر ديسمبر ٩١ ، وأشار إليها تقرير نشر على الصفحة الأولى لجريدة « الأهرام » فى ٣٠/ ٢/ ٩٢ ، تحت عنوان « أسرار مثيرة حول مساعدة جورباتشوف للأحزاب الشيوعية فى العالم » .

لا يستطيع المرء أن يكتم الضحك من شدة المفارقة . . لكنه ضحك كالبكا !

(٨)

أزمـة المثقفـين

لا مفرمن الاعتراف بأن التقاطع قد بلغ مداه فى محيطنا الثقافى ، حتى صرنا نعيش انقساما حادًا ، لا أراه مسبوقًا ، ولا أحسبه ملحوقا !

وإذا كان العالم يتحدث الآن عن الوفاق والتعايش واحترام الآخر ، فإن « داء التقاطع » الذيتحدث عنه مؤرخونا الأقدمون واعتبروه بين أسباب سقوط الأندلس ، ذلك الداء ، لا يزال أكثر العلل تفشّيا فى العالم العربى . لا جديد حقا فى خصومات الحكومات ، التى أصبحت من «التقاليد »المستقرة فى عالمنا ، لكن الجديد الذى طرأ خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، تمثل فى جنسين من الخصومات ، أحدهما خصومات الشعوب فى الأقطار المختلفة ، وثانيهما خصومات التيارات المتصارعة بين فئات الشعب والقطر الواحد .

خصومات الشعوب تجلت كما هو معلوم فى أعقاب حرب الخليج ، التى خلفت مرارات عديدة فى نفوس قطاعات عريضة من الخليجيين خاصة ، تجاه بعض الشعوب العربية الأخرى ، التى صنفت فى الجانب العراقى بالحق أو بالباطل . وتعبيرات تلك الخصومة بلا حصر ، فأبناء تلك الشعوب صاروا يوصفون فى الخطاب الإعلامى بأنهم « رعايا بلاد الضد » (!) ومؤخرا قرأنا مقالة لكاتب كويتى كان عنوانها « لا مصالحة ولا مصارحة » . اعترض فيها على كل تفاهم مع بلاد « الضد » ، وقال صراحة « إننا لا نصالح أعداءنا (!) الذين يضمرون البغضاء لنا » ، (الأنباء ١٤/ ٦) .

ولئن كانت تلك صفحة محزنة يتعين على الراشدين فى الأمة أن يسعوا إلى طيها (على الأقل قبل التصالح مع إسرائيل وإقامة المنظومة الشرق الأوسطية) ـ إلا أننى أزعم بأن الجنس الثالث من الخصومات لا يقل بؤسا ، بله أشد خطرا . فعندما نصبح فى مواجهة انقسام بالعمق الذى نراه بين النخب المثقفة فى الوطن الواحد ، فإن ذلك الإنقسام يغدو مهددا لقواعد البناء كله . فأنت لا تستطيع أن تستبشر بمستقبل أمة ، إذا كانت أقطارها تعانى من التمزق

والحروب الأهلية ، فضلا عن أن توفر « الحلم المشترك » هو أحد الشروط اللازمة لقيام الدولة وثبوت فكرة الوطن .

●

نعم . الصراع الفكرى قائم ومتجذر فى مصر منذ القرن الماضى ، حين عمد محمد على باشا إلى تخليق صفوة جديدة فى المجتمع ، من رحم التعليم المدنى الذى استحدثه والنموذج الغربى الذى تعلق به . واحتلت تلك الصفوة ذات المكانة التى تربعت عليها الصفوة التى تخرجت من الأزهر ، وقادت الحياة الثقافية والسياسية والحركة الوطنية سنين عددًا . وكان ذلك التحول هو بداية الصراع الخفى والمعلن بين النخبتين ، الذى ظل ملازما للمسيرة المصرية منذ ذلك الحين ، وحتى هذه اللحظة . للدقة فإن الصراع فى جوهره لم يكن بين نخبتين متباينتين فى منابع الثقافة ومناهج الإصلاح ، بقدر ما كان صراعا بين نموذجين حضاريين مختلفين . ولئن بدا وكأنه اشتباك بين العلمانيين والإسلاميين ، وإنما ظل فى حقيقته صراعا بين مشروع حضارى غربى وآخر إسلامى معبر عن عقيدة المجتمع ووجدانه . وكان العلمانيون دعاة المشروع الأول هم القابضين على السلطة والمهيمنين على القرار السياسى .

غير أن أهم ما ميَّز ذلك الصراع ، أنه فى خفوته وحدته بدا تعبيرا عن التنوع الفكرى والسياسى ، ولم يؤد إلى حالة الانشطار التى تهدد الإجماع الوطنى . ساعدت على ذلك ظروف عدة . ربما كان أهمها ما يلى :

* خضوع البلاد للاحتلال الإنجليزى ، الذى كان تحديا سافرا فرض أولويته على الجميع .
* توفر مناخ عام احتمل التعددية السياسية ومارسها من خلال الأحزاب السياسية المختلفة .
* التواضع النسبى لحجم الحالة الإسلامية ، إذ تمثلت آنذاك فى « جماعة » الإخوان التى تميزت مواقفها وبرامجها ـ على الجملة ـ بالاعتدال .
* وعى النخب السياسية التى تربت فى ظل بعض القيم الديمقراطية .

أيا كان السبب . فالشاهد أن التقاليد التى سادت طيلة تلك المرحلة هيأت أجواء كانت فى صالح التعايش ، الذى استبعد تلقائيًا حالة الانشطار .

اختلفت الصورة بعد ثورة يوليو ٥٢ ، التى اشتبكت مع حركة الإخوان على النحو الذى يعرفه الجميع ، لكنها أيضا كانت مشتبكة مع كافة القوى السياسية الأخرى . ورغم أنها فى تلك المرحلة المبكرة وجهت ضربات عدة إلى قيم التعايش والديمقراطية فى مصر ، إلا أن المشروع الوطنى الذى تبناه الرئيس جمال عبد الناصر كان تعبير قويا عن طموح الأمة وحلمها فى الاستقلال ، الأمر الذى كان موضع إجماع من الجماهير ، وكانت له أصداؤه التى غطت على عوامل الصراع الفكرى وتجاوزتها .

انقلبت الموازين فى مرحلة السبعينات ، التى كان تفكيك المشروع القومى الناصرى أحد أهم تحولاتها . وفى ظلها انتقلت مصر بالكامل إلى مرحلة « اللامشروع » ، حيث تبنى الخطاب السياسى والإعلامى خطا مناقضا لكل توجهات العقدين السابقين فى الاقتصاد والسياسة ، حتى خيَّم على الجميع قدر هائل من البلبلة ، حتى لم يعد يعرف بالضبط ، ما إذا كنا مع القطاع العام أم الخاص ، مع الاشتراكية أو الرأسمالية ، مع أمريكا أو ضدها ، وكذلك الاتحاد السوفيتى . أيضا لم يعد يعرف أحد بعد اتفاقيات كامب ديفيد ما إذا كانت إسرائيل عدوا أم لا ؟ !

فى تلك الفترة دخلت مصر طور التعددية السياسية بعد حوالى ربع قرن من الانقطاع . وفيما كان المجتمع يحاول استعادة توازنه فى مواجهة الهزات السياسية والاقتصادية التى خلخلت دعائمه ومسلماته ، كانت التيارات السياسية المختلفة تخرج من كمونها أو بياتها الشتوى الطويل ، محاولة استعادة مواقعها على خرائط الواقع . توازى ذلك مع إطلاق عناصر الإخوان من السجون والمعتقلات ، والأهم من ذلك ، مع بروز ظاهرة المد الإسلامى التى هى من إفرازات محاولة البحث عن الذات والعودة إليها ، ولا يستبعد تأثرها بهزيمة يونيو ٦٧ .

الانشطار الذى نتحدث عنه لاحت بوادره فى الثمانينات وبلغ الذورة فى التسعينات . حيث برزت تدريجيًا ، وبشكل حاد وقوى ، عوامل الانقسام الفكرى والسياسى ، التى أدت إلى تحول المجتمع إلى معسكرين متناقضين ومتحاربين ، يرفعان ضمنا ذات الشعار الذى تحدث عنه صاحبنا الكويتى : لا مصارحة ولا مصالحة ! . اجتمع العلمانيون فى أحد المعسكرين ، وصنف الإسلاميون فى المعسكر الآخر . وإذ تقطعت بينهما الجسور وانعدمت لغة الحوار ، فإن التراشق والقصف المتبادل ظل التعبير الأكثر بروزًا عن علاقة الطرفين . حتى إننا لا نبالغ إذا ما قلنا أن الوضع الراهن أصبح بمثابة حرب أهلية غير معلنة ، تتصاعد مؤشراتها وتتنوع أسلحتها ، وظل هدفها ثابتا هو : تصفية الآخر ، ماديا وجسديا حينا ، ومعنويا فى أحيان أخرى كثيرة .

●

إذا ما حاولنا أن نرصد أسباب ذلك الانشطار ، فقد ترجعها إلى أمور عدة هى :

* غياب المشروع الوطنى ، الذى يعبر عن الوجدان العام . ومن ثم يحظى بالإجماع العام .

* افتقاد الساحة السياسية إلى قيم التعايش ، التى سادت فى المرحلة الليبرالية نسبيا التى سادت قبل ثورة ٥٢ . فبعد حوالى ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد والفرد الواحد فى الأغلب ، لم يكن ميسورا الانتقال إلى طور التعددية السياسية بغير تشوهات وكان من نتيجة ذلك أن توفرت لمصر هياكل ديمقراطية . دون قيم ديمقراطية .

* تراجع دور الطبقة الوسطى ، التى هى تاريخيا الممسكة بميزان الاعتدال والاستقرار فى المجتمع . وكان ذلك التراجع أو التآكل ناشئًا بالدرجة الأولى عن تفاقم الأزمة الاقتصادية ، واتساع الفجوة بين شرائح المجتمع وطبقاته . ومن شأن ذلك أن يختل توازن المجتمع ، ومن ثم تتوفر التربة المواتية لمختلف إفرازات التطرف والتوتر .

* حدوث استقطاب حاد فى الواقع السياسى ، نقل « الحرب الباردة » إلى الساحة الوطنية ، بعد تجاوزها على المستوى الكونى . فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى واستبعاد مشروعه الاشتراكى من خيارات المستقبل ، أصبح المشروع « الليبرالى » الغربى هو الخيار المتبقى ، الذى اعتبره البعض خيارًا أوحد و « نهاية للتاريخ » . وإزاء التخوف من الهيمنة الغربية المترتبة على ذلك الخيار ، فقد برز المشروع الإسلامى كخيار مقابل ، يمثل ضمانا وملاذا فى مواجهة تلك الهيمنة . ومن ثم . فقد انقسمت الساحة إلى معسكرين متقابلين . وفى غياب قيم التعايش التى أشرنا إليها توا ، فإن العلاقة بين المعسكرين قامت على أساس التقاطع والاشتباك ، وليس على التواصل والحوار .

* النمو العشوائى للحالة الإسلامية . ففى غيبة شرعية العمل السياسى الإسلامى ، انعدمت فرص التربية والترشيد لشرائح عديدة من الشباب الذين انخرطوا فى تلك الحالة ، الأمر الذى أوقعهم فى محظورات عديدة ، كان التعصب والتطرف والإرهاب من تداعياتها . وأيا كان دور الفعل أو رد الفعل فى تلك التداعيات ، فالشاهد أن ذلك النمو العشوائى أسهم إلى حد كبير فى توسيع نطاق الاشتباك ، ومن ثم تعميق المخاوف ، ليس فقط مع المعسكر الفكر المقابل ، ولكن أيضا مع قطاعات كانت تقليديا محل عناية وتقدير الحركة الإسلامية . مثل الأقباط .

* واقعة الانتخابات الجزائرية التى تمت فى نهاية عام ٩١ ، وكانت بمثابة رسالة إلى القوى العلمانية المحتكرة للسلطة فى العالم العربى منذ بدايات القرن الماضى ، بأن سلطانها مهدد بالزوال من باب الديمقراطية ذاته . الأمر الذى استنفر مختلف النخب العلمانية لكى تدافع عن وجودها ، فبرزت دعوات تأجيل المشروع الديمقراطى ، وتقديم الإصلاح الاقتصادى على الإصلاح السياسى ، وابتكر البعض عنوان « ديمقراطية الاستثناءات » ، لتبرير استبعاد الإسلاميين من العمل السياسى ، بحجة الدفاع عن الديمقراطية . وفى كل الأحوال فقد ظل الهاجس الأساسى لتلك النخب العلمانية هو قطع الطريق أمام تقدم الحالة الإسلامية ، وحصارها أو تصفيتها ما أمكن ذلك .

* فى هذه الأجواء لعبت التعبئة الإعلامية الموجهة دورًا أساسيًا فى إذكاء المواجهة وتعميقها ، وإقصاء التعقل والحلول الوسط . وبدلا من أن يقوم بدوره المفترض فى الحوار والتواصل ، فإن الخطاب الإعلامى ، بما توفر له من قدرة هائلة ومتنامية على التأثير ، تحول إلى طرف فى

الاصطفاف السياسى ، وإلى أداة فى التعبئة المشتبكة مع الحالة الإسلامية . من هذه الزاوية ، فقد اتجه عطاؤه إلى تأجيج المخاوف وتكديس التقاطع بين المعسكرين . وهو أمر لم يقف عند حد هتك الذاكرة وتعميم الانطباعات السلبية ، لكنه تجاوز ذلك إلى حد طمس الفوارق بين فصائل الحالة الإسلامية ، وتشويه تيار الاعتدال فيها ،بحيث بدا وكأن تلك الحالة المتنامية شر مطلق ينبغى التخلص منه . وبهذا المسلك فقد برز التكفير السياسى ليكون تعبيرا موازيا للتكفير الدينى ، كما قلنا فى مقام سابق .

* لا نستطيع أن نتجاهل فى هذا السياق الدور الذى يقوم به نفر من فلول الشيوعيين المحترفين ، الذين انهار مشروعهم ولم تعد لهم رسالة يبشرون بها ، فأصبحت رسالة بعضهم لا تخرج عن حدود هدم المشروع الإسلامى واستنفار مختلف القوى ضده . حتى وجدنا منهم من «تخصص» وتفرغ لهذه المهمة . ولم يجد ما يكتب فيه ويبشر به طيلة السنتين الأخيرتين إلا تشويه الخطاب الإسلامى وتنفير الناس من معتدليهم قبل متطرفيهم ، وإثارة مخاوف الأقباط وتأليبهم على المسلمين فى كل مناسبة . ومن خلال المزايدة والوقيعة ـ التى تستخدم مختلف اللافتات النبيلة ـ وجد هؤلاء لأنفسهم دورًا وحضورًا ، واكتسبوا مشروعية فى ذات الوقت .

* قد يفكر البعض فى دور الاختراق الذى قد تقوم به عناصر أجنبية ، لها مصلحة فى تأجيج الصراع الداخلى بين القوى السياسية المتباينة ، لإنهاك البلاد وإشاعة عدم الاستقرار فيها . وهو دور لا ينبغى استبعاده من الناحية النظرية ، خصوصا وأن مصر مفتوحة لمثل ذلك الاحتمال . مع ذلك فليس لدينا شواهد ظاهرة تثبت ذلك الظن ، وما خفى منها فعله عند الله .

●

الانشطار مفجع بحد ذاته ، وخطير فى توقيته . وأرجو ألا أكون بحاجة إلى شرح أسباب الفجيعة فى وطن انقسم مثقفوه ، وانزلقوا فى مدارج الحرب الأهلية . حتى انفصمت رابطتهم الجامعة ، وأصبحت كافة الثوابت موضع جدل ومنازعة . أما خطورة التوقيت فمرجعها إلى الظرف التاريخى الذى نعيشه ، حيث يعاد رسم خرائط المنطقة العربية ، وتعود القوى الكبرى آملة فى ممارسة أدوار الهيمنة التى باشرتها فى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ، وإن اختلفت الرايات والمسميات والأساليب .

على صعيد الداخل ، فهناك إعصار العنف والإرهاب الذى يهدد البلاد ويفزع العباد . وقد بلغ درجة مؤرقة ، تستوجب مراجعة واسعة وتصديا شاملا وحوارا عميقا بين مختلف القوى الوطنية فى البلاد .

تلك ظروف تفرض على كل الذين ينتسبون إلى الوطن ، أيا كانت رؤاهم وخلافاتهم

الفكرية والسياسية أن يستعلوا فوق حساباتهم أو مراراتهم ، وأن يبحثوا عن القواسم المشتركة بينها ، فتكرسها وتوظفها من أجل مواجهة التحدى الأكبر الذى يهدد الجميع ، العلمانيين والإسلاميين ، والدنيا والدين ! .

إننا لا نعدم عقلاء وراشدين ، يدركون المخاطر ويبصرون الآفاق والمخارج . بذات القدر، فإننا لا نشك فى أن أى جهد مخلص يبذل لمد الجسور ورصد القواسم المشتركة يمكن أن يبلغ غايته ، دون أن تكون هناك « تنازلات » ذات بال ، ودون أن يكون هناك غالب أو مغلوب .

وعندما يكون الهدف هو استنقاذ الوطن والأمة ، فليس لأحد أن يزايد على الآخرين ، وليس لطرف فى النخبة المثقفة أو حتى السياسية أن ينصب نفسه وصيا على العمل الوطنى . بحيث يقرر شروط اللياقة فى الآخرين ، أو يعطى لنفسه حق منحهم شهادات حسن السير والسلوك . لكن الأمانة والمسئولية تقتضيان فتح الأبواب على مصارعها لجميع التيارات السياسية لكى تنهض بواجبها إزاء التحديات الراهنة . خصوصا وأننا نحسب أن الأولوية الآن ينبغى أن تعطى للدفاع عن الاستقلال والحرية والديمقراطية ، وتلك أمور ليست موضع خلاف بين الإسلاميين أو العلمانيين . أما الإدعاء بأن الطرف الإسلامى لا يؤمن بالديمقراطية ، فإنه لا يقل فسادًا عن ادعاء البعض بأن العلمانيين لا يؤمنون بالله ! .

وإذ نقر بأننا نعانى أزمة فى ثقافتنا الديمقراطية ، وبأن تلك محنة عامة ليست محصورة فى تيار دون آخر ، فإننا لا نرى بديلا عن فتح باب الحوار بين الجميع دون تمييز ، للاتفاق على أولويات العمل الوطنى وثوابت المشروع الوطنى . ولمن قبل بتلك الأولويات والثوابت أن يسهم بعطائه مقدرًا ومشكورًا ، أما من أعرض ونأى فسيكون ذلك اختياره ، ولا يلومن عندئذ إلا نفسه .

لسنا هنا فى صدد مناقشة التفاصيل ، ولكننا معنيون فى هذه اللحظة بإثبات الحالة والتنبيه إلى الخطر والدعوة إلى تقرير المبدأ . . وإذا ما تحقق ذلك ، فلنا أن نتكلم بعد ذلك فيما قد يعد تفاصيل أو ضمانات . وسيكون لكل حادث حديث .

(٩)

لماذا نكيل بكيلين ؟

هذه حالة « تلبّس » تصور خطابنا الإعلامى ومثقفينا فى وضع باعث على الخجل ومثير للتساؤل والدهشة . فبينما يعلو صوت الجميع بالانتقاد والاحتجاج . دفاعا عن انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان ، فإن ذلك الصوت خفت تماما حتى لم يكد يسمع ، إزاء انتهاكات ذات الحقوق فى تونس . كيف ولماذا ، تلك هى القضية !

قبل أى كلام فى الموضوع ، فإننا نحذر من الخطأ فى تلقى هذه الرسالة ، إذ ليس مقصودنا على الإطلاق أن تسكت أصوات الاحتجاج على ما يجرى فى السودان ، وأن يعامل نظامها باللطف الذى يعالج به الشأن التونسى ، وإنما دعوتنا الأساسية تصب فى اتجاه التمسك بالموقف المبدئى إلى أبعد مدى ، ورفع الصوت عاليا بالاحتجاج على كل انتهاك لحقوق الإنسان أيا كانت هوية مقترفه أو ملّته .

على صعيد آخر ، فإننا نحذر من تكرار الخطأ الذى وقعنا فيه من قبل ، حيث جاملنا وغضضنا الطرف سنين عددًا عن انتهاكات حقوق الإنسان فى العراق ، حتى استقوى النظام وافترى ، ولم يتورع عن انتهاك حرمة قطر عربى بأكمله هو الكويت ، وكانت الكارثة التى حلت بالأمة من جراء ذلك . ومازلنا حتى الآن نعانى من جراحها وأوجاعها .

من ناحية ثالثة فإننا نتورع عن التعميم ولا نطلق الإدانة بغير تحفظ . فثمة أصوات لم تجامل ، وأثبتت موقفًا شريفا وحاسما فى التعامل مع الموضوع . ونخص بالذكر هنا « المنظمة العربية لحقوق الإنسان » التى كان تقريرها الأخير ـ الصادر قبل شهرين ـ كاشفا لمختلف انتهاكات حقوق الإنسان فى عالمنا العربى . لكن مشكلة ذلك التقرير إنه بمثابة شهادة «سرية » ، لم يتح لها أن ترى النور ، بسبب التعتيم الإعلامى الكثيف على محتواه ، لأسباب مفهومة بطبيعة الحال . لهذا قلنا فى مستهل كلامنا أن صوت الاحتجاج الذى نقصده « خفت حتى لم يكد يسمع » .

لماذا نخص بالذكر تونس والسودان ؟

لسبب أساسى هو أن هناك قضية واحدة مثارة فى البلدين ، حيث أعلن رسميا فى كل منهما عن اكتشاف محاولة لقلب نظام الحكم . فى الخرطوم ، قيل خلال أغسطس الماضى إن الذين دبروا المحاولة هم بعض ضباط الجيش ، العاملين والمحالين إلى المعاش ، بالاتفاق مع عناصر من حزب الأمة . وفى تونس ، قيل إن المدبرين هم من القياديين والأعضاء فى حزب النهضة الإسلامى ، الذين رتبوا لمؤامرتهم تلك فى شهر سبتمبر الفائت .

فى البلدين ألقى القبض على عدد من الأشخاص ، وقيل إنهم اعترفوا ، وأدلوا بتفصيلات كثيرة عن الشركاء والأسلحة والتمويل والأهداف . ثم أعلن عن أن المتآمرين سيقدمون إلى المحاكمة لينال كل جزاءه ، وتأخذ العدالة مجراها .

لنا استدراك بسيط هنا من شقين ، الأول أن الذى بلغنا حتى الآن هو رأى الادعاء والاتهام وحده ، الذى لم يفنده دفاع ، ولم يقل القضاء كلمته فيه . ومن ثم فما صدر هو بيانات رسمية لطرف غير محايد فى الموضوع (هو المجنى عليه افتراضًا) .

الشق الثانى يتمثل فى أن خبراتنا التاريخية فى العالم العربى تدفعنا دائمًا إلى التحفظ فى استقبال ما يتردد بين الحين والآخر عن مؤامرات من هذا القبيل أو غيره . فقد علمتنا تجارب ودروس عديدة أن « المؤامرات » على أنظمة الحكم تكتشف دائمًا ـ وبالصدفة ! ـ فى ظل الأوضاع المتأزمة فى الداخل ، وأن الأجهزة الأمنية قد تفوت مؤامرات تدبر من الخارج أو تهون من شأنها ـ مثل اغتيال أبو إياد وأبو جهاد ورفاقهما ـ لكنها تصبح شديدة اليقظة وعالية الهمة ، بحيث لا تفوت أية مؤامرة تحاك من الداخل ، بحيث بات بمقدورها فى كل وقت أن «تكتشف » أمثال تلك المؤامرات .

علمتنا تلك الدروس أيضًا أن اصطناع المؤامرة ليس أمرًا مستعصيًا على أهل الاختصاص فى الموضوع ، المؤهلين لأداء تلك « الرسالة » . أعنى أنه صار بوسع « المحترفين » أن ينسجوا مؤامرة شديدة الإحكام من الصفر . فيقبض على متهمين ، وتحرر اعترافات بأيديهم ، تمهر بتوقيعاتهم . وربما أعلنوا بأنفسهم تلك الاعترافات ، مقترنة بتأكيدات شهود مثل زوجاتهم وأمهاتهم . وفى الوقت ذاته « تكتشف » أسلحة ومنشورات فى المخابئ والسراديب . . ذلك كله يمكن أن يحدث ، ويعلن بالصوت والصورة ، بينما تكون القصة من أولها إلى آخرها مختلقة وملفقة !

ذلك حدث بالفعل . والذين عايشوا أمثال تلك المؤامرات السياسية لابد يذكرون محاولات الاغتيال التى وقعت قبل عامين فى القاهرة . والتى ألقى القبض على بعض الأشخاص من جرائها ، وحسبما ذكرت الصحف ، فقد « اعترف » أولئك المهتمون بارتكابهم تلك الجرائم ، ثم تبين لاحقا أن الفاعلين كانوا أناسا أخرين ، قبض عليهم فيما بعد . . واعترفوا !

صدى الإعلان عن المحاولتين فى الخطاب الإعلامى العربى جدير حقا بالمتابعة ، لأنه يكشف عن ثغرات خطيرة فى أسلوب وموقف ذلك الخطاب ، إزاء عدد من القضايا بالغة الدقة والأهمية فى الواقع العربى .

ما كتب عن السودان كان غزيرًا وكثيفًا ملاحقا لكافة التفاصيل اليومية . من البداية كان هناك تشكيك فى صحة البيانات الرسمية السودانية، انطلق من أن مقولة أن المؤامرة ـ المزعومة ـ ليست إلا حيلة مستجدة لإجراء تصفيات جديدة فى الجيش السودانى ، لإبعاد العناصر المشكوك فى ولائها ، بهدف أن يصبح الجيش خالص الولاء للسلطة الحاكمة ، وللجبهة الإسلامية المتحالفة معها أو المساندة لها .

بعد ذلك توالت التقارير مشيرة مرة إلى أن حكومة ثورة الإنقاذ فى السودان فشلت فى سياساتها الاقتصادية ، مما أثار تذمر الجماهير السودانية وغضبها ، فلم تجد مفرا لتجنب الانفجار من الإعلان عن وجود مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال رموزه .

ذاعت تقارير أخرى تتحدث عن التعذيب فى السجون لانتزاع الاعترافات ، وعن مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان ، التى طالت العمال والطلبة . ثم قرأنا متابعات يومية للإضراب الذى وقع فى جامعة الخرطوم ، والصدامات التى ترتبت عليه . وأدت إلى مقتل أحد الطلاب .

تزامنت تلك التقارير مع بيانات متتالية ظلت تصدرها المعارضة السودانية من بعض العواصم العربية والأوربية منددة « بجرائم » حكومة الخرطوم ، وعدوانها على الحريات وعلى الإنسان السودانى .

بيان التجمع الوطنى الديمقراطى أكد « أن المئات من أبناء الشعب السودانى ، من مدنيين وعسكريين وسياسيين ونقابيين يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب الجسدى والمعنوى ، وهم مهددون بأحكام الإعدام والسجن التعسفى ، تصدرها ضدهم محاكم صورية ، رتبت لها قيادة الجبهة الإسلامية ، بعدما أعلنت عما أسمته بمحاولة الانقلاب العسكرى فى العشرين فى أغسطس ١٩٩١ » .

وناشد البيان « كافة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان سرعة التدخل ، ومطالبة السلطة العسكرية فى السودان ، السماح لها بإيفاد مراقبين عنها ، يحضرون ويتابعون المحاكمات التى أعلنت سلطة الخرطوم أنها ستجريها للمعتقلين العسكريين والمدنيين فى محاولة الإنقلاب المزعوم» .

من جهة أخرى أعلن السيد فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب ـ وهو وزير سودانى سابق ـ تحديه للنظام العسكرى ، إن كان صادقًا فيما ذهب إليه من اتهامات أن

يجرى محاكمات علنية عادلة ، على أن تشكل المحاكم المخصصة لذلك من قضاة المحكمة العليا والاستئناف السابقين المشهود لهم بالنزاهة . . وطالب بالسماح لممثلين عن اتحاد المحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان بمتابعة سير المحاكمات .

لم يمض سوى وقت قصير حتى تصدرت الصفحات الأولى للصحف العربية عناوين تنقل عن المعارضة السودانية ، فى بيان بثته الوكالة الفرنسية يوم ٣٠ سبتمبر باسم القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية ، أن المحاكم العسكرية المشكلة انتهت من مهمتها ، وأصدرت حكما بالإعدام على ١٣ مدنيا واثنين من العسكريين . أضاف البيان أن الأحكام رفعت إلى مجلس قيادة ثورة الإنقاذ ، و « المجلس الأربعينى » الذى يضم عسكريين ومدنيين من قيادات الجبهة الإسلامية .

فى ذات الوقت أصدر التجمع الوطنى الديمقراطى بيانا من لندن دعا فيه العالم إلى التدخل « لإنقاذ حياة العسكريين والمدنيين المعتقلين بتهم ملفقة » .

عقب إذاعة هذه البيانات نقل عن وزير الإعلام السودانى أن السلطات سجلت المحاكمات على شريط « فيديو » ، وستبثها عبر التليفزيون خلال أيام . لكن مصادر المعارضة ردت قائلة بأن مثل هذا الأمر « يزيد المزيد من الشكوك ، لأن السلطات السودانية يمكنها التلاعب بشريط الفيديو حسبما تريد » .

وبينما صوت المعارضة السودانية يتردد يوميا عبر مختلف قنوات الخطاب العربى ، مشككا فى صدقية موقف الحكومة ، ومفندا مختلف ردودها ودعاواها ، حدث الانشقاق بين قوات التمرد فى الجنوب ، وسارع وزير فرنسى ـ عضو فى الحكومة ـ إلى لقاء جون قرنق داخل الأراضى السودانية ، دون علم حكومة الخرطوم ، ليطمئن منه على الموقف . ثم أعلن بعد أيام أن الولايات المتحدة وفرنسا سوف تدعمان « قوات جيش تحرير السودان » ، بعد أن تخلت عنها حكومة أديس أبابا ، وعرف أن بعض الدول الإفريقية المجاورة للسودان ـ كينيا فى المقدمة ـ استجابت لرغبة الأطراف الغربية فى أن تكون مقرًا لأنشطة التمرد المسلح ضد حكومة السودان .

طيلة تلك المرحلة ، لم يكن التناول الإعلامى مقصورًا على مجرد تبنى وإبراز كافة بيانات المعارضة السودانية ، وإنما كان للعديد من الكتاب والمحللين العرب إسهاماتهم المستمرة فى إدانة موقف حكومة الخرطوم ـ التى ظلت توصف بأنها حكومة الجبهة الإسلامية ـ وقد تصاعدت تلك الإدانة فى أعقاب الكشف عن محاولة الانقلاب ، وبلغت ذروتها عندما ترددت أبناء الإعدامات ، التى لم يتأكد خبرها ، ولم يعرف أنها نفذت .

ما الذى حدث عقب الإعلان عن اكتشاف محاولة الإنقلاب فى تونس ، بعد أسابيع من قصة انقلاب السودان ؟

ذات الصحف التى تبنت بالكامل موقف المعارضة السودانية وشككت على طول الخط فى دعاوى « ومزاعم » حكومة الخرطوم ، وجدناها هذه المرة تتبنى بالكامل موقف السلطة التونسية ، وتتجاهل على طول الخط بيانات المعارضة التونسية !

للدقة ، فإن الإعلان الذى تم بتونس فى التاسع والعشرين من سبتمبر لم يكن الأول من نوعه ، وإنما كان حلقة ثانية لإعلان سبق تم فى الثامن والعشرين من شهر مايو ، عن اكتشاف مؤامرة لتغيير نظام الحكم دبرتها حركة النهضة الإسلامية ، بهدف إقامة « جمهورية إسلامية ثيوقراطية » ، حيث أعلن آنذاك عن بعض تفاصيل المخطط وأدواته ، التى كانت بمثابة كميات من الحجارة والسلاسل والسكاكين والقضبان الحديدية إضافة إلى بعض قنابل المولوتوف وأدوات التنكر .

هذه المرة أضاف الإعلان صاروخًا من طراز « ستينجر » قيل أن شباب حركة النهضة رتبوا أمر الحصول عليه من المجاهدين الأفغان ، وذلك بهدف إتمام عملية اغتيال كبرى تحدث فراغًا دستوريا فى البلاد ، وقيل إن هناك ثلاثة « سيناريوهات » أعدت من جانب المتآمرين للإطاحة بنظام الحكم والقضاء على القيادات السياسية فى البلاد .

ردت قيادة حركة النهضة على الإعلان الرسمى ، وفندت الوقائع التى وردت فيه ، وبثت الإذاعة البريطانية ملخصا لبيان الرد فى نشرة مساء الثلاثين من سبتمبر . ولكن الصحف العربية لم تشر إليه . صحيفتا «الحياة » و « الشرق الأوسط » اللندنيتان قالتا فى سطر واحد إن قيادة الحركة الإسلامية نفت ما نسب إليها ، ولم تذكر أية تفاصيل مما ورد فى بيان النفى .

منذ بداية سبتمبر ، بل منذ الإعلان الأول فى آخر مايو ، وتصريحات رجال السلطة فى تونس هى مصدر الإخبار ومحور التعليقات فى خطابنا الإعلامى العربى . أما وجهة نظر المعارضة فقد حجبت تماما ، ولم يقدر لها أن تظهر إلا فى نشرات ومطبوعات المنفى ، مثل «أنباء تونسية » و « الحدث المغاربى » .

لا كلام لنا هنا عن الوقائع ، التى يفترض أن الفصل فى شأنها موكول إلى القضاء ، رغم أن مصادر المعارضة التونسية أثبتت تلاعبا فى أقوال بعض المتهمين بحادث الاعتداء على مقر الحزب الحاكم فى حى « باب سويقه » بالعاصمة ، بسببه انسحب المحامون ، الأمر الذى أدى إلى الحكم بالإعدام على خمسة من المتهمين فى الحادث (قالت المصادر الغربية فى تونس إن ثلاثة منهم أعدموا يوم ٩ أكتوبر الحالى) .

لكن الشق الذى يهمنا فى هذا السياق هو ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ، وأصداء تلك الانتهاكات فى الخطاب الإعلامى والأوساط الثقافية العربية .

بيانات المعارضة التونسية حافلة بالمعلومات والتفاصيل المذهلة التى تتعلق بتعذيب المتهمين على ذمة القضايا السياسية ، ومن هذه المعلومات أسماء ١٥ شخصًا أكثرهم ماتوا بسبب التعذيب فى الفترة ما بين سنتى ٨٧ و ٩١ ، وبعضهم قتلوا بالرصاص داخل حرم الجامعة . ذلك بخلاف المئات الذين أصابهم التعذيب بعاهات مستديمة .

هذه المعلومات تثبتت منها منظمة العفو الدولية ، فذكرت فى أحدث بيان لها : أن عشرات من الأشخاص تعرضوا للتعذيب أثناء وجودهم فى الحبس الانفرادى ، وهم تحت التحفظ لفترة طويلة من قبل الشرطة التونسية ، منذ شهر يناير ١٩٩١ . . . وتشير آخر المعلومات الواردة من معتقلين سابقين ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان ، إلى أن معارضى الحكومة السياسيين المشتبه فيهم ، بما فى ذلك صبيان دون الثامنة عشرة ، قد احتجزوا تحت التحفظ بمراكز الشرطة لفترة تجاوزت كثيرًا الحد الأقصى وهو عشرة أيام ، ودون الحصول على ترخيص آخر بعد مضى أربعة أيام ، كما يقضى القانون التونسى .

« إن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن الحكومة التونسية بتقاعسها عن التحقيق فى دعاوى التعذيب الواردة إلى علمها ، يبدو كأنها تتغاضى عن استخدامه » .

من ناحية أخرى صدر فى باريس بيان وقعه ثلاثة من قيادات المعارضة التونسية هم السادة أحمد بن صالح الأمين العام لحركة الوحدة الشعبية ، وراشد الغنوشى رئيس حركة النهضة ، ومحمد مزالى رئيس الوزراء السابق . وذكر البيان ما نصه : « إن الأحداث الخطيرة التى تشهدها تونس ، (المقصود هنا هو واقعة إطلاق الرصاص على طلاب الجامعة فى ٨ مايو) تؤكد إمعان السلطة التونسية فى انتهاج الخيار القمعى ضد الشعب وقواه الحية ، وتوغل البلاد فى مسار العنف وعدم الاستقرار » . ودعا البيان إلى « التنديد بشدة بذلك العنف الدموى المنظم ضد أبناء الشعب » .

فى ذات الوقت عبرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن قلقها البالغ عما وصفته « بالتجاوزات الخطيرة التى مست بصفة خطيرة الحقوق الدنيا للمعتقلين وعائلاتهم » وكذلك عن انشغالها وعميق قلقها من التدهور السريع والخطير لوضع حرية الإعلام ، والمتمثل فى تعميم الرقابة المسبقة على الصحافة بصفة لم يسبق لها مثيل فى بلادنا » .

بعد صدور البيان فى يونيو الماضى ، سارعت السلطة إلى إنشاء لجنة « مستقلة » و «محايدة» لحقوق الإنسان عهد برئاستها إلى أحد الوزراء « لتستمع لكل الأطراف ولتعد تقريرًا فى الموضوع» .

فى التقرير الأخير للجنة العربية لحقوق الإنسان إن « الرابطة التونسية لحقوق الإنسان تعرضت لعدد من المضايقات ، شملت استدعاء رئيسها ، والتهديد بوقف الاتصالات معها ، إثر بيانات عبرت فيها الرابطة عن قلقها تجاه بعض مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان فى البلاد » .

فى تقريرها ذلك ، كان نصيب تونس ١٥ صفحة حافلة بالمعلومات المهمة ، عن اتساع نطاق التعذيب فى السجون الذى شمل الأطفال والنساء ، والشكوك التى أحاطت بوفاة أشخاص داخل تلك السجون ، والاعتقالات العشوائية ، واحتجاز الأفراد لمدد تتجاوز ما هو مقرر قانونا ، والمحاكمات التى تمت فى غيبة المحامين الذين أبلغوا بتأجيلها ، والقيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير التى تعتبر نقد الهيئات الشرعية « تشهيرًا » و « جنحة » . يعرض مرتكبها لعقوبة السجن .

فى عدد مجلة « الإيكونوميست » البريطانية المشهورة بجديتها ورصانتها تقرير عن احتكار الحزب الدستورى للسلطة فى تونس ، ورفض أحزاب المعارضة المشاركة فى الانتخابات البرلمانية التكميلية التى تقرر إجراؤها يوم ١٣ أكتوبر الحالى ، وقالت « الإيكونوميست » إنه إزاء مطلب المشاركة السياسية الذى تتبناه المعارضة ، فقد صدر قرار بفصل تسعة أعضاء من البرلمان ، ودعيت أحزاب المعارضة لترشيح ممثليها فى « انتخابات » شغل تلك المقاعد ، التى لن يشترك فيها الحزب الحاكم ، وبذلك فإن مرشحيها سيفوزون بالتزكية . ونقلت المجلة عن السيد محمد مواعده رئيس الحزب الديمقراطى الاشتراكى إن ذلك عرض مرفوض ، حيث لا قيمة ولا معنى لمشاركة بهذا الأسلوب .

ولفتت الإيكونوميست الأنظار إلى أن الإعلان عن « المؤامرة » الأخيرة ، جاء متوافقا مع افتتاح العام الدراسى الجامعى الجديد ، الذى أعلنت بسببه الطوارئ الأمنية ، خصوصًا وأن العام الدراسى السابق انتهى بمأساة إطلاق الرصاص على الطلاب من جانب الشرطة .

●

هناك إذن مشكلة حقيقية تواجه حقوق الإنسان فى تونس ، تتجاوز بكثير الحاصل فى السودان ، ومع ذلك فما يجرى فى تونس مسكوت عليه فى عموم الخطاب الإعلامى ، وموضع تجاهل مدهش من جانب كافة الكتاب « الليبراليين » الذين يؤرق ضمائرهم بشدة ما يحدث فى السودان ، بينما لا تهتز تلك الضمائر لما يحدث فى تونس .

لماذا هم منحازون إلى المعارضة ضد السلطة فى السودان ، بينما هم منحازون إلى السلطة ضد المعارضة فى تونس ؟

هل فقط لأنهم يكيلون فى مسألة حقوق الإنسان ، حيث ثاروا لانتهاكات تلك الحقوق فى قطر عربى ، بينما غضوا الطرف عن تلك الانتهاكات ومرورها فى قطر آخر ؟

أم أنهم أيضا أقاموا تحيزاتهم تلك انطلاقًا من موقفهم النافر من الإسلاميين ، الرافض لمجمل خطابهم بخيره وشره . ومن ثم اختاروا الموقف المضاد لهم . إن كان الإسلاميون فى مربع السلطة ، كما فى السودان ، فهم مع المعارضة ، وإن كانوا فى مربع المعارضة كما فى تونس ، فهم مع السلطة ، رغم أن المعارضة التونسية ليست كلها إسلامية ، وإنما تضم أحزابًا ليبرالية وماركسية . الأمر الذى يعنى ـ فى هذه الحالة ـ أن نفورهم من الإسلاميين ومشروعهم ، أكبر بكثير من غيرتهم على مبادئ حقوق الإنسان وكرامته .

إن كانت الإجابة فى الاحتمال الأول فتلك مصيبة ، وأما إن كانت فى الاحتمال الثانى فالمصيبة أعظم .

وفى الحالتين فإن الأمر يستحق التفكير والتأمل . ويبعث على الحزن والأسى .

(١٠)

قراءة فى خطاب البراءة

خطاب براءة السودان وإيران من تهمة مساندة الإرهاب فى مصر ، الذى صدر عن مسئوليها فى الأسبوع الماضى ، ينبغى ألا يمر دون إثبات ومناقشة .

فقد نشر « الأهرام » على الصفحة الأولى يوم الأربعاء ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٢ أن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قال فى اجتماعه بأعضاء الجالية المصرية فى البحرين إنه لم يثبت لدى الحكومة حتى الآن أن هناك جهات أجنبية محددة وراء العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر مؤخرًا . وأضاف قائلاً إنه لم يتوفر للسلطات الأمنية ، بوجه أخص ، ما يثبت أن أيا من إيران أو السودان اشتركا فى دعم الذين قاموا بتلك العمليات .

بعد ٤٨ ساعة من نشر تصريحات رئيس الوزراء . قال اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية فى لقائه بالصحفيين الأجانب : « إننى كوزير للداخلية ليست لدى معلومات مؤكدة تشير إلى أن هناك معسكرات لتدريب الإرهابيين فى السودان ، . . . ولم يرد على لسانى ، ولم يرد بخاطرى شىء من ذلك القبيل . ولو وجد مثل هذا الشىء ، فأبناء السودان هم الذين سيقاومونه » .

أضاف وزير الداخلية : « إن بعض الناس تحدثوا عن معسكرات للتدريب فى السودان ، ولا يمكن أخذ كلامهم مأخذ الجد ، فمن الممكن أن يكذبوا ليوقعوا بين مصر والسودان » .

عن إيران قال : « إن الصحف تحدثت عن دعمها للإرهاب فى مصر . ومعلوماتى كوزير للداخلية إنه كان هناك تمويل خارجى فى الماضى وتوقف » .

وزيادة فى إيضاح هذه النقطة الأخيرة تساءل قائلاً : « لو أن إيران تمول المتطرفين والإرهابيين فى مصر ، فلماذا قاموا إذن بالسطو على محلات الذهب ؟ ـ ومضى يقول إنه عندما توقف التمويل الخارجى ، فإنهم لم يجدوا مفرا من اللجوء إلى السطو ، لتدبير التمويل الذى يحتاجونه » (الأهرام ٣١ـ١٢ / ٩٢) .

هذا الكلام يعنى ما يلى :

* إن مصر تريد أن تضع الإرهاب فى حجمه الطبيعى ، بحسبانه ينطلق من بؤر صغيرة خارجة على القانون ، وليس تنظيمات كبرى لها امتدادات خارج حدود البلاد ، كما صورتها حملات الإثارة الإعلامية ، التى أعطت انطباعًا مغلوطا عن أن تلك التنظيمات ـ بقوتها المفتعلة تلك ـ أصبحت قادرة على تحدى سلطة الدولة ، ومن ثم على زعزعة الأمن والاستقرار فيها . وهو الانطباع الذى أساء كثيرًا إلى سمعة البلاد ، وكان له أثره فى ضرب السياحة هذا العام .

* إن الجهاز الأمنى فى مصر يتصرف من منطلق الثقة والسيطرة ، خصوصًا بعدما شككت حملات الإثارة الإعلامية فى كفاءته ، وصورت مصر بلدًا مخترقا من كل صوب ، بوسع أى دولة خارجية أن تمد أصابعها إلى أعماقه وتعبث باستقراره . إزاء ذلك ، فقد جاءت التصريحات الأخيرة لتبلغ الكافة بأن حدود مصر وأرضها تحت السيطرة ، وأن أحدا لا يستطيع أن يخترقها بتلك السهولة التى صورتها الأبواق الإعلامية . ومن ثم فما جرى فيها شأن داخلى تعرف أجهزة الأمن حجمه وحدوده . وهى ليست مضطرة إلى إلقاء مسئوليته على « عناصر خارجية » لتخلى مسئوليتها هى .

* إن الخطاب السياسى المصرى لا تحكمه الانطباعات ولا الانفعالات ولا ينطلق من الهوى ، ولكنه يقوم على الحقائق والأدلة . وفى الموقف الذى نحن بصدده فإن الخطاب السياسى لم يستجب للحملات والشبهات إلى الحد المراد ، وعندما لم يتوفر دليل يقينى يفيد ضلوع دول أخرى فى العمليات الإرهابية . فإن المسئولين فى الحكومة كانت لديهم الشجاعة الكافية لإعلان تلك النتيجة على الملأ .

* إن التقارير التى نشرت عن اشتراك السودان وإيران فى دعم الإرهاب بالمال والسلاح والتدريب وغير ذلك ، وتلك التى تمادت حتى قدمت حصرًا لمعسكرات التدريب فى السودان ، وحددت فى ذلك مواقع وأسماء ومخططات لقلب العالم العربى رأسا على عقب . . هذه التقارير لم تكن صحيحة ، بل لم تكن بريئة . وقد ألمح وزير الداخلية إلى ذلك المعنى ، حين لم يستبعد أن يكون الهدف مما تردد عن وجود معسكرات لتدريب الإرهابيين فى السودان هو إحداث وقيعة بين مصر والسودان .

●

يهمنا هذا الشق الأخير ، لأن أساس المشكلة ومصدرها أن كما هائلاً من المعلومات ـ التى عرف الآن أنها مغلوطة ـ ألقيت فى مجرى العلاقات بين مصر وكل من السودان وإيران ، الأمر الذى أدى إلى تسميم تلك العلاقات بصورة لم تعد شواهدها ولا نتائجها خافية على أحد .

وإذا أدركنا أن حديثنا ينصب على دولة السودان القابعة فى ظهر مصر والمشرفة على مياه النيل التى هى شريان الحياة فى البلاد ، وعلى إيران القابعة فى ظهر الأمة العربية والتى تعد الآن أهم دولة فى العالم الإسلامى ، فحرى بنا أن نتساءل : من صاحب المصلحة فى الإيقاع بين مصر وهذين الظهرين الحيويين ؟ من المستفيد من نسف العلاقة بين الشقيقتين ، مصر والسودان ، وبين أهم دولة فى العالم العربى . وأهم دولة فى العالم الإسلامى ؟

يحتاج الأمر إلى بحث جاد ، ليس فقط لفهم ما جرى ، ولكن أيضا تحوطا للمستقبل . ببساطة لأن الذى لم يحقق هدفه فى مرة ، لن يعتزل الدور ويترك الساحة ، لكنه سيكرر محاولته مرات أخرى ، ليبلغ مراده الذى يفترض أن له مصلحة أكيدة فيه . ومن ثم ، فتحرى الدوافع وتغليب الاحتمالات هو حق الماضى والحاضر والمستقبل فى آن واحد .

عندى ثلاثة أطراف على الأقل لها مصلحة فى تسميم العلاقة بين القاهرة وكل من الخرطوم وطهران ـ هذه الأطراف هى :

* إسرائيل : فمنذ انهيار الشيوعية تسرب انطباع لدى كثيرين يشير إلى أن الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل سوف تتراجع ، خصوصا فى ظل اعتبارها قاعدة للولايات المتحدة والغرب فى مواجهة التعدد السوفيتى فى الشرق الأوسط . الأمر الذى يعنى أن غياب ذلك الخطر المفترض يرتب انتهاء أهم وظيفة كانت تؤديها إسرائيل فى المخططات الغربية . وتلك نتيجة ترتب أمورًا بالغة الأهمية لإسرائيل ، فى مقدمتها احتمالات تراجع مختلف صور الدعم الذى كانت تقدم إلى تل أبيب .

لم تضيع إسرائيل وقتا ، ولم تسمح لذلك الانطباع أن يسود ، فسارع قادتها إلى الإعلان عن أن « رسالة » إسرائيل مستمرة ، وأن انتهاء دورها فى مواجهة الشيوعية ليس نهاية المطاف ، لأن شبح « الأصولية » قد ظهر فى الأفق . وقد شاء « قدرها » أن تكون هى القوة الضاربة التى تحمى الغرب من الأخطار التى تهدده . وإذ قامت إسرائيل بذلك الدور فى صد شرور الشيوعية ، فقد كتب عليها أن تؤدى الدور ذاته فى مواجهة شرور الأصولية !

الرئيس الإسرائيلى هو « حاييم هرتسوج » قال هذا الكلام صراحة فى شهر مايو الماضى ، مرة فى كلمة ألقاها أمام البرلمان البولندى فى وارسو ، ومرة فى حفل أقيم فى العاصمة الأسبانية مدريد . وكان نص العبارة التى قالها فى وارسو هو : « إن العالم يجهل الخطر الأكبر الذى يهدده وهو الأصولية » . وإذ ردد المعنى ذاته لاحقا فى مدريد ، فإن المقولة تحولت إلى قاعدة لحملة ترددت أصداؤها فى العواصم الغربية ، وكثفت بشدة فى الولايات المتحدة ، وظل هدفها الأساسى هو لفت الأنظار إلى « الوحش العقائدى » الجديد ، المتمثل فى الأصولية !ـ ومع تلك الصورة ، آلاف الأسهم الحمراء التى تشير إلى إيران والسودان !

ليس ذلك فقط ، وإنما ذهبت الحملة إلى حد الترحم على أيام الشيوعية . وهو ما عبرت عنه إحدى الصحف الإسرائيلية بقولها فى مقال افتتاحى أن « زعماء الكرملين السابقين كانوا يتسمون ببرود الأعصاب ولا يعرفون الرحمة حقا ، لكنهم لم يكونوا انتحاريين كالمتعصبين المسلمين » ! .

مؤخرا (فى ١٢/١٥) ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين محاضرة بوزارة الدفاع البريطانية قال فيها إن « إيران هى الخطر الجديد الأكبر فى الشرق الأوسط » ودلل على تلك الخطورة بأمرين : تصديرها الإرهاب إلى دول المنطقة ، وتسليحها المتزايد كما ونوعا .

إن إسرائيل بإثارتها زوبعة خطر الأصولية المتمركزة فى إيران والسودان وتلويحها بفزاعة الإرهاب الذى يصدر من هذين البلدين ، تضرب أكثر من عصفور بحجر واحد .

فهى تعزز من موقفها إزاء الولايات المتحدة والغرب ، كبلد يعلق عليه الأمل فى صد موجة الأصولية « الشريرة » . وهى تعمق الشقوق والخلافات بين الدول العربية والإسلامية ، بحسبان أن كل إنجاز على ذلك الصعيد يصب لصالحها فى نهاية المطاف . وهى تصرف النظر عما تمثله من خطر يتمثل فى تسلحها النووى المعروف ومستوطناتها التوسعية وقهرها المستمر للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . فهى تصرف النظر عن ذلك كله بإثارتها المخاوف من الجهات الأخرى وإدعائها أن إيران هى « الخطر الأكبر » كنموذج على ذلك . وفيما تطهرت إسرائيل من وصمة « العنصرية » التى اعتبرتها الجمعية العامة وجها آخر للصهيونية ، ونجحت فى إلغاء ذلك القرار ، فإنها ألصقت بالعالم العربى والإسلامى تهمة « الأصولية » ، التى اعتبرت إيران والسودان من رموزها . وفضلا عن هذا وذاك فإن إسرائيل يهمها أن تضعف من الدور المصرى ، الذى يتقوى لا ريب بعلاقة إيجابية مع السودان تؤمن ظهره ، وبعلاقة مع إيران تضبط التوازن الاستراتيجى فى المنطقة . وهى أخيراً تحاصر إيران وتضغط عليها ، ليس فقط باعتبارها خصما لدودا لإسرائيل ، ولكن أيضا بحسبانها القوة الرئيسية التى يخشى بأسها ، بعد تدمير القوة العسكرية العراقية . وإذا لاحظنا أن إيران تدعم الآن منظمة « حماس » ، التى افتتحت لها مكتبًا فى طهران مؤخرا ، إضافة إلى حركة الجهاد الإسلامى الفلسطينى والجبهة الشعبية التى يقودها أحمد جبريل وحركة « حزب الله » فى لبنان ، فلنا أن ندرك مدى قوة الدوافع الإسرائيلية لدمغ إيران وتشويه صورتها .

●

* الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا لها مصلحة فى استمرار توتر العلاقات بين القاهرة وطهران بوجه أخص . أولا لأن هناك حسابات لم تسوَ بين واشنطون وطهران ، حين وجهت الثورة الإسلامية ضربتها الموجعة إلى المصالح الأمريكية فى إيران ، وألحقت بالسياسية الأمريكية

أضرارًا فادحة ، ووجهت إلى الهيبة الأمريكية إساءات بالغة ، منذ حادث احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران عام ١٩٨٠ . وهى التراكمات التى أدت إلى قطيعة بين البلدين مستمرة إلى الآن ، ولم تنجح محاولات تجاوزها .

ثانيا ، لأن قيام علاقات إيجابية بين القاهرة وطهران من شأنه أن يقوى مصر وإيران معا ، ويضعف القبضة الأمريكية على المنطقة ، بقدر ما يضعف الدور الإسرائيلى ويكبح شهواتها المنطلقة .

على صعيد آخر فإن توتر العلاقات بين القاهرة والخرطوم ، ربما كان هدفا أمريكيا أيضا لأنه يمكن أن يصبح مصدرًا للقلق فى مصر ، يدفعها إلى مزيد من الانكفاء على الداخل للدفاع عن نفسها فى مواجهة الخطر المحتمل . حيث كل إشغال لمصر يعنى تقليص دورها العربى وإضعاف مجال حركتها فى المنطقة .

وربما لا نحتاج إلى بذل المزيد من الجهد فى محاولة رصد المصلحة الأمريكية فى تلغيم العلاقات بين القاهرة والخرطوم ، للتدليل على احتمال أن تكون الولايات المتحدة هى مصدر المعلومات المغلوطة التى أوقعت بين مصر والسودان . فقد نشرت مجلة روز اليوسف » فى عدد ٢٣ نوفمبر الماضى تحقيقًا حافلاً بالمعلومات المثيرة عن دور السودان فى تصدير الإرهاب إلى مصر ودول شمال أفريقيا . وذكرت أن مصدرها فى ذلك هو « تقرير أمريكى بالغ الأهمية أعدته مؤخرًا لجنة البحوث بالكونجرس الأمريكى » .

نشرت المجلة ـ مثلا ـ نقلا عن « التقرير الأمريكى » أنه « تم إنشاء مركزين فى شمال السودان لإمداد الأصوليين فى مصر بالسلاح المهرب عن طريق درب الأربعين إلى أسيوط ، وعن طريق الوادى الجديد إلى أسوان ، وعن طريق وادى النيل إلى قلب مصر » .

ذكر التقرير أيضًا أن معسكرات التدريب وصلت فى نهاية عام ١٩٩١ إلى ٣٠ معسكرًا » .

ومن العمليات الطريفة الواردة فيه إشارته إلى أن خطة تدريب الأصوليين و « إدارة حركة الإرهاب الدينى وضعت فى عام ١٩٨٩ ، بعد إجازتها من مجلس القيادة العليا للتنظيم الدولى للإخوان بقيادة الترابى » ـ ووجه الطرافة فى الخبر أن الدكتور الترابى ليس عضوا ـ ولم يكن يوما ما ـ فى التنظيم الدولى لحركة الإخوان !

تثير الدهشة جملة المعلومات الواردة فى التقرير . وإزاء نفى وزير الداخلية المصرى لوجود معسكرات للتدريب على الإرهاب فى السودان ، فإن المرء لا يسعه إلا أن يستخدم خطاب بيت الشعر الشهير فى التعبير عن جدته ، ليقول بإنه إذا كان التقرير أمريكيًا حقا فتلك مصيبة ، أما إذا كان وهميا وملفقا . فالمصيبة أعظم !

* المعارضة السودانية والإيرانية هى الطرف الثالث الذى يمكن أن يستفيد من تسميم

العلاقات بين مصر وبين البلدين ، السودان وإيران . . وغنى عن القول أنها لا تقصد بمسعاها الإضرار بالمصالح المصرية ، ولكن هدفها الأساسى هو تصفية حسابها مع النظامين القائمين فى كل من الخرطوم وطهران . لقد وجدت تجمعات المعارضة السودانية والإيرانية المتمركزة فى الخارج أن موضوع الإرهاب وقضية الأصولية هما حديث الساعة الذى يثير فزع الجميع ، ويضمن إلى أبعد الحدود تشويه النظامين . لذلك فإنها لم تتردد فى إغراق الصحف ومختلف وسائل الإعلام الأخرى بما لا حصر له من الأخبار الملفقة والتقارير الوهمية التى تثبت تهمة تصدير الإرهاب ، ليس إلى العالم العربى وحده ، وإنما إلى أوربا والولايات المتحدة أيضًا.

لقد رجعت إلى ملفات السودان وإيران فى أرشيف « الأهرام » ، واكتشفت أن ٩٠٪ من الأخبار التى تتحدث عن الإرهاب المُصَدَّر من الدولتين ، و « مؤامراتها » لإثارة القلاقل فى مصر وشمال أفريقيا خاصة ، وردت فى بيانات وزعتها المعارضة السودانية والإيرانية على الصحف ووكالات الأنباء .

وحين أطلعت على أصول تلك البيانات ، وجدت أنها حافلة بالمعلومات التى تشير إلى تدريب الإرهابيين وتسليحهم وتهريبهم إلى مصر والدول العربية الأخرى . من قبيل ذلك أن المعارضة الإيرانية دست خبرا مختلقا يقول إن ألفين من رجال حرس الثورة الإيرانى أوفدوا إلى السودان ، وقد التقطته المعارضة السودانية وزادته ليتراوح بين ثلاثة وأربعة آلاف ، ثم قالت فى أحد بياناتها صراحة إن ذلك الجيش الإيرانى (الوهمى) أرسل إلى السودان ليطوق مصر ويضغط عليها من الظهر . وهو الخبر الذى لم يأت أحد على ذكره فيما بعد ، حيث أدى دوره فى « التلغيم » ثم نسى !

ومن أسف أن فصائل المعارضة السودانية تحديدًا استخدمت فى مسعاها ذاك منظمات عربية مثل اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ووظفت إصداراتها ومؤتمراتها لإلصاق تهمة تصدير الإرهاب بالنظام السودانى أو عاونتها فى تلك المهمة عناصر لها حساباتها ومراراتها الخاصة إزاء عموم الحالة الإسلامية ، التى يعد النظام السودانى أحد تعبيراتها .

●

هناك الكثير مما يمكن أن يقال فى دلالات ودروس المشهد الراهن ، لكننا إذ ندعو إلى التطلع إلى المستقبل وطى صفحة الماضى بأسرع ما يمكن ، فإننا ننوه بإيجاز إلى أمور أربعة هى :

* أولا : إن خطاب البراءة لا يعنى بالضرورة تمام البراءة أو إطلاقها . ناهيك عن أن كلمة

البراءة ذاتها لا وجود لها فى قاموس العمل السياسى الذى يقوم على قاعدة المصالح فى البدء والمنتهى . من ثم فنحن نتصور أن التمايز أو الاختلاف يمكن أن يستمر فى سياسات البلدان الثلاثة . ولا ضير فى ذلك طالما أن ذلك يتم فى إطار القواعد المتعارف عليها ، وأهمها الاحترام المتبادل ، حيث السياسة فى أحد تعريفاتها هى « فن إدارة الخلاف » .

* ثانيا ، إن عملية التحقق من مسألة اشتراك إيران والسودان فى دعم الإرهاب بمصر استغرقت وقتًا طويلاً ، امتد لأكثر من تسعة أشهر . وهى فترة تقطعت خلالها وشائج كثيرة ، وأهدرت مصالح بغير حصر فى كل اتجاه . وهو ما يعنى أن قنوات الاتصال وآليات تبديد المخاوف وإزالة الألغام ليست بالكفاءة المنشودة ، الأمر الذى يتطلب إعادة نظر فى كيفية تقوية تلك القنوات والآليات .

* ثالثا : إن الأجهزة البيروقراطية فى مصر تسرعت فى تكريس القطعية ، وتصرفت فى بعض الأحيان على أساس أن لإيران والسودان دورًا يقينيا فى دعم الإرهاب . بينما كان الاحتمال ظنيا كما تبين فيما بعد . وكانت نتيجة ذلك مثلا أن منعت إيران من الاشتراك فى مهرجان السينما مثلا ، كما منعت أيضًا من الاشتراك فى معرض الكتاب الذى يقام بالقاهرة الشهر القادم . وإذ ندرك الآن أن أمثال تلك القرارات اتسمت بعجلة غير مبررة ، فإنها أيضا تثير قضية أخرى مهمة ـ هى ضرورة الفصل بين الخلافات السياسية مع الدول ، وبين المصالح الأخرى المتبادلة معها . حيث تلك الخلافات هى دائمًا عارضة ، بينما المصالح ينبغى أن تستمر .

* رابعًا : إن الإعلام لعب دورا بائسًا ومحزنًا فى تأجيج الخلافات وإثارة الضغائن وتعميق الشقاق . وأكاد أذهب إلى أن بعض المجلات المصرية خاصة ظل دأبها المزايدة وإشعال نار الفتنة بين القاهرة وكل من طهران والخرطوم . وهو مسلك لم يسئ إلى العلاقات بين الدول الثلاث فقط ، ولكنه أساء كثيرًا وبذات القدر إلى مهنة الصحافة ورسالتها .

وهذه هى المحطة التى ينبغى أن يسكن عندها الكلام المباح ، لأسباب أثق فى أنها لا تخفى على فطنة اللبيب !

القسم الثالث

على جدران المحروسة

١ ـ نريده تغييرًا فى السياسات
٢ ـ المآلات لا المقالات
٣ ـ « تعويم » السلع السياسية !
٤ ـ إجهاض الحلم الديمقراطى
٥ ـ المساءلة : فريضة وطنية غائبة !
٦ ـ متى يستقيل المسئول من منصبه ؟
٧ ـ اختزال الوطن فى السلطة !
٨ ـ الأخطر من الفتنة الطائفية
٩ ـ هل هم مواطنون حقًا ؟
١٠ ـ شتمك الذى بلّغك !
١١ ـ التقاطع أم التعايش والتسامح ؟
١٢ ـ الإسلاميون والوحدة الوطنية ؟
١٣ ـ بيان من أجل الوحدة

(١)

نريده تغييرا فى السياسات

ما إن يحدث تغيير فى أى منصب سياسى فى مصر ، حتى يسارع البعض إلى الإعلان عن إنه كان مجرد تغيير فى الأشخاص المعرضين للغلط ، وليس تغييرًا فى السياسات التى هى دائمًا على صواب ـ ! ـ ولسنا نعرف لماذا يستكثرون علينا أن نأمل فى تغيير السياسات . حتى تكون أكثر احتراما للدستور والقانون ، ولحريات الخلق وكراماتهم ، ولعموم حقوق الإنسان فى مصر؟

لسنا نفهم لماذا يصاب البعض بالذعر والخوف عندما تطلق عبارة تغير السياسات ، طالما أن هناك حاجة ملحة إلى التغيير ، وطالما صدر الخطاب عبر قنوات مشروعة ، موجها إلى السلطة الشرعية القائمة .

إن العالم من حولنا يعيش طورًا جديدًا ، يبدو أن البعض منا لا يزال عاجزًا عن قراءة مفرداته أو استيعاب تحولاته . ودروس التغيير ومناهجه ماثلة أمام أعيننا ، من جورباتشوف إلى شاوشيسكو . من استجاب للتغيير وقاد دفته بغير عناد أو تسلط نجا . ومن صم أذنيه وأعماه العناد والاستعلاء هلك . وفى هذه التجارب وتلك ، فقد استبان للجميع أن الشعوب نضجت وتجاوزت أزمنة الخوف والصمت ، وغدا بمقدورها أن تفرض التغيير من جانبها ، إذا لم تبادر السلطة ذاتها إلى حمل لواء التغيير والسير الحثيث على دربه .

وليس صحيحا أن الاستجابة لداعى التغيير الذى تطالب به الجماهير من خلال رموزها ، هو علامة ضعف أو خَوَر . ولكنها دليل على صدق القيادات فى التعبير عن أحلام الجماهير وأمانيها . بل إن شرعية تلك القيادات لا تستمد من قدرتها على فرض القرارات ، ولكنها تقاس بمقدار كفاءتها فى استلهام رغبات الناس . والاستجابة الأمينة والسريعة لها .

ولا بأس فى أن نذكر هنا ببعض بديهيات الفكر السياسى والدستورى ، التى تقرر بأن الشعب هو الطرف الأصيل ، بينما السلطة هى الوكيل عنه ، الممثل لإرادته والملبى لها .

بالتالى فالشعب هو صاحب القرار والكلمة . وعندما تستجيب السلطة لما يريده الشعب ، فإنها لا تمنحه شيئًا ولا تتفضل عليه ، وإنما تؤدى وظيفتها الطبيعية ، التى تبرر وجودها واستمرارها .

●

من قبيل التبسيط المخل إن يصور الأمر بيننا وبين وزير الداخلية الأسبق (اللواء زكى بدر) على إنه مجرد اعتراض على شخصه وأسلوبه فى التعبير ، لأن ذلك وجه واحد للقضية . الوجه الآخر تمثل فى ممارساته وسياساته .

ولئن كانت النخبة هى ضحية سبابه وإهاناته ، فأزعم أن الأمة هى ضحية ممارساته وسياساته . فضلا عن أنه عندما سب النخبة فكأنه سب الأمة .

بالتالى فالرجل لم يكن مجرد وزير انتهى أمره وطويت صفحته بالإقالة والعزل ، ولكنه قضية مهمة فى الوجدان المصري جديرة بالتحقيق والمراجعة وقد أذهب إلى أنه كان يمثل مدرسة كاملة فى الأداء السياسى الردئ ، تقوم على ضرب المثل فى انتهاك الشرعية والإزدراء بالرأى الآخر ، وممارسة القهر والعنف .

ولا نعرف متى يمكن أن تندمل الجراح التى خلفها ، فى ضمير الشعب وفى وجه الحكم ذاته ، لكن كل مصرى يعرف جيدا كم هى عميقة وغائرة ـ وعطنة ـ تلك الجراح .

لن نتوقف عند الرجل ، فقد قالت صحف المعارضة فى حقه الكثير أثناء وجوده فى المنصب وبعد خروجه منه ، وانضم إليها بعض كتاب الصحف القومية بعد إقالة الرجل وعزله من المنصب . لكن ما يهمنا فى أمره هنا هو القضية والمدرسة .

هو قضية من أوجه ثلاثة :

من ناحية فالرجل لم يكن وحده . لكنه كان محاطا بجوقة من المصفقين والمهللين والمداحين والمبررين المسوغين . هناك من أيدوه وشجعوه فى كتابات لم تسقط من الذاكرة . وأحاديث تلوى الحقائق وتجمل الصورة الرديئة . وتتطاول على ناقديه وتشكك فى نواياهم وتنسب إليهم كل نقيصة .

فى إطار الإعلام الرسمى أو القومى كان المصفقون والمبررون أضعاف أضعاف الناقدين والمتحفظين . وكان الأولون هم الذين دفعوا الرجل إلى مزيد من التمادى فى مسلكه ، الذى تكشف للجميع لاحقا أنه يقود البلاد إلى مهاو خطرة .

وإذا صح أنه الفاعل الرئيسى ، فالآخرون كانوا شركاء ، بالتحريض والتستر . وإدانة الرجل هى بعض الحق وليست كله . فالعدل إذا أريد له أن يأخذ مجراه . ومهانة الخلق إذا أريد لها أن ترفع وتزال ، فينبغى أن يدان الشركاء أيضًا .

ونزعم أن الشركاء فى مثل هذه القضايا العامة أخطر من الفاعل الأصلى . فالفاعل يؤدى دوره إلى أجل ثم يختفى فى الظل أو فى الظلام . أما الجوقة فهى مستمرة فيما تمارسه من أساليب تفسد الحاكمين وتضلل المحكومين ، وتدفع بالبلاد بين الحين والآخر إلى خطر جديد .

أليس هؤلاء هم الذين يصابون بالذعر كلما تطلع الناس إلى تغيير يبدد فى أعماقهم شبح اليأس ، ويوقد جذوة الأمل ، ويجدد الحلم فى غد مشرق ؟

من ناحية ثانية ، فقضية الرجل تثير أكثر من سؤال حول دور المؤسسات السياسية وفاعليتها . وتدعونا بشكل جاد لأن نفكر مليا فى أداء تلك المؤسسات ، وفى المقدمة منها مجلس الشعب والحزب الوطنى ، الذى يفترض أنه حزب الأغلبية الحاكم .

لقد حسم الأمر قرار لرئيس الجمهورية صدر فى اللحظة قبل الأخيرة ، بينما ظلت المؤسسات السياسية ملتزمة الصمت ـ الذى نرجو ألا يكون من علامات الرضا ! ـ وممارسات الوزير السابق تتم تحت أعين الجميع طوال الفترة السابقة . وتطاوله على كل رمز ، وتحديه للشرعية وللقانون ، ذلك كله مشهود ومعروف . مع ذلك ، فلم نسمع أنه حوسب على تجاوزاته ، أو أنه أدين لما يقول أو يفعل . نعم كان للمعارضة صوتها فى هذا المجال ، عبر صحافتها وممثليها فى البرلمان ، لكن ذلك الصوت إما هزم أو أسكت ، للأسباب التى نفهمها ، وبالأساليب التى نعرفها .

إن ثقة مجلس الشعب إذا لم تسحب ـ مثلا ـ من وزير له ذلك الباع فى إهانة الشعب والازدراء به وبالقوانين التى تحكمه وتحميه ، فمتى يمكن أن تسحب إذن ؟

إن حالة الوزير الأسبق تكشف عن قصور مؤرق فى وظيفة مؤسساتها السياسية ، التى عجزت عن أن تمارس ذلك الدور المتواضع ، المتمثل فى حماية كرامة الشعب ورد المهانة عنه .

وإذا صح هذا الذى نذهب إليه ، فمن تمثل تلك المؤسسات ؟ وعمن تدافع إذن ؟ وإلى أين يتجه ولاؤها الحقيقى ؟؟

إن الديمقراطية التى يغيب فيها دور المؤسسات ، أو تلك التى تقف فيها تلك المؤسسات موقع الانقياد والامتثال ، والانصياع ، هى ديمقراطية هشة ضعيفة البنيان . وإذا عجزت اليوم عن أن توقف حماقة الوزير ، فهى أعجز عن أن تصد فى الغد خطرًا يهدد الأمة .

إن الإدانة الشعبية الواسعة لمسلك الوزير السابق ، ومن ثم الترحيب غير المسبوق بإبعاده عن منصبه ، هى فى الوقت ذاته إدانة للمؤسسات السياسية التى سكتت عليه وحمته من المساءلة والحساب طوال الفترة الماضية .

لقد سعد الناس حقا بقرار رئيس الجمهورية إزاحة الغمة عن قلب الأمة ، كما قال أحد

زملائنا بحق ، ولكن سعادتنا كانت ستصبح أكبر لو أن القرار صدر عن مجلس الشعب أو عن المكتب السياسى للحزب . لأنه كان سيرد إلينا ثقتنا فى أمثال تلك المؤسسات ، وسيطمئننا إلى أن ثمة مؤسسات غيورة على كرامة الشعب ويقظة فى الدفاع عن مصالحه .

إما صدور القرار عن رئيس الجمهورية فهو يسعدنا ويقلقنا فى الوقت ذاته ، يسعدنا لأنه أزال الغمة ، ويقلقنا لأنه يعنى أن علينا فى كل كرب أن ننتظر حتى يصل الأمر إلى مسامع الرئاسة ، حتى يحسم ويصدر بحقه القرار الصحيح .

وهى مجازفة ينبغى أن نقبلها بحذر بالغ ، فى ظل ما نعلم من جسامة المهام والمسئوليات التى تتحملها الرئاسة . وهى مهام قد لا تتيح الفرصة دائما لمتابعة التفاصيل المختلفة ، خصوصًا تلك التى يمكن أن تنهض بها مؤسسات أخرى فى الدولة .

الوجه الثالث للقضية فى مسألة ذلك الوزير ، يتمثل فى تلك الدعوة التى أطلقها بعض الزملاء لمناشدة كافة الأطراف « ضبط النفس » ، والالتزام بمكارم الأخلاق وأدب الحوار .

ولا تستوقفنا أو تثير دهشتنا مطالبة رجال السياسة أن يلتزموا بحدود الأدب وبالسلوك المهذب ، فذلك من قبيل التردى الذى قادتنا إليه الممارسات الرديئة . لكن ما يستوقفنا حقا هو تلك الإشارة إلى جميع الأطراف ، حكومة ومعارضة ، ووضع الجميع فى كفة واحدة وعلى قدم المساواة فى هذا المقام . إذ نخشى أن تقودنا تلك الصيغة فى الخطاب إلى تصور للمسألة فى غير إطارها الصحيح .

فلا أحد يختلف أو ينازع فى أن أدب الحوار ينبغى أن يكون ملزما للجميع . وإننا يجب أن نقف بحزم فى مواجهة أى تجاوز أو انتهاك لحدود ذلك الأدب . لكن الذى نضيفه ونشدد عليه أن السلطة مطالبة بأن تضرب المثل فى ذلك . فممارسات النخبة الحاكمة هى بصورة مباشرة أو غير مباشرة دروس فى التربية القومية . هى البوصلة التى توجه والمثل الذى يحتذى .

لهذا السبب فمعيار الحكم على هذه الممارسات ينبغى أن يكون أدق وأشد وأكثر عسرا . فما هو خطأ فى أداء المعارضة يصبح خطيئة إذا صدر عن السلطة الحاكمة . وما يعد مخالفة على الجانب الأول ينبغى أن يحتسب جناية بحق الطرف الثانى .

لسنا نريد أن نبرر أخطاء المعارضة أو ندعو إلى التجاوز عنها . لكننا فقط نريد أن نحدد حجم المسئولية المنوطة بالإثنين ، الحكومة والمعارضة . من هذه الزاوية فإن الدعوة إلى الالتزام بأدب الحوار وتقاليده تصبح موجهة إلى الحكومة أولا والحكومة ثانيا ، ثم إلى المعارضة ثالثا !

* * *

هذا عن القضية فى الرجل ، أما المدرسة التى يمثلها ، فبدورها بحاجة إلى تحقيق

ومناقشة. فنحن بإزاء فرصة ثمينة للمراجعة والتصحيح ، خصوصًا وإن التجربة كلها ماثلة أمام أعيننا ، وحاضرة فى الوعى والذاكرة .

وبوسع الباحث أن يرصد مجموعة من الركائز تشكل مبادئ أو مناهج لتلك المدرسة . وهذه الركائز تتمثل فيما يلى :

١ ـ **الانحطاط بأدب الخطاب العام ، والخطاب السياسى بوجه أخص** : وتلك نقطة نظن أنها لم تعد بحاجة إلى شرح أو إثبات . فضلا عن أننا لا نعرف لها مثيلاً فى العالم المتحضر . الأمر الذى لم يكن يشكل إهانة إلى شعب مصر فقط ، وإنما كان بمثابة سبَّة فى جبين الحكم ذاته . بعد إذ صارت البذاءة وفحش القول لغة تصدر عن المنابر العامة ، وصفة لصيقة بأحد أركان النظام فى دولة تعتز بأنها صاحبة حضارة عريقة ، ولها فضل يذكره البعض فى صفوف العلم و « الأدب » .

ورغم أن الأمر لا يحتمل تندرا ولا مزحا ، إلا أننى أنقل رواية فى هذا الصدد سمعتها من صحفية لماحة من زميلاتنا . إذ ذكرت أنها كانت تمشى فى أحد شوارع القاهرة ، ويبدو أنها اعترضت طريق سيارة أجرة ، فما كان من سائقها إلا أن شتمها بعبارة جارحة نسبيا تعرض بالأم . وإزاء الفحش الذى اعتدنا أن نسمعه جميعا منقولا عن وزير الداخلية ، فإن زميلتنا اعتبرت تصرف السائق وكلامه خطابا رقيقا للغاية ، حتى قالت لى ضاحكة إنها تصورت أن الرجل يغازلها !

٢ ـ **انتهاك القوانين واللوائح** : فالقانون يطبق إذا وافق الهوى وحقق الغرض . أما إذا تعارض معهما ، فيضرب به عرض الحائط . وليس أدل على ذلك من أن أول تصريح لوزير الداخلية الجديد كان يعلن أن « وزارة الداخلية سوف تلتزم بتنفيذ أحكام القضاء بشأن الأفراج عن المعتقلين » . ورغم أن تلك بديهية فى أى نظام يحترم فيه القانون والقضاء ، إلا أن جريدة «الأهرام » وجدت فى الكلام خبرًا مهما للغاية . حتى وضعته على رأس صفحتها الأولى فى عدد الأحد ١٤ يناير ١٩٩٠ .

ولسنا بسبيل رصد انتهاكات الوزير للقوانين واللوائح ، فلدى رجال القضاء فى مصر وقائع لا تحصى فى هذا الصدد . لكننا نذكر بحادثة ضرب رجاله لأحد أعضاء مجلس الشعب، ممن يتمتعون بالحصانة البرلمانية . ودعوته المدهشة إلى قتل الملتحين بحجة أنهم متطرفون . ونذكر أيضًا بالتعليمات التى أصدرها فى مرات عديدة لاقتحام المساجد ، دون مراعاة لأى حرمة ، مما أصاب ضمائر المؤمنين بذهول لا حدود له .

٣ ـ **اللجوء إلى العنف وانتهاك حقوق الإنسان** : لقد أرسى الوزير مبدأ الاحتكام إلى العنف بديلا عن القانون والقضاء . وشهدت السجون والمعتقلات فى عهده توسعًا فى ممارسة

التعذيب غير مألوف فى تاريخ الممارسات الأمنية . وبسبب هذا السلوك ، فقد أصبح اسم مصر يذكر بما يسئ إليها ولا يشرفها فى تقارير منظمة العفو الدولية . ومنظمة حقوق الإنسان. والتقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى الأسبوع الثانى لشهر يناير (عام ١٩٩٠) حافل بالشهادات التى تدين سياسة وزير الداخلية السابق ، والتى نرجو أن تكون موضع دراسة وتحقيق ، لطى تلك الصفحة المشينة فى سجل السياسة الداخلية بمصر .

لقد أثبتت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنها « تقدر بكل أسف أن التعذيب خلال عام ٨٩ قد شهد تكثيفًا شديدًا ، واستشرى إلى حد يمكن معه القول بأنه صار عملا روتينيا ، بل شبه يومى . وإنه لم يعد محصورًا فى سجن بعينه ، أو فى المقر الرئيسى لمباحث أمن الدولة ، الذى انتقلت إليه تلك المهمة اللاإنسانية . بل صار يجرى أيضا فى مقار مباحث أمن الدولة فى المحافظات ، وفى عدد كبير من أقسام الشرطة وبعض مقار مديريات الأمن » .

٤ ـ التخويف الأمنى ودفع الأمور إلى حافة الخطر : وهو أسلوب فى المبالغة والتهويل يعطى انطباعًا بخطر داهم واستثنائى ، يبرر اتخاذ التدابير الأمنية الاستثنائية ورفع شعار : الأحكام العرفية هى الحل !

سمعت تقريرًا لمندوب الإذاعة البريطانية فى القاهرة ، يعقب على « بيان ذم الأمة » الذى نشرته جريدة « الشعب » نقلا عن الوزير السابق . قال فيه إن الرجل نجح فى إقناع الحكم فى مصر بإنه لا غنى عنه . ورغم أن تقدير المندوب لم يكن فى محله ، إلا أن ما قاله يعكس الانطباع الذى ساد لدى المراقبين فترة من الزمن ، وخلاصته إن الرجل دأب على افتعال القضايا الأمنية التى تصور الوضع فى مصر وكأن المؤامرات تهدده من كل جانب ، ولولا جهده وقبضته الحديدية لانفلت العيار وانهدم كل شىء . والكل يذكر قضايا التنظيم الشيعى مرة ، والشيوعى مرة ثانية . وتنظيم الأطفال مرة ثالثة ، وغير ذلك من القضايا التى أحيطت بضجة إعلامية كبيرة ، وانتهت بتبرئة كافة المتهمين فيها أمام القضاء !

٥ ـ التعامل مع المعارضة على قاعدة الاتهام : ولا نريد أن نستعيد مفردات قاموس الشتائم المقذعة الذى خص به الوزير أحزاب المعارضة ، بقياداتها وقواعدها . لكننا نذكر بأن تلك الاتهامات شملت النواحى الأخلاقية والذمة المالية والولاء السياسى . ويهمنا ذلك الشق الأخير ، لأنه القابل للمناقشة بصورة نسبية ، بينما الأمور الأخرى لا يليق ولا ينبغى أن نخوض فيها .

المعارضة السياسية من وجهة نظر تلك المدرسة جريمة ، وليست عملا وطنيا أو اجتهادًا سياسيًا يمارس حق الاختلاف مع السلطة الحاكمة . بل إن الاختلاف مع الحكومة عندها هو من علامات ضعف الولاء للوطن ، وربما كان دليلا على العمالة لجهات أجنبية . فالكل

«يقبض» من الخارج ، وأهل الحكم هم وحدهم الوطنيون وهم وحدهم الشرفاء والأطهار ، وهم وحدهم الأمناء على مصير البلاد وعلى مصالح العباد !

بناء على ذلك المنطق ، فالمعارضة السياسية تعد رجسا من عمل الشيطان واجب الإبعاد والاجتناب بكل وسيلة . بالذوق وبالعافية . وبالاحتيال والتزوير !

والذين يفكرون على ذلك النحو ، لا يخطر على بالهم أن تدور دورة الزمن ، وتصبح المعارضة فى الحكم ، ويتحول الحزب الحاكم فى المعارضة ، كما يحدث فى بلاد الله التى ترفع - مثلنا - راية الديمقراطية . تلك مسألة غير واردة ومحسومة لديهم ، ولو أنها مرت على خواطرهم كاحتمال بعيد لتغير الحال . لكن موقف تلك المدرسة ذهب إلى حد استكثار الدور الهامشى الذى تمارسه المعارضة فى مجرد التعبير وليس فى التغيير !

٦ - **اعتبار الظاهرة الإسلامية مشكلة وليست حالة** : والفرق بين الصورتين يتمثل فى أن المشكلة واجبة الحل والإزالة أو الإزاحة من الطريق ، وتلك مسئولية أجهزة الأمن بينما الحالة تعد وضعا يتعين قبوله واحترامه وترتيب الأمر على التعايش معه ، وذلك باب تنهض به الأمة .

كان من نتيجة ذلك أنه اعتبر الظاهرة الإسلامية فى مجملها شذوذًا مرفوضا . الأمر الذى دفعه إلى وضع الاعتدال مع التطرف فى سلة واحدة ، ظلت هدفا لغاراته وعدوانه . وكان ذلك سلوكا خدم التطرف على طول الخط ، من حيث أنه أقنع البعض بأنه لا جدوى من الاعتدال . فضلا عن أن مساحة الاعتدال لم يكن معترفا بها من الأساس .

لقد شنت غارات كثيرة على التدين بحجة ملاحقة التطرف . وسيقت طوابير الملتحين إلى الاستجواب والتحقيق . لمجرد أنهم أصحاب لحى ، ودون أية شبهة أخرى أو دليل . وبذل جهد غير عادى « لاستئصال » ما توهمه مشكلة . وكان ذلك الجهد من قبيل الحرث فى البحر، لا طائل له ولا جدوى منه . لسبب جوهرى هو أنها « حالة » لصيقة بتركيبة الواقع المصرى . وعندما تمنى وزير الداخلية أن يقتل واحدا بالمائة من الشعب المصرى ، فى بيان الذم الأخير ، متصورًا أن هؤلاء هم سبب « المشكلة » الإسلامية ، فقد كانت تلك من بدايات نهايته .

٧ - **مواجهة التطرف الفكرى بالتطرف الأمنى** : لقد حدث خلط بين التطرف فى الفكر الذى لا يحاسب عليه القانون ، والتطرف فى الفعل ، الذى يقع تحت طائلة القانون . وهذا الشق الثانى لا يختلف أحد حول ضرورة الاحتكام فيه إلى القضاء ، والتعامل معه بالحزم الواجب فى حدود القانون . لكن المشكلة تتمثل فى الشق الأول الذى أقحم رجال الأمن فى التصدى له ، حيث لا جريمة فيه ، فضلا عن إنهم ليسوا مؤهلين للتعامل مع ذلك المستوى من التطرف الفكرى .

وفى تحميلهم بذلك العبء ، فقد تم ارتكاب خطأين كل منهما أشد جسامة من الآخر . الأول أنهم حملوا عبأ لا ينبغى أن يتحملوا عبأه ، حيث لم يقل أحد من أهل العقل بأن انحراف الفكر يواجه بسلاح الأمن . والثانى أن المواجهة الأمنية كانت بأشد أساليب العسف والقهر ، التى أشارت إلى بعضها منظمة حقوق الإنسان . مما أسهم فى توسيع قاعدة العنف لدى أفراد الجماعات الإسلامية ، ممن كانوا متطرفين فى الفكر فقط ، ولم يخطر على بالهم ممارسة التطرف فى الفعل .

٨ ـ تغليب الأمن السياسى على الأمن الجنائى : فقد شغل كل جهاز الأمن بالملاحقات السياسية . واستغرقته هذه المهمة التى كانت تضاف إليها أعباء جديدة كل حين ، من جراء سياسة التهويل فى المخاطر الأمنية التى تهدد « النظام » . وكان من نتيجة ذلك أن تراجعت أهمية الأمن الجنائى ، الذى يفترض أن حوادثه تهددالناس وتضر بمصالحهم . وهو موقف يتفق مع مسلك تلك المدرسة ، فأمن السلطة أولا ، ثم أمن الناس يأتى بعد ذلك ، إذا سمحت الظروف بمباشرته !

ولرجال القضاء والقانون ملاحظاتهم المهمة فى هذا الصدد . ليس فقط على صعيد التدهور النسبى للأمن الجنائى ، ولكن أيضًا فيما آلت إليه كفاءة بعض أجهزة الشرطةفى التعامل مع الجرائم الجنائية ، من كتابة المحاضر إلى ملاحقة المتهمين .

هذه هى بعض مبادئ مدرسة الأداء السياسى الردئ التى أشرنا إليها سلفا ، وهى أيضا حيثيات وقرائن الدعوة التى نلح عليها فى مراجعة السياسات وتغييرها .

(٢)

المـآلات لا المقــالات

نريد أن ننبه الجميع إلى أن العبرة فى التغيير هى بالمآلات وليست بالمقالات . فكل حديث عن مواكبة المتغيرات الحاصلة فى العالم ، يفقد مصداقيته ويتحول إلى مجرد قنابل صوتية ، إذا لم يتحول فى المآل إلى فعل مرصود أو موقف مشهود !

تلك خلاصة ألحت على حينما عدت إلى متابعة الصحافة العربية ، بعد انقطاع دام أسبوعين ، قضيتها بين انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، فى نهاية عام ٨٩ ، وبداية سنة ١٩٩٠ .

فى تلك الفترة ، كانت التحولات المثيرة الجارية فى أوربا الشرقية قد بلغت إحدى ذراها . وكانت الآلة الإعلامية الغربية الجبارة قد استطاعت أن تنقل الناس إلى قلب الأحداث من تيموشوارا وبوخارست فى رومانيا إلى لتوانيا وأذربيجان فى الاتحاد السوفيتى . حيث توالت البشارات بميلاد عالم جديد ، وتشكيل خريطة للكون جد مختلفة ومغايرة .

كنت واحدا من الذين عاشوا تلك اللحظات النادرة ، من خلال الكم الهائل من المعلومات الذى كانت ومازالت تنشره الصحف كل صباح (الصحف الأمريكية الكبرى أفردت للتغطية ملاحق خاصة بعنوان « الانتفاضة فى أوربا الشرقية ») . وأيضًا من خلال نشرات الأخبار التى تبث كل ساعة ، مصحوبة بأشرطة مصورة تلاحق كل تطور فى تلك المناطق ، التى اجتاحها « إعصار جوربى » ، على حد تعبير جريدة « التايمز » البريطانية ، التى نسبت إلى الزعيم السوفيتى جورباتشوف الفضل فى تفجير الأوضاع على ذلك النحو .

خلال الأسبوعين التقيت شرائح عديدة من العرب الدارسين والنازحين . الذين كانوا يرددون سؤالا واحدا هو : هل هناك أمل فى أن تتغير الأوضاع فى العالم العربى ؟

اختلفت الإجابات وتعددت الاجتهادات بين المتفائلين والمتشائمين و « المتشائلين » ، مما لا

سبيل إلى التفصيل فيه الآن . لكن القاسم المشترك بين الجميع كان متمثلا فى الاتفاق على أن ثمة أوضاعًا فى العالم العربى لابد أن تتغير ، وأن رياح الحرية والديمقراطية التى هبت قوية على أرجاء الكون ، لابد أن يكون لها صداها فى عالمنا ، ليس فقط لكى نلحق بالعصر الجديد، ولكن أيضا لكى نتجنب المخاطر والعواقب الوخيمة التى يمكن أن تنشأ ، من جراء استمرار أوضاع ضاقت بها الشعوب ، وصبرت عليها طويلاً .

●

لما عدت إلى القاهرة ، وقرأت مجموعة الصحف العربية التى صدرت فى فترة الغياب ، لاحظت أن مصطلح « مواكبة المتغيرات الدولية » ، قد أضيف إلى قاموس الخطاب السياسى والإعلامى . إذ بدا أن ثمة كلاما كثيرا عن « المواكبة » ، تصريحات واتصالات ومقالات وتعليقات . فتشت فى كل ما وقع تحت يدى من نصوص عن أى صور للمواكبة ، كيف وأين ومتى ، فلم أجد ما يفيد أو يطمئن . خشيت أن تلقى « المواكبة » مصير شعار « التعددية » ، الذى رفعه الجميع بغير استثناء خلال السنوات الأخيرة ، حتى تحول إلى « صرعة » سياسية ، كما يقول إخواننا اللبنانيون . وبعد ما مرت الموجة وهدأت الدعوة إلى التعددية ، نسى الموضوع ولم يعد أحد إلى ذكره ، باستثناء حالة أو اثنتين فى طول الأمة العربية وعرضها !

ربما كانت خبراتنا هى مصدر المخاوف والقلق . فثمة مدرسة فى السياسة العربية ابتدعت مناهج عدة فى الالتفاف حول التحدى وتجنب الاستجابة لمقتضاه . بامتصاصه حينا والاحتيال عليه حينا آخر ، وتفريغ الاستجابة من مضمونها الحقيقى فى حين ثالث . وفى كل حين ، فغاية مقصودها أن تجهض الأمل فى التقدم الحقيقى ، على صعيدى الإصلاح السياسى أو الاقتصادى، بحجة ظاهرها الاستقرار، وباطنها استمرار الواقع على ما هو عليه، بخيره وشره .

ولأن بعض الظن إثم ، فقد توجست من ذلك الحديث الغامض عن المواكبة . وخشيت أن يظل فعل التغيير من نصيب الآخرين الذين يتحركون إلى الأمام بسرعة ، بينما يصبح الحديث عن التغيير هو حظنا وغاية جهدنا . الأمر الذى من شأنه أن يوزع الناس فى مواجهة الحاصل الآن بين فريقين ، جماعة يتغيرون ويتقدمون ، وجماعة يتأملون ويتفرجون !

وحتى إذا أحسنا الظن ، فقد نقع ضحية تلك المدرسة القديمة فى عالمنا العربى ، التى برزت فى عصور التراجع والتخلف ، واختارت أن تستعيض عن الفعل بالقول . أولئك الذين ذهبوا إلى أنه فى البدء كانت الكلمة ، وفى المنتهى ينبغى أن تكون . هم من مسخ العبارة والمعنى ، وحول الحياة كلها ، من أولها إلى آخرها ، إلى ظاهرة صوتية ، كلام فى كلام ، ومجرد «طق حنك » !

ولأستاذنا الدكتور زكى نجيب محمود تأملات لامعة فى هذا المعنى ، رصد فيها موقف

السلوك العربى من الفعل ، منذ كان البعض يستعيض عن الأداء بقصيدة يطلقها ، وإلى أن صرنا نكتفى بتقديم طلب واستمارة ، ونتصور أننا بذلك فعلنا وأنجزنا وأرضينا ضمائرنا !

قلت إن عام ١٩٨٩ فى أوربا الشرقية هو عام الجماهير التى فرضت التغيير ، أو عام الثورة على احتكار السلطة . كما ذكرت « الواشنطون بوست » بحق ، بينما العام الجديد الذى نحن بصدده هوعام الانتخابات لإعادة تأسيس البناء الديمقراطى ، فى تلك البلدان التى عاشت أربعة عقود فى ظل الوهم والظلم . ذلك هو المتغير الأساسى الذى علينا أن نواكبه ، لكن السؤال الكبير الذى يتعين أن نجيب عليه بصراحة وشجاعة هو : كيف ؟

هل نواكبه بانتخابات نزيهة ومشاركة حقيقية فى صناعة القرار السياسى ، تكسر احتكار السلطة ؟

هل نواكبه بإلغاء الأحكام العرفية ومختلف القوانين الاستثنائية ؟

هل نواكبه بوقف انتهاكات حقوق الإنسان ، وحساب الذين أهدروا كرامة الإنسان العربى وأذاقوه صنوف التعذيب والترويع والهوان ؟

هل نخطو باتجاه المواكبة ، أم نكتفى بالحديث عنها ، كما فعل الذين أمضوا حياتهم يتحدثون عن ضرورة فتح باب الاجتهاد ، لكن أحدًا منهم لم يجرؤ على ممارسة أى اجتهاد ؟

فى مواجهة أمثال تلك الأسئلة لم أجد ردًا ولا تعقيبًا أوفى من تعبير فقهاء علم الأصول : العبرة بالمآلات ! ـ فليست التصريحات ولا المقالات بذات أهمية تذكر فى هذه النقطة بالذات . وإنما الأهم هو ما ستنتهى إليه الأشياء ، وهل ستسفر عن ثمرة ملموسة وطحن حقيقى ، أم أن الأمر لن يتجاوز حدود الجلبة والضجيج . وكسب الوقت لتمرير الموضوع وامتصاص الرغبة فى التغيير ؟!

علينا إذن أن ننتظر ، وألا نتسرع فى الحكم ، وأن نسقط من حسابنا مختلف الأقوال ، انتظارًا لما ستأتى به الأفعال . فالمآل هو الفيصل والحكم ، وهو شهادة الجدارة والبراءة ، أو دليل الاستمراء والإدانة .

●

جمعت خلال الرحلة كل ما استطعت جمعه من قصاصات وكتابات تناولت المتغيرات الحاصلة من حولنا ، والتى تهمنا بشكل أو آخر . واكتشفت أننا جميعًا مشدودون إلى ما يجرى فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى ، ومستغرقون فى متابعة الأحداث المتلاحقة التى شهدتها تلك المنطقة . بينما نحن غائبون تمامًا عن متغيرات أخرى مهمة حاصلة فى جنوب شرقى آسيا . وإن كانت ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأولى ، وليست سياسية .

من أهم هذه المتغيرات ، مثلا ، أن ماليزيا وأندونيسيا انضمتا فى عام ١٩٨٩ إلى نادى الدول الصناعية الآسيوية ، والتحقتا بالركب الذى تتقدمه اليابان ، ثم كوريا الجنوبية ، وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وتايلاند . وهو ما يعنى أن الجميع يسبقنا ، وأن المسافات تتسع أيضًا بيننا وبين العديد من الدول الآسيوية ، التى استطاعت أن تكسر حاجز التخلف وتفلت من إساره فى أقل من عقد من الزمان .

الأمريكان مهتمون بما يحدث فى آسيا لأسباب مفهومة ـ وتقارير الجهات المعنية فى واشنطون هى التى رصدت انضمام ماليزيا وأندونيسيا إلى النادى الصناعى الآسيوى ، وما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج على صعيد التحالفات الاقتصادية من ناحية ، والمنافسة على الأسواق العالمية ، ودول الشرق الأوسط بوجه أخص ، من ناحية ثانية .

وحتى عهد قريب ، كان بعض الأمريكيين يرون أن القرن التاسع عشر كان قرن أوربا ، بينما القرن العشرون هو قرن الولايات المتحدة الأمريكية . أما القرن الواحد والعشرون فهو القرن الباسفيكى (المحيط الهادى) ، الذى تطل عليه الدول الأسيوية التى نتحدث عنها . أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشاردنيكسون فى كتابه « ١٩٩٩ ـ نصر بلا حرب » ، ولم يعترض على الفكرة ، التى أوردها فى صدد الحديث عن أوربا ، وقد وصفها « بالعملاق المفتت » . ولسنا نعرف إن كان لا يزال عند تأييده للمقولة أم لا ، خاصة بعد التغيرات التى حدثت فى أوربا الشرقية ، والتى اعتبرها بعض المحللين إحياء لدور أوربا القديم ، المركزى فى الساحة الدولية . لكن ما يعنينا هو تلك الخطى المتسارعة التى تتقدم بها الدول الآسيوية على طريق التنمية الاقتصادية الحقيقية ، بينما نحن مازلنا نتحدث ـ أيضًا ـ عن « المواكبة » فى التنمية ، ولا نتقدم باتجاهها !

ذلك أمر ينبغى أن يثير اهتمامنا وقلقنا فى آن واحد ، وإن كان الشىء الوحيد المفرح فيه أن الدولتين اللتين انضمتا أخيرًا إلى الركب الصناعى الناهض ، هما من الدول الإسلامية (أندونيسيا ١٨٤ مليون نسمة وماليزيا ١٧ مليونا) . ولعلها بذلك تبرئان ساحة الإسلام من مسبة التخلف الذى فرضه المسلمون بتقاعسهم ، فأهانوا أنفسهم وأهانوا دينهم فى ذات الوقت .

ولأن الأمر فى هذا الشق من اختصاص أهل الاقتصاد والصناعة ، فليس لنا فى صدده كلام يتجاوز إثبات الحالة ، مشفوعة بكل ما يمكن حشده من علامات الاستفهام والتعجب!

تهمنا بقدر أكبر متغيرات أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى من زوايا ثلاث . .

زاوية لغة العلاقات الدولية ، التى انتقلت من صيغة الصراع والسباق ، إلى مرحلة التعايش والتفاهم حول المخاطر التى تهدد الجميع ـ ولعل مناخ الوفاق الذى ساد الساحة

العربية خلال عام ٨٩ كان تعبيرًا واعيًا عن تفهم منطق ذلك التطور الجديد فى علاقات القوى.

زاوية المصالح المباشرة للدول النامية عمومًا، والدول العربية خصوصًا. بعدما لاحت بوادر اتجاه الغرب إلى ضخ معوناته وموارده فى وعاء أوربا الشرقية، وعنايته بالحوار مع الشرق من خلال مسلسل الاتفاقيات المزمع عقدها هذا العام. وهو ما أدى إلى تراجع أولوية مختلف الهموم العربية، الاقتصادية والسياسية. والقضية الفلسطينية فى مقدمة هذه الأخيرة.

فى الشق السياسى لابد أن نلاحظ مسارعة إسرائيل وجنوب أفريقيا إلى مد الجسور مع دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى من قبل، وهو مسلك محمل بدلالات عديدة، لابد أن يكون من بينها محاولة إسرائيل إحداث نوع من التطويق السياسى للدول العربية، وحرمانها من التأييد الذى لقيته من جانب مختلف دول المعسكر الاشتراكى ـ سابقًا!

هنا أيضًا نلاحظ أن الدول العربية لم تتحرك بالكفاءة المرجوة لإقامة علاقات إيجابية مع القيادات الجديدة التى برزت فى الساحة، الأمر الذى أعطى إسرائيل فرصة السبق والفوز، بل وأعطى الفرصة لتشويه الموقف العربى، من جراء المزاعم التى روجت لمقولة أن العرب حاربوا إلى جوار أعوان الدكتاتور الرومانى السابق شاوشيسكو.

الزاوية الثالثة تنصب على الموضوع الأساسى لهذه المتغيرات، وهو قضية الحرية والديمقراطية. إذ لا يجادل أحد فى أن الذى جرى فى تلك الرقعة من العالم كان انتصارًا لقيم الحرية والديمقراطية، وتعبيرًا عن حقيقة أن الشعوب قد تخدع أو تقهر لبعض الوقت، ولكنها لا يمكن أن تخدع وتقهر طول الوقت.

أهمية هذه النقطة لا تكمن فقط فى طبيعة الإصلاح السياسى المستهدف، ولكن أيضا فى منهج التغيير الذى اتبع لبلوغ ذلك الهدف، إذ نحسب أن التجربة التى تابعناها كانت غنية بالدروس وأبعد فى مجال خبرة التغيير.

●

وبوسع المراقب لتلك المتغيرات أن يميز بين ثلاثة أساليب اتبعت فى التغيير، ربما جاز لنا أن نعتنقها تحت العناوين الثلاثة التالية.

١ ـ السلطة تغير: وهو الأسلوب الذى اتبع فى الاتحاد السوفييتى. عندما لجأت الزعامة السوفييتية المتمثلة فى ميخائيل جورباتشوف إلى تبنى مشروع التغيير وقيادته، مرتكزًا على مبدأ المكاشفة وسياسة إعادة البناء (الجلاسنوست والبريسترويكا). وهو نهج احتاج إلى جرأة نادرة، رغم أن السلطة هنا لم تنقلب على ذاتها، وإنما انقلبت على غيرها. بمعنى أن النظام لم

يغير من سياساته ، ولكنه غير من سياسات ومناهج سابقيه . فقد لاحت بوادر التغيير منذ تولى جورباتشوف السلطة فى عام ٨٥ م ، وأعلن عن سياسته الجديدة ، مما يسر عليه المهمة بصورة نسبية .

٢ ـ **السلطة تتغير** : وهو النهج الذى اتبع فى أكثر دول أوربا الشرقية . حيث خرجت الجماهير إلى الشارع مطالبة بالتغيير ، وتحركت قوى المعارضة السياسية ، التى تبنت مطالب الجماهير فى مواجهة السلطة . وبعد شد وجذب ، لم تملك السلطة سوى أن تتراجع ، مفسحة المجال لإحداث تغيير سلمى فى القيادة ، يكفل الاستجابة لأشواق الجماهير ومطالبها .

فى تلك الحالات كانت هناك أنظمة قائمة وأوضاع راسخة منذ عدة عقود ، ولم تتوفر لقادة تلك البلدان شجاعة تبنى التغيير أو قيادته . وربما كان ذلك متعذرًا من الناحية العملية ، لأنه ليس متصورًا أن يدين النظام سياساته ثم يشرع فى تغييرها . وحدوث ذلك كان يقتضى بالضرورة أن يتنحى القادة عن مواقعهم . وإن كان يحمد لهم أنهم لم يلجأوا إلى العناد ومقاومة مطلب التغيير ، فانسحبوا راضين أم كارهين .

٣ ـ **السلطة تنتحر** : وهو ما حدث فى رومانيا بالتحديد ، عندما أطلق الرصاص على المظاهرات المطالبة بالتغيير ، وقتل من جراء ذلك عدد يتراوح بين ٦ و ٧ آلاف شخص ، ثم تطور الأمر على النحو المعروف الذى انتهى بإعدام رئيس الجمهورية وزوجته ، والقبض على أقربائهما وأعوانهما تمهيدًا لمحاكمة الجميع .

هنا عاندت السلطة ووقفت بغباء أمام عجلة التاريخ ، فلم تنفعها الرشاشات ولا جبروت أجهزة الشرطة السرية ، ولا مخابئ السلاح ولا الأنفاق السرية المعدة للهروب فى لحظات الخطر. وكان غضب الشعب والجيش هادرا بدرجة أفشلت كل مقاومة وأفسدت كل تدبير مضاد . فانتصر الشعب ودارت عجلة التاريخ بالاتجاه الصحيح فى نهاية الأمر .

رسالة هذه الصفحة من المتغيرات تقول ببساطة أنه لا يصح إلا الصحيح ، مهما طال الأمد. وإن أهل الحكم إذا لم يبادروا هم إلى الاستجابة للتغيير الذى تنشده الجماهير ، فبوسع هذه الجماهير أن تفرض ذلك التغيير ، إن لم يكن بالصراع السلمى ، فبالصدام والعنف ، الذى قد يقوض النظام من أساسه .

بالتالى ، فإن كفاءة أى نظام وعافيته ، تقاس بمدى استشعاره لحاجة الجماهير إلى التغيير ، ثم بمدى شجاعته فى الاستجابة الصادقة لتلك الحاجة . وأحسب أن الزعيم السوفيتى جورباتشوف قد دخل التاريخ من هذا الباب ، عندما استشعر الحاجة إلى التغيير واستجاب بسرعة لتلك الحاجة ، بغير التفاف ولا احتيال ، ولا عبث بقوانين التغيير ومقتضياته .

لم يجادل أحد فى أن واقعنا العربى بحاجة إلى تغيير ، لكن الجدل والاختلاف هما فى اتجاه

التغيير وعمقه . والمتابع للخطاب السياسى والإعلامى فى الأسابيع الأخيرة يلاحظ أن الحديث عن التغيير إذا تجاوز التعميم والغموض ، فإنه يركز على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهو جانب نلح عليه أو لا نريد التقليل من أهميته . لكننا نقول فقط إن ذلك أمر مطلوب فى كل حين ، ودعوة ينادى بها الجميع قبل التطورات التى شهدها العالم مؤخرًا ، وبعدها . فضلا عن أن الحديث عن هذا الجانب فى التنمية أو ذاك لا يمثل الاستجابة الحقيقية للمتغيرات الدولية التى نريد أن نواكبها .

وحتى عهد قريب كان هناك من يركز على التنمية الاقتصادية ، بدعوى أن « الخبز أولا » ، لكن المتغيرات التى نحن بصددها أبطلت تلك الدعوى . وأثبتت للجميع أن الحرية قبل الخبز ، فضلا عن أنه لا سبيل لفك الارتباط بينهما . فتلازمهما واجب ، وأسبقية الحرية أوجب .

والأمر كذلك ، فإن الإستجابة الأمينة والمواكبة الحقيقية للمتغيرات الحاصلة فى العالم ينبغى أن تكون على صعيد الإصلاح السياسى بالدرجة الأولى . ثم أى إصلاح آخر بعد ذلك .

ولسنا ندعو إلى ذلك لمجرد مسايرة مستجدات العالم ومبتدعاته . ولكننا ننطلق من إدراك أهمية وإلحاح الحاجة إلى الإصلاح السياسى ، وبوجه أخص باتجاه فتح الأبواب والنوافذ لسيادة قيم الحرية والديمقراطية ، وللمشاركة الحقيقية للجماهير فى صياغة حاضرها ومستقبلها .

والأمر كذلك ، فإننا نعتبر أن قضية المشاركة السياسية على رأس جدول أعمال الأمة العربية فى حقبة التسعينات ، إذا ما أرادت حقا أن تواكب المتغيرات ، أو أن تلتحق بمركبة العصر الذى نعيشه . ولتكن تلك المشاركة هى بابنا إلى تنمية اقتصادية حقيقية وإلى كل تنمية اجتماعية أخرى موازية .

وأمامنا لإحداث التغيير المنشود مسالك عدة ، منها ما هو مؤد إلى النجاة والسلامة ، ومنها ما هو مفض إلى المخاطر والندامة . وعلينا أن نختار ، حتى لا يفرض علينا أى خيار .

وما نختاره وما نتمناه حقا ، هو أن يبادر القائمون بالأمر إلى قيادة عملية التغيير ، وتوجيه السفينة إلى بر الإصلاح بأمان وسلام .

(٣)

« تعـويم » السـلع السـياسية !

ما حدث فى العالم الاشتراكى كان فى بعض أوجهه بمثابة « تعويم » للأنظمة والأحزاب والرجال ، وإعادة « تسعير » الجميع فى ضوء قانون السوق !

إذ فى السياسة ، كما فى الاقتصاد ، هناك أيضًا سلع مدعومة . مع فريقين أساسيين . فالدعم الحكومى للسلع الاقتصادية يخفض من سعرها ، بينما الدعم فى عالم السياسة يرفع من القيمة ويبالغ فى الأسعار . ثم إن الدعم الاقتصادى ينصب على السلع الضرورية ، بينما الدعم السياسى يروج للسلع الرديئة . ويظل جوهر العملية فى النهاية واحدا : سلع معروضة بسعر زائف لا يمثل الحقيقة !

الكيانات والكائنات المدعومة سياسيًا تستقوى وتستعلى على الجميع . تتصدر الواجهات ، وترتفع فوق كل الهامات ، وتستأثر بالسلطة والثروة والحكمة ، وتحتكر البريق والتوهج . ولكن ما إن يرفع الدعم ، حتى يتداعى ذلك كله ، فينكشف الاصطناع والزيف ، وينطفئ البريق ، وتتحول الكيانات الكبيرة والشاهقة إلى أبنية من ورق ، ويرى العمالقة أقزاما ، والأقوياء أشباحا . . وتسود وجوه وتبيض وجوه !

ولئن كان أتباع المدارس الفكرية يختلفون فى مدى جدوى رفع دعم السلع لتصحيح المسار الاقتصادى ، فلا نعرف أن أحدًا من عقلاء القوم يختلف فى أن رفع الدعم السياسى لمختلف «السلع » ، هو شرط لازم لتصحيح المسار السياسى .

ربما كان فى استمرار الدعم الاقتصادى حماية للمستضعفين فى بعض البلاد . لكن المقطوع به أن إلغاء الدعم السياسى سبيل لتحقيق مصالح كل العباد فى كل البلاد .

●

أرأيت الذى حدث فى انتخابات البرلمان السوفيتى (مجلس نواب الشعب) فى أواخر شهر مارس من عام ١٩٩٠ .

كانت تلك هى المرة الأولى منذ تولى الشيوعيين السلطة هناك . قبل أكثر من سبعين عاما ، التى تجرى فيها الانتخابات بغير « دعم » مباشر من السلطة لصالح الحزب ومرشحيه . وذلك بعدما أعلن الزعيم السوفييتى ميخائيل جورباتشوف سياسته المعروفة ، القائمة على مبدأى المصارحة وإعادة البناء (الجلاسنوست والبريسترويكا) .

عندما استوثق الناس من أن الدعم خفض أو رفع وأن المسألة جد ، كسروا قانون الصمت والخوف ، وأقبلوا على التصويت بنسب فاقت كل التوقعات . ولما قالوا كلمتهم توالت المفاجآت . اكتسح بوريس يلتيسين طريد الحزب فى موسكو منافسه الذى أيده الحزب ، وحصل على ٩٠٪ من أصوات الناخبين . وسقط زعيم فرع الحزب فى لينتجراد أناتولى سولوفيف (حصل على ١٥٪ فقط من الأصوات) ، وسقط معه اثنان من القياديين . وكان لهذا الفشل دويه ودلالته ، لأن لينتجراد هى مهد الثورة والحاضنة الأولى لها . وفى لتوانيا فشل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى الحصول على نسبة الأصوات التى تمكنهما من دخول البرلمان. وتكرر هذا التراجع فى مناطق أخرى متعددة ، فى أوكرانيا والبلطيق وسيبيريا والجمهوريات الآسيوية .

انكشفت قيمة مختلف الزعامات والرموز ، وعرف السعر الحقيقى لكل واحد منهم فى الشارع السياسى . بينما كان هؤلاء الراسبون جميعا ـ فى ظل الدعم ـ يتقدمون الصفوف بحسبانهم موضع ثقة الشعب ، الذى خصهم بالتأييد والإجماع !

مراسل « الأهرام » فى موسكو ، زميلنا الأستاذ عبد الملك خليل ، بعث برسالة وقتذاك (نشرت فى ٢٨ مارس ٩٠) ، أشار فيها إلى الكيفية التى كانت تجرى بها الانتخابات «المدعومة» فى السابق .

قال إن الانتخابات كانت تبدأ بعروض موسيقية تقدمها بعض الفرق أمام المراكز الانتخابية . وعلى حد تعبيره ، فقد كان مثيرًا للانتباه والضحك فى آن واحد ، أن تضم الطوابير أعدادًا من الأجداد والجدات وكبار السن ، ممن جاءوا للتصويت حاملين بطاقات تخص أقاربهم ومعارفهم ، بعد أن عزف هؤلاء عن التوجه إلى مقار لجان الانتخابات ، وأنابوا أولئك الكهول عنهم فى حضور المناسبة الاحتفالية ، التى هى بالنسبة لهم أقرب إلى النزهة والترويح عن النفس !

روى زميلنا عبد الملك أنه تابع تلك الانتخابات فى إحدى المرات . وخطر له أن يسأل شخصًا خرج لتوه من أحد المراكز الانتخابية عن اسم المرشح الذى صوت لصالحه ، فضحك الرجل السوفيتى وقال : وما أهمية ذلك ؟

لم يكن الناخبون يعنون بمعرفة أسماء المرشحين . فهم يعلمون سلفا أن مرشح الحزب الأوحد لابد أن ينجح ـ فلماذا الفضول وإجهاد الذاكرة إذن ؟

النتيجة أن مرشحى الحزب كانوا يفوزون فى كل مرة ـ دون حاجة إلى فرز البطاقات ـ بنسب تتجاوز تسعين بالمائة فى كل الدوائر !

غير أن الموقف اختلف تمامًا عندما جرى تعويم المرشحين ، ورفع الدعم نسبيًا عن جميع المرشحين ، مما أدى إلى تدهور قيمة الكثير من الرموز ، التى كانت تعرض على الناس بأسعار وهمية وقيمة زائفة .

الأمر اتخذ صورة أبعد فى بولندا ، حيث جرى تعويم النظام الشيوعى كله ، وليس بعض رموزه . فعندما دخل الحزب الشيوعى امتحان الانتخابات الحرة ، وجرى تسعيره طبقا لقوانين العرض والطلب ، سقط سقوطا ذريعا . وعجز عن تشكيل الحكومة ، لأول مرة منذ أربعين عاما . وأعطى الحزب بعض وزارات السيادة ، لأسباب تتعلق بتوازنات حلف وارسو . بعدما تشكلت حكومة غير شيوعية ، فى بلد لا يزال « دينه الرسمى » هو الشيوعية !

فى المجر حدث شىء قريب من ذلك . إذ تبين من استطلاع جرى مؤخرا أن الحزب الشيوعى الحاكم بتأييد الأغلبية الساحقة منذ أربعين عاما أيضًا (!) لا يؤيده سوى ٩٪ فقط من الناس ـ وأن تجمع « المنبر الديمقراطى » المعارض يحظى بتأييد ٥٢٪ من الأصوات ، وأن تجمعا آخر معارضا هو « تحالف وديمقراطية » يؤيده ٢٥٪ من الأصوات .

تبين أيضًا أن ٨٠ ألف شخص تخلوا عن عضوية الحزب الشيوعى خلال الأشهر الأخيرة . وأن الانتخابات الجزئية التى جرت مؤخرًا ، أسفرت عن سقوط جميع مرشحى الحزب فى كافة الدوائر !

ألمانيا الشرقية تحركت على ذات الطريق بصورة أخرى . فعندما بلغت الناس عدوى اختراق قانون الصمت والخوف ، بدأوا بتقديم استقالاتهم من الحزب الشيوعى . وبلغ متوسط المغادرين للحزب شهريا عشرة آلاف شخص ، كما أشارت التقارير . ثم عبروا عن موقفهم الرافض بالهجرة من البلاد كلها ، فى عملية النزوح الكبيرة إلى الغرب ، التى شملت خمسين ألفا حتى الآن ، مما كان إعلانا عن هبوط أسهم النظام القائم هناك .

●

ليس الأمر مقصورًا على الدول الاشتراكية وحدها . فالعالم الثالث تعشش فى أرجائه تلك الكيانات والكائنات المدعومة . أنظمة وأحزاب ومؤسسات حاكمة ورموز متحكمة ، لكنها جميعًا ليست ثمرة الانتخاب الطبيعى أو الإفراز الصحى ، ولكنها قائمة على صور مختلفة من الدعم السياسى ، الذى غدا بابا للاصطناع والافتعال ، والاستمرار .

كل الذى حدث أن محاولة الإصلاح السياسى التى قادها جورباتشوف فى المعسكر الاشتراكى ، كشفت عن الوزن الحقيقى لمختلف « السلع » المعروضة فى الساحة السياسية ، بينما لم تتوفر فى العالم الثالث مثل هذه المبادرة ، حتى الآن على الأقل .

لكننا فى هذا السياق ينبغى أن نتوقف عند إحداث الشغب التى شهرتها الجزائر فى أوائل أكتوبر الماضى . عندما انفجر الغضب الشعبى فى عديد من أنحاء البلاد ، وهاجم المتظاهرون بعض الدور والمؤسسات . وكانت مقار جبهة التحرير الجزائرية فى مقدمة الأهداف التى قصدها المتظاهرون ، ليصبوا عليها غضبهم واحتجاجهم .

كانت تلك مفاجأة صدمت كثيرين فى الداخل والخارج . فآخر ما كان يخطر على البال أن تهاجم الجماهير الجزائرية مقار جبهة التحرير ، ذات التاريخ الناصع والمجيد فى الوعى الجزائرى ، والتى ظلت تحاط بهالة من التمجيد والنور منذ الستينات . وهى تستحق ذلك وأكثر ، لكنه لم يعد كافيا الآن .

تمامًا كما أن أحدًا لم يخطر على باله أن يسقط الحزب الشيوعى فى بولندا ـ مثلا ـ على أيدى نقابات العمال ، فى حين يفترض أن الطبقة العاملة هى قوام الحزب ولحمته وسداه . فضلا عن أن الخطاب الماركسى موجه فى الأساس إلى عمال العالم لكى يتحدوا ضد الرأسمالية والاستغلال . لكنهم فى بولندا اتحدوا ضد إسقاط الحكم الشيوعى ذاته !

مجمل هذه الصور والتطورات يطرح قضيتين مهمتين ، أولاهما تتعلق بشرعية السلطة بمؤسساتها ورموزها . وثانيتهما تتعلق بحضور الجماهير وفاعليتها .

فالسلطة فى أى مجتمع لابد أن تقوم على شرعية معينة ، تستمد منها أهليتها لاستلام ذلك الموقع والاستمرار فيه . وفى حدود ما نعرف ، فإن شرعية السلطة فى المجتمع تستمد أساسا من رضا الناس ، ومن طبيعة وحجم ما تنجزه لصالحهم .

وبقدر ما تنال من رضا ، وما تنجز من أهداف ، بقدر ما تترسخ شرعيتها ، وتتحلل ـ بالتالى ـ من ضغط الحاجة إلى استخدام سياسة « الدعم » الذى نتحدث عنه .

باب الدعم يفتح عندما تلوح بوادر العجز عن نيل الرضا أو تحقيق الإنجاز . ودخول السلطة من ذلك الباب فى عالم السياسة ، يفرخ كيانات وكائنات هى الإبنة الشرعية لحالة العجز ، بكل ما يتصل بها من مواصفات الإدعاء والقصور والإفلاس والنشوة .

عجز السلطة فى الحاضر يدفعها إلى البحث عن سند للشرعية من أى باب خلفى آخر .

فهناك شرعية تاريخية ، تدغدغ مشاعر الناس بالإنجاز الذى كان . بالثورة التى نقلتهم من حال إلى حال ، أو بالنضال من أجل التحرير الذى رد الحق السلبى وحفظ للشعب كرامته المهدورة . وخطابها يرتكز على مقولة « كنا كذا وأصبحنا كيت » .

فى العالم الثالث تشيع هذه اللغة ، حيث يطالب الناس بأن يقنعوا بأمجاد الثورة وأعياد التحرير وأعلام النصر المؤزر . وتلك إنجازات تنعش الوجدان ولكن إلى حين ، وتثرى الوعى ولكنها لا تشبع البطون ، خصوصًا عندما يتوالى الزمن وتظهر أجيال منفصلة عن الحدث المجيد ، الذى يظل بالنسبة لها مجرد صفحة مشرقة طويت ومضت . بينما تضغط على الجميع حاجات اليوم وآمال الغد .

ما جرى فى الجزائر فى أكتوبر ٨٩ ، كان احتجاجا صاخبا وانفجاريا على نهج الشرعية التاريخية . ودعوة إلى التخلى عن ذلك النهج ، استجابت لها القيادة الجزائرية بسرعة ، فيما عرف بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية . وعليها يعلق أمل كبير فى تحقيق إنجاز يستشعره الناس ، ويعطى شرعية أكثر رسوخًا للوضع السياسى القائم .

وهناك شرعية مستمدة من الشعار والحلم . تلك التى تدغدغ مشاعر الناس بالغد الذى سيكون . وبالدور الطليعى المفترض ، بالمساواة والعدل والاشتراكية وسيادة الطبقة العاملة ، تحت قيادة الحزب الذى هو « مستودع الحكمة الجماعية » . بنصرة المظلومين والمستضعفين فى أنحاء الأرض . والوقوف مع قضايا التحرر ونضال الشعوب إذكاء للثورة العالمية .

لكن الحلم الجميل والدور العظيم ، ما لم يترجم فى البدء والمنتهى إلى صيغة تلبى حاجات الناس الأساسية فى الغذاء والكساء والحرية ، فإنه يتحول إلى صفقة غير متكافئة ، بل مقامرة غير مأمونة وغير محتملة بمضى الوقت . حيث يرهن الحاضر لصالح غد لا يعرف متى سيجئ ، أو لصالح الآخر البعيد .

الإنجاز هنا يصبح منقوصا أو فى غير موضعه الصحيح ، بالتالى فإنه ينال من شرعية النظام ومختلف مؤسساته .

ما جرى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية هو شىء من هذا القبيل . فهناك الشعارات والأحلام ، وهناك إنجازات بعضها حقيقى وبعضها وهمى ، وكلها لم تعد تلبى أشواق الناس فضلا عن حاجتهم . فبعد عدة عقود من التجربة والممارسة ، لا يزال شعار «الخبز والحرية » أملاً لم يقدر له أن يتحقق ، ومعادلة لم يكتب لها أن تكتمل . فلا شبع الناس من الخبز ولا ذاقوا طعم الحرية !

وكل ما يبذل الآن من جهد للتصحيح أو للإنقاذ ، يصب فى هذين الاتجاهين : تحسين الخبز وتوفيره (بحسبانه رمزًا للحاجات الاستهلاكية الضرورية) ـ والبحث عن إطار محتمل للممارسة الديمقراطية .

وهناك شرعية مستمدة من العضلات والمتاريس ، وما يمكن أن تحشده السلطة من عناصر القوة والمنعة ، بهدف الترهيب أو الترغيب .

عناصر الشرعية هنا تتراوح بين الجيش والشرطة وأجهزة الأمن المركبة ، والقوانين الاستثنائية والأحكام العرفية ، ومختلف أدوات غسيل المخ المتخصصة فى صناعة الوعى الزائف .

ذلك بدوره نمط شائع فى العالم الثالث ، حيث تستعيض السلطة بالقوة بديلاً عن الإنجاز ، وبالعضلات بديلا عن المؤسسات ، « وبالديكور » الديمقراطى عوضا عن المشاركة الحقيقية . مما يفرز وضعا تصبح السلطة فى ظله هى الوطن ، وتوظف كل الطاقات والمؤسسات لخدمة تلك السلطة / الوطن !

تلك وأمثالها صور للشرعية قد تصلح بعض الوقت ، لكنها لا تدوم طول الوقت ، خصوصا بعدما صار متعذرًا على أى سلطة . فى ظل ثورة الاتصال والمعلومات . أن تحاصر وعى الناس أو تحبس أحلامهم فى غرف محكمة الاغلاق .

ومما يحسب للزعيم السوفيتى جورباتشوف أنه أدرك هذه الحقيقة ، وبادر إلى التعامل معها بشجاعة ، فحال دون انهيار وشيك ، وإن لم يسلم من آثار التصدعات والهزات العنيفة . والتصدعات مهما بلغت ، تظل أفضل من الانهيار على أى حال .

كانت الجلاسنوست ـ المصارحة والمكاشفة ـ التى هى تعبير عن احترام الرأى العام ومحاولة رد الاعتبار إليه ، بعد طول تجاهل وخداع . بفضلها انتقل الناس من مرحلة التصويت على أى مرشح ، دون العناية بمعرفة اسمه ، إلى مرحلة التدقيق فى اتجاهات المرشحين وفرزهم ، والانحياز إلى واحد وإسقاط الآخر .

وقد كتب أستاذنا أحمد بهاء الدين منبها إلى أن « الجلاسنوست » هى مفتاح التحولات والتطورات الكبيرة المتلاحقة الحاصلة فى الاتحاد السوفيتى ومختلف دول أوروبا الشرقية . فبالمصارحة استدعى الوعى العام من غيبته ، وتشكل رأى عام صار له صوت ودور وقوة ضغط . وقال فى هذا الصدد إنه بغير ذلك الرأى العام ، فإن وزن الجماهير فى المعادلة السياسية ـ فى أى مكان ـ لابد وأن يكون صفرا !

وذلك كلام صحيح مائة بالمائة .

وهو بابنا إلى القضية الثانية ، التى قلنا أنها تتمثل فى حضور الجماهير وفاعليتها فى ساحات العمل العام . ذلك أنه من أخطر الآفات التى تصيب أى مجتمع ، أن يفقد الناس حماسهم للشأن العام . أن ينسحبوا داخل ذواتهم ، فى اعتزال ضمنى ومفاضلة للمجتمع .

●

العالم الغربى تجاوز هذه المشكلة منذ زمن . وموجة أحزاب الخضر التى تنتشر فى أرجائه وتتقدم ، هى آخر صيحة خرجت من الشارع للدفاع عن البيئة ، من الأشجار إلى المياه

والأطعمة ، فى مواجهة الطموحات والحماقات الكبيرة التى ترتكب بحق الكون . سباق التسلح ومخاطر النفايات الصناعية والذرية وإبادة الغابات وما إلى ذلك .

دول الكتلة الشرقية تعيش مخاضها الكبير ، الذى لم تعرف له نهاية بعد . لكن القدر المتيقن أن الغد سيكون شيئًا مختلفًا تماما عن الأمس . بعدما بدأ الشارع يتحرك ، وبدا أن الناس اخترقوا قانون الصمت والخوف بصورة أو أخرى . عندما استجابت السلطة لهذا التحول وسعت إلى استيعابه ، بدأ التغيير فى المؤسسات والسياسات (كما حدث فى الاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر) ـ وعندما قاومت السلطة ذلك التيار (كما حدث فى ألمانيا الشرقية) اتجه الناس إلى الهجرة ، ومغادرة البلاد كلية .

وبصرف النظر عن التفاصيل ، فالشاهد أن ثمة تاريخا جديدًا يكتب لهذه المنطقة من العالم الآن ، وأن الجماهير تحتل مكانا بارزًا فى هذا التاريخ ، بل هى التى تكتبه .

بقى العالم الثالث ، الذى لم يلحق بالمسيرة بعد . وتفصل بينه وبين عجلة التاريخ التى تدور الآن أشواطا وأشواطا .

فاستدعاء الجماهير إلى الساحة أمر ليس فيه سر . لكنه هدف عظيم له وسائله المعروفة وقوانينه التى لا تتغير . وجورباتشوف عندما دعا إلى المصارحة أو المكاشفة وإلى إعادة البناء . لم يقدم اختراعا ولم يقع على سر ، ولكنه تعامل مع اللعبة بقوانينها المشهورة ، ودخل إليها من بابها المشروع .

البعض فى العالم الثالث يتجاهل تلك القوانين والأبواب ، ويرفض التعامل معها من الأساس . وهذا هو الموقف التقليدى لكثير من الأنظمة ، لكن الموجة الجديدة والخطرة فى العالم الثالث تسلك سبيلا مغايرا فى التعامل مع تلك القوانين ، يتمثل فى إعلان القبول بها ، ثم تفريغها من مضمونها وتطويعها لتكريس الموقف التقليدى ، الرافض لها !

فى ظل ذلك الوضع المستجد ، بات ممكنا أن تتوفر مختلف هياكل وقنوات المشاركة الجماهيرية ، بينما تظل الهياكل مفرغة والقنوات مسدودة :

غير أن ذلك يتم فى مرحلة من التاريخ شهدت وتشهد كل يوم تحولات جوهرية ، خصوصا فى ظل ثورة الاتصال والمعلومات التى يعيشها العالم . . وقد حولته هذه الثورة إلى قرية صغيرة ـ كما قيل بحق ـ تذرعها مختلف رياح الأفكار والمعارف والخبرات بيسر بالغ فى دقائق معدودة . وبالتالى فلم يعد بمقدور أى سلطة أن تصادر وعى الجماهير لحسابها ، أو تحكم عليها الهيمنة والإغلاق .

يضاف إلى ذلك أن زمن انفراد السلطة بصناعة مقادير الشعب قد ولى . وأنه بغير رأى عام

فاعل ومشارك ، فإن أداء السلطة ذاته يظل متعثرًا وإنجازاتها تصبح مجرحة وفاقدة المصداقية . وإذا جاز لنا أن نتصور أن السلطة تستطيع أن تنهض وحدها بالعبء فى أى زمن مضى . فهذا الزمان على وجه الخصوص لم تعد تصلح له هذه الصيغة ، لأسباب ليست بحاجة إلى ذكر ، وإن أشرنا إلى بعضها .

بالتالى ، فما يشهده العالم الثالث من إلغاء لدور الجماهير أو تزييف وعيها هو موقف خارج التاريخ إن لم يكن ضد حركته الراهنة .

وموجة اختراق قانون الصمت والخوف ، التى تجتاح أوربا الشرقية الآن وثيقة الصلة بالتاريخ حقا ، لكنها فوق الجغرافيا ـ أعنى أنها تعبير عن الطور الجديد الذى يعيشه العالم الآن ، والذى يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية . فأصداء الموجة يمكن أن تسمع فى أى مكان ، وفى أى وقت . وما لم تتوفر لها قنوات الاستيعاب الطبيعية قبل فوات الأوان ، فينبغى ألا نستغرب تبلور تلك الأصداء عبر أشكال وقنوات غير طبيعية ، بصورة قد لا تحمد عقباها .

●

السؤال الآن هو : أين نحن من هذا كله ؟

ردى على ذلك من شقين ، أولهما أننا فى قلب الموضوع ولسنا بعيدين عنه ، سواء بمعيار التاريخ أو بمعيار الجغرافيا . فكلنا فى ذلك الهم شرق !

الشق الثانى أننا ونحن نهدر تلك القيم فى واقعنا ، نهدر فى الوقت ذاته ثروة عظيمة فى تراثنا الفكرى ، تقيس الشرعية بمعيار الالتزام بنصوص واضحة ومقاصد محددة ، وتؤصل المشاركة فى تكليف شرعى من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

لكننا درجنا على أن نبحث لأمراضنا عن أدوية فى صيدليات الآخرين !

(٤)

إجهاض الحلم الديمقراطى

أخطر ما فى الأمر أنه يسهم فى إجهاض حلمنا الديمقراطى ، الذى أصبحت رقعته تتآكل حينا بعد حين ، كأنما يصر البعض على تحويله إلى سراب !

« الأمر » الذى أعنيه هو القانون الجديد للنقابات المهنية فى مصر ، الذى صدمنا أربع مرات . مرة لأنه صدر ، ومرة لأنه نسب إلى الديمقراطية ، ومرة ثالثة لأن الذى أصدره هو مجلس الشعب الذى يفترض أنه يمثل ضمير الأمة ، ومرة رابعة لأن بعض المثقفين والسياسيين احتفوا به !

لنبدأ بالأولى التى هى صلب الموضوع ، ونسأل : لماذا صدر ؟

الرد الذى ورد على ألسنة كثيرين من مؤيديه ، وفى مقدمتهم رئيسة اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، أنه صدر لكى يعالج « ديكتاتورية الأقلية » مستهدفًا توسيع نطاق المشاركة الديمقراطية .

ونحن نقر ابتداء بصحة الملاحظة ، حيث ذلك هو دأب الانتخابات الديمقراطية فى كل مكان ، فأغلبية الأصوات المشاركة لا تعكس بالضرورة رأى أغلبية المجتمع . وقد تعبر عن قدرة فائقة لطرف دون آخر فى الحشد والتنظيم أوفى التعبئة والإعلام . بل إن « حزب الأغلبية » قد يكون خاضعا لعدد محدود من القيادات ، أو لزعيم واحد ، بحيث أن القانون الذى تقره الأغلبية فى البرلمانات لا يكون فى حقيقة الأمر معبرا عن إرادة الأغلبية وإنما يعبر عن إرادة الزعيم !

هذه التحفظات التى أوردناها درسناها ونحن طلاب بالسنة الأولى فى كلية الحقوق ، ضمن منهج القانون الدستورى ، فى الفصل الخاص بالديمقراطية والأنظمة السياسية .

إذ درج أساتذة تلك المادة على استعراض مختلف الآراء التى أثبتها فقهاء القانون الدستورى

فى نقد الديمقراطية وكشف معايبها . وهؤلاء انتقدوا فكرة « سيادة الأمة » ، واعتبروها صياغة خبيثة « لثيوقراطية جديدة » ـ كما ذكر العلامة الفرنسى دوجى فى مستهل القرن الحالى . إذ أن تلك السيادة المزعومة للأمة ، ليست سوى حكم يمارسه حزب الأغلبية ، الذى قد يكون خاضعا لسلطة الزعيم . لذلك قال العميد دوجى : « إن الحكومات « الشعبية » هى أكثر الحكومات ميلا إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقا » . والفقهاء الدستوريون الفرنسيون هم الذين أطلقوا على مثل هذه الحالة وصف « الديمقراطية القيصرية » !

●

الشاهد أن فكرة استبداد الأقلية هى حجة واردة فى عموم التجربةالديمقراطية ، والجدل حول الموضوع مثار بين فقهاء القانون الدستورى منذ الثورة الفرنسية ، أى منذ حوالى قرنين من الزمان . لكن أحدا من أولئك الفقهاء لم يجرؤ على الدعوة إلى التدخل فى العملية الانتخابية أو فى آلية الممارسة الديمقراطية ، وإنما انصبت دعوتهم على محاولة توفير الضمانات اللازمة لدرء استبداد السلطة المنتخبة . حيث ظلت تلك الممارسة الديمقراطية ، برغم كل عيوبها ، أفضل بكثير من غيرها . وقد كان ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى الراحل ، مصيبا حين عبر عن ذلك الموقف بالعبارة الشهيرة التى قال فيها : « صحيح أن الديمقراطية نظام سياسى سيئ ومزعج ، ولكنها تظل أفضل ما ابتدعه الإنسان حتى الآن لإدارة المجتمعات .

إزاء ذلك ، فإن المرء ليعجب حين يجد أن البعض يتحدث عن مسألة استبداد الأقلية ، وكأنها اكتشاف تم التوصل إليه مؤخرا . ويزداد عجبه عندما يسلط الضوء فى صددها على النقابات المهنية دون غيرها . ويتحول العجب إلى حيرة معذبة ، عندما يلاحظ المرء أن ذلك «الاستبداد» ظل مرحبا به أو مسكوتا عليه ، طالما أن القوى السياسية الموالية هى التى كانت تمارسه . ولكن عندما أتت الانتخابات بقوى سياسية معارضة نسبيا ـ التيارات الإسلامية تحديدا ـ فإن المسألة أصبح خطرا داهما هدد البلاد والعباد ، واستوجب استنفار السلطة الشرعية على النحو المباغت الذى تم بصورة لم تحدث عندما وقع الزلزال فى مصر !

نعم ، هناك مشكلة حقيقية تتمثل فى عزوف الكثيرين عن المشاركة فى الانتخابات . لكن من قال إن تلك المشكلة تواجه النقابات المهنية وحدها ؟ ومن قال إن علاجها يكون بالتشريع وقوة القانون ؟

وإذا كان مجلس الشعب الحالى تشكل بعشرة فى المائة فقط من جملة أصوات الناخبين كما ذكر وزير الداخلية مرة أمام المجلس ، أى أن ٩٠٪ من أصحاب الأصوات لم تكن لهم علاقة بالموضوع . وإذا كانت نسبة المشاركة فى انتخابات المحليات قد تراوحت بين ٥٪ و ٦٪ ،

فمعنى ذلك أن الممارسة الديمقراطية فى مصر تعانى من أزمة عميقة ، أطلق عليها البعض وصف «الجفاف السياسى » . معناه أيضًا أننا نتعامل مع الديمقراطية كمستهلكين لا كمشاركين .

إذا كان الأمر كذلك ، فإن مسئولية الدفاع الحقيقى عن الديمقراطية ، التى استنفر مجلس الشعب لأجلها ، كانت تقتضى تصديا لمحنة العزوف عن المشاركة فى تلك الانتخابات التى تهم الوطن بأسره ، وليس تأجيل ما هو أساسى وأصلى ، وصرف الجهد إلى النقابات المهنية ، التى هى ـ بالمقارنة ـ شأن فئوى وفرعى .

لقد عنى المجلس بما أسماه « ضمانات الممارسة الديمقراطية » فى قطاع النخبة التى يفترض أنها الأكثر وعيا والأرقى تعليما ، والذى لا يتجاوز عددها ٣ ملايين شخص ، بينما يعلم الكافة أن انتخابات تلك النقابات ـ ومعها الأندية الرياضية ـ هو نموذج مشرف للنزاهة والمشاركة . ويظل مدهشا أنه لم يخطر على بال أحد فى المجلس أن يناقش تلك « الضمانات » فى الساحة الأهم والأوسع التى تضم أكثر من ١٦ مليون ناخب ، حيث تحظى الانتخابات فيها بأكبر نصيب من اللغط والشك ، الأمر الذى يجعل من توفير الضمانات لها قضية حيوية ينبغى أن تحتل رأس قائمة الأولويات .

●

لا مفر من أن نسمى الأشياء بأسمائها الحقيقية ، ونعترف أن الهدف من القانون هو تقليص نفوذ الإسلاميين المتزايد فى النقابات المهنية ، الذى عبر عن نفسه فى انتخابات المحامين التى جرت فى الصيف الماضى ، وقد كانت بمثابة « جرس الإنذار » الذى حرك المسألة ، التى انتهت « بالمطب » الذى وقعنا فيه .

ونحن نستغرب ذلك القلق لأننا نفترض أن مصر ، وقد اختارت المضى على طريق الديمقراطية وحق لها أن تعتز بذلك فى خطابها السياسى المعلن ، فإن مسئولية ذلك الاختيار تقتضى أن يصبح شاغل المؤسسات المختلفة هو إلزام كافة الفرقاء بقواعد اللعبة ، وليس مصادرة حق طرف دون آخر فى المشاركة السياسية . وستكون المفارقة شديدة ومُرّة ، حين يكون الطرف المراد إضعافه وشل حركته ، هو الذى يحظى بأغلبية الأصوات !

وإذا ما قيل إن ذلك الطرف يمثل امتدادا لجماعات غير شرعية ، من الناحية القانونية ، فإن هذه الحجة ذاتها تعد سببا كافيا لاحتوائه فى إطار الشرعية ، وتهذيبه وتربيته على الممارسة الديمقراطية على المستوى المهنى ، طالما قبل الالتزام بقواعد الممارسة ونتائجها . وربما كان من الحكمة السياسية أن تتاح له فرصة « التنفيس » فى الأنشطة المهنية ، فضلاً عن أن تلك الفرصة ـ من ناحية ثانية ـ تعد مناسبة لاختبار مصداقيته وأهليته للمشاركة السياسية .

فى هذا الصدد ، فإنه من المهم للغاية الانتباه إلى أن تضييق أو إغلاق قنوات المشاركة المشروعة ، يخلق مناخا مواتيا ويوفر ذريعة قوية لطرق أبواب المشاركة غير المشروعة . فضلا عن أن كفاءة العمل السياسى تقاس بمعيار القدرة على استيعاب مختلف التيارات أيا كانت مذاهبها ، وتوظيفها فى خدمة المقاصد العليا للأمة . أما منطق الحذف والاستبعاد فهو بمثابة إشهار لعجز السياسة وتعطيل لأدواتها .

مع ذلك كلمة ، فإنه إذا ما بقى للقلق مبرر ، فالقدر المتيقن أن السبيل إلى تبديده هو العمل السياسى ، وليس التدخل بسلطة التشريع . وهنا اقتبس فقرة من تعليق رئيس تحرير الأهرام الأستاذ إبراهيم نافع فى الموضوع ، الذى قال فيه : إنه إذا كان هناك من يريد مواجهة بعض القوى السياسية التى تسيطر على بعض النقابات المهنية ، فالمواجهة يجب أن تكون على ساحة العمل النقابى . . . وليس بقانون يصادم رغبات القواعد العريضة للعمل النقابى المهنى . وإذا كانت تلك القوى قادرة على تعبئة مؤيديها . وحشدهم للإدلاء بالأصوات يوم الانتخابات ، فإن القوى الأخرى تكون عاجزة ومنفصلة عن الواقع النقابى ، وعن أعضاء هذه النقابات ، إذا لم تستطع حشد مؤيديها وتعبئتهم للتصويت لصالحها .

لقد وضع الأستاذ نافع يده على لب الموضوع حين قال بعد ذلك : إن بعض الأحزاب والقوى السياسية تحاول بهذا القانون الجديد أن تحل ما عجزت عن إنجازه بالعمل السياسى والنقابى ، وذلك خطأ فاحش (الأهرام - ١٩/ ٢) .

إن التدخل التشريعى بالصورة التى تمت هو أيضا نوع من « الدعم » للتيارات السياسية التى عجزت عن أن تثبت وجودها فى ساحة العمل النقابى ورسبت فى اختيار التصويت والاحتكام إلى الجماهير . الأمر الذى يضيف حلقة جديدة فى مسلسل المفارقات ، حيث يرفع الدعم تدريجيًا فى الاقتصاد ، بينما يفرض تدريجيًا فى العمل العام ، النقابى والسياسى . وحيث تتم « الخصخصة » والاحتكام إلى قواعد السوق فى الحالة الأولى ، فيما يقابل ذلك باتجاه نحو التأميم والاحتماء بسلطة القانون فى الحالة الثانية !

●

يقودنا ذلك إلى الصدمة الثانية ، وهى منصبة على الشكل ، حيث يدعونا ما جرى إلى التساؤل عن الحكمة فى تسميته بقانون « ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية والمهنية » . بينما هو فى حقيقة الأمر خطوة إلى الوراء وليس إلى الأمام ، بأية معايير ديمقراطية . وقد كان زميلنا الأستاذ سلامة أحمد سلامة صادقا وأمينًا حين وصفه بأنه « قفز فوق الديمقراطية » ، وانتقد « الإجراءات السريعة المباغتة التى تتسم بنفاد الصبر والتآمر ، التى غالبا ما تزهق روح الديمقراطية ، تحت ستار الدفاع عنها وتوسيع قاعدتها » - (الأهرام - ٢٠/ ٢) .

لانشك فى أن نسبة القانون إلى الديمقراطية هى من قبيل محاولة التجميل وتحسين الوجه ، ولكنها جاءت فى الوقت ذاته تعبيرًا عنه لغة فى الخطاب تجسد انفصال القول عن الفعل ، وتفرغ القيم الكبيرة من مضمونها . وأهم من ذلك أنها تؤثر على مصداقية الخطاب ذاته ، الذى يصل إلى المتلقى فى إطار جذاب ، ثم يكتشف بعد أن يقلبه أنه رسالة ملغومة أو مفخخة !

وأيا كانت النوايا الحسنة التى دعت إلى إصداره ، فكيف يمكن أن يعد قانون يراد به تكديس الضمانات الديمقراطية فى النقابات ، دون أن يكون للنقابات رأى فيه ؟ وإذا كان رئيس مجلس الشعب قد قال إن المجلس ليس ملزما بأخذ رأى النقابات ، فأحسبه يدرك أنه إذا لم يكن هناك التزام قانونى يفرض مشاورة النقابات فى صلب مهامها ، فالالتزام السياسى بذاك قائم ويتعذر التحلل منه .

وإذا كانت المشاركة فى اتخاذ القرار هى فى مقدمة أسس الممارسة الديمقراطية التى انتسب لها القانون ، فأبسط قواعد تلك المشاركة ـ بل من بديهياتها ـ أن يؤخذ رأى النقابات فى قانون النقابات . . هل تحتاج هذه البديهية إلى نص فى لائحة أو قانون ؟! وهل يقبل منطق كهذا من رئيس لمجلس الشعب ، هو فى الأساس أستاذ للقانون ؟

يضعنا ذلك التساؤل الأخيرة على مشارف الصدمة الثالثة ، التى تتمثل فى أن مجلس الشعب كان الأداة التى استخدمت فى تطويق النقابات المهنية وشل حركتها ، بحيث تديرها فى نهاية المطاف مجالس معينة من قبل السلطة .

وإذ نفهم أن الوظيفة الأساسية لمجلس الشعب هى حراسة الديمقراطية وممارستها من خلال المشاركة والمراقبة والمساءلة ، فإن تمريره للقانون لا يعد إجهاضًا للعمل النقابى والمهنى فقط ، ولكنه أيضا بمثابة تقويض لأحد أهم مؤسسات المجتمع المدنى ، وتجريح وإضعاف لعموم التجربة الديمقراطية فى مصر .

وإذ نعتبر تلك آثارًا من الخطورة بمكان ، إلا أننا نذهب إلى أن الأخطر منها جميعا أن مجلس الشعب بها أداه يكون قد تخلى عن وظيفته الأساسية فى حراسة الديمقراطية ، الأمر الذى يثير عديدًا من التساؤلات حول شرعيته من الناحيتين السياسية والدستورية ، بعد الذى جرى ، خصوصا وإنه قدم لنا دليلاً ضمنيًا يثبت أنه لم يستطع أن ينهض بمسئولية الأمانة التى حمل بها ، وتنحى بأغلبية الأصوات عن رسالته ومهمته !

●

ولئن جاز لنا أن نفهم ملابسات كثيرة أدت إلى تمرير القانون فى مجلس الشعب ، واضعين فى الاعتبار « أن الديمقراطية عندنا مازالت قوالب جوفاء وعبارات طنانة » ، كما قال بحق

الأستاذ سلامة أحمد سلامة فى تعليقه الذى أشرنا إليه توا ، فإن الذى يتعذر تصديقه هو احتفاء بعض المثقفين به .

ولا أعرف إن كان وصف ذلك الموقف بأنه « صدمة » يعد كافيا أم لا ، لأننى أكاد أذهب إلى أن الأمر أكبر وأعمق من كونه صدمة . وسأشرح وجهة نظرى فى هذه النقطة باختصار .

فقد خبرنا فى عالمنا العربى نماذج من المثقفين ظلت ترفع رايات الليبرالية والديمقراطية والتعددية ، طالما كانت ثمار أمثال تلك الدعوات تصب فى هواهم وتفرز ما يشتهون . وهم فى مزايداتهم تلك ، لم يتورعوا عن اتهام خصومهم ، والإسلاميين فى مقدمتهم ، بأنهم أعداء الرأى الآخر ، وأنصار الاستبداد والشمولية .

وحين صدق الإسلاميون مقولاتهم ، وقبلوا بالمشاركة فى قواعد اللعبة التى نصبوا من أنفسهم سدنة وحراسا لها ، ثم تحلقوا معهم حول صناديق الانتخاب ليحتكموا إليها ، انقلب الموقف تمامًا حين لاحت النتائج وكان خيار الجماهير على غير ما قدروا واشتهوا .

هكذا وجدناهم نكصوا عن الديمقراطية فى الجزائر ، حين أيدوا وقف الانتخابات وانقلاب الجيش بعدما بدا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حققت فوزها الكبير . .

ولا نزال نقرأ لهم ونسمع أفكارًا للتعددية التى تسمح للإسلاميين بالمشاركة فى العمل السياسى ، شأنهم شأن غيرهم من الناس ، ابتداء بالشيوعيين وانتهاء بحزب الخضر !

وها نحن نضبطهم متلبسين بالتصفيق لإجراءات ضرب مؤسسات المجتمع المدنى ، لمجرد أن ذلك من شأنه إغلاق باب للمشاركة الشرعية ، تفوق فيه الإسلاميون وسبقوا غيرهم ، بقرار الجماهير ورضاها .

هل يمكن أن يعد ذلك مجرد « صدمة » ؟ وإذا كانت كذلك ، فكيف تكون خيانة المبادئ إذن ؟

لقد قلت فى البداية إن موقف بعض المثقفين من قانون النقابات هو الصدمة الرابعة . لكن لا أستطيع أن أكتم قناعتى فى أن ذلك الموقف لا يعدو أن يكون حلقة فى مسلسل خيانة المبادئ والرسالة ، الذى ظهر فيه نفر من المثقفين تباعا ، حين انحازوا إلى نقيض كل ما رفعوه من شعارات ، حين انكشف حجمهم الحقيقى عند الاختبار ، وظهرت كافة عوراتهم السياسية أمام « شفافية » صناديق الانتخاب .

اللهم احمنا من أدعياء الديمقراطية ، أما اعداؤها من الظلمة والمستبدين ، فنحن كفيلون بهم !

(٥)

المساءلة : فريضة وطنية غائبة !

نتمنى أن يكون حسم موضوع « نواب المخدرات » فى مجلس الشعب بداية لفتح ملف الانحرافات والفساد ، وليس بمثابة إغلاق له . إذ لابد أن نعترف بأن اللغط كثير حول محتوى ذلك الملف ، وأن التردد فى مواجهة الأمر بصراحة وحزم ، يهيئ فرصة واسعة للمبالغة والافتعال والافتراء ، ومن ثم ، فينبغى ألا نعتبر قضية نواب المخدرات مجرد « حادث مؤسف » وقع وتم اتخاذ اللازم فى صدده ، لأن الإشارات العديدة ترشحه بجدارة لكى يكون الجزء الظاهر من جبل الثلج ، قليله فوق السطح وأكثره وأعظمه مغمور تحته .

ربما لا يخلو ذلك التقدير بدوره من مبالغة . ولهذا السبب ذاته فإن إلحاحنا قائم على أن يفتح الملف على مصراعيه ، ليتاح للكافة فرصة التعرف على الحجم الحقيقى للمسألة ، من ناحية ، ولكى يستعيد الناس ثقتهم فى أمور وأوضاع عدة ، من ناحية ثانية .

ونحن لا نلقى بالكلام جزافا ، وإنما نتحدث عن أمور بذاتها ، أكثرها منشور أو متداول بين بعض الأوساط ، حيرت الناس وألقت بهم فى متاهات خطرة . خصوصا أنها نكأت جروحا لم تلتئم ، وكشفت عن تقيحات لم تمتد إليها يد بالتطهير والعلاج . ولا نعرف إن كانت تلك هى كل « النار » أم بعضها ، لكن القدر المتيقن أنها سربت دخانًا كثيرًا وكثيفًا ، أحدث قدرًا من « التلوث » لا ينبغى التهوين من شأنه .

أدرى أن ذلك كله واقع ضمن النصف الفارغ من الكوب ، وأن للكوب نصفه الآخر الراسخ والملآن . وأفهم أنه من الخطأ والظلم أن نركز على نصف دون آخر . ولكن ألا ترون معى أننا تحدثنا طويلاً ـ وفى إسراف مشهود ـ عن ذلك النصف الملآن ، حتى أن خطابنا الإعلامى القومى ما انفك طيلة هذا العام يبث إرساله فى نطاقه ، لم يتجاوزه ؟!

نعم نحن ضد جلد الذات ، لكننا بنفس القدر ضد تفخيم الذات ودوام التغمنى بالأمجاد والإنجازات . فكلا الموقفين من قبيل « التطرف » الذى ننكره بمختلف صوره وعلى كافة أصعدته .

لا نريد أن نصنف فى جانب الهجائين أو المداحين ، لكننا لا نستطيع أن نكتم قلقا ودهشة إزاء الذى نقرؤه ونسمعه من صور وحكايات الانحراف ، حتى نكاد نذهب إلى أن ثمة حلقة مفقودة فى خريطة الممارسة الديمقراطية بمصر ، ينبغى أن نكشف عنها ، وأن نسد بسرعة الثغرة الناشئة عنها .

ثمة شهادات خمس ينبغى أن نسجلها ابتداء ، إحقاقا للحق . .

* فالفساد موجود فى كل مكان وزمان . ولم يعرف بعد على وجه الأرض ذلك المجتمع المتطهر من كل نقيصه والبرئ من كل آفة . لكن كل مجتمع يختلف عن الآخر فى كيفية تعامله مع الفساد ، وفى قدر المناعة والكوابح والروادع التي يتمتع بها . حيث هناك ظروف قد تسمح بالتعايش مع الفساد . وأخرى تتجمع لتلاحقه أولا بأول وتستأصل شأفته حيثما وجد ، عن طريق الحزم والردع المستمرين .

* وفى حالات عدة للفساد الذى تم رصده فى مصر ، فإن صحافة المعارضة كان لها دورها السباق الذى لابد أن نحتفى به ونقدره . وبرغم كل ما تسهم به الصحافة القومية فى مسيرة العمل الوطنى ، إلا أن صحافة المعارضة بما قدمته فى هذا المجال كانت أكثر قومية من الصحف القومية ، التى تجنبت الموضوع وهوّنت كثيرًا من شأنه .

* على صعيد آخر فثمة دلائل عدة تشير إلى أن أجهزة المعلومات قامت بواجبها الوطنى فى التعامل مع مختلف مظاهر الفساد الموجودة . وما اتخذ من إجراءات أو قرارات متأخرة ، وما لم يتخذ ، إنما استند فى التوقيت أو الترحيل على قاعدة الحسابات وليس المعلومات . وفى حدود ما أعلم على الأقل فإن قدرًا لا يستهان به من المعلومات الخاصة بملف الفساد على جملته متوفر بين أيدى الجهات المعنية (حالة أحد نواب المخدرات الذين أسقطت عنهم العضوية مؤخرا كانت مفصلة فى تقرير أعدته إحدى الجهات المعنية منذ سنتين !) . ولكن الحسابات هى التى تؤجل أو تقرر حسم القضايا المختلفة الموجودة فى ذلك الملف .

ولا غضاضة فى أن تكون لجهات القرار حساباتها فى التعامل مع أى قضية ، ولكن الذى قد يحق لنا أن نتساءل عنه هو طبيعة المعايير التى تقوم عليها تلك الحسابات ، وطبيعة الجهات أو المؤسسات التى تتولى تطبيق تلك المعايير ، وطبيعة المصالح المتوخاة فى التطبيق .

* يقودنا هذا السياق إلى أمر آخر ينبغى الاعتراف به ، هو أن المؤسسات الرقابية الشعبية خصوصا غائبة عن هذا المجال ، ولم نر فى الممارسة العملية أن تلك المؤسسات ـ ومجلس الشعب فى مقدمتها ـ قد أدت دورها المفترض فى مواجهة الفساد وحساب المسئولين عنه . وهو انطباع سائد ، أثبتته أحدث دراسة حول « أداء مجلس الشعب المصرى » ، صدرت فى أغسطس الماضى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . ولئن كان هذا هو

شأن مجلس الشعب ، فإننا لا نستطيع أن نتوقع الكثير من المجالس المحلية فى مختلف المحافظات . الأمر الذى يعنى فى نهاية المطاف أن الانحرافات الموجودة فى السلطة التنفيذية تعالج من خلال السلطة التنفيذية ذاتها ، وهو موقف غير صحى ، وله مخاطره غير الخافية . (بالمناسبة ، فإن التعليمات الإدارية تمنع أجهزة الرقابة من سؤال أى موظف كبير ، من درجة مدير عام فصاعد ، إلا بعد استئذان الوزير المختص . الأمر الذى يمكن الوزير إذا أراد من حماية مساعديه ورجاله من المساءلة ، ويطلق يد الأجهزة الرقابية فى محاسبة صغار الموظفين دون كبارهم) .

* بذات القدر فإن الحزب الحاكم لا نكاد نجد له دورا على هذه الساحة ـ أو غيرها ! ـ فبينما اختارت أحزاب المعارضة أن تؤدى دورها فى انتقاد الحكومة ، فإن الحزب الوطنى أدى دوره المفترض فى الدفاع عن الحكومة . ولا غرابة فى ذلك ، ولكن الغرابة تنشأ عندما يدخل السكوت على الانحرافات وتمريرها فى نطاق الدفاع عن الحكومة ، الأمر الذى يثير تعارضا فى التطبيق العملى بين واجب الدفاع عن الحكومة وواجب الدفاع عن الوطن .

ومن أسف أن الحزب الحاكم ومنابر الخطاب الإعلامى القوى المعبرة عنه ، بسكوتهم على بعض مظاهر الانحراف الصارخة مثل قصة وزير البترول السابق التى سنأتى على ذكرها حالا ، وقعوا فى ذلك التعارض ، الذى أساء إلى العمل السياسى أولا وإلى المصلحة الوطنية العليا أخيرًا .

لم تكن واقعة إسقاط العضوية عن بعض « نواب المخدرات » وحدها التى استدعت هذا الحديث من أوله ، وإنما كانت الذريعة التى فرضت ذلك الاستدعاء . ذلك أن هناك قضايا أخرى عديدة أثارتها صحافة المعارضة أساسا ، وأحدثت القدر من الصدمة والبلبلة الذى أسلفنا الإشارة إليه . وفيما بدا فبعض الذى قيل له أصل من الصحة الأمر الذى لا يستبعد فى ظله أن يكون للبعض الآخر أيضا نصيب مماثل من الصحة . وهو هاجس يثير مزيدا من القلق بل الجزع على المستقبل ، أولا لأن تلك الوقائع تحدث ، وثانيا لأن حساب المسئولين عنها فيما هو معلن على الأقل لا يتم بالصورة التى تحقق الحسم والحزم ، ناهيك عن الردع .

لنا أن نتحفظ بطبيعة الحال ، وأن نتوقع أن يكون بعض الذى نشرته صحف المعارضة مشوها أو مبالغا فيه ، لكننا ينبغى أن نعذر فى القلق والجزع إذا ما نشرت تلك الصحف كلاما خطيرًا فى أمور مهمة ، ولم تصدر الجهات المعنية تكذيبًا أو تصحيحًا له ، وإنما التزمت الصمت ، كأنها لم نقرأ ولم تسمع !

وإذا ما اتخذت إجراءات عزل أو استبعاد لبعض المسئولين دون ذكر الأسباب ، فلنا أن

نعذر إذا ما صدقنا ما توروده صحافة المعارضة من أسباب ، وإذا ما أبدينا استعدادا لتصديق ما هو مسكوت عليه من قضايا وأخبار تسربها صحف المعارضة بين الحين والآخر .

أمامنا نموذجان واضحان على ما نقول ، أحدها يتصل بوزير البترول السابق ، والثانى بطله محافظ المنوفية السابق .

فمنذ ثلاث سنوات على الأقل وصحف المعارضة تتحدث عن مخالفات جسيمة وفضائح فى قطاع البترول . ارتبطت باسم الوزير الذى ظل فى منصبه طيلة سبع سنوات ، ومعه عدد من المنتفعين والانتهازيين الذين أعانوه على ما فعل . وفهمنا من الكتابات المنشورة أن سجل الوزير لم يكن فوق الشبهة منذ أن كان رئيسا لهيئة البترول ، قبل تعيينه على رأس الوزارة .

وبعد عزله من منصبه فى الصيف الماضى نشرت جريدة « الأهالى » على صدر صفحتها الأولى قائمة ببعض ما نسب إلى الرجل ، تحت عنوان « أسرار من ملف الفساد » (عدد ١٣ نوفمبر ٩٠) .

أوردت الصحيفة معلومات مذهلة عن حجم الثراء غير المشروع الذى حصله الرجل أثناء تولية منصبه (ثروته تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار ويملك جزيرة فى اليونان) ـ وذكرت أمورًا أخرى تفصيلية عن حجم الفساد الذى مارسه ، بدءًا بتقاضى عمولات على ما يباع من البترول المصرى ، وانتهاء بإنشائه شركة دولية تعمل لحسابه فى جزر البهاما . كانت تبيع البترول إلى جنوب أفريقيا بسعر أعلى من المعتاد نظرًا لقرار مقاطعتها اقتصاديًا .

وقال بيان معلومات الأهالى أن مجلة « بتروليوم إيكونوميست » فضحت أمر الرجل فى مقال نشرته خلال مارس الماضى ، أدى إلى عزله من منصبه بعد ذلك بأيام .

بعد ذلك بأيام (فى ٢ ديسمبر) نشرت جريدة « الشعب » صاحبة الباع الأكبر فى إثارة القضية ، مقالا لأحد خبراء قطاع النفط ، جاء حافلا بالمعلومات المؤهلة عن فضائح الرجل وممارساته ، التى تجاوزت الإثراء غير المشروع إلى الإضرار بالمصالح العليا للبلاد عن طريق التعاون مع بعض السماسرة لضرب أسعار البترول ، وإنشاء مشروعات وهمية بالمليارات وإفساد الجهاز الإدارى المهيمن على الوزارة المسئولة عن ذلك القطاع الحيوى .

إلى غير ذلك من الوقائع التى ينبغى ألا نسلم بصحتها إلا بعد عرض الأمر على القضاء والفصل فى مختلف الدعاوى المنسوبة إليه . لكننا نعتبر عزله من منصبه قرينة على أن الدخان له أصل من النار ، ونذهب إلى أنه لو ثبت أن واحدًا فقط فى المائة من هذه الوقائع والمعلومات كان صحيحا ، فإن ذلك لن يذهب شعورنا بالدهشة والصدمة فى آن واحد .

إذ يظل من حقنا أن نسأل بمزيج من الحزن والغضب : كيف حدث هذا ؟ ولماذا لم يحقق

بشكل جاد فيما نشرته صحف المعارضة على مدى ثلاث سنوات ؟ وإذا كان الرجل سيحاسب عما اقترفه سواء أمام أجهزة الكسب غير المشروع أو القضاء ، فلماذا لا يحسم الأمر على وجه السرعة ؟ وماذا عن الذين يثبت أنهم أعانوه وزينوا له مسلكه وانتفعوا به ، ممن لا يزالون يشغلون بعض المناصب فى قطاع البترول ؟ . .

قصة محافظ المنوفية الأسبق لا تقل غرابة فى مضمونها ، ولا تقل دويا فى أثرها وصداها .

وما نشرته الصحف ـ قومية ومعارضة هذه المرة ـ فى أكتوبر الماضى ـ مدهش فى حجم انتهاكاته وفى مدى اجترائه على مختلف القوانين والقواعد . الأمر الذى أحال السنوات الخمس الذى قضاها الرجل على رأس الجهاز التنفيذى بالمحافظة مرحلة « نموذجية » فى الفضائح والتعديات وفساد الذمة المالية .

مع ذلك ، فلم يكن ذاك السجل الكريه على فداحته هو أغرب ما فى الأمر . لأن الأغرب هو أن الرجل كان له سجله غير المشرف منذ أن كان وكيلا لإحدى الوزارات ، حيث اتهم فى إحدى قضايا الرشوة ، وأدانته المحكمة الابتدائية حتى قضت بسجنه لمدة ٣ سنوات ، لكن محكمة الاستئناف برأته استنادًا إلى شهادة لصالحه أدلى بها أحد المسئولين . مع ذلك ورغما عنه ، فقد عين الرجل فى منصب المحافظ . وما إن تسلم موقعه حتى كرس جهاز المحافظة ليباشر من خلاله نهب المال العام بكل وسيلة ، مشروعة أو غير مشروعة .

تلك هى الصورة التى رسمتها صحافة المعارضة محملة بتفصيلات كثيرة لا مجال للخوض فيها . ورغم مضى حوالى شهرين على عزل المحافظ . إلا أن كافة الأسئلة التى أثارها تعيينه مازالت معلقة بغير إجابة ، حيث لم نعرف على وجه التحديد حقيقة الخطأ والصواب فيما نسب إليه من تصرفات ، ولم نعرف أن المحافظ حوسب أو حوكم قضائيًا ونال جزاءه العادل عما اقترف من جرائم ، ولم نعرف أن الذين رشحوا الرجل لذلك المنصب الهام ودأبوا على حمايته برغم سجله المجرح ، حوسبوا بأية صورة ، سياسية كانت أم غير سياسية !

●

لقد قرأنا فى صحيفة « الأهالى » قصة مثيرة عما وصفته بأنه « أغرب صفقة فى تاريخ مصر للطيران » . وخلاصة القصة ـ طبقًا للرواية المنشورة ـ إن إدارة مصر للطيران رفضت عرضا ألمانيا بشراء ١٤ طائرة مصرية بقيمة ٢٨٧ مليون دولار ، رغم أن الإدارات المالية والفنية بالشركة رحبت بالعرض ، لأنه لا يضع أى شروط على الجانب المصرى ، وينص على شراء الطائرات بحالتها . إلا أن الإدارة عمدت إلى إخفاء تفاصيل العرض الألمانى ، لتفسح الطريق أمام اتفاق جديد مع إحدى الشركات الأيرلندية عن طريق رجل أعمال مصر (؟!) لشراء نفس

الطائرات بمبلغ ٣١٥ مليون دولار . رغم أن العرض يبدو أكبر ، إلا أن قيمته الحقيقية بعد خصم المبالغ التى ستدفعها مصر بمقتضى بنود العقد لن تتجاوز ١٩٠ مليون دولار . ذلك أن عقد الشركة الأيرلندية يلزم الجانب المصرى بإجراء إصلاحات (عمرات) فى الطائرات تتكلف ١٢٦ مليون دولار ، الأمر الذى يعنى أن حصيلة العرض الذى قبلته مؤسسة مصر للطيران تقل عن قيمة العرض الألمانى الذى رفضته بمبلغ ٩٨ مليون دولار !

فى القصة المنشورة تفاصيل أخرى غريبة وموجعة عن ظروف التعاقد وتفاصيله وما ترتب عليه من أوضاع مكنت الشركة الأيرلندية من التلاعب والابتزاز ، وألحقت بالمال العام أضرارًا جسيمة وفادحة .

لقد نشرت القصة فى ١٣ نوفمبر الماضى ، ورغم مضى شهر على ذلك الإعلان . فإن أحدًا لم يعرف ما إذا كانت المعلومات التى وردت فيها صحيحة أم لا ، كما أن أحدًا لم يسمع بأن أى مسئول حوسب عما هو صحيح من تلك الوقائع .

لقد التزمت كافة الجهات المعينة بالصمت ، وتركتنا نتقلب بين القلق والكمد !

على صعيد آخر ، فقد أتيح لى أن أطلع على نتائج أعمال لجنة تقصى الحقائق التى شكلها نقابة المهندسين لدراسة أوضاع المشروعات الاقتصادية التى شاركت فيها النقابة خلال الثمانينات بأموال ومعاشات ٢٠٠ ألف مهندس من أعضائها .

يصعق المرء حينما يطالع محتويات التقرير الذى يقع فى حوالى ألف صفحة ، حيث يخرج بانطباع مؤداه أن كل مال عام صار مالا سائبًا ، يستطيع كل من واتته الفرصة أن يمارس فى شأنه ما يشاء من تصرفات أو أخطاء ، دون حسيب أو رقيب .

فإجمالى مديونية بنك المهندس وصلت إلى ٢٣٢ مليون جنيه ، أما شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية فهى فى حالة انهيار وإفلاس تامين منذ عام ١٩٨٥ ، وهى مدينة بمبلغ مماثل (٢٣٢ مليون جنيه) .

وفى حين أن الشركة الأخيرة تحقق خسائر منذ سنة ٨٣ ، إلا أن أعضاء مجلس الإدارة فى ذلك العام ذاته صرف كل واحد منهم أرباحًا بقيمة ٦٦٥٠ جنيها .

وحين استمرت الخسارة فى العام التالى ، فإن حصة أعضاء مجلس الإدارة من « الأرباح » رفعت إلى ٩٥٠٤ جنيهات لكل منهم !

الأدهى والأمر من ذلك أنه فى العام الذى خسرت فيه الشركة حوالى ١٥ مليون جنيه ، فإن مجلس الإدارة لم ينح ، ورئيسه لم يسأل ، وإنما كوفئ بزيادة راتبه السنوى من ٢٤ ألفا إلى ٥٠ ألف جنيه !!

كما حدث مع رئيسة الصليب الأحمر الفرنسى التى استقالت احتجاجا على السماح بعلاج جورج حبش فى باريس .

وهناك نمط فريد من المسئولين يستقيلون لأنهم يستشعرون أنهم أدوا رسالتهم فى مواقعهم ، ولم يعد لديهم القدرة على المزيد من العطاء . وهو نموذج قدمه لنا ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانى ، الذى قضى ١٨ عاما فى منصبه .

لا يخطر على بالنا أن نتوقع استقالات من ذلك القبيل فى العالم العربى ، رغم إدراكنا أن هناك الكثير الذى يبرر الاختلاف ويستوجب الاحتجاج . ورغم علمنا بأن نماذج الذين انتهى عمرهم الافتراضى فى مواقع السلطة شاخصة أمام الأعين فى كل عاصمة عربية .

ليس لنا ذلك الطموح البعيد ، وإنما نحن هنا نتحدث عن مسوغ للاستقالة أحسبه لا يثير خلافا أو جدلا ، يدور فى محيط العجز والفشل . أما الاستقالة دفاعًا عن موقف المسئول وكرامته ومستقبله السياسى ، فهى ليست مطروحة فى السياق الذى نحن بصدده .

حتى فى الحالات « الفاقعة » التى تتحدث عنها ، فإننا لا نعرف أن مسئولاً عربيا بادر إلى تقديم استقالته ، معلنا على الرأى العام تحمله « مسئولية » خطأ أو قصور فى سياسته أو فى أداء المؤسسة التى يقودها . إنما الذى يحدث دائمًا أن يظل المسئول متشبثا بموقعه فى كل الأحوال ، معتبرا أنه « غير مسئول » عن أداء جهازه أو مؤسسته . وقد لا يتم ذلك بالضرورة عن قصد ، لأنه فى حالات كثيرة ـ أعرف بعضها ـ لا يخطر على بال شاغل المنصب أنه مطالب أدبيا بالاستقالة فى الحالات التى نتحدث عنها . وذلك وجه آخر للمشكلة يدل على جوهرها ، وهو أن قيمة المسئولية ذاتها غائبة عن الوعى العام ، حيث لا أثر لها ولا اعتبار فى مجمل القيم السائدة فى المجتمع . وهى ظاهرة جديرة بالدراسة والتحرى .

●

حقا ، لماذا لا يستقيل المسئول العربى ؟

ربما لا تكون هناك إجابة واحدة على السؤال ، وربما لا يكون من الإنصاف أن نعمم الإجابة على مختلف أنحاء العالم العربى ، الذى تختلف خرائطه وأبنيته السياسية والاجتماعية . مع ذلك ، فأزعم أن هناك قاسما مشتركا يمكن الحديث عنه والتحرك فى إطاره . وأذهب فى هذا الصدد إلى أن المسألة وثيقة الصلة بمصدر السلطة وقوة المجتمع ومدى احترام الرأى العام .

دعك من خطب المناسبات وكلام الجرائد . فالسلطة فى مفهوم الزمن العربى لا تتحصل باقتراع الناس واختيارهم ، لكنها « قدر مكتوب » لا شأن للناس به . وفى حدها الأدنى فهى انتخاب التاريخ ، وأحيانا تكون « صدفة سعيدة » حلّت على غير تحسب أو انتظار .

الصلة بالثغرات القائمة فى صيغة الممارسة الديمقراطية التى نطبقها ، والتى يظهر لنا أنها رغم ما حققته من إنجاز ، لم تتقدم على النحو المنشود باتجاه تعزيز الرقابة الشعبية وجدية المساءلة السياسية .

ربما عن لآخرين أن يثيروا جوانب أخرى ، تتعلق بدور القدوة وبالتأثيرات السلبية التى أحدثتها الظروف الاقتصادية والسياسية على نسيج ومؤشرات القيم فى المجتمع ، وهى أمور لا ينكر دورها ، قد تعنى أن القضية تحتاج إلى بحث أكثر تفصيلاً وعمقا . وهو ما نؤيده ونتمنى أن يفتح بابه ليؤخذ مأخذ الجد .

وحسبنا أننا حاولنا دق ناقوس الخطر والتنبيه إلى أهمية المشكلة !

(٦)

متى يستقيل المسئول من منصبه ؟

لماذا يطالب المسئول العربى بالاستقالة إذا ما هزم فريقه فى مباراة لكرة القدم ، بينما لا نسمع للاستقالة خبرا فى أعقاب أى واحدة من هزائمنا المشهودة فى ميادين الحياة الأخرى ؟

لقد استقال رئيس حزب العمال البريطانى لأن حزبه فشل فى الحصول على الأغلبية فى الانتخابات . فى الوقت ذاته استقالت رئيسة وزراء فرنسا لأن الحزب الاشتراكى الحاكم هزم فى انتخابات فرعية . وأخيرًا استقالت وزيرة الصحة فى ألمانيا لأن موظفا فى مكتبها ثبت أنه كان يتجسس لحساب بولندا . ولم يكن هذا التصرف أو ذاك فريدًا فى بابه . وإنما هو بمثابة التزام بسنَّة « مؤكدة » من سنن الحياة السياسية الرشيدة ، حيث يستمد المسئول شرعيته مما يحققه من إنجاز ، سواء فى أدائه الشخصى أو فى أداء المؤسسة التى يقودها . وهى قيمة شائعة فى العديد من بلدان العالم غربه وشرقه ، كان إعمالها وراء استقالات نفر من المسئولين خلال الأشهر الماضية فى سويسرا والولايات المتحدة واليابان . وفى الأخيرة قرأنا خبرا عن استقالة مدير أحد البنوك ، لأن مسئول فرع له فى بلدة نائية تواطأ مع سيدة تمتلك مطعمًا ، وقدم لها قرضا ماليا بصورة غير قانونية !

فى الجانب المتعلق بنا ، فإن المسئول الوحيد الذى طولب بالاستقالة فى الزمن العربى المقابل كان « الكابتن » محمود الجوهرى ، مدرب الفريق القومى المصرى لكرة القدم ، بعدما خرج الفريق مهزومًا من الدور الأول لمباريات كأس إفريقيا التى أقيمت فى « السنغال » . وهى هزيمة أثارت غضب كثيرين ، فاضطر الجوهرى للذهاب إلى مجلس الشعب حيث حوسب أمام إحدى لجانه . وتحت الضغط « الشعبى » أعلن أنه سيقدم استقالته التى أثنى عنها لاحقا . وإذا لم تخنى الذاكرة فإن مطالبات مماثلة بالاستقالة حدثت فى بعض الدول الخليجية ، وكان مدربو كرة القدم بوجه أخص هم أصحاب النصيب الأوفر من تلك المطالبات .

فى ذات الأسبوع الذى أعلن فيه نيل كينوك زعيم حزب العمال استقالته فى لندن ، كانت

لجنة تقص الحقائق التى شكلها مجلس الشعب المصرى قد انتهت من تقريرها عن أحد المشروعات السياحية فى محافظة بورسعيد (قرية مرحبا) ، وقدمته إلى المجلس بتفاصيل تحمل قيادة الجهاز التنفيذى بالمحافظة مسئولية قائمة مطولة من المخالفات الجسيمة ، التى كان من بينها مثلا أن عقد بناء القرية تم خلافا لرأى مجلس الدولة ، وأنه أرسى بالإسناد المباشر (وليس بالمزايدة) إلى شركة بلا خبرة فى مجال السياحة ، رأسمالها ٢٠٠ ألف جنيه فى حين أن تكلفة المشروع ١٦ مليون جنيه وإنه كان فى الأساس عقد مشاركة ثم حول إلى عقد استغلال دون علم المجلس المحلى ، وأن الشركة اشترت حق الانتفاع للمتر بجنيه واحد وربع ، بينما عرضته للبيع بمبلغ يتراوح بين ١٨٠٠ و ٤٠٠٠ جنيه ! (الأهرام ١٢ إبريل) .

كانت جملة التفاصيل التى تضمنها تقرير لجنة تقصى الحقائق تشير إلى كم من المعلومات والشبهات يوحى بأن الجهاز التنفيذى بالمحافظة ارتكب أخطاء ومخالفات تستحق المساءلة القانونية أو الإدارية . ولا كلام لنا فى هذا الشق لأنه يتعلق بوقائع إن ثبتت ، فالقوانين واللوائح كفيلة بالتعامل مع عناصره . ولكن كلامنا ينصب على موقف رئيس الجهاز التنفيذى بالمحافظة الذى نسبت كل تلك المخالفات الجسيمة إلى الفريق الذى يقوده ، الأمر الذى يحمله مسئولية كبرى ، أدبية وسياسية عند الحد الأدنى .

بعد مضى ثلاثة أسابيع على إعلان التقرير ، دون صدى معلن ، فالإشارات عديدة إلى أن الجهد المبذول يصب فى مجرى تمرير المسألة « فى هدوء » وتصحيح « الانطباعات الغلط » التى شاعت عن المشروع . وفاتت اللجنة البرلمانية التى كانت مهمتها « تقصى الحقائق » !

●

بطبيعة الحال ، فليست هذه هى أول قضية تثير السؤال : متى يستقيل المسئول ؟

فثمة حالات ومواقف عديدة يفترض إعمال المسئولية الأدبية والسياسية أن تنتهى باستقالة «مسئول ما » أو تنحيته عن موقعه ، ولكن منطق التمرير أو التسكين « فى هدوء » يتغلب فى كل حين ، فتمر « العاصفة » وينجح الرهان على ضعف الذاكرة ، ويبقى كل شىء على حاله :

فحادث اغتصاب فتاة ميدان « العتبة الخضراء » الذى هز مصر كلها وصدم كل بيت وملأ الدنيا وشغل الناس ، لم يسفر عن استقالة أو تنحية أى مسئول فى جهاز الأمن ، ولو على مستوى مدير الأمن أو مأمور المركز !

وقصة « نواب المخدرات » التى أساءت إلى مجلس الشعب كثيرًا ، وشوهت صورة البلاد لذى الأقربين والأبعدين ، لم تؤد إلى أى حساب سياسى للطرف الذى أدى إهماله أو تراخيه إلى وقوع مختلف التداعيات المؤسفة التى حدثت .

مسألة محافظ « المنوفية » صاحب السجل غير المشرف قبل التعيين وبعده ، انتهت به حقا إلى المساءلة القضائية ، ولكن ألم يكن من الواجب أن تحاسب أدبيا وسياسيا الجهة التى قدمته لشغل ذلك المنصب الحساس ، سواء لأنها قصرت فى تحرى سجله فلم تعرف حقيقته ، أو لأنها كانت تعرف وتغاضت عما به من شبهات ؟

كارثة الرى التى حدثت فى آخر العام الماضى ، والتى أدت إلى انهيار مصرف « العامرية » وتشريد خمسة آلاف مواطن مرة ، وإلى إغراق ١٤ عزبة و ١٠ آلاف فدان فى محافظة البحيرة مرة ثانية ، ألم تكن كفيلة بإحداث هزة شاملة فى قيادات قطاع الرى ؟

الانهيار الحاصل فى محصول القطن ، الذى أدى إلى تراجع صادراته إلى النصف ، ثم أزمة محصول القمح الذى لم يكن حظه أفضل من القطن ، إضافة إلى الخلل الحاصل فى الأنشطة الزراعية الأخرى ، الذى أدى ـ مثلا ـ إلى توفير « الفراولة » و « الكنتالوب » وغيرهما من أصناف الفاكهة الكمالية ، مع ندرة الخضراوات الأساسية وجنون أسعارها ـ ألا يستدعى ذلك كله نوعا من المسئولية الأدبية التى يجب أن يتحمل وزرها واضعو السياسية الزراعية ؟

توجيه مئات الملايين من الجنيهات من ميزانية الدولة لإنشاء قرى سياحية على ساحل مصر الشمالى ، فى حين يشير تقرير لمجلس الشورى إلى أن هناك أكثر من مليون مواطن مصرى يسكنون فى المقابر ـ أليس هذا مدعاة لحديث بصوت عال عن خلل جسيم فى السياسة السكانية يرتب « مسئولية ما » ، خصوصا وأن بناء القرى السياحية للأثرياء والقادرين ، ليس أصلا من مهمة الحكومة ولارسالتها !

وحيث تغيب القيمة بالنسبة للكبار ، ويظل المسئول فى موقعه فى كل الأحوال ، فلا مجال لإثارة القضية بالنسبة لمن هم دونه مرتبة . من قبيل ما جرى فى حادث خروج حافلة للركاب بدون فرامل فى أحد أحياء القاهرة ، وتسببها فى قتل سيدة بالطريق العام ، وانتهاء الأمر بمهاجمة جمع من الناس لأحد المستشفيات الخاصة وإحراق سيارات أطبائها ، لأن المستشفى رفض استقبال السيدة المصابة . فقد أدى ذلك كله إلى إجراء عدة مساءلات قانونية لأطراف عديدة . لكن مسئول مرفق النقل فى المنطقة التى تخدمها الحافلة لم يرد له ذكر فى رواية القصة كلها ، رغم أن مسئوليته الأدبية محققة عن مدى الانضباط أو التسيب فى الموقع الذى يقوده .

عندما يصل الأمر إلى المواقع والأجهزة الحساسة تكون المسألة أشد خطورة والثمن أفدح . من قبيل ذلك ما كتبه قبل أشهر أحد مسئولى جهاز الأمن فى مصر ، اللواء فؤاد علام مساعد وزير الداخلية السابق ، عن ملابسات اغتيال الرئيس أنور السادات (الأهالى ـ ١٣ نوفمبر ٩١) .

روى اللواء علام القصة التالية : إن شخصا ما توجه صباح ٦ أكتوبر ١٩٨١ إلى المسئولين

بأحد أجهزة الأمن . وأبلغه أن الرئيس السادات سيقتل فى ذلك اليوم . وقام هذا المسئول بإبلاغ رئيسه المباشر ، الذى حاول الاتصال بالقيادة العليا لجهاز الأمن ، غير أنه لم يتمكن ، بسبب أن الأخير كان مشغولا بممارسة بعض الألعاب الرياضية والتدليك . فما كان من ذلك المسئول إلا أن طلب إبلاغ قيادة الأمن بما وصل إليه من معلومات ، فردت القيادة المشغولة بالألعاب والتدليك إن هذا كلام فارغ !

حسب رواية اللواء فؤاد علام فإن ذلك المسئول ، الذى لم يذكر اسمه ولا نعرفه ، لم يحاسب على الإطلاق على موقفه ، لا إداريا ولا أدبيا ، وإنما نقل بعد اغتيال السادات ، إلى حيث عين سفيرًا فى وزارة الخارجية !

على صعيد آخر ، فنحن عندما نسترجع الآن فصول هزيمة يونيو ٦٧ ، فلابد أن يدهشنا كيف أن الرئيس جمال عبد الناصر عرض على المشير عبد الحكيم عامر ـ بعد وقوع الكارثة ـ أن يتنحى عن قيادة القوات المسلحة ، وأن يكتفى بمنصب نائب رئيس الجمهورية ، رغم الأداء البائس للمؤسسة التى قادها المشير ، الذى يتحمل المسئولية الأولى عن أفدح هزيمة منيت بها الأمة العربية فى التاريخ المعاصر .

المذهل فى الأمر أن المشير عامر بعد أن قبل بالتنحى والاكتفاء بمنصب نائب الرئيس ، فإنه عاد ورفض العرض ، وأصر ـ رغم كل ما جرى ـ على أن يبقى نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة إلى جانب نيابته عن رئيس الجمهورية .

ولولا تسارع الأحداث فى ذلك الوقت وانتهاؤها بانتحار المشير عامر ، لظل القائد المهزوم شاغلا لمنصب نائب الرئيس ، ولقدر له أن يصبح رئيسًا لجمهورية مصر خلفا للرئيس جمال عبد الناصر ، الذى توفاه الله بعد ثلاث سنوات من الهزيمة !

●

لاحظ أن كل هذا الذى نتحدث عنه هو الحالات القصوى التى يتعين على المسئول فيها أن يقدم استقالته . أعنى حالات حدوث قصور واضح ، فى الأجهزة والمؤسسات المختلفة التى يقودها هذا المسئول أو ذاك . وهو قصور يضر مباشرة بالصالح العام ، على نحو يتراوح بين فشل السياسات وفساد الإدارة ، حتى يبلغ مبلغ إنزال الكوارث بالأمة والناس .

لم نتحدث عن المسوغات الأخرى التى تبرر الاستقالة فى مناخ الحياة السياسية الرشيدة . كأن يستقيل المسئول لأن له وجهة نظر مخالفة لسياسة رئيس الحكومة ، كما فعل سير جيفرى هاو وزير خارجية بريطانيا الذى استقال بسبب خلافه مع رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر حول سياستها الأوربية . وكأن يستقيل المسئول احتجاجا على تصرف حكومته فى قضية ما ،

كما حدث مع رئيسة الصليب الأحمر الفرنسى التى استقالت احتجاجا على السماح بعلاج جورج حبش فى باريس .

وهناك نمط فريد من المسئولين يستقيلون لأنهم يستشعرون أنهم أدوا رسالتهم فى مواقعهم ، ولم يعد لديهم القدرة على المزيد من العطاء . وهو نموذج قدمه لنا ديتريش جينشر وزير الخارجية الألمانى ، الذى قضى ١٨ عاما فى منصبه .

لا يخطر على بالنا أن نتوقع استقالات من ذلك القبيل فى العالم العربى ، رغم إدراكنا أن هناك الكثير الذى يبرر الاختلاف ويستوجب الاحتجاج . ورغم علمنا بأن نماذج الذين انتهى عمرهم الافتراضى فى مواقع السلطة شاخصة أمام الأعين فى كل عاصمة عربية .

ليس لنا ذلك الطموح البعيد ، وإنما نحن هنا نتحدث عن مسوغ للاستقالة أحسبه لا يثير خلافا أو جدلا ، يدوز فى محيط العجز والفشل . أما الاستقالة دفاعًا عن موقف المسئول وكرامته ومستقبله السياسى ، فهى ليست مطروحة فى السياق الذى نحن بصدده .

حتى فى الحالات « الفاقعة » التى نتحدث عنها ، فإننا لا نعرف أن مسئولاً عربيا بادر إلى تقديم استقالته ، معلنا على الرأى العام تحمله « مسئولية » خطأ أو قصور فى سياسته أو فى أداء المؤسسة التى يقودها . إنما الذى يحدث دائماً أن يظل المسئول متشبثا بموقعه فى كل الأحوال ، معتبرا أنه « غير مسئول » عن أداء جهازه أو مؤسسته . وقد لا يتم ذلك بالضرورة عن قصد ، لأنه فى حالات كثيرة - أعرف بعضها - لا يخطر على بال شاغل المنصب أنه مطالب أدبيا بالاستقالة فى الحالات التى نتحدث عنها . وذلك وجه آخر للمشكلة يدل على جوهرها ، وهو أن قيمة المسئولية ذاتها غائبة عن الوعى العام ، حيث لا أثر لها ولا اعتبار فى مجمل القيم السائدة فى المجتمع . وهى ظاهرة جديرة بالدراسة والتحرى .

●

حقا ، لماذا لا يستقيل المسئول العربى ؟

ربما لا تكون هناك إجابة واحدة على السؤال ، وربما لا يكون من الإنصاف أن نعمم الإجابة على مختلف أنحاء العالم العربى ، الذى تختلف خرائطه وأبنيته السياسية والاجتماعية . مع ذلك ، فأزعم أن هناك قاسما مشتركا يمكن الحديث عنه والتحرك فى إطاره . وأذهب فى هذا الصدد إلى أن المسألة وثيقة الصلة بمصدر السلطة وقوة المجتمع ومدى احترام الرأى العام .

دعك من خطب المناسبات وكلام الجرائد . فالسلطة فى مفهوم الزمن العربى لا تتحصل باقتراع الناس واختيارهم ، لكنها « قدر مكتوب » لا شأن للناس به . وفى حدها الأدنى فهى انتخاب التاريخ ، وأحيانا تكون « صدفة سعيدة » حلّت على غير تحسب أو انتظار .

فى كل الأحوال ففكرة « العقد الاجتماعى » الذى يحكم علاقة السلطة بالمجتمع لا وجود لها من الأساس ، حيث المجتمع ليس معتبرا طرفا فى الموضوع من أوله . فلا المسئول «مستخلف» على مصالح الناس ، أو أجير لديهم كما هو شائع فى الخطاب الإسلامى ، ولا هو يباشر «خدمة مدنية» بتكليف من المجتمع الممول ودافع الضرائب ، كما يقول الغربيون .

بالتوازى مع ذلك ، فالمسئول ليس خريج مدارس السياسة ، ولا هو قادم من معترك للعمل العام ، أفرزه وصقله وأهله للصدارة . ومن ثم فله شهادة ميلاد مسبقة وله رصيده الخاص فى المحيط العام . ليس المسئول شيئًا من هذا كله ، ولكنه قادم من المجهول ومولود فى المنصب وعلى المقعد الذى « أنزل » عليه . ولأن الأمر كذلك ففكرة الاستقالة تحت أى ظرف لا محل لها ، لأنها عمليا تعنى الانتحار . فالمولود فى المنصب وعلى المقعد ، يفقد حياته على الفور بغير أى منهما ، وهو مصير لا يرحب به عاقل ناهيك عن أن يتطوع بلقياه .

من الطبيعى فى ظل هذا المنطق أن يكون « الاستمرار » هو الشاغل الأساسى والملح للمسئول . ولأنه « أنزل » من « فوق » ولم يصعد من تحت ، فإن ولاءه الدائم يظل للذى «أنزله» ووفر له المنصب ، وأتاح تلك الصدفة السعيدة والنادرة .

لقد كانت المقابلة بين فكرتى أهل الثقة وأهل الخبرة ، التى انتهت بترجيح كفة الأولين ، تجسيدًا قريبا من المعنى الذى نقصده هنا . فأهل الثقة هم الذين تنتخبهم الصدفة ويختارون من فوق على أساس من الولاء . أما أهل الخبرة فهم صانعو أنفسهم بجهدهم وتراكم إنجازهم العلمى أو السياسى ، ومن ثم فهم لم يهبطوا « بالباراشوت » من السماء ، وإنما صعدوا السلم من أوله حتى وصلوا إلى ذروة ساوت رصيدهم بمقاعد السلطة .

وفى ظل سيادة مفهوم أهل الثقة ، فالإنجاز يحتل أولوية نسبية وليست مطلقة . أعنى أنه ليس كل شىء فى تحديد المصير ، حيث لم يكن كذلك من البداية ، وإنما إذا تحقق الإنجاز فخير وبركة ، أما إذا لم يتم فالطاعة والرضا ورصيد الثقة ، أسباب وجيهة لضمان الاستمرار .

ينسحب ذلك بالدرجة الأولى على مسئولى الأجهزة الحكومية . لكن يبدو أن نطاق إهدار القيمة وتغييبها استشرى حتى أصيبت الأحزاب السياسية بذات الداء . إذ أن « المسئولين » فى تلك الأحزاب يتصرفون بدورهم وكأنهم انتخاب التاريخ وليسوا انتخاب القواعد واختيارهم ، ورغم آيات الفشل التى لا تخطئها عين ، فى سياسات وأداء بعض تلك الأحزاب ، فإننا لم نعرف أن مسئولا استقال أو حتى أقيل عن منصبه .

تحضرنا فى هذا السياق واقعة مثيرة لم تحدث صداها المفترض فى الساحة السياسية . فقد نشر « الأهرام » يوم ٣٠ مارس الماضى على صفحته الأولى تقريرًا عن المساعدات التى قدمتها موسكو للأحزاب الشيوعية فى العالم ، ضمن ما كشف عنه النقاب من أسرار المرحلة

السوفيتية، خصوصا فى ظل حكم جورباتشوف الذى تسلم السلطة فى عام ١٩٨٥ . وكان بين الذين وردت أسماؤهم ممن قبضوا أموالا من موسكو ، ممثل للحزب الشيوعى المصرى ، بدا أن اسمه وسجله متطابقان مع اسم وسجل أحد المسئولين القياديين فى حزب التجمع الوحدوى ، الذى هو حزب شرعى فى مصر يمنع قانون الأحزاب تلقيه أموالا من الخارج .

مع ذلك ، فلم نعرف أن المسئول استقال من منصبه ، ولم نسمع أن قيادة الحزب حققت الأمر ، ثم أعلنت لقواعدها على الأقل أن الإسم الوارد فى قائمة المصروفات السرية السوفيتية ليس اسم مسئول الحزب ، وإنما هو فقط مجرد تشابه فى الإسم والصفة !

فيما هو ظاهر ، فإن قيادة الحزب تصرفت بمنطق أى سلطة لا تعتبر نفسها انتخاب الناس، فلم تلق لقواعدها بألا يذكر . وإنما عمدت بدورها إلى تمرير المسألة فى هدوء . وراهنت ـ أيضًا ـ على ضعف الذاكرة العمومية !

عندى تفسير لبروز فكرة مطالبة المسئولين بالاستقالة فى مجال كرة القدم دون غيره ، وهو أن النوادى لها جمهور،يراقب النتائج ويحصى الأهداف ، وهذا الجمهور هو ذاته الذى يدفع الاشتراكات ويسبغ على النادى وزنا وقيمة . . ومن ثم فهو يمثل رأيا عاما قويا ، يقف بالمرصاد ويعمل لانفعالاته وأصدائه ألف حساب ، حتى وإن اقتضى إرضاؤه التضحية بمدرب أو مدير .

أما إذا رفض إمرؤ هذا التفسير ، وعزا الأمر إلى أن ذلك هامش مسموح « باللعب » فيه لأنه خارج السياسة ، فلن أجد الكثير الذى يمكن أن أقوله !

(٧)
اختزال الوطن فى السلطة !

الأهم من الجدل حول ما إذا كان ناجى العلى قد أحب مصر أم كرهها ، أن نعرف ما الذى تعنيه كلمة « مصر » فى أذهان المتحاورين . إن كانت مصر هى السلطة والحكومة ، فلنا أن نقرر بأن ذلك الفنان العظيم كان عاشقا لها عندما احتفى بالمرحلة الناصرية ، وأنه كان مبغضًا لها عندما شن نقدًا لاذعا ضد المرحلة الساداتية ، إثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد !

أما إذا اعتبرنا مصر هى الوطن أو الدولة ، التى تضم قبل السلطة ، المجتمع والتاريخ والحلم والأرض ، فإن حكمنا على ناجى العلى ورسوماته قد يختلف اختلافًا جذريا . وقد نصل إلى أن مصر ـ من هذه الزاوية ـ ليست طرفا أصيلاً فى القضية ، من أولها إلى آخرها .

لقد كنت أحد الذين أدهشتهم وصدمتهم تلك الحملة الهستيرية والجارحة التى استهدفت ناجى العلى بمناسبة الفيلم الذى أنتج عنه مؤخرا ، والتى انبنت على مقولة إنه كان « ضد مصر » ، واستخدمت فى إثبات تلك الدعوى بعض الرسومات المنتقاة ؛ التى نشرت له فى الصحف العربية إبان حملته على اتفاقيات كامب ديفيد ، والسياسة التى اتبعت فى المرحلة الساداتية ـ الأمر الذى دعا الطرف المقابل إلى نشر كاريكاتير لناجى العلى يقول فيه : موتوا بغيظكم ، عاش جمال عبد الناصر !

أدهشتنى وصدمتنى تلك الحملة لأننى احترمت ناجى العلى قبل أن أعرفه ، وتضاعف احترامى لشخصه وفنه بعدما عرفته وتكررت لقاءاتنا فى بيروت والكويت طيلة السبعينات . وعندما أهدانى كتابه « كاريكاتور ناجى العلى » الذى صدر فى بيروت عام ٧٦ عن دار «السفير » ، نصحنى وهو يبتسم خجلا ، أن أقرأ مرتين ما كتبه عنه الشاعر محمود درويش فى المقدمة . وعندما طالعتها وجدته يقول : خط ، خطان ، ثلاثة ، ويعطينا مفكرة الوجع البشرى . مخيف ورائع هذا الصعلوك الذى يصطاد الحقيقة بمهارة نادرة . كأنه يعيد انتصار الضحية فى أوج ذبحها وصمتها ـ ثم يضيف : احذروا ناجى العلى ! فإن الكرة الأرضية عنده

صليب دائرى الشكل . والكون عنده أصغر من فلسطين . وفلسطين عنده هى المخيم . إنه لا يأخذ المخيم إلى العالم ، ولكنه يأسر العالم فى مخيم فلسطين ليضيق الاثنان معا . فهل يتحرر الأسير بأسراه ؟ ـ ناجى لا يقول ذلك . ناجى يقطر ، ويدمر ، ويفجر . لا ينتقم بقدر ما يشك ، ودائما دائمًا يتصبب أعداء !

أحزننى حقا أن تجرى الآن تلك المحاكمة الجائرة لذلك الفنان المقاتل ، الذى حمل هم شعبه وأمته ، ومضى يترافع عن قضيته كل صباح بغير ملل طيلة خمسة عشر عاما ، من خلال لوحات مبهرة ونافذة ، ظل يرسمها بسن خنجر أو سكين !

وكان محزنا بذات القدر أن يؤخذ الكلام الذى قيل بحق ناجى العلى مأخذ الجد ، حتى انتهى الأمر إلى استبعاد الفيلم من مهرجان الأفلام الروائية ، بقرار من جهة الاختصاص فى وزارة الثقافة ، التى صدقت فيما يبدو أن الرجل كان فعلا « ضد مصر » .

●

إزاء ذلك فقد صار الأمر يحتمل كلاما كثيرا يتوزع على أبواب عدة ، تتراوح بين الفن والسياسة والكياسة . وإن بدا واضحا أن العنصر السياسى كان حاكما وفاصلا فى المسألة . إذ منذ تم تسييس القضية فإنها وضعت فى المربع الغلط ، الذى أدرج الفيلم تلقائيًا فى القائمة السوداء .

ورغم أننا نضع الكثير من علامات الاستفهام والتعجب أمام مختلف الكتابات التى تخصصت فى اتهام ودمغ كل ما هو فلسطينى ، والإلحاح على تنفيذ الأمة من الشعب واستقالتها من القضية (البعض لا يخفى انبهاره بكل ما هو إسرائيلى !) ـ أقول رغم تلك الملاحظة التى تستحق التوقف والمراجعة ، إلا أن ثمة عنصرا آخر فى المسألة يعمق من شعور المرء بالدهشة والصدمة .

ذلك أن تناول الموضوع ، بالصورة التى تمت ، يدل على نهج فى التفكير شديد الخطورة ، بمقتضاه جرى الخلط بين السلطة والوطن ، واختزل الوطن بطوله وعرضه وعمقه فى دائرة النظام الحاكم .

فقد كان كل ما أخذ على ناجى العلى أنه انتقد وهاجم سياسة الحكومة المصرية فى فترة تاريخية معينة ، هى المرحلة الساداتية . فاتهم مباشرة بأنه يهاجم مصر وأنه ضد مصر . وجرى التصديق على ذلك الاتهام انطلاقا من أن الحكومة هى الوطن ، ومن ثم ، فإن من يعارض الحكومة أو يهاجمها يصبح معارضا للوطن وعدوا له !

وهو منطق حسبنا أن مصر تجاوزته ، خصوصا بعدما تعددت فيها الأحزاب ، وصار

للمعارضة وجود شرعى فى الساحة السياسية وفى المجلس النيابى . وغدت تلك المعارضة جزءًا من الوطن ، وأصبحت معارضتها من قبيل الدفاع عن الوطن ، وليس الانتقاص منه أو الانقلاب عليه .

ورغم أن الذين شنوا تلك الحملة على فيلم ناجى العلى استنادًا إلى ذلك التوحد القسرى بين السلطة والوطن ، ما برحوا يهاجمون « الحكم الشمولى » ويندددون بزمنه وآثامه فى كل حين ، إلا أننا وجدناهم فى اللحظة الحاسمة يفكرون بذات النهج الشمولى الذى ينكرونه ويسبونه !

وهى ظاهرة تشير إلى أن الأزمة أعمق مما نتصور . وأن الحكم الشمولى لا يزول بمجرد تغيير هيكل النظام السياسى ، وتعميم خريطة جديدة تقوم على التعددية وتفتح الباب لإنشاء الأحزاب وانتخاب المجلس النيابى . لأن وجود المؤسسات الديمقراطية فى المجتمعات التى حرمت منها طويلا ، لا يعنى بالضرورة توفر قيم الممارسة الديمقراطية . فغرس تلك الأخيرة ونموها ثم شيوعها حتى بين النخبة ، يحتاج إلى وقت أضعاف ما تستلزمه عملية تشكيل الأحزاب وانتخاب المجلس النيابى . الأمر الذى يعنى أن النظام السياسى قد يتغير شكلاً وقانونًا ، ولكن الخطاب السياسى يمكن أن يظل شموليا حتى النخاع !

تؤكد ذلك مختلف الدراسات التى صدرت حتى الآن عن تجربة انتقال دول أوربا الشرقية فيما بين النظامين ، من احتكار السلطة إلى التعددية ، حتى أصبح الجميع يسلمون بأن الدخول إلى الديمقراطية أصعب بكثير من الخروج منها !

لا نريد أن نستدرج حتى نغوص فى مستنقع الحزن العربى . يكفينا حزن واحد فى اللحظة الراهنة ، ذلك الذى استدعته قضية فيلم ناجى العلى ، حين حوكم إعلاميا وسياسيا بتلك التهمة اللعنة ، التى ادعت عليه أنه « ضد مصر » ، لأنه هاجم السياسة المصرية (ملحوظة : لأنه كان متمردا عظيما ، فقد وقف ضد كل السياسات العربية فى تلك المرحلة . ومن بين أشهر أعماله فى منتصف السبعينات أنه رسم مرة رجلا سمع الأخبار ثم طاح فى أولاده ضربا وركلا ، بينما وقفت زوجته تحول بينه وبينهم وتقول : أنت اللى سميتهم بأسماء الرؤساء العرب . . غيَّر أساميهم وخلصنا !) .

ليست جديدة على المجتمع العربى ظاهرة الخلط بين السلطة والوطن أو المجتمع وإنما هى مقترنة فى الذاكرة العربية والإسلامية بالمرحلة التى لاحت فيها بوادر الانحراف السياسى ، والانتقال من حكم الشورى إلى طور الملك العضود . فى ظل حكم الشورى ، على عهد الخليفة عمر بن الخطاب . لقى الفاروق قاتل حمزة بن عبد المطلب (عم النبى) فى غزوة أحد ، وقد ودع الشرك وحسّن إسلامه ، فقال له عمر : إنى لا أحبك . فسأله الرجل : أتمنعنى

حقى ياأمير المؤمنين ؟ ـ وعندما رد عمر بالنفى ، هز الرجل كتفه وقال : لا يأسى على الحب إلا النساء !

لقد أقام عمر بن الخطاب حاجزًا واضحًا بين موقفه الشخصى وبين حقوق الناس ، لهذا لم يكترث قاتل حمزة بكره خليفة المسلمين له ، واعتبره مسألة عاطفية لا يأبه بها الرجال كثيرًا !

حدث ذلك فى ظل الخلافة الراشدة ، وهو ما اختلف فى المرحلة التالية ، عندما غابت الشورى عن الحكم . وغاب معها أهم ركائز الرشد . تبدى ذلك حين أخذت البيعة ليزيد بن معاوية ، وقال القائل وهو يقدمه آنذاك : أمير المؤمنين هذا ، ثم أشار إلى سيفه وقال : أو هذا !

كان ذلك السلوك إفراز مرحلة فرض التوحد بين السلطة والمجتمع ، حتى سميت الدولة باسم الفئة أو القبيلة الحاكمة ، فصارت أموية . نسبة إلى بنى أمية . واستمر الانحراف فى نظام الحكم فانتقلنا من الدولة الأموية إلى الدولة العباسية ، التى أقامها بنو العباس ، حتى وصلنا إلى حكم بنى عثمان ، الذى أقاموا الدولة أو الإمبراطورية العثمانية .

صحيح أن تلك لم تكن سُبَّة فى تلك المراحل المبكرة من التاريخ ، الإقطاعية فى الأغلب ، حين كان المجتمع ينسب إلى القبيلة أو الأسرة الحاكمة . لكنها تعد انحرافا خطيرًا ، أقرب إلى الردة السياسية ، بعد الذى أرساه الإسلام من قيمة ومبادئ سادت بين الجميع فى التكليف ، واعتبرتهم ـ بلا استثناء ـ مسئولين ومستخلفين فى الأرض ، مما سنأتى على ذكره بعد قليل .

هكذا فقد علمنا التاريخ أن احتكار السلطة يؤدى بالضرورة إلى احتكار الوطن ، وأن صحة المجتمع وعافيته السياسية تقاس بمقدار فك ذلك الارتباط واعتبار السلطة مؤسسة فى الوطن ، تقوم على إدارته بالاشتراك مع مختلف مؤسساته وخلاياه الفاعلة الأخرى .

وتبلغ العاقبة ذروتها حينما يصبح المجتمع هو الذى يفرز السلطة ويشكلها ، بحيث تخرج من رحمه ابتداء وتصبح فى خدمته انتهاء . وتحدث الطامة الكبرى حين تستشرى السلطة وتستقوى حتى تظن أن لديها توكيلاً على بياض يطلق يدها فى تشكيل المجتمع ، ومن ثم تسقط المسافات والحسابات بين الطرفين ، إلى أن تتوهم السلطة أنها هى المجتمع والوطن والدولة فى آن واحد !

ومن أسف أن المرحلة الاستعمارية عملت على تقويض خلايا المجتمع الفاعلة ، مما كان مفهوما ضمن محاولة اغتصاب الوطن وتثبيت أقدام الاحتلال . لكن ما لم يكن متوقعا ولا مبررا أن تمضى السلطة الوطنية فى الدولة العربية الحديثة على ذات الطريق . فتواصل التدمير المنظم لمقومات المجتمع ومؤسساته . مرة باسم التحديث ، ومرة باسم تقديم الحرية

الاقتصادية على الحرية السياسية ، ومرة باسم مقتضيات المعركة ، التى لا ينبغى أن يعلو صوت فوق صوتها .

لقد كانت نتيجة ذلك المسلسل الدامى ، أن صارت السلطة وحدها فى الساحة ، وتحولت إلى كائن فريد ينوب عن المجتمع ويخضعه ، ويلحقه بأهوائه ومصالحه !

احتكرت السلطة الوطن ، وحين أرادت أن تتجمل فإنها أنشأت أحزابا احتكرت الوطنية ، وصار الخارج على الاثنين ، المعارض من أى اتجاه ، هالكا حينا ، وخائنا أبدا !

ولأن نقد السلطة صار عملا موجها ضد الوطن ، فقد اعتبر النقد أو المعارضة تعبيرًا عن الانتقاص من الولاء للوطن . ومن ثم فقد تحولت مؤشرات الولاء وأسهمه حتى صارت للسلطة والنظام القائم ، وليس للدستور والقانون والنظام العام .

وهو تطور خطير فى ذاته ، وفى تداعياته . الأولى أوضحناها توا ، أما الثانية فخلاصتها أن فتح ملف الولاء كان بمثابة اختراق للضمير ونوع من التفتيش فيه ، وإضفاء مشروعية على ذلك التفتيش الذى كان ينتهى بالحكم على المعارضين بالتكفير السياسى . أى بالخروج من الملة السياسية المقررة (أليس من تحزب خان ؟ فقط لمبدأ الانخراط فى حزب بصرف النظر عما يفعله ذلك الحزب !) .

لهذا السبب فقد قلنا مرارا إن التكفير السياسى كان سابقًا للتكفير الدينى ، وربما كان الحاضن الأول لبذرته . فمن يعطى لنفسه حق تقييم الولاء السياسى ، يسوغ لغيره حق الحكم على الإيمان الدينى . ومن يرفض الآخر ويصنفه خائنًا وملعونا فى الدنيا ، لمجرد الاختلاف ، يفتح الباب لوهم الآخر المغاير فى التفكير والموقف ، بأنه كافر وملعون فى الآخرة وفى كل كتاب !

تلك القائمة من الشرور والمثالب . لا سبيل إلى تجنبها إلا بجهد مكثف ينصب على تحرير الوطن من احتكار السلطة له ، ومن ثم تحرير المجتمع من هيمنة السياسة المفروضة . وليس المطلوب إضعاف السلطة أو التهوين من قدرها فى الوطن ، كما أننا لا نتصور مجتمعا بغير سياسة تقوده وترشده . إنما المطلوب هو إقامة علاقة صحية تحول دون استشراء السلطة واختزالها للوطن ، كما تحول دون تسييس كل شىء بحيث يجثم ما يسمى بالخط أو الهوى السياسى على قلب الأمة ، ليصبح حاكما للاقتصاد والثقافة والعلم والفن والرياضة وما إلى ذلك .

المطلوب أن تصبح السياسة هى وسيلة اتصال السلطة بالمجتمع الذى تحكمه ، لا أن تتحول إلى سوط يلهب ظهر المجتمع لإلحاقه وتأكيد تبعيته للسلطة !

الضمان الوحيد لتحقيق ذلك كله هو أن ينهض المجتمع على أكتاف مؤسسات عدة ، تكون السلطة واحدة منها ، فى غير احتكار أو هيمنة . وهى معركة شاقة ومرهقة ، بل لعلها أصعب معارك الزمن العربى . لأنها . تجرى على جبهتين : جبهة إقامة المؤسسات الموازية وتجنيبها مصير الالتحاق بالسلطة ، ومن ثم تفريغها من وظيفة المشاركة الفاعلة المنوطة بها ـ وجبهة استرداد وعى الناس المغيب أو المشوه الذى تشكل فى ظل إلحاق المجتمع بالسلطة وتربى على الولاء للحكم وليس للدستور أو القانون .

الدعوة إلى إقامة « المجتمع المدنى » هى مفتاح حل الإشكال فى المشروع الليبرالى والتجربة الغربية . وما حققته تلك الدعوة من نجاحات فى المجتمعات الغربية يستحق التقدير والإعجاب . لكن الرؤية الإسلامية لصيانة المجتمع وتحصينه ضد تغول السلطة جديرة بالتأمل والدراسة .

فخطاب التوحيد ينزع من سلطان البشر على البشر . وعندما ذكّر القرآن النبى عليه الصلاة والسلام قائلا : « لست عليهم بمسيطر » . فإن التنبيه كان يشير إلى حقيقة أن الجميع ، من أعلاهم إلى أدناهم ، لهم حسابهم أمام الله يوم الدين . وأن ثمة سلطانا إلهيا فوق السلطة . وبمقتضى الاحتكام إلى شريعة الله ، التى تلزم السلطة كما تلزم الناس ، فإن السلطة تنحى عن مرجعيتها العليا ، بحيث تصبح المرجعية محصورة فيما أنزله الله سبحانه وتعالى . وبمعانى التكليف والاستخلاف وإلزام الجميع بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، يتحول المجتمع إلى كم هائل من الخلايا النابضة بالحياة . الأمر الذى يجعله مستعصيا على احتواء السلطة ونافرا من هيمنتها ، وواقفا بالمرصاد ضد تغولها أو طغيانها ، حيث الموت دون ذلك « المنكر » هو من أعلى درجات الشهادة .

أيضًا فإن إنجاز ذلك كله وتمثله ليس سهلا . وإنما هو ثمرة جهد لابد أن يبذل فى الغرس والتربية ودفع الابتلاء أو الصبر عليه .

(٨)

الأخطر من الفتنة الطائفية

الأخطر من الفتنة الطائفية أن نعجز عن إخماد نارها واقتلاع جذورها . والأخطر من هذا وذاك ، أن تكشف لنا التجربة عن أن الجسم المصرى صار ضعيف المناعة أو فاقدها ، بحيث لم يعد محصنا ضد أى فتنة من أى نوع !

سنظل عاجزين عن إخماد الفتنة طالما أننا لم نعرف أسبابها الحقيقية ، وطالما أنها لم تصبح هما للأمة ، وليست هما للحكومة وحدها ، أو بدقة أكثر ، لأجهزة الأمن دون غيرها .

وظاهر الأمر أن الحكومة وحدها هى التى تعرف حقيقة ما جرى فى مدينة أبو قرقاص ، وفى غيرها من مدن صعيد مصر . أو هكذا ظننا بها على الأقل . وحتى الآن فإن الحكومة وحدها ـ أيضًا ـ هى التى تحركت ، فتم تغيير القيادات الأمنية وبعض المحافظين ، ويبدو أن وزارة الأوقاف واثقة من أن شيئًا لا يستحق التغيير أو إعادة النظر ، فأبقت على فكرة قوافل الدعوة التى تمر على الناس مبصرة وربما مبشرة ، بصرف النظر عن فاعلية تلك القوافل أو مدى استجابة الناس لها . فالنتيجة ليست مهمة ، إنما الحركة هى الأهم ، إذ فى الحركة بركة كما يقال !

وبطبيعة الحال ، فإن النيابة العمومية لم تقصر . فقرأنا أن المحامى العام عقد اجتماعًا موسعا مع وكلاء النيابة فى المنيا استمر ست ساعات ، لابد أن موضوع البحث فيه تركز حول أداء الواجب بتمامه وكماله .

على صعيد آخر ، فلم نقرأ أو نسمع أن مجلس الشعب عقد جلسة طارئة لبحث الموضوع ، أو أنه كلف لجنة بتقصى حقائقه . ليعرف ممثلو الأمة ماذا يجرى على أرض الوطن ، ومن أين تأتى الريح الخبيثة التى تهب عليه بين الحين والآخر . وليبلغوا الأمة بنتائج بحثهم ، وليحاسبوا من قصرَّ وينبهوا من غفل ، ويستنفروا الضمير العام لكى يعى ويعتبر .

لم نقرأ أو نسمع أن مجلس الشورى فعل بدوره شيئًا من هذا القبيل ، خصوصا وأن له جهده المشكور فى بحث العديد من هموم الأمة ومشكلات الحاضر والمستقبل .

ولم نعرف أن الحزب الحاكم دعا مكتبه السياسى لاجتماع عاجل يناقش فيه تفاقم قضية الوحدة الوطنية . وتدهور الوضع فى (أبو قرقاص) على نحو ما جرى فى « الزاوية الحمراء » ، الحى القاهرى الذى شهد صداما بين المسلمين والأقباط فى عام ١٩٨١ م .

حتى النقابات المهنية ، التى ما انفكت تعقد معظم الندوات والمؤتمرات عن الجهاد الأفغانى والانتفاضة والبريسترويكا وقوانين الطوارئ ، التزمت الصمت . ووقفت فى جانب المشاهدين .

بل إن الصحافة القومية اكتفى أكثرها بالرصد الإخبارى ومتابعة القبض على « المتطرفين » . بعضها هون من الموضوع ، والبعض الآخر تولى تسطيحه بشكل مذهل . وعلى العكس من ذلك فقد اهتمت صحافة المعارضة وأحزابها بالقضية . وتناولها كل حزب من وجهة نظره ، وأحيانا من زاوية تحيزه الخاص (لاحظ موقف جريدة « الأهالى » فى الأسبوعين الماضيين) .

الخلاصة أن الحكومة ظلت هى الطرف الوحيد الواقف فى مواجهة الفتنة ، وأن الأمة ممثلة فى مؤسساتها وجماهيرها العريضة ظلت بعيدة عن التعامل الحى مع المشكلة ، وحشدت فى مقاعد المتفرجين ومقصوراتهم .

وسواء أرادت الحكومة أم لم ترد ، فإن الرسالة التى تلقتها الأمة كانت تقول بصريح العبارة : لا تشغلوا أنفسكم بالموضوع ، فالحكومة قائمة بالأمر . دعونا نعمل فى هدوء ، ولينصرف كله إلى حال سبيله !

وهى رسالة قديمة متجددة ، تلقاها الجميع « بعلم الوصول » منذ قررت السلطة أن تنفرد بمسئولية الحاضر والمستقبل ، واعتبرت أنها تلقت توكيلا من الأمة ـ على بياض ! ـ لاتخاذ ما يلزم ، فى كل ما يلزم !

ولن نتحدث فى السياسة ولا فى الاقتصاد ، لكننا سنظل فى المساحة الصغيرة التى نقف عليها ـ رغم أنها جزء من الخريطة الكبيرة ـ حيث تدل مختلف الشواهد على أن الحكومة ـ وحدها ـ هى التى تعرف ، وهى التى تتصرف . وهو منطق ربما قبلناه من الناحية النظرية لو أنه قادنا فى النهاية إلى بر الأمان ، لكن التجربة أثبتت أن الحكومة وحدها ليست قادرة على النهوض بمسئولية أى صورة من صور الهم العام . ولن نذهب بعيدا ، لا فى التاريخ ولا خارج الحدود ، ففى قضية الفتنة الطائفية منتهى الكفاية .

فغاية ما تستطيعه الحكومة أن تحاسب على « فعل » اقترفه فرد أو جماعة من الناس ـ لكنها ـ

مثلا ـ تقف مغلولة الأيدى إزاء أى « فكر » يحرك تلك الجماعة ، وإزاء أى « خوف » قد يستبد بجماعة أخرى . وإذا صدَّقت ما يقوله موظفوها في تغيير الفكر ، أو فى تبديد الخوف ، مستخلصة من ذلك أن الوحدة الوطنية بخير وأن « كله تمام » . فهى تعيش فى وهم كبير ، لتنعم براحة بال الذين يدفنون رؤوسهم فى الرمال ، حتى لا يرون الفاجعة !

لنحاول تنزيل ذلك المنطوق على الواقع . .

القصة الرائجة فى شأن أحداث أبو قرقاص ـ التى أدمت قلب الأمة ـ تقول بأن مجموعة من الشباب خرجوا فى مظاهرات غاضبة بعد صلاة الجمعة ـ يوم ٤ مارس ـ وهاجموا متاجر الأقباط ومساكنهم وبعض كنائسهم . حطموا واجهات المحلات وأحرقوا بعضها وألقوا بقذائف اللهب على بعض البيوت ، فيما وصفته رسالة لأحد القراء بأنه « مأساة ، تتجاوز حريق القاهرة بالقياس النسبى » .

هذا عن الفعل . أما الفاعلون فقد قيل إنهم فريق من المنتسبين إلى الإسلام ، بعضهم فى المدارس الثانوية والمتوسطة ، انفجروا غضبا لما شاع بين الناس أن ثمة مؤامرة للإيقاع ببنات المسلمين ، ودفعهن إلى ممارسة الرذيلة . وهو ما فصلت فيه منشورات مثيرة وزعت على الكافة ، تحمل عناوين مثل : « امسحوا العاريا مسلمين » ـ و . . « من مات دون عرضه فهو شهيد » .

ليس معروفا أصل الحكاية . لكن صحيفة « أخبار اليوم » القاهرية (عدد ١٧/ ٣) ذهبت إلى أن القصة كلها مختلقة ، ومن تأليف فتاة مراهقة ، راسبة فى الثانوية العامة ، عمرها ستة عشر عاما !

فى كل ما نشر ـ حتى فى صحافة المعارضة ـ فإن التركيز انصب على الإجابة على السؤال : ماذا حدث . ورغم أن الإجابة التى تلقيناها لم تكن مقنعة ، إلا أنها ـ أيضًا لم تدلنا على الفاعلين الحقيقيين ، ولماذا فعلوا جريمتهم تلك ؟

لقد سلط كل الضوء على الفتيل الذى أشعل البارود . وإذا جاز لنا أن نفرق بين محاولة الإشعال ومدى القابلية أو الاستعداد للاشتعال ، فالأمر المؤكد أن الناس فى (أبو قرقاص) على الأقل كانوا يعيشون حالة القابلية للاشتعال أو الانفجار . وما كاد عود الكبريت يلقى فى الساحة ، حتى جرى ما جرى .

بالتالى ، فالوقوف عند عود الكبريت هو إمساك بأوهن الحلقات فى القضية . والحاصل أن

أغلبية الكتابات والتعقيبات لم تجاوز نقطة العود ، ولم تسأل بالتالى : لماذا امتلأت الساحة بالبارود ؟

لقد بقيت مساحة غير قليلة فى الحدث غامضة على الناس ، وتراكمت فيها أسئلة بغير إجابة ، مثل : لماذا شحن شباب المدينة إلى الدرجة التى جعلتهم يرتكبون جريمتهم البشعة ؟ ومن هم هؤلاء الشباب ، ماذا يمثلون وإلى أى فكر ينتمون ، ومن وراءهم بالضبط ؟

هل هو تنظيم ؟ هل هو « مخطط » لشرخ جدار الأمة ؟ هل هو « أبو طبنجة » ـ الذى قيل أنه زعيمهم ـ أم أن هناك جهات أخرى غير معلومة ؟ ـ ومن يحتمل أن يكون « الطرف الثالث» ، الذى أشار إليه بعض من تحدثوا إلى الصحف بعدما وقعت الواقعة ؟

ثم : ما هى الحقيقة فيما تردد من لغط حول دور رجال الأمن ؟ وماذا فعل وما مدى مسئولية علماء المسلمين والقيادات الكنسية ؟ وما دور الجماعات أو الفصائل الإسلامية المعتدلة ؟ وأين كان مجلس المحافظة والهيئة البرلمانية والقيادة السياسية ، وغير ذلك من اللافتات التى نقرأ عنها فى إعلانات الصحف فى مختلف مناسبات التبريك والتهليل ؟ لماذا اختفى الجميع من الشارع ، وبقى « أبو طبنجة » وحده ؟!

ثم : ما هو دور « الظروف » فيما جرى ؟ . . ما نصيب الفراغ السياسى والأزمة الاقتصادية فى إشاعة التوتر بين الناس ؟ وما نصيب جهود بعثات التبشير التى تركز على محافظات الصعيد ، فى إثارة حفيظة المسلمين وتزايد حساسيتهم تجاه الأقباط ؟ وهل « للمزاج » الصعيدى ـ الحاد والمحافظ ـ نصيب فيما جرى ؟

تلك الجوانب المجهولة فى القضية تغيب عن الناس القدر من المعرفة . المطلوب للمشاركة فى مواجهة تلك الغارة الخبيثة . فواجب المشاركة ينبغى أن يكون مسبوقا بحق المعرفة . وحجب المعلومات هو إسقاط ضمنى لإمكانية المشاركة .

أغلب الظن أن الحكومة تعرف ، أو على الأقل « فلديها من الوسائل ما يمكنها من أن تعرف . واحتفاظها بتفاصيل القضية ، هو إعلان ضمنى عن أن الناس ـ الرأى العام ـ ليسوا مدعوين إلى المشاركة فى المناسبة » ، التى اقتصرت فيما يبدو على « عائلة السلطة التنفيذية » دون غيرها !

وأغلب الظن أن الجهات أو المؤسسات الشعبية التى تساءلنا عن دورها . كانت أكثر منا وعيا بتلك الحقيقة ، فالتزمت الصمت ، ولم تشأ أن تدس أنوفها فيما رأت الحكومة أنه يعينها وحدها ، ولا شأن للآخرين به .

وذلك ـ إن صح ـ عذر لا يقل قبحا عن الذنب . إذ هو بمثابة إلغاء لدور تلك

المؤسسات، واعتراف ضمنى بانتقالها من دور الشريك إلى دور التابع . الأمر الذى يكرس الشعور بالأزمة أو الضائقة السياسية ، ويوسع من دائرة الفراغ الذى تساءلنا عن دوره .

●

لقد تلقيت رسالة بتوقيع « مواطن مصرى يحب بلده وأهله » ، عبر فيها كاتبها عن صدمته إزاء ما جرى فى أبو قرقاص . وبعدما دعانى لأن أبدى رأيا فى القضية قال : لا تلتمس إعذارًا بحجة تهدئة الموقف ـ ولا تلق الحمل مناصفة بين المسلمين والأقباط ، فالمسيحى إذا تطرف فإنه لا يجد فى الإنجيل عونا له على العنف أو البغض . ثم تساءل : من أى مصدر فى الإسلام جاء أولئك الشبان فى المنيا وأبو قرقاص وأسيوط ، بكل ذلك العنف والكراهية لغير المسلمين؟

فى رسالة ثانية كتبها الدكتور مجيد بشرى قال : لقد وقعت حوادث عنف مماثلة فى صعيد مصر ، وأفرج عن مرتكبيها وحفظت القضايا « لعدم كفاية الأدلة » . ولا نستبعد أن يكون هناك ـ فى الحكومة ـ من يتصور أن التقليل من أهمية حوادث العنف من شأنه أن يخفف من التوتر الحاصل بين المسلمين والأقباط . وهذه « نظرية » خاطئة ، لأنها تؤدى إلى تراكم الحساسيات والضغائن ، وإلى تعميق المرارات ، بصورة قد تسفر عما هو أسوأ وأخطر من النتائج التى يمكن أن ترتب على المواجهة الصريحة والشجاعة . والأطباء فى بلادنا اعتادوا ألا يصارحوا المريض بحالته ، ويتركونه غير عارف بما أصابه وحقيقة المخاطر التى تهدده ، ولأنه يجهل طبيعة المرض أو الحالة ، فأحيانا يتصرف بأسلوب يدمر كل ما فعله الطبيب ، أما فى العالم « المتحضر » ، فهم يتعاملون مع المريض بطريقة مختلفة تماما . يصارحونه بما عنده واثقين من شعوره بالمسئولية ومن قدرته على معاونة طبيبه فى مهمته .

أضاف الدكتور بشرى ، أن الحكومة تتعامل معنا بمنطق الطبيب الأول ، وهذا أسلوب ثبت عدم نجاحه فى عالم الطب وفى عالم السياسة .

ثم يسأل فى النهاية : ماالذى يمنع من تكرار ما حدث فى أبو قرقاص ، فى أى مدينة أخرى ، ويفاجأ الأقباط بهجوم على بيوتهم وممتلكاتهم وكنائسهم من قبل شباب الجماعات الإسلامية ؟ ـ لقد ثبت أن الشرطة وحدها لا تكفى إلا إذا رفع فى الدولة شعار : شرطى لكل قبطى ! !

هنا رسالة ثالثة ، مليئة بالمخاوف والهواجس ، تلقيتها من الأخ جرجس عوض بطرس ، الموظف بمديرية الصحة فى محافظة سوهاج ، بدأها بالتساؤلات التالية : هل يطمئن أقباط مصر إزاء نشاط الجماعات الدينية ، وكيف تزول مخاوفهم من قوة وتنامى تلك الجماعات ؟

أين موقع الأقباط فى نهج وفكر تلك الجماعات ، وهل يشكل ما بطن أو ظهر منها ما يبرر المخاوف المتزايدة فى الأوساط القبطية ، التى باتت تظن أن هدف الجماعات هو القضاء على

الأقباط فى نهاية المطاف ، إذا عكفوا من ذلك ؟ وهل صحيح أن برامج الجماعات يتضمن حرمان أقباط مصر من الخدمة العسكرية والوظائف المدنية ، وفرض الجزية عليهم ؟

وهل موقفهم إزاء الأقلية يشكل موقفًا ثابتا وملزما ، أم أنه قائم على اجتهادات قابلة للتعديل ، وما هى المصادر الدينية التى يستندون إليها فى تبرير موقفهم ، وما مدى صحتها ؟

وهل رفع شعار « الإسلام هوالحل » فى الانتخابات البرلمانية والنقابية وغيرها ، يأتى فى إطار تنفيذ فكر ومنهاج تلك الجماعات ، أم أنه مجرد لعبة سياسية لمحترفى الانتخابات ، والجماعات منها براء ؟

سأل أخيرًا : لماذا لم تنجح كافة الجهود التى تبذلها الحكومة « ورجال الدين » المسلمين ، والأزهر والكنيسة القبطية ، فى بث الطمأنينة فى نفوس أقباط مصر حيال تلك الجماعات ؟

هذه صورة مركزة لنوعية ردود الأفعال التى نشأت فى أوساط بعض أقباط مصر ، نتيجة لما جرى فى الصعيد ، وهى تنقل بعض ما تلقيته من كتابات وانطباعات ، وليس كلها .

وربما جاز للبعض أن يعتبر أمثال تلك الكتابات ممثلة لوجهة نظر طرف دون الآخر ، وربما ذهبوا إلى القول بأن لبعض الأطراف الإسلامية تحفظات وربما هواجس مقابلة ، جديرة بالنظر والبحث .

تلك مقولة لها وجاهتها ، لكن الأخذ بها يصبح ضروريا فى سياق تحقيق الأمر ، لتقرير أوجه الحق والبطلان فى إدعاءات الطرفين . وليس هذا ما أسعى إليه فى هذا المقام . إنما يهمنى إبراز أمرين : أولهما ، أن فى النفوس رواسب ومرارات ينبغى ألا يستهان بها أو يدارى عليها . وثانيهما، أن ذلك قد يحدث فى كل مجتمع تختلف فيه انتماءات البشر أو عقائدهم ، لكن كفاءة أى مجتمع وصحته تقاسان بكيفية التعامل مع أمثال تلك الرواسب والحساسيات . هل يذيبها ويصرفها عبر قنوات الحوار والثقة ، أم يدعها تتراكم وتتكوم لتشكل فيما بعد قنابل موقوتة وألغاما مبثوثة ؟؟

فكل تلك الأسئلة التى فرغتها من الخطابات ـ ولدى من أمثالها عشرات ـ بحاجة إلى إجابة وافية ومقنعة ، لا يكفى فيها ولا يجدى إزاءها تصريح رسمى يقول بأن « الأمور عادت إلى طبيعتها فى الصعيد ، وإن أجهزة الأمن جاهزة للتصدى لمخطط الفتنة وزعزعة الأمن فى البلاد»! ـ كما نشرت إحدى صحفنا القومية فى صدد بث الرسالة الشهيرة المعنونة بعبارة « كله تمام » !!

ما لم يجر حوار وطنى على أرضية من الثقة والرغبة المشتركة فى إعلاء المصالح العليا للأمة ، وما لم تكن الأمة ممثلة فى رموزها وقواها السياسية ـ الموظفون يمتنعون ! ـ هى الشريك الأساسى

فى ذلك الحوار ، وما لم تعرف الأمة حقيقة ما يجرى فى صعيد مصر ، فإن بذور الفتنة ستظل قائمة ، وستظل تطل برأسها بين الحين والآخر .

بنفس المقدار ، فإنه ما لم يعد النظر فى أسلوب التعامل مع « الحالة الإسلامية » المتنامية ، بحيث يفسح المجال لتيارات ومدارس الرشد والاعتدال ـ أيضًا ، الموظفون يمتنعون ! ـ فإن مكامن الخطر ستظل قائمة . ولن تجدى معها أى تجريدة عسكرية ، وأى « تمشيط » مهما اتسع نطاقه . وقد جربنا كل صور التعامل الأمنى فى هذا الشق طوال الأربعين سنة الماضية ، ونتائج ذلك الأسلوب ماثلة بين أيدينا ، الحال فيها أبلغ من أى مقال .

●

« . . ربما جاز القول بأنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجرى ، بدأ التعصب بين المسلمين والنصارى يظهر بصورة مهددة للأمن . والسبب فى ذلك هبوط المستوى المعيشى والثقافى للناس جميعًا ، وسيطرة الجهلاء والرعاع أدعياء الدين . وفى ذلك أيضا ، ظهر تعصب الجماهير حول الحنابلة ، وكثرت مهاجتهم بغير أهل مذهبهم من المسلمين فضلا عن النصارى ، حتى اختل الأمن فى بغداد ، وأصبحت ميدانا للفوضى والسلب والنهب. وكلما زادت الحالة السياسية والاقتصادية والثقافية سوءا ، زادت البلية ، حتى كان ذلك من أسباب خراب بغداد ، وكان خرابها مقدمة لسقوطها » .

هذه الشهادة المهمة ، سجلها أحد مؤرخينا المخضرمين ـ هو الدكتور حسين مؤنس ـ فمن تعقيبه على كتاب « تاريخ التمدن الإسلامى » لجورجى زيدان . وبها اهتديت فى بحث أجريته حول علاقة التعصب بظروف الواقع السياسى والاقتصادى ، وضمنته كتابى «مواطنون لاذميون » . فبعد عرض لمختلف شواهد التاريخ الإسلامى ، وصفحات الفتن فيه بوجه أخص ، أدركت كم كانت صائبة ملاحظة الدكتور مؤنس . وخلصت إلى منطوق يقول بأن «التعصب ظل مقترنا دائما بمراحل التدهور السياسى والانحطاط الثقافى والاجتماعى ، وأن جرثومة التدهور إذا حلت ، فإن الوباء يصيب الجميع ، المسلمون فيما بينهم ، وفى علاقتهم بغير المسلمين » .

وللمستشار طارق البشرى بحث لافت للنظر فى الموضوع أورده فى كتابه المتميز « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » ، تتبع فيه علاقة المسلمين بالأقباط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وخلص إلى النتيجة التالية .تدل خبرة القرنين على « أن تحقيق الامتزاج الكامل (بين المسلمين والأقباط) كان رهينا بنمو الحركة الديمقراطية ، وبالبناء الديمقراطى لأجهزة الدولة والمؤسسات السياسية عامة » .

ولأن الأمر لا يحتمل التفصيل فى الأدلة والشواهد . فإن ما نريد أن نوجه إليه النظر هو أن التعامل مع الفتنة ينبغى أن يتم على مستويين : مستوى الحدث ومستوى الظرف . هناك جهات أمنية وقضائية لابد أن تتعامل مع وقائع الحدث بكل ما يمثله من تهديد لأمن المجتمع وعدوان على فئة من المواطنين وخروج على القانون . وهناك جهات أخرى ـ النخبة المثقفة فى مقدمتها ـ لابد أن تعنى بدراسة الظرف التاريخى الذى أفرز الظاهرة ولوث الوعى العام إلى ذلك الحد . ومن أسف أن المستوى الأول يستأثر بجل الاهتمام . وهو أسف مضاعف ، أولا لأن هذا هو الحاصل ، وثانيا لأن بعض مثقفينا مشغولون « بقضايا » الأمن أكثر من اللازم !

(٩)

هل هم مواطنون حقا ؟

لا نعرف متى سنغادر نقطة الصفر ، ونتجاوز الحوار حول البديهيات . لكن الذى نلحظه أن حركة الزمن العربى تسبق بكثير تطور الإدراك والوعى ، وأن قطاعات عالية الصوت من المثقفين ـ أو المدسوسين عليهم ـ تستعذب البقاء عند نقطة الصفر وتصر عليه ، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالشأن الإسلامى .

فإننا نرى مثلا أن مسألة « السلطة الدينية » التى حسمها الإمام محمد عبده فى بداية القرن ، وقرر بوضوح لا لبس فيه أن « قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها » هو أصل من أصول الإسلام ، وهو موقف لم يختلف عليه أحد من علماء المسلمين ، اللاحقين فضلا عن السابقين . ومع ذلك فإننا نجد الآن من يعود ليردد التهمة من جديد . هكذا بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .

وفيما يصدر الشيخ محمد الغزالى فى نهاية الأربعينات كتابه « الإسلام والاستبداد السياسى»، وينطلق فيه من حقيقة أن « الإسلام والاستبداد ضدان لا يلتقيان » ـ ويعده يصدر الأستاذ عباس العقاد فى الخمسينات كتاب « الديمقراطية فى الإسلام » ، ويقرر فى مستهله أن الإسلام هوالذى « أنشأ فكرة الديمقراطية لأول مرة فى تاريخ العالم » . أقول رغم هذا وذاك ، ورغم الكم الكبير من الكتابات التى التزمت ذات الخط ، وأحدثها ذلك المرجع الشامل الذى أصدره الدكتور توفيق الشاوى فى « فقه الشورى » ، فإن المعزوفة التى يكررها على مسامعنا إعضاء « جوقة » المثقفين إياهم ، تصر على العكس تماما . حيث ما برحت تروج وتلح على أن الإسلام قرين الطغيان وضد الديمقراطية ، مستندين فى ذلك إلى أقوال منكورة من جمهور فقهاء المسلمين حينا ، وإلى ما وصفنا من قبل بقمامة التاريخ الإسلامى فى أحيان أخرى كثيرة .

تكرر الموقف ذاته من قضية المرأة ، التى جاهر فى الدفاع عنها الشيخ الغزالى ، وبين أن ما

حاق بها من ظلم مصدره التقاليد العربية وليس التعاليم الإسلامية ، وحسم المسألة الأستاذ عبد الحليم أبو شقة فى موسوعة « تحرير المرأة فى عصر الرسالة » ، التى أصدر منها أربعة أجزاء حتى الآن ـ ومع ذلك فالتشويش والتشهير بالإسلام من هذا الباب مستمران بمناسبة وبغير مناسبة .

هذا بالضبط حدث مع موضوع موقف الإسلام من غير المسلمين الذى يتجدد من حوله اللغط بين الحين والآخر ، وأحسب أن الظرف الراهن يمثل إحدى ذرى ذلك اللغط ، بل يجسد نموذج أزمة التراجع على المستوى الفكرى التى تشوه وعى الجماهير وتشل حركة المجتمع . ومن ثم تصادر أمله فى الاستقرار والتقدم .

المدهش فى الأمر أن ذلك اللغط يتجدد والتشويه يكرس ، بينما يتوفر لدينا على صعيدى الفكر والعمل رصيد متميز فى إيجابيته يصلح أساسا قويا للتعايش والاستقرار المنشود ، ولكن غوغائية الحملة غيبت الموضوعية فى التناول ، فعمدت إلى تجريح الفكر وإهدار ما هو إيجابى فى تجربة الواقع . حتى غمّ الأمر على كثيرين من المخلصين ، وقرأنا لكاتب محترم ، غير متخصص فى الموضوع ، هو الأستاذ محمد سيد أحمد تساؤلا قال فيه : كيف يعامل الأقباط كمواطنين عندما يكون الإسلام هو المرجع فى السياسة ؟ ـ (الأهرام ٤ يونيو ٩٢) .

لابد أن أعترف هنا بأن ذلك التساؤل كان على رأس الأسباب التى دعتنى إلى الكتابة فى الموضوع . إذ رغم أن فكرة السؤال رددها آخرون من قبل ، ويرددها أعضاء « الجوقة » الآن . ولن يكفوا عن الإلحاح عليها غدا وبعد غد ، إلا أن المرء أدرك من واقع التجربة والممارسة أن هناك فريقا من الناس يسأل لمجرد أن يغمز . فهم رافضون ابتداء وانتهاء ـ بعضهم كارهون ! ـ ومن ثم فهم لا يريدون أن يعرفوا الإجابة الصحيحة ، وربما عرفوها وأصروا على إنكارها . ورغم أننى لا أريد أن أذهب إلى أبعد من ذلك ، لكن أى مدرك لطبيعة الخرائط الراهنة لابد وأن يخطر بباله أن من بين هؤلاء من يسعى عامدا إلى الإثارة والفتنة ، لحسابهم أو لحساب غيرهم . أعنى سواء لأن تلك هى الأجواء التى يظهرون فيها على السطح وتنتعش فى ظلها أسهمهم ، أو لأن تلك هى الأهداف التى يريد تحقيقها آخرون ، لهم مصلحته فى زعزعة استقرار المنطقة وخلخلة ثوابتها وأوتادها .

من أسف أن نسبة كبيرة من الذين يثيرون الضجيج ويستثيرون المشاعر غير وسائل الإعلام المصرية هذه الأيام من هؤلاء ، ولأن الذى يقولونه سمعناه وقرأناه من قبل لهم ولأضرابهم ، فلم يعد الأمر يحرك فى المرء رغبة المشاركة فى الحوار ، ليأسه من جدواه ، فضلا عن شكه فى مراميه ومبتغاه .

ولأن أكثر من ثلث قرن من الممارسة ـ امسكوا الخشب ! ـ قربتنا من شريحة عريضة من

هؤلاء وأسلافهم ، وعرفتنا بهم وبغيرهم . فقد صار بوسع المرء أن يميز بسهولة بين الخبيث منهم والطيب ، والناقم المغرض والناقد المخلص .

وعلى ما بينا من اختلاف فى المواقف والمنطلقات ، باعتبار الأستاذ محمد سيد أحمد مفكرا ماركسيا ، فقد ظللت واثقا من أن الاتفاق بيننا كبير فى المقاصد والأهداف . ودون أن أخلط بين ما هو شخصى وموضوعى ، فإننى أدرك أنه عندما طرح تساؤله عن نصيب غير المسلم من المواطنة فى ظل الوضع السياسى الإسلامى ، هو تعبير عن رغبة أصيلة فى أن يعرف . وأن تساؤله كان على سبيل الاستفهام ، وليس الاستنكار أو الاستنفار . وهو من هذه الزاوية يمثل شريحة مختلفة من الباحثين الجادين الذين يحركهم الشعور بالمسئولية تجاه البحث عن الحقيقة ، ومن أسف أن هؤلاء قلة محجوبة وراء الزوابع الترابية التى تثيرها غوغائية أهل الهوى والغرض . ممن تسللوا إلى الساحة عبر الأبواب الخلفية أو جاءوا من المجهول ، ثم فرضوا على الناس فرضا .

●

لنا ملاحظتان فى الشكل ، قبل أن نجيب على السؤال ، هما :

* إننا ينبغى أن نقر بأن كثافة الحملات الإعلامية التى استخدمها فيها مختلف الأبواق ، مسخت الذاكرة العامة وشوهتها إلى حد كبير . حتى اختزل الإسلام فى تجربة الثورة الإيرانية ومقولات شكرى مصطفى فى مصر وعلى بلحاج فى الجزائر ، أما « المتبحرون » فإنهم بحثوا عن الإسلام فى صناديق القمامة التى أشرنا إليها توا . وقدموه لنا سياقا وقطعا ورقابا نقطع وخوازيق تنصب للمعارضين !

وليس ذلك أغرب ما فى الأمر ، لأننا وجدنا بعض « الأكاديميين » يزورون التاريخ ، ويروجون لمقولة أن الإحياء الإسلامى منذ لاح فى العشرينات كان فى حالة اشتباك مع الأقباط فى مصر ، فى دعوة ضمنية مدهشة تخلص إلى أن إحباط ذلك الإحياء ، وأماتة الدين عند الناس ، هو الثمن الضرورى لإقامة التعايش وإشاعة « المحبة » بين الجانبين .

وجه التغليط فى هذه المقولة أن الباحث قد يعذر فى إثارة أية شبهة تتعلق بالحركة الإسلامية فى مصر ، سواء فى موقفها من الأحزاب أو فى استخدامها للعنف ، إنما الذى لا يمكن أن يلتبس على باحث موضوعى هو موقفها من الأقباط . لأن الشواهد والقرائن التى لا حصر لها تجمع على أن أحد النجاحات التى أنجزتها تلك الحركة ، تمثلت فى أنها استطاعت إقامة علاقات إيجابية وحميمة مع الأقباط . فقد كانوا مشاركين وحاضرين بصفة دائمة فيما تنظمه من مؤتمرات ، وبعضهم كان متحدثا شبه منتظم فى « حديث الثلاثاء » خلال الأربعينات ،

ومنهم من شارك فى أعمال اللجان السياسية التى شكلتها الحركة . بل إنهم فى ظل تلك الأجواء ساهموا فى التبرعات التى جمعت لإقامة « المركز العام » فى حى «الحلمية » بالقاهرة ، الذى غدا مقرا رئيسيا للحركة . وبلغ التآخى فى الوجه البحرى درجة دفعت بالبعض إلى الدعوة لإقامة تجمع مواز باسم « الإخوان المسيحيين » . وقد كان الإمام حسن البنا رحمه الله هو الذى قاد ذلك التوجه ، حتى كان وكيله فى انتخابات مجلس النواب التى جرت فى الأربعينات «مسيحيا» مقيما فى سيناء والعريش ، وكان الوحيد الذى سار فى جنازته قبطيا مرموقا هو مكرم عبيد « باشا » .

والأمر كذلك . فربما جاز للمرء أن يسأل والحيرة تملؤه : هل هناك مصلحة وطنية فى قلب هذه الصورة وتلطيخها ، لتظل العلاقة بين المسلمين والمسيحيين موصومة بمعاهدة واحدة قوامها التوتر والخصام ؟ ـ ثم ، ما الحكمة فى طمس وتشويه أمثال تلك الصفحات التى تمنحنا أملا فى إمكانية استثمار مشاعر التدين المتنامية فى تحقيق التلاقى على الخير وتعميق مشاعر التراحم والمحبة المخلصة ؟

* الملاحظة الثانية أن كثيرين يخطئون فى تحرى حقيقة موقف الإسلام من أمور عدة . فيخلطون فى ذلك بين الشريعة وبين الفقه وبين التاريخ . فى حين أن دارسى العلوم الشرعية يعرفون أن الشريعة هى وحى الله المنزل المتمثل فى القرآن وصحيح السنة ، أما الفقه فهو اجتهاد البشر فى ظروف تاريخية معينة ، ومن ثم ففيه ما ينفع زمنا وما لا ينفع زمنا آخر ، أما التاريخ فهو الممارسات العملية التى تنسب لأصحابها أمراء كانوا أم علماء . أى أنها أقرب إلى القصص والروايات ولا دلالة شرعية لها .

كلمة الإسلام تنصرف إلى الشريعة بالدرجة الأولى ، فهى الملزمة وهى التى يحتج بها على المسلمين . أما اجتهادات الفقهاء فلا حجية لها ، وإنما هى موقوتة بأزمنتها ، وفى كل الأحوال فهى تحاكم بمبادئ الشريعة ومقاصدها . تقبل إذا اتفقت مع تلك المبادئ والمقاصد ، وترفض إذا اختلفت مع أى منها . والتاريخ أدنى مرتبة ، فخيره للاستدلال وشره للدرس والاعتبار .

ومن أسف أن بعض الناقدين للإسلام وشريعته يبنون آراءهم ويبثون مخاوفهم بناء على إدراك شكلته مقولات صحفية أو تصريحات طائشة أو حماقات ارتكبها بعض الشبان . وتلك مصادر لا تصلح كلها لتكوين رأى موضوعى فى موقف الإسلام من أية قضية .

كلكم لآدم : هل تكفى ؟

ربما جاز لنا بعد ذلك أن نستحضر السؤال : ما هو نصيب غير المسلم من المواطنة فى ظل المرجعية الإسلامية السياسية ؟

إذا رجعنا إلى الدين ، الذى هو أساس تلك المرجعية ، فلا غرابة ألا نجد مكانا للمصطلح المستحدث ، ولكننا سنجد عناصر تسمح بتكوين رأى قاطع فى الفكرة . ولن يكون بمقدورنا أن نقف على تلك العناصر دون أن نضع فى الحسبان أن الإسلام « رسالة » وليس مجموعة من القوانين واللوائح . ولأنه رسالة منصوصة يكمل بعضها بعضا ، والذين يدلسون على الناس بمقولة إن آيات التشريع محدودة ، لينفوا عن الشريعة قوامها ، يستعطون من الحسبان أن تلك الآيات المحدودة لا يمكن فصلها عن البناء العام للخطاب القرآنى . فالأمر بالوفاء بالعهود مثلا يغطى مساحة تبدأ من سلوك الفرد إلى علاقات الدولة بغيرها من الدول . والنهى عن أكل أموال الناس بالباطل ، هو قيمة أخلاقية حقا ، لكنها أيضا ركيزة فى السياسة الاقتصادية . والاستقامة قيمة يدعى إليها الأفراد بقدر ما هى قيمة تلزم الدولة . . وهكذا .

والأمر كذلك فإننا لن نستطيع أن نحدد موقف الإسلام من قضية المواطنة دون أن نمر بعناصر محددة هى : النص الشرعى على وحدة الأصل الإنسانى ، فالجميع خلقوا « من نفس واحدة » بالتعبير القرآنى وفى الخطاب النبوى « يا أيها الناس إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد . كلكم لآدم وآدم من تراب » ـ النص القرآنى المتكرر على كرامة بنى آدم ، بحق انتمائهم الإنسانى قبل أى انتماء آخر ، واعتبار صيانة تلك الكرامة واجبا شرعيا له أصله العقيدى ، وليس مجرد « تسامح » مع الآخرين ـ النص على أن الله سبحانه جعل الناس مختلفين لحكمة أرادها ، وأنهم جعلهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا ويتعاونوا على الفضل والخير .

تلك خلفية مهمة تضعنا فى الاتجاه الصحيح ونحن نحدد موقفا من مسألة المواطنة . وإذا تقدمنا خطوة بعد ذلك فسنجد أن « الدين » يدعو المسلمين إلى أن ينطلقوا فى التعامل مع الآخرين من قاعدة « البر والقسط » (سورة الممتحنة ـ الآيتان ٨ و ٩) ـ ثم إننا نجد فى «الصحيفة » ، التى هى بمثابة أول « دستور » فى التاريخ الإسلامى ، ثم الاتفاق عليه أو أمر النبى بكتابته فى بداية عهده بالمدينة ، فى تلك الصحيفة نصوص صريحة تشير إلى تساوى اليهود مع المسلمين فى الحقوق والواجبات (لم يكن هناك مسيحيون فى المدينة آنذاك) ـ وانطلاقًا من ذلك الأصل الدينى استقرت القاعدة الشرعية ذائعة الصيت التى تنص على أن : لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

يثير البعض هنا قضية النص القرآنى الذى ينهى عن موالاة المسلم لغير المسلم . وهو نهى أسئ فهمه ، وتعمد آخرون الترويج لذلك الفهم الملتبس . فحرفوه إلى ما يعنى أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم ، حتى يظن مثلا أنه يعنى أن غير المسلم ينبغى أن يظل أدنى مرتبة من المسلم .

وإذ ننبه إلى أن تلك العبارة الأخيرة لا أصل شرعى لها ، فإننا نذكر بأن النهى هو عن

الموالاة بمعنى التحيز لأعداء المسلمين المحاربين لهم . أى أنه لا ينصب على مجرد المخالفة أو المغايرة فى الدين ، حيث ذلك لا يرتب أى عداء بالضرورة . وهو نوع من تأثيم الخيانة التى قد تدفع بالمسلم لأن ينحاز إلى صف المعادين لدينه أو وطنه أو ذمته تحت أى ظرف . وشتان بين هذا المعنى وذلك الذى يحاول البعض دسه على العقول وتلويث المشاعر والنفوس به .

●

من هذه الدائرة الشرعية خرجت مختلف الاجتهادات الفقهية ، فأصابت أحيانا وأخطأت حينا ، لكنها ظلت فيما أصابت فيه أو أخطأت تقاس بمقدار اتفاقها أو اختلافها مع المبادئ والمقاصد الشرعية المقررة .

وقد كان أكثر ما أثار اللغط فى تلك الاجتهادات هو « عقد الذمة » ، التى كانت فى البداية ذمة الله ورسوله ، ثم أسيء توظيف فكرة العقد تدريجيا حتى حملت بمعنى التهوين من شأن غير المسلمين ، وتحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية . ولأنه مجرد اجتهاد أدى وظيفته فى ظرف تاريخى معين ، فإن أحدا من الفقهاء لم يعتبره « دينا » يتعبد به . وإنما ذهب المعاصرون خاصة ـ الذين عايشوا أجواء فكرة المواطنة ـ إلى أنه لا إلزام فيه ، فضلا عن أنه لم تعد لنا حاجة به . وإلى هذا ذهب الشيوخ والأساتذة محمد الغزالى ويوسف القرضاوى وفتحى عثمان ومحمد عمارة ومحمد سليم العوا وآخرون من علماء مصر وحدها غير كثيرين فى العالم العربى . وإلى ذات الجانب كان انحيازنا فى كتابنا « مواطنون لاذميون » ، الذى أحسب أن عنوانه واضح فى أنه بمثابة مرافعة مبكرة فى الدفاع عن فكرة مواطنة غير المسلم فى الدولة الإسلامية .

مجمل هذه الكتابات الأخيرة راجع أيضا فكرة « الجزية » ، التى أنبنت على أوضاع تغيرت ، حيث كان المسلمون هم الذين يتحملون مسئولية الدفاع عن غيرهم ، فضلا عن أنها كانت شائعة ـ مثل الذمة ـ بين الفرس فى أعراف ذاك الزمان . كذلك فإن بعض تلك الكتابات حقق ذلك العهد الذى يعرف « بالشروط العمرية » ، وفيه إجحاف بحقوق غير المسلمين ، وأثبت انتحاله ، ومنها ما انتقد بعض الاجتهادات الفقهية التى ظهرت فى ظروف تاريخية خاصة ، وبدت ظالمة لغير المسلمين . مثل كتاب ابن القيم « أحكام أهل الذمة » ، الذى تأثر فيه بظروف الحروب الصليبية وموقف غير المسلمين أثناءها .

ولا سبيل إلى استعراض كل ما قيل فى هذا السياق ، لكننا نلفت النظر إلى أن وثيقة «إعلان المبادئ » التى صدرت فى القاهرة تحت عنوان « رؤية إسلامية معاصرة » ، والتقت عليها إرادات أكثر من مائتين من العلماء والمثقفين الإسلاميين تنص صراحة على : المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين ، بحيث يتمتعون جميعًا بالحقوق المدينة والسياسية على قدم المساواة ، التى يكفلها الدستور وتنظمها القوانين .

ما نريد أن نخلص إليه هو أن موضوع مواطنة غير المسلم مستقر ولا خلاف عليه بين جمهرة العلماء والمثقفين المسلمين المعاصرين ، وأن هناك جهودًا جادة لصياغة تصور إيجابى يؤسس التعايش مع غير المسلمين على قاعدة البر والقسط التى ابتغاها الشارع فى الخطاب القرآنى . وليست هُناك مصلحة من أى نوع فى تجاهل هذه الحقيقة أو النيل منها ، وتسليط مختلف الأضواء على آراء شاذة يتبناها أو يرددها نفر من أهل غير العلم أو الدراية ، خصوصا رموز التجمعات الشبابية الغاضبة والساخطة على كل شىء ، على من عداهم من المسلمين قبل غير المسلمين .

هناك من يقول بأن الذى يعبئ الشارع والمسيطر عليه ليس أولئك العلماء أو المثقفون ولكنهم الشبان الساخطون أصحاب الآراء الشاذة المنسوبة إلى الإسلام . ونحن نثق فى أن الأغلبية بطبيعتها مع السماحة والاعتدال ، ولكن ارتفاع صوت أصحاب الآراء الشاذة وكثافة الأضواء التى تسلط عليهم يوحيان خطأ بأنهم أصحاب اليد العليا فى الشارع . غير أننا إذا سلمنا جدلا بأنهم هم الذين يعبئون ويسيطرون ، فهل يكون الحل أن نتركهم يقولون ما يشاءون ، ونظل ندين الموقف الإسلامى من المسألة أو ندير ظهورنا له ونسقطه من حسابنا ، أم يكون الحل فى أن ندعم الرؤية الأخرى التى تسعى لبناء موقف إسلامى صحيح ، يصب فى وعاء التعايش القائم على الاحترام المتبادل بين الجميع .

ونحن لا نفهم تلك الحساسية التى يعبر بها البعض إزاء المرجعية الإسلامية لشئون الأمة الإسلامية . ففضلا عن أن ذلك يظل خيار الأغلبية واجب الاحترام ، بالمعيار الديمقراطى الخالص ، فإن أوضاعنا القانونية والسياسية لن تشكل من فراغ ، وإما لابد لها مرجعية قد تكون القانون البلجيكى أو الفرنسى أو ما يسمى بالقانون ا لطبيعى أو غير ذلك . ونحن لا نرى غضاضة فى الاستعانة بأى من تلك المصادر إذا لم تف المرجعية الإسلامية بالمراد ، أو كانت المصلحة أكبر فى غيرها .

والأمر كذلك . فأحسب أن السؤال الأهم هو هل تحقق المرجعية الإسلامية الهدف المنشود أم لا ؟ (يشترط فى هذه الحالة أن تستقى المرجعية من مصادرها المعتمدة التى سبقت الإشارة إليها) ـ إن كان الرد بالإيجاب فيها ونعم ، وإذا ثبت أنه بالسلب فسنكون فى مقدمة الساعين إلى البحث عن المصلحة من أى باب آخر . حيث المؤمن أولى وأحق الناس بها . ولم يقل أحد أن المسلمين يحتكرون الخير والحكمة . غاية ما هناك بأنهم مكلفون شرعا بأن يكونوا على رأس المبادرين الحريصين عليهما .

أما أن ترفض المرجعية ، فقط لمجرد أنها إسلامية ، فذلك موقف تتعذر مناقشته لأن الأمر عندئذ يصبح من قبيل التعصب والعناء . ودونها يغلق باب الكلام المباح !

(١٠)

شتمك الذى بلّغك !

إذا جاز فى زماننا أن نسمع عن أناس لا يجيزون صلاة المسلم وراء المسلم ، فيس مستغربا أن يسأل سائل عما إذا كان يجوز إلقاء السلام على القبطى أم لا ؟ !

لم آخذ موضوع إلقاء السلام هذا مأخذ الجد فى البداية ، عندما فجرته إحدى مجلاتنا الأسبوعية المصرية منذ ثلاثة أشهر . فقد اعتبرت مجرد طرح السؤال مهينا للعقل المسلم ، الذى يفترض أنه يعرف أكثر من غيره معنى كرامة الإنسان . أما الإجابة عليه بالسلب ، التى وردت على لسان أحد الدعاة ، فقد بدت مهينة للأقباط يقينا لأسباب مفهومة . فضلا عن ذلك ، فإن السؤال والإجابة معا هما بمثابة شهادة إدانة للواقع ، الذى تدنت فى ظله اهتمامات الناس إلى ذلك الحد البائس . حتى بدا المشهد فى مجمله وكأنه تكرار للقصة الشهيرة التى يستدل بها على مراحل الانحطاط فى التاريخ الإسلامى ، حين سأل سائل ـ قرين لصاحبنا ـ هل يجوز للحنفى أن يتزوج من إمرأة شافعية ، فرد عليه أحد فقهاء التعصب قائلاً : لا يجوز لأنه يشك فى إيمانها : بينما قال آخر على مذهبه : يجوز الزواج بها قياسا على الكتابية !

فى تلك المرحلة التعسة ـ العصر العباسى الثانى ـ سئل أحد المتعصبين من الشافعية عن حكم طعام وقعت فيه قطرة نبيذ فقال : يرمى لكلب أو حنفى !

إزاء هذه الانطباعات فقد خطر لى أن أى مشاركة فى الموضوع هى إسهام فى إثم يقترف بحق العقل والدين والوطن . إذ ما هو الإنجاز الذى يمكن أن يحققه المرء إذا ما أثبت ـ مثلا ـ أن الإسلام يجيز إلقاء السلام على القبطى ؟! ثم كيف نفسر أن الإسلام الذى قبل بزواج المسلم من غير المسلمة ، بكل ما يرتبه ذلك من بر ومودة ومحبة ، هو ذاته الذى يحتج البعض بتعاليمه لحظر مجرد إلقاء التحية على غير المسلم أو غير المسلمة . وأليست تلك إهانة إضافية يمكن أن تلحق بالإسلام ذاته ، تهون من شأنه وتبتر جوهره ومقاصده ؟

ثم إن الأمر بدا لى ـ من ناحية أخرى ـ وكأنه إذكاء لفتنة ظنها البعض « ضربة صحفية » ،

ولم يدر بخلدهم أن الإثارة الصحفية ينبغى أن تبتعد عن العبث بوشائج الأمة وحبلها السَّرى ولحمها الحى !

●

كان الصمت هو الحل الوحيد ، وإن تجلل بالحزن والأسى . لذا ، فقد طويت الأوراق المنشورة وأودعتها كفنا خبأته فى ركن مهجور من خزانة كتبى . غير أن رسائل عدة تلقيتها من قراء كرام توالت سائلة ومعاتبة . الأولون استفهموا عن مدى صحة الرأى الفقهى الذى قيل ، والآخرون ما برحوا يرددون : تطالعنا كل أسبوع وتحكى فى كل شىء . لكنك التزمت الصمت إزاء هذه المسألة بالذات ، رغم خطورة مردودها الاجتماعى والسياسى ، حتى قال من قال : هل السكوت هنا علامة على الرضا ؟! .

ظللت ابتلع الكلام مؤثرا موقف الصمت طيلة الأسابيع الماضية ، حتى وقع ما جعلنى أعدل عن ذلك الموقف . فقد لقيت أخيرًا بعضا من أصدقائى الأقباط الذين عادوا لتوهم من الخارج . وما أن تصافحنا حتى انهالوا على بالسؤال والعقاب معا بعبارات تداخل فيها الانفعال مع الحزن .

فى الوقت ذاته ، تلقيت رسالة من طالبة بالسنة النهائية فى كلية طب الإسكندرية ، هى الآنسة (ع . ش) ، قالت فيه إنها اختلفت مع عدد من الطالبات المسلمات فيما إذا كان ينبغى عليهن إلغاء السلام على زميلاتهن القبطيات أم لا . كانت الرسالة بمثابة « لدغة عقرب » ، نبهتنى إلى أن للمسألة أصداء سلبية مازالت تتفاعل فى دوائر المجتمع المصرى ، وأن اللغم الذى زرعته « الضربة الصحفية » أحدث تفجيرات يتتابع دويها تحت السطح . من ثم فقد اقتنعت بأن الصمت كان تعبيرا عن شعور شخصى بالإحباط ، لكنه لم يفد شيئًا من الناحية الموضوعية ، فى مواجهة قضية لم تتوقف تفاعلاتها وأصداؤها طيلة ثلاثة أشهر .

ولست أعرف ما إذا كان كلامى سيفيد فى المسألة أم لا ، لكنه بالنسبة لى على الأقل ، محاولة لإبراء الذمة فى مواجهة المعاتبين ، واجتهاد فى الرد على تساؤلات المستفسرين . وفى كل الأحوال فإننى لم أغير رأيى بعد فى إن القضية برمتها تعد شهادة على مدى البؤس الذى بلغه واقعنا الاجتماعى . الأمر الذى يستدعى إجراء تحقيق جاد يستهدف التعرف على أسباب ومغزى إقدام مواطن مصرى ، وأخيرًا طالبة فى نهائى الطب ، على إثارة مسألة جواز إلقاء السلام على قبطى ، وعلى الملابسات التى دفعت الداعية المجيب بأن ذلك لا يجوز !

فى هذا الصدد ، فإننى لا أتردد فى القول بأن إلقاء مثل ذلك السؤال هو تعبير عن فساد فى الوعى ، وأن الرد على ذلك النحو هو من قبيل الفساد فى الرأى . وأحسب أن الشق الأول لا يحتاج إلى تدليل وإثبات ، أما الشق الثانى فهاكم بيانه مفصلا . .

نعم هناك حديث نبوى صحيح ، رواه أبو هريرة ، قال فيه النبى عليه الصلاة والسلام : «لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام . وإذا لقيتموهم فى طريق فاضطروهم إلى أضيقها » . وهو حديث التبس أمره على كثيرين ، ممن ظنوه توجيها عاما ، حتى ذهب البعض فى مرحلة تدهور الدولة العثمانية إلى تخصيص ممرات ضيقة لاستخدام غير المسلمين فى بعض المدن . وأطلق على هذه العملية وصف « التطريق » ، وفيما قرأت فإن آثار تلك الطرف مازالت باقية منذ ذلك الحين وإلى الآن فى مدينة طرابلس بلبنان .

وحين قال الداعية الدكتور عمر عبد الكافى فى كلامه الذى أثار الضجة بعدم جواز إلقاء السلام على غير المسلم ، فإنه استند إلى ذلك الحديث بالدرجة الأولى ، ووقع فى الخطأ ذاته ، حين أخذ بظاهر النص وأغفل ملابساته ، بل قرأه منفصلا عن مبادئ ومقاصد مجمل الخطاب الإسلامى .

●

تعرضت للموضوع فى كتابى « مواطنون لاذميون » ، فى فصل كان عنوانه « شبهات وأباطيل» . إذ وقفت أمام ذلك الحديث ضمن نصوص أخرى أسئ فهمها بصورة شوهت إلى حد كبير موقف الإسلام من غير المسلمين .

قلت إن ذلك الحديث ليس توجيها عاما ، ولكنه بمثابة « إجراء استثنائى فى ظروف استثنائية » . فقاعدة التعامل مع غير المسلمين تقوم على أساس « البر والقسط » ، طبقا لنص القرآن الكريم فى الآية الثامنة من سورة « الممتحنة » . وهى قاعدة تسرى طالما قبل الآخرون التعايش فى أمان مع المسلمين ، فلم يقاتلوهم فى الدين ولم يخرجوهم من ديارهم .

والدعوة إلى احترام غير المسلمين والبر بهم ليست منفصلة عن أصول عدة ثابتة فى الإسلام ، سواء ما تعلق منها برؤيته للإنسان ، الذى كرمه الله ونفخ فيه من روحه ، أو تعلق بموقفه من أهل الديانات الأخرى . الذين اعتبروا « أهل كتاب » لهم حق الاختلاف فى الدين ، فيما اعتبر الاعتراف بأنبيائهم جزءًا من سلامة إيمان المسلمين .

إذا كانت تلك هى القاعدة ، فمن حق الباحث أن يتساءل : ما الذى دعا الرسول عليه الصلاة والسلام . أن يصدر ذلك التوجيه . وهو مبلغ الرسالة ، العالم بمقاصدها ومكنوناتها ، والمعبر والمجسد لتلك المقاصد . وهو الذى دعا المسلم لأن يقرأ السلام على من عرف ومن لم يعرف . وهو الذى قام لجنازة يهودى ، وقال لمن تحفظ على تعرفه من المسلمين : أليست نفسا ؟

وهو الذى لم يتردد فى أن يزور غلامًا يهوديًا مريضًا فى بيته ، وأكرم وفادة نصارى نجران ،

حتى أنزلهم فى مسجده ، وأذن لهم بالصلاة إلى جوار المسلمين . وهو الذى زارعهم وسقاهم ، وأكل من طعامهم كما يقول ابن قيم الجوزية .

ثم ، هو الذى عقد اتفاقًا مع يهود المدينة ، بعد الهجرة من مكة ، نص فيه على أنهم « أمة واحدة » مع المسلمين .

إذا كانت تلك هى السمة العامة فى تصرفات الرسول ، فما الذى ألجأه إلى هذا الإجراء ؟ ـ فى الإجابة على السؤال قلت :

إن مشاعر البر والمودة التى التزم بها المسلمون تجاه أهل الكتاب واجهت اختبارها الكبير عندما هاجر النبى والمسلمون من مكة إلى المدينة . ففى حين كانت المواجهة فى مكة مع رءوس الشرك فى قريش ، إذ لم يكن لليهود هناك قوة تذكر حتى إنهم كانوا جماعات قليلة متناثرة فى الضواحى ، إلا أن الموقف فى يثرب (المدينة) كان مختلفًا تمامًا . فقد كان اليهود فى المدينة قوة لها حسابها ، تملك الأرض والمال والتجارة ، ونزوح النبى عليه الصلاة والسلام إلى معقلهم كان يعنى أن الخطر الوشيك صار ماثلاً ومحققًا ، وأن سلطانهم ونفوذهم بات مهددًا ، فكان الدس والتآمر واستثارة القبائل هوسلاحهم الذى استخدموه ولم يكفوا عنه . وهو ما عبر عنه القرآن الكريم بقوله : « ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ، وتؤمنون بالكتاب كله ، وإذا لقوكم قالوا آمنا ، وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ ، قل موتوا بغيظكم ، إن الله عليم بذات الصدور . إن تمسسكم حسنة تسؤهم ، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها ، وأن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئًا ، إن الله بما يعملون محيط » (آل عمران ـ ١١٩ و ١٢٠) .

لقد كان اليهود يمرون بالمسلمين ، ويتظاهرون بتحيتهم قائلين : السام عليكم ، أى الموت والهلاك . حتى قال رسول الله ، فيما رواه ابن عمر ، إذا سلم عليكم اليهود ، فإنما يقول أحدهم السام عليك ، فقل وعليك .

وفى رواية للسيدة عائشة قالت : دخل رهط من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : السام عليكم . ففهمتها فقلت : عليكم السام واللعنة .

فقال رسول الله : مهلاً يا عائشة ، فإن الله يحب الرفق فى الأمر كله .

فقلت يارسول الله ، أو لم تسمع ما قالوا ؟

قال عليه السلام : لقد قلت عليكم .

ولم تكن المسألة مقصورة على مشاعر الغيظ والكراهية ، أو الغمز واللمز ، وإنما تجاوزت هذه الحدود إلى ما هو أبعد ، فقد كان يهود بنو قينقاع أول من نقض العهد الذى عقده النبى معهم فى المدينة ، واعتبرهم فيه مع المسلمين « أمة واحدة » . إذ أثار أحقادهم انتصار المسلمين فى غزوة بدر ، فلجأوا إلى التحرش بامرأة مسلمة وإهانتها ، الأمر الذى فجر الموقف

بين المسلمين واليهود ، فحاصرهم النبى ، حتى أجلاهم عن المدينة ، ثم تآمر يهود بنو النضير على قتل النبى وصحابته ، فى نقض جديد للعهد ، وخيانة لم يغفرها لهم الرسول ، فحاصرهم وأجلاهم عن المدينة . وواصل يهود بنو قريظة مسلسل الكيد والتآمر ، إذ طافوا بقبائل العرب فى مكة وغيرها يستثيرونها ويدعون زعماءها إلى القضاء على النبى وصحابته ، ويعدونهم بأن يقفوا إلى جوارهم عندما تزحف فصائلهم على المدينة ، متحللين من عهدهم . الأمر الذى اضطر النبى إلى أن حاصرهم وأجلاهم ، ورغم ذلك ، فقد بقيت جيوب اليهود تواصل تآمرها فى « خيبر » ، فلم يكن هناك بد من التصدى لهم ، وهزيمة آخر قلاعهم ، تأمينا للدعوة الوليدة وتأديبا لقوى الغدر والفتنة ، لكنهم لم يهدأوا ، ولم يرتدعوا ، فحاولوا بعد ذلك قتله عليه السلام ، عن طريق دس السم له فى شاة قدموها إليه .

ورغم أن القسط الأكبر من محاولات التآمر على النبى والمسلمين كان من نصيب اليهود ، بعد الهجرة إلى المدينة ، إلا أن تلك المرحلة شهدت أيضًا مؤامرة نصرانية استهدفت محاولة قتل النبى عليه السلام ، فعندما أقام بعض المنافقين مسجدًا آخر (عرف فى القرآن باسم مسجد الضرار) لجذب بعض المسلمين بعيدًا عن مسجد قباء ، الذى أقامه الرسول عليه السلام وكان يصلى فيه . . وقتئذ لم يتنبه الرسول إلى أن هناك صلة بين هؤلاء المنافقين وبين أبى عامر الراهب ، الذى كان على اتصال بالروم ، وأن هذا المسجد كان مقرًا للاتصالات السرية مع الروم التى كانت تستهدف بث الفتنة بين المسلمين . وقد كان تآمر الروم هذا حافزًا دفع الرسول إلى محاربتهم فى « تبوك » . ويذكر الطبرى أن أبا عامر هذا كان بسبيله إلى إعداد « كمين » للنبى أثناء عودته من محاربة الروم ، عن طريق استقدام بعض جند الروم إلى المسجد ، ودعوته عليه السلام للصلاة فيه ، حيث يقوم أولئك الجند بقتله ، ولكن الله سبحانه وتعالى نهاه عن الصلاة فى المسجد فى آيات سورة التوبة « والذين اتخذوا مسجدًا ضرارًا وكفرًا وتفريقًا بين المؤمنين وإرصادًا لمن حارب الله ورسوله من قبل ، وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى ، والله يشهد إنهم لكاذبون . لا تقم فيه أبدًا ، لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه».(الآيتان ١٠٧ ـ ١٠٨) .

خلاصة الأمر أنه كانت هناك مواجهات حادة وعنيفة ، فى مرحلة مصيرية من تاريخ الدعوة الإسلامية ، كان من الطبيعى إزاءها أن يتم « تحجيم » وتقليص علاقة المسلمين بغيرهم ، وما اعتزالهم وتجنبهم إلا إحدى وسائل التعبير عن هذا الموقف .

ومفهوم فى ظل هذا الاعتبار أن يتجاهل المسلمون أولئك الذين لا يكفون عن تجريمهم وتمنى الهلاك لهم ، والتآمر عليهم ، ومفهوم أيضًا ـ بمنطق الزمان ، أن لا يفسح لهم المسلمون طريقًا كما لا يخطبون لهم ودًا .

أى أن هذا كان إجراء مؤقتًا ، لمواجهة سلوك محدد بدت فيه البغضاء ، من جانب قوى

معينة من اليهود والنصارى . أما فى غير ذلك ، فالأصل قائم والقاعدة مستمرة ، والبر واجب وليس أدل على ذلك من أن الرسول ذاته ، الذى أصدر هذا التوجيه ، قد مات ودرعه مرهونة عند يهودى .

هذا كله مفهوم ، لكن ما ليس مفهومًا أن يجعل الفقه من هذا الإجراء العارض قضية تتعدد فيها الاجتهادات ويطول فيها الجدل حتى نجد فى أكثر كتب الفقه والحديث بابًا خاصًا فى « تحية أهل الذمة » ، يورد فيه الفقيه تلك الأحاديث ، ثم يدلى بدلوه فى الموضوع ، الأمر الذى يوحى بأن الخاص بات عامًا ، والاستثناء صار قاعدة ، و « الحبة أصبحت قبة » . وهذا بالضبط هو الشرك الذى وقع فيه الدكتور عمر عبد الكافى ، كما قلت قبل قليل .

●

هناك ملاحظتان أساسيتان ، يخلص إليهما المرء من المسألة ، الأولى تتعلق بمنهج التناول الفقهى ، والثانية تنصب على منهج التناول الإعلامى .

* فى الشق الفقهى تثير القضية أمرين ، أولهما أننا لا نستطيع أن نتعامل مع النصوص الشرعية على قدم المساواة ، دون نظر إلى ما هو قاعدة منها وما هو استثناء ، وإلى ما هو تشريع عام وما ليس بتشريع . وذلك باب ضبطه الأصوليون من خلال المعايير والقواعد التى وضعوها بإحكام شديد . لكننا لا نزال بحاجة إلى بذل جهد خاص لتطبيق تلك المعايير على مختلف النصوص من قرآن وسنة ، حتى لا يلتبس الأمر على أحد ، كما فى الحالة التى نحن بصددها . وقد استغل بعض الباحثين ذلك الالتباس ليقرروا مثلا أن الأصل فى علاقة المسلمين بالعالم الخارجى هو الحرب وليس السلام ، وأن النساء فى حكم الإسلام هم ناقصات عقل ودين !

الأمر الثانى أن قراءة الأحاديث . حتى ولو كانت صحيحة ينبغى أن تتم فى ضوء إحاطة كافية بأسباب الورود والنزول وبموقف القرآن ومقاصده . وهو ما لخصه شيخنا محمد الغزالى قائلا إن إعمال الأحاديث لا يسوغ بغير فقه ، وبنى على ذلك كتابه « السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث » ، الذى كان له صداه المدوى فى أوساط المحدثين والفقهاء . وما نموذج الحديث الخاص بعدم إلقاء السلام على غير المسلم ، إلا نموذج واحد يجسد مدى فداحة الثمن الذى يدفع من جراء مثل تلك القراءة المغلوطة .

* فيما يتعلق بمنهج التناول الإعلامى للموضوع ، فإنه لابد وأن يثير الدهشة والقلق . الدهشة من أن كلام الدكتور عمر عبد الكافى قيل فى يوليو سنة ٩٠ ، ردا على سؤال لأحد المصلين ، ولكن مجلة « روز اليوسف » فجرت القضية بشكل مثير ، لا يخلو من تحريض وتهييج ، فى شهر مارس ٩٣ . فضلا عن أن الأمر لم يخل من اصطياد وتربص ، حيث قدم

كلام الرجل ، الذى لم يستغرق أكثر من دقيقتين ، بحسبانه دعوة إلى الفتنة الطائفية ، فى حين أن له كلاما آخر فى مناسبات عديدة أخرى يعبر فيه عن موقف إيجابى للغاية إزاء الأقباط . وإذ لا أشك فى أن الرأى الذى عبر عنه فى مسألة إلقاء السلام يسئ إلى مشاعر الأقباط ، إلا أنه كان فى حقيقته ترديدًا لرأى فقهى مغلوط . ومن ثم فالرجل لم يحالفه التوفيق سواء فى القراءة أو فى التوقيت ، ولم ترحمه « محرقة » الصحافة .

غير أن حملة الإثارة الصحفية عمدت إلى الترويج للكلام الذى قيل ، وشغلت بالتلويح بالفتنة وبالدعوة إلى محاكمة الرجل وباغتياله أدبيا ومعنويًا . وحيث غاب التناول الموضوعى والمسئول ، فإن القلق يصبح مبررًا وضروريًا .

والأمر كذلك ، فلعلى لا أبالغ إذا ما قلت إن الفتنة الحقيقية هى تلك التى افتعلها التناول الإعلامى ، بما أحدثه من ترويج قام على الابتسار ، وبما أثاره من مخاوف وما غرسه من بذور للمرارة والبغض . وفى هذه المسألة بالذات يصدق المثل الشعبى القائل فى مناسبة مماثلة ، ما شتمك إلا الذى بلغك ـ والله أعلم !

(١١)

التقاطع أم التعايش والتسامح ؟

هل رسبنا فى اختبارات التسامح ، الدينى والسياسى والمذهبى ؟

رغم أن مختلف شواهد الواقع العربى تشير حتى الآن إلى أن « علاماتنا » غير مشجعة ، إلا أننا ينبغى أن نحمد الله لأن أيا من تلك الاختبارات ليس الأخير فى بابه ، ولأن الفرصة مازالت متاحة للتقدم وتعويض ما فات ، يشجعنا على ذلك أن عناصر النجاح قائمة ، شاهقة تحت أبصارنا ، وليس علينا إلا أن نضع أيدينا على مفاتيحها ، بعد أن ننفض ما عليها التراب ونجلى الصدأ ، ثم نديرها بعد ذلك فى الاتجاه المنشود .

وهو أمر لم يعد لنا فيه خيار ، فبه نكون وبغيره لن نكون . أعنى أننا لا نملك ترف الرسوب فى ذلك الامتحان ، حيث النجاح ضرورى إذا ما أردنا أن نحتفظ لأنفسنا بمكان على خرائط العالم الذى يتشكل الآن . دعك من المكانة فلها شروط أخرى لا تتوفر إلا بعد تثبيت المكان ، حيث لا يمكن أن ندلف من باب التاريخ ، بينما قواعدنا لم تثبت بعد على صعيد الجغرافيا .

وهذا الذى نقوله جَدٌّ وما هو بالهزل . وصورة العالم العربى بعد حرب الخليج خاصة مليئة بالإشارات القوية الموحية بأننا بصدد خرائط جديدة للمنطقة ، يفترض أن ترسم ـ مثلا ـ فى ختام المباحثات « المتعددة » ، التى إن تعثرت الآن وإن طال أمدها ، فذلك لا يعنى إنها غير موجودة ، وإنما غاية ما يعنيه أن ثمارها ستجنى فى موسم لاحق . ومن ثم فليس السؤال هو هل هناك خرائط أم لا ، ولكنه يصبح : متى ترى تلك الخرائط النور ؟

إن ضعف علاماتنا يعنى ، بين ما يعنى ، أن ثمة أمراضا خبيثة تسرى فى جسم الأمة ، فتنال من عافيتها وتهدد مناعاتها ، وتوردها موارد التردى والسقوط . وليس لطرف هذا شأنه أن يتوقع حظا له أى اعتبار فيما يرسم من خرائط أو يوزع من أدوار . . أو حتى فيما يحفظ من حقوق .

عندما تحدث ابن حيان ، مؤرخ الاندلس الكبير ، فى تشخيص مانزل بمسلمى الأندلس من نوازل ، فإنه أرجعها إلى ما أسماه « داء التقاطع ، الذى يؤدى إلى التهلكة لا محالة » .

وأحسب أن جرثومة الداء مازالت تسرى فى جسم الأمة حتى الآن ، لم تتخلص منها بعد . وإذ تكمن حينا لسبب أو آخر ، فإنها سرعان ما تظهر وتنطلق لتبث سمومها هنا وهناك . لتأتى بمضى الوقت على أعمدة التعايش والتسامح ، واحدا تلو الآخر .

وهى ظاهرة تحتاج إلى تحقيق جاد ، إذ كيف تناقض فكر الأمة مع واقعها على ذلك النحو المدهش ؟ كيف تسنى لنا أن نجمع بين فكر يؤصل التعايش ويقننه ، وبين واقع يكرس التقاطع والتخاصم ؟

بعض الصحفيين والباحثين الغربيين لا يكادون يصدقون أن لدينا رصيدًا فكريا يعطى شرعية للآخر أو يعترف له بحق من الحقوق . وفيما سمعت من إحدى الصحفيات فى «الواشنطون بوست » ـ اسمها كاريل ميرفى ـ حين زارت العالم العربى مؤخرا لدراسة نشرتها حول العقيدة والسياسة فى الإسلام ، فإن الصورة السائدة لدى الشريحة الأكبر من الغربيين إن الإسلام يلغى ما عداه ، وأنه إذا دخل من الباب قفز الآخرون بقوة الطرد من النوافذ .

كان ذلك كلاما محزنا حقا ، لكنه لم يكن مفاجئًا . فقد سمعته من آخرين من قبل ، بعضهم عرب من بنى جلدتنا ، ما برحوا يرددون هذه المعزوفة كل حين !

فعندما ينطلق خطاب الإسلام من حقيقة أن ثمة نسبا يربط بين البشر جميعا ، الذين خلقوا من « نفس واحدة » ، لهم أب واحد وأم واحدة . .

وعندما يقرر أن الإنسان هو مخلوق الله المكرم والمختار ، وأن تلك الكرامة والحصانة تتوفر له لمجرد كونه إنسانًا ، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه . .

وعندما يعلن أن اختلاف الناس واقع بمشيئة الله ، لحكمه أرادها ، وأنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة . .

وعندما يوصف نبى المسلمين بأنه بشير ونذير ، ويخطر فى البيان الإلهى علنا بأنه ليس على الخلق « بمسيطر » ، وإن له البلاغ وعلى الله الحساب . .

عندما يعمم وعى على ذلك النحو المستقيم والمحكم ، فمن أين ينفذ إليه « داء التقاطع»؟

فى مرات عديدة ، كنت أقول للباحثين الأجانب أن « التعددية » التى تتباهون بها الآن ، وتعتبرونها ضمن أبرز سلع واجهاتكم الحضارية ، لم يعرفها الغرب فى تاريخه الطويل ، وإنما

سمع بها لأول مرة عندما طبقت الدولة العثمانية « نظام الملل » ، انطلاقًا من فكر التعايش والتسامح الذى أرساه الإسلام وأعطاه جذرًا عقيديًا .

فأمثال تلك الصفحات يفترض أن تحفر فى الوعى وفى الواقع مكانا أمينا وحصينا لكل من هو آخر ، أيا كان حجم وعمق الخلاف معه . فى أمور الدين ناهيك عن أمور الدنيا .

يغرق المرء فى الحزن عندما يقارن الفكر بالواقع ، ويدرك إلى أى مدى هى مختلفة ـ بل مقلوبة ـ الصورة عن الأصل ، حتى لا يخطر ببال الغريب أن تلك الصورة من ذاك الأصل . الأمر الذى يوفر له ألف عذر إذا ما ظن بالإسلام سوءا وقرن تعاليمه بالتعاسة والبؤس . أليس هذا ما تدل عليه وتنطق به الصورة ؟!

لا تخلو تلك الخلاصة من تبسيط . فللأمر تفسير آخر عند من يحسنون الظن بالإسلام أو ينتسبون إلى فكره وعلمه . فهم يعون بعد المسافة بين الفكر والواقع ، ويدركون أنه ليس بالمبادئ والتعاليم وحدها تنصلح أحوال الناس . فالبذرة الحسنة لا تخرج نباتا طيبًا ولا تؤتى ثمارها المنشودة ، ما لم تغرس فى تربة خصبة ، وما لم تتوفر لها رعاية أهل الخبرة والاختصاص .

وإذا توفرت الجودة للبذرة وجاء الحصاد مرًا ، فلابد أن يكون هناك غلط ما يستوجب المراجعة . بدءًا من الاطمئنان إلى أصالة البذرة ، ومرورا بالتدقيق فى شأن التربة ، وانتهاء بصلاح أمر القائمين على الرعاية والتوجيه .

●

الصورة التى نطالعها على صحائف الواقع لا تدع مجالا للشك فى أن ثمة غلطا واجب الرصد والتشخيص فى عملية « إنتاج الموقف » .

وإذ نحسب أن الفكر الصحيح موجود ، وأن حُجب فالوصول إليه ميسور ، كما أننا نذهب إلى أنه لا مشكلة فى توفير القنوات الصحية المناسبة لتوصيل ذلك الفكر ، إلا أن الحلقة المستعصية التى يصعب السيطرة عليها هى تلك الثالثة ، المتعلقة بالتربة التى تتلقى ذلك الفكر .

أعنى تحديدًا ظروف الواقع الراهن بمختلف عناصره ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهو الشىء الذى لم يلق عناية كافية من جانب كثيرين ممن تصدوا لبحث المسألة . فقد قرأنا لمن قال أن المشكلة تكمن فى المناهج الدراسية وبرامج الإذاعة والتليفزيون . ووجدنا « عبقريًا» محدثا قال أن ثمة آيات وأحاديث يفهمها الناس على نحو مغلوط ، وكأنها نزلت فى السبعينات أو بعدها ، وليست قائمة ، هى وتفسيراتها ، منذ أربعة عشر قرنا !

لم يسأل أحد من أمثال أولئك الكاتبين : لماذا كانت الاستجابة للفكر المعوج أكبر منها للفكر المستقيم ؟

بكلام آخر : لماذا كانت التربة مهيأة لإنبات الزرع الشائك دون الشائق ، والمر دون العذب ، والطالح دون الصالح ؟

ألا يعنى ذلك أن ثمة خللا فى تلك التربة يحتاج إلى علاج ، لأنه بغير ذلك العلاج فإن البذرة الملقاة فيها ـ مهما صلحت ـ لن تنبت نبتا قويما ، وأن جهد الرعاية أيا كان مداه سيذهب أدراج الرياح ؟

حتى نقرب الصورة ، لنطالع معا شهادة سجلها الدكتور حسين مؤنس ، أستاذ التاريخ المعروف ، ضمن حواشيه على كتاب « التمدن الإسلامى » لجورجى زيدان . تقول الشهادة ما يلى : « ربما جاز القول بأنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجرى ، بدأ التعصب بين المسلمين والنصارى يظهر بصورة أصبحت مهددة للأمن . والسبب فى ذلك هبوط المستوى المعيشى والثقافى للناس جميعا ، وسيطرة الجهلاء والرعاع وأدعياء الدين . وفى ذلك أيضا ظهر تعصب الجماهير حول الحنابلة ، وكثرت مهاجمتهم لغير أهل مذهبهم من المسلمين فضلا عن النصارى، حتى اختل الأمن فى بغداد ، وأصبحت ميدانا للفوضى والسلب والنهب ، وكلما زادت الحالة السياسية والاقتصادية والثقافية سوءًا ، زادت البلية . حتى كان ذلك من أسباب خراب بغداد . . وكان خرابها مقدمة لسقوطها » .

هذه الشهالة تستحضر لنا من التاريخ نموذجًا يعزز الحقيقة العلمية المعروفة ، وهى أنه كلما ضعفت حصانة الجسم وتراخت مناعاته ، كلما كان أكثر استعدادًا للإصابة بمختلف الفيروسات والأمراض . وإذا كانت مكافحة الجراثيم مهمة ، إلا أن القضاء عليها تمامًا يعد أمرا مستحيلا . ويظل الأهم هو تحصين الجسم وتقوية مناعاته الداخلية ، ليصبح قادرًا على صد محاولات الاختراق أو التسلل إلى داخله .

من هذه الزاوية يحق لنا أن نتساءل ، ما هى الحصانات المتوفرة لدينا ضد « داء التقاطع » ؟

ربما كان الرد المنطقى هو أن مقاومة التقاطع لا تتحقق إلا عبر تكريس قيم التواصل والتعايش والتسامح . غير أن ذلك التكريس لا يتم فقط بمجرد التبليغ والتبشير ، ودعوة الناس من خلال برامج التليفزيون أو مناهج الدراسة لكى يقبل كل منهم الآخر المختلف عنه بغير حساسية أو عقد . وإذ لا نختلف حول أهمية الدعوة ، حيث الموقف الصحيح يبدأ بفكرة صحيحة ، فإننا ننبه إلى أنها ما لم تقترن بتجسيد وتمثل فى الواقع الحى ، فإنها ستظل من قبيل الكلام الطيب الذى ينثر فى الهواء . قد يرطب الجوانح حينا ، لكن أثره يذوى بعد حين .

لهذا السبب فإننا لا نتردد فى القول بأن الذين دعوا إلى مجرد تغيير بعض المفاهيم أو الكتب أو البرامج الإذاعية والتليفزيونية لعلاج المشكلة ، إنما قدموا لنا بطاقة علاج منقوصة ، وأكاد أقول مغشوشة . لسبب جوهرى هو أنهم انصرفوا عن أصل الداء وضللونا وراءهم ، ثم اكتفوا بالإشارة إلى مصادره الثانوية والجانبية .

إن شئنا المصارحة ، فلا مفر من أن نقرر بأن ممارسة الديمقراطية الحقيقية هى المخرج الوحيد من أزمة التقاطع . وهى النموذج العملى الأمثل لتكريس التعايش . وسيذهب هباء أى جهد يبذل فى غير ذلك الاتجاه ، أو يدخل إلى الأزمة من غير ذاك الباب ، ذلك أن اشتراك الناس فى تقرير المصير وفى صناعة الحلم بصرف النظر عن توجهاتهم السياسية أو انتماءاتهم العقيدية ، هو وحده الكفيل بصهر وتذويب الحساسيات والتقاطعات ، ومن ثم فإنه الكفيل بإرساء التعايش على أسس قوية ومتينة .

إننا نعانى جدبا شديدا فى ثقافة التعايش ، فى فراغه تتمدد ثقافة التقاطع . والثقافة التى نعنيها ليست فقط كلاما يعشش فى الرءوس أو يلقى فى المناسبات والمواعظ ، وإنما هى بالدرجة الأولى رصيد القيم الذى يتشكل من تزاوج المعرفة بالخبرة العملية .

●

إننا بحاجة إلى مواجهة شجاعة مع الذات نجيب فيها على سؤالين محددين هما : ما هو الفعل المشترك الذى ننهض به معا ؟ وما هو الحلم المشترك الذى نتطلع إليه ونجتمع عليه ؟

إن أزمة الديمقراطية فى العالم العربى تمثل إجابة لا تحتاج إلى تفصيل على السؤال الأول . حيث المشاركة غائبة أو منعدمة ، وحيث الآخر لا مكان له فى الخرائط السياسية والاجتماعية .

وعندما يدار واقعنا العربى بهذا الأسلوب ، فلماذا نستغرب أن يحتكر كل طرف الحقيقة فى موقعه ، ويلغى الآخر ولا يعمل له حسابا ، أو يمارس بحقه القمع والقهر ؟

فاحتكار « الأنا » للسلطة والقرار يعنى مباشرة أن الآخر مرفوض ومتهم . وإشاعة تلك القيمة عبر الممارسة العملية ، من شأنها أن تضيق كافة الصدور بكل من هو آخر مغاير ، فى الاعتقاد الدينى أو الانتماء السياسى .

أما أزمة المشروع ، فهى مفتاح أزمة الحلم المشترك ، وربما كانت أحدى مآسى الزمن العربى إنه يفتقر إلى مشروع يلهب الوجدان ويعبر عن الحلم المشترك للأمة .

إن التمزقات العربية الراهنة أقامت حواجز وجدرانا عالية بين مختلف الأنظمة والشعوب . وفيما سقط سور برلين فى الغرب ، ليمثل ذلك انطلاقة جديدة نحو المستقبل الأوربى ، فإن

أزمة الخليج أقامت أسوارا عدة فى العالم العربى ، كانت إعلانا عن انتكاسة جديدة ، لم يقف أثرها عند حدود تمزيق الواقع ، ولكنه طال الحلم فأطبق عليه ، حتى أدماه ومزقه .

لم تعد المشكلة مقصورة على حلم الأمة أو الحلم القومى فقط ، ولكن نطاقها اتسع حتى أصبح الحلم الفطرى أيضا محاطا بالعديد من علامات الاستفهام ، ومحطا للعديد من «الاجتهادات»! ـ وفى بعض مراحل الإحباط يكاد المرء يشعر بأن مختلف الأحلام العامة والمشتركة قد تراجعت أو توارت ، وأن « الأحلام الخاصة » وحدها هى التى تفرض نفسها على الساحة وتهيمن على لغة الخطاب العام . ولست أعنى هنا أحلام الأفراد وحدهم ، ولكن ذلك يشمل أيضا أحلام المؤسسات التى جنحت بدورها إلى الخصوصية ، وانفصلت بدرجة أو أخرى عن أحلام الأوطان .

مؤخرا أصدر أستاذ زنجى أمريكى ، هو البرفيسور شيلبى ستيل من جامعة سان جوزيه بولاية كاليفورنيا . كتابا بعنوان « إننى أحلم » ، تحدث فيه عن أزمة الزنوج فى الولايات المتحدة وأرجعها إلى ما أسماه « ذاكرة القهر » . وقد استقى المؤلف اسم كتابه من خطبة لداعية الحقوق المدنية الأشهر « مارتن لوثركنج » الذى قتل فى عام ١٩٦٨ وهو يدافع عن أحلام بنى جلدته من الزنوج ، وفى عرض للكتاب طالعته قبل أسبوعين قال أحد النقاد إن الأمة التى تفتقر إلى الحلم المشترك تظل مهددة بالانشطار ومن ثم الانهيار . وإن الولايات المتحدة إذا لم تنجح فى إذكاء ذلك الحلم المشترك وتصميمه على نحو إيجابى ، فإنها ستصبح بالمعيار الحضارى ـ مثلنا واحدة من دول العالم الثالث !

إن مساحة الوطن تتقلص وتصغر عندما تنعدم المشاركة فى الفعل وتغيب المشاركة فى الحلم . فعند ذاك تنحبس الطاقات وتصغر الأحلام ، ويلتحق الافراد بالجماعة أو القبيلة أو الطائفة أو المذهب ، حيث يبحثون فى إطارها عن الانتماء وعن المشترك . الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى نشوء أسوار عالية تؤدى إلى تفتيت الوطن وتكريس التقاطع بين الناس .

إن إقامة مجتمع التسامح والتعايش ليست بالسهولة والخفة التى يظنها كثيرون ، لكنه يمثل تحديا كبيرا يختزن أمضى أسلحة مواجهة فى السياسة بأكثر منها فى أى محيط آخر . وما لم تنجح الإدارة السياسية فى تخليق المشترك واستدعائه فى الضمير العام ، فعلا كان أو حلما ، فإن الباب سيظل مفتوحا أمام زحف مختلف آفات التقاطع التى أهلكت الأولين .

إن المخزون والمكنون فى المشترك لا حصر له ، واستدعاؤه واستثماره هو مطلب الساعة الذى ينبغى ألا يتقدمه مطلب آخر ، فضلاً عن أنه أمر فى نطاق الإرادة ، ولا يحتاج إلى معجزة من السماء .

هل يقول قائل « إننى أحلم » ؟!

(١٢)

الإسلاميون والوحدة الوطنية ؟

هل للإسلاميين مكان فى الدعوة إلى الوحدة الوطنية ؟

لما ووجهت بالسؤال قلت : نتمنى ذلك حقا ، لكن هذه مهمة صعبة للغاية . فواقع الحال يوحى بأنه ربما كان ميسورًا أن نرمم الشروخ التى تتخلل جسر العلاقة مع الأقباط ، بحيث نوفر لتلك العلاقة عناصر الأمان والاستقرار . لكن العقبات التى تحول دون تحقيق الهدف ذاته بالنسبة للإسلاميين ـ المشتغلين بالعمل الإسلامى العام ـ أكثر صعوبة وأشد جسامة . فالشروخ أعمق والجراح أدمى والرتق أوسع ، والعقد تلاحق هذا المسعى من كل صوب .

فى بيان ذلك قلت لمحدثى ، وهم مجموعة من شباب الجماعات الإسلامية فى القاهرة وطنطا والمنيا ، إن ثمة عقبات أربع تعيق الاستجابة لتلك الدعوة . أولاها ، وأهمها أن هناك أزمة ثقة لا حدود لها بين السلطة وبين الإسلاميين . وثانيتها ، أن بعض شرائح النخبة المثقفة ، القابضة على قنوات الخطاب العام تسعى بإصرار مشهود إلى تلغيم ونسف أية علاقة إيجابية أو صحية بين الطرفين . وهو مسعى مؤيد بكثيرين من أصحاب المصلحة فى ذلك ، فى الداخل والخارج . وثالثتها ، أن الخلاف مع الإسلاميين هو فى بعض أوجهه ليس خلافا عقيديا أو نابعا من الحساسيات الطائفية كما هو الحال مع الأقباط ، ولكنه فى جوهره تعبير عن صراع مرير بين مشروعين حضاريين مختلفين ، له جذوره الممتدة بعمق ١٤ قرنا . ورابعتها أن الإسلاميين فرق عدة . لا رأس لهم ولا صاحب ، شراذم بعثرتها الأزمة ، الأمر الذى لا يعرف فى ظله إلى من منهم يتوجه الخطاب .

كان تساؤل مجموعة الشباب الإسلامى ، الذين طرقوا باب بيتى ذات مساء بغير موعد ولا ترتيب ، أحد أهم الأصداء التى تلقيتها فى أعقاب نشر مقال الأسبوع الماضى ، الذى دعوت فيه إلى التعامل مع قضية الوحدة بين المسلمين والأقباط فى مصر ، من خلال ضوابط محددة

ومنهج مستقر . اقترحت أن نطلق عليه اسم « ميثاق الإخاء الدينى » ، وسمحت لنفسى أن اقترح بنودا لمشروع الميثاق الذى دعوت إليه . وتوقعت أن تثير الأفكار التى أوردتها رد فعل سلبيا من جانب بعض الغلاة على الجانبين ، الإسلامى والمسيحى . وهو ما حدث بشكل جزئى ، لا يكاد يقارن بحجم القبول والتأييد الذى نقل إلى ، فى حدود الوقت القصير الذى مر على نشر المقال . وكانت من علاماته البارزة مكالمتان هاتفيتان تلقيتهما من أمستردام بهولندا ، ومونتريال فى كندا ، غير أحدى عشرة برقية ، وصلتنى من أنحاء مصر .

فى هذا السياق جاء تساؤل شباب الجماعات الإسلامية ، الذين حملوا إلى مشكلتهم المزمنة ، وقال قائلهم : نريد حلا !

●

لم أفاجأ بهذا النوع من الصدى . ففى كل مرة اقترب من ملف غير المسلمين داعيا إلى ما أمرنا به القرآن من بر وقسط ، تتقلب المواجع لدى فئات أخرى عديدة ، ويجيئنى من يقول : هل يرضيك هذا الذى يحدث للمسلمين ؟!

مؤخرا لقيت أحد رموز الحركة الإسلامية فى الجزائر ، رشيد بن عيسى ، الذى قال لى إنه ألقى محاضرة فى باريس عن المسلمين فى فرنسا ، قَلَب فيها عنوان كتابى « مواطنون لاذميون » ، وجعل عنوانها « ذميون لا مواطنون » ! ـ وكان محور خطابه الموجه إلى الجمهور الفرنسى هو أن المسلمين فى أوربا وفى فرنسا فقدوا الأمل فى أن يعاملوا كمواطنين . وبالتالى فإنه يدعو إلى اعتبار هؤلاء المسلمين « أهل ذمة » فى المجتمعات التى صاروا جزءًا منها ، وشرح فى محاضرته تصور الفقه الإسلامى لمفهوم أهل الذمة ، وقال إن ذلك لو تحقق لهم فى فرنسا لأصبح غاية المراد من أهل البلاد ، ومن رب العباد !

هذا المعنى سمعته من بعض الشباب الإسلامى ، الذين قالوا بأن هناك استباحة بغير حدود لكرامة ومستقبل ، وأعراض وأموال ودماء الذين يتهمون بالانتساب إلى الجماعات الإسلامية ، حتى وإن لم يثبت بحقهم أنهم أتوا أفعالا بذاتها يعاقب عليها القانون . وإن ما يسمى بسياسة « التمشيط » التى تتبعها أجهزة الأمن تعتبر أن كل صاحب نشاط إسلامى متهم إلى أن يثبت العكس . وأحيانا يكون دليل الاتهام الدامغ لحية يطلقها أو جلبابا يرتديه أو صلاة للفجر انتظم فيها .

قال أحدهم صراحة : ليت لنا حقوق أهل الذمة !

قال آخر : إن الفنانة سهير المرشدى عندما ألمحت بعض الصحف إلى اتهامها بالتردد على مقر لتعاطى الهيروين ، ولم يكن للتهمة أساس ، بادر كبار الكتاب إلى الدفاع والاعتذار وإدانة السلوك الإعلامى الأهوج ، الذى لم يلتزم بالدقة الواجبة فى الحديث عن سيدة بريئة .

والتهم الظالمة والملفقة توزع على مئات الشباب المسلم بين الحين والآخر ، وبعضها يؤدى إلى ضياع مستقبل العشرات منهم ، ومع ذلك فإن أحدًا لا يحاول أن يتحرى الإنصاف فى الحديث أو التحقق من سلامة ما هو منسوب إليهم .

أب من المنصورة اتصل بى هاتفيا مرة ، ليقول بأن ولده الطبيب المتهم فى أربع قضايا بأنه متآمر وإرهابى وضالع فى التخريب والإفساد فى الأرض ، ونشرت الصحف تلك النعوت فى بيانات مسهبة وقاطعة ، لكن الأبن الطبيب كان يبرأ فى كل مرة ، ويعود ليجد رزقه مقطوعا وبيته منهارًا وأطفاله مصابين بالأمراض النفسية والعصبية ، حتى هجره من حوله تحوطا وخوفا ، وضاقت به الدنيا فلم يعد يدرى ماذا يفعل ، وهو البرئ الذى لم يرتكب جرما ولا إثما ! . . سأل الأب المحزون فى النهاية : من يحمى أمثال هذا الشاب البرئ من التشهير والتجريم ؟

طالب يدرس الصيدلة ، وقع رسالته باسم : كمال . أ.ع. تلقيت منه رسالة تعقيب على مقالى قال فيها إن الأنبا غريغوريوس شكا فى كتابه الذى أشرت إليه ، مما أسماه بالعداء الروحى والفكرى . وهو ما لا يقبله الضمير المسلم . ولكن الشباب الإسلامى يجأر بالشكوى ذاتها . فلم يكتب عنه إلا كل ما يعبر عن ذلك العداء ، الذى لابد وأن يضاف إليه العداء المادى أيضا ، وليس الروحى والفكرى فقط . وحزب بنفسه مثلا . قال إنه لم يكن أبدا عضوا فى أى جماعة إسلامية ، ولكن « مشكلته » أنه متدين وملتح فقط ، وله صديق من الإسلاميين النشطين « تعرفت عليه فى يوم أغبر » !! - وبسبب من ذلك ، فإنه استدعى للتحقيق والاستجواب مرات لا يذكر عددها ، حتى صار « مشبوها » . وصودرت بعض كتبه فى المدينة الجامعية ، ثم أخرج منها نهائيًا . وكان يتقاضى مكافأة شهرية باعتباره متفوقا ، فأوقف صرفها . وفى إحدى المرات سحبت منه رخصة قيادة سيارة ، كان قد استخرجها تحسبا للزمن . وفى مشهد آخر منع هو شقيقه من الالتحاق بإحدى الكليات العسكرية ، بعدما نجح فى كافة الاختبارات . وعندما بدأت الامتحانات احتجز لمدة ثلاث ليال ، فضاع عليه امتحان المادة الأولى ، وسيرسب فيها بطبيعة الحال . وبعد ما روى تفاصيل معاناته فى أمور صغيرة للغاية ، ختم رسالته بقوله إن ذلك كله حدث له ، وهو لم ينضم إلى الجماعة الإسلامية ، ولمجرد أن له لحية صغيرة ، وأن صديقًا له منخرطا فى العمل الإسلامى ، ثم تساءل : ما بالك لو أننى صرت واحدا من الأعضاء العاملين فى تلك الجماعة ؟!

عبد الجليل عمار خليفة الطالب ببكالوريوس الزراعة أثار النقطة ذاتها من زاوية أخرى . قال أن العداء الروحى والفكرى الذى إدانه الأنبا غريغوريوس فيما يتعلق بالأقباط . هو عشر معشار الذى يتعرض له الإسلاميون . فالذين يمارسون العداء الذى يشير إليه لابد أن يكونوا من الشباب الجاهل أو الأحمق ، الذى تأثر بتربية رديئة ومناخ مسموم . لكن العداء الذى

يوجه ضد الشباب الإسلامى تمارسه منابر إعلامية معتبرة ، وأقلام كبيرة ، وأبواق مسموعة الكلمة . الأول يمارسه أفراد لا خلاف حول إدانة مسلكهم ، أما العداء الثانى فتمارسه مؤسسات مؤثرة تلقى دعما وتأييدا من شرائح ومحافل لها مصلحة فى ذلك .

قال الأخ عبد الجليل إن استباحة الشباب الإسلامى بالصورة التى تبدو فى المنابر الإعلامية تحدث شرخا عميقًا آخر فى جدار الوحدة الوطنية ، وأن الأمر يحتاج فعلا إلى ضوابط تتسم بالإنصاف والجدية والمسئولية ، تحكم التناول الإعلامى لهؤلاء الشبان ، وللظاهرة الإسلامية بوجه عام .

●

فى ندوة دعت إليها جمعية تضامن المرأة العربية فى القاهرة مؤخرًا ، أثار الدكتور كمال أبو المجد ، المفكر الإسلامى المعروف ووزير الإعلام الأسبق ، ذات الموضوع ، عندما تطرق فى حديثه إلى علاقة بعض شرائح النخبة المثقفة بالظاهرة الإسلامية .

ومما قاله فى هذا الصدد أن الأمر عندما يتصل بالشأن الإسلامى ، فإن أولئك المثقفين تخلون فى خطابهم عن قواعد العلم والمنطق والأعراف السائدة . ومنهم من يذهب إلى حد التخلى عن اعتبارات اللياقة والذوق السليم .

ركز على الشق المتعلق بتعميم الأحكام على الظاهرة الإسلامية ، رغم اختلاف فصائلها وتنوع أفكارها . وقال أن ذلك التعميم هو تعبير عن إهدار أبسط قواعد المنهج العلمى الصحيح . وهى قواعد يعرفها هؤلاء المثقفون والباحثون جيدًا ،ويلتزمون بها فى تناولهم لمختلف القضايا . لكن الأمر ينقلب تماما ويتغير بصورة مدهشة ، عندما يتصل بالشأن الإسلامى !

ما ذكره الدكتور أبو المجد يلمسه أى متابع منصف لما تنشره بعض المنابر الإعلامية حول الموضوع الإسلامى . وقد كنت أحد الذين أثبتوا ذلك المسلك المحزن فيما كتبت خلال فبراير من العام الماضى تحت عنوان « الإسلام وأزمة النخبة » وقام المقال فى الأساس على رصد متواضع للأسلوب والكيفية اللذين يقوم بهما الموضوع الإسلامى فى الصحف والمجلات القومية المصرية . وفيه شهادة تعزز كل ما قاله الدكتور أبو المجد فى صور تخلى ذلك النفر من المثقفين عن أمانة البحث العلمى وقواعد المعرفة الصحيحة وموازين التناول المنصف .

بين أيدينا نموذج حى لهذا الذى ندعيه ، يتمثل فى تلك الضجة المبالغ فيها حول ما نسب إلى الشيخ الدكتور عمر عبد الرحمن ، الذى يوصف إعلاميا بأنه « أمير » الجماعات الإسلامية فى مصر ، وهو ما لا أظنه صحيحًا ، من أنه دعا إلى قتل الأستاذ نجيب محفوظ أو اعتباره

مرتدا بسبب روايته المعروفة والمحظورة « أولاد حارتنا » . وفيما فهمنا ، فإن هذا الكلام نشر ضمن حديث أجرته صحيفة « الأنباء » الكويتية مع الشيخ عمر ، والتقط أحد « الساعين فى الخير » تلك السطور ونشرها فى مصر ، مشعلا بذلك فتيل حملة جامحة انتهت إلى محاكمة الإسلاميين فى مجموعهم بتهم الترويع والتجهيل والتخلف وما إلى ذلك .

ورغم أن الرجل رهن الاعتقال الآن ، وليس معروفا بالضبط ما إذا كان هذا الكلام قد صدر عنه فى الأصل أم لا ، وإن كان قد قاله فهل استخدم وصف الردة وحكم القتل أم لا ، رغم ذلك فقد وجدنا تنافسا مثيرا للدهشة فى إذكاء الفتنة والنفخ فى النار . وكأن هناك من تمنى أن يؤخذ الكلام مأخذ الجد ، ليتسع نطاق الحريق ، وتلتهم النار كل ما يتتسب إلى الإسلام فى هذا البلد ، ويهدم المعبد على كل من فيه !

وكان بوسع أهل الرشد والوعى السليم فى حملة الأقلام أن يعتبروا الكلام على فرض صحته ، من قبيل السخافات التى ينبغى أهمالها والتجاوز عنها ، خصوصا وأن الكلام نشر خارج مصر ، وبالتالى فلا صدى له ولا قيمة فى مصر . لكن هذا لم يحدث ، بل حصل العكس تماما ، تحول الموضوع إلى مادة مستمرة للكتابة والإدانة والتشهير ، واحتل مكانة على أغلفة بعض المجلات الأسبوعية ، وكأن « فتوى الشيخ عمر » باتت الشاغل الأول لمصر وللأمة العربية !

وسط حملة التشهير والتحريض ، قرأنا تعليقا لناقد فنى نحترمه هو الأستاذ سامى السلامونى ، نشرته جريدة الأهالى (عدد ٢٦ إبريل) تحت عنوان : « مشكلة ما يسمى فى مصر الآن بالتيار الدينى ـ لاحظ لهجة الإنكار فى العنوان ـ وفيه ذكر الكاتب أن ذلك التيار ـ على إطلاقه ـ يقدم نفسه بصورة تخلو من الذكاء ـ وإنه يقدم الإسلام باعتباره دينا دمويا (!) يتحاور مع خصومه بإهدار دمائهم ، ثم دينا صفته طبيعة الحياة وتقدمها ، يقف ضد كل الأشياء الجميلة : العلم والحرية والإبداع والموسيقى والرواية والنحت والسينما والمرأة والخيال » ـ هكذا بغير تخصيص ! وتمييز !

نفى الكاتب أن يكون الإسلام كذلك استنادًا إلى « تفسيرات واجتهادات شيوخنا الأفاضل المستنيرين » ، مما يعنى أن الإسلام لا بأس به ، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن فى أولئك الإسلاميين أولاد الأفاعى !

النقطة المحورية فى التعليق هى تعبير الكاتب عن دهشته من أن الشيخ عمر عبد الرحمن الذى نسبت إليه فتوى قتل الأستاذ نجيب محفوظ ، يتمتع بالحرية ولم يلق القبض عليه ، وأنه متروك هكذا « حر يتحرك كما يشاء ويشعل الحرائق فى كل مكان » ! ـ ومن ثم فإن دعوته منصبة على ضرورة اعتقال الرجل بمقتضى قانون الطوارئ ، « لحماية البلد من الإرهاب » !

لم يدع الأستاذ السلامونى إلى التحقق من الأمر ، واعتبار الكلام ، إن صح وثبتت بحقه عناصر التجريم ، تحريضا على القتل يحاسب عليه صاحبه أمام القضاء ليلقى جزاءه المنصوص عليه فى القانون . لم يخطر على باله ذلك ، لكن دهشته كما عبر عنها انصبت على أمرين : أن الرجل يتمتع بحريته فى بلده ، وأنه يجب أن يعتقل بناء على قانون الطوارئ : ـ (تحقق أمل الكاتب فيما بعد !) .

أشياء كثيرة ، مهمة وجوهرية فى موقف المثقف الملتزم ـ وهو أحدهم ـ سقطت من وعى زميلنا الكاتب ، وهو يتصدى للموضوع . فاستكثر على الإسلاميين أن يكون لهم تيار ، ووصف الجميع بالغباء ، ومضى فى غمزه ولمزه ، حتى أوقع نفسه فى خطيئة استنكار ممارسة مواطن لحريته ، والدعوة إلى اعتقاله لا استنادًا إلى القانون العادى ، ولكن بمقتضى القوانين الاستثنائية ، التى يرفضها الجميع فى مصر ، ولكن يرحب بها فقط إذا ما طبقت بحق الإسلاميين ، أيا كان دورهم أو موقعهم !

كان هذا هو غاية ما فتح الله به على زميلنا التقدمى ، وعممه علينا على صفحات جريدة ناطقة باسم حزب التجمع التقدمى !

إذ اختلافنا مع منهج الشيخ عمر وفكره مما لا يحتاج إلى بيان ، واستنكارنا وإدانتنا لكلامه ، إن صح ، مما لا يحتاج إلى إثبات ، بالتالى فدفاعنا الأساسى هنا هو فى أبسط مبادئ حقوق الإنسان ، التى يبدى البعض استعدادًا مفجعًا للتخلى عنها عندما يتعلق الأمر « بما يسمى » بالتيار الدينى !

●

والحال كذلك ، فهل يجدى فى الأمر « بيان » ؟

الذى نفهمه أن استمرار الشرخ القائم بين السلطة وبين الإسلاميين ، وتلك الحساسية الملحوظة من جانب بعض شرائح المثقفين وبين الإسلاميين ، هذا الوضع لا يخدم قضية الوحدة الوطنية بأى معيار . ونحن لا نبرئ ساحة الإسلاميين ونتهم غيرهم ، وإنما نعتبر أن كل طرف له نصيب من المسئولية ينبغى أن يتحملها ، فضلا عن أننا لسنا هنا بصدد المحاكمة ، وإنما نسعى إلى التلاقى والمصالحة .

ولست واثقا من جدوى البيان ، لكنى ـ مع غيرى ـ نستشعر أهمية أن تكون هناك ـ أيضا ـ ضوابط تكفل صياغة علاقة الإسلاميين بغيرهم على نحو يخدم الاستقرار ، ويرعى المصالح العليا للأمة ، ولا يستجيب للانفعالات ولا للمرارات ولا للأهواء والنزوات .

يشجعنا على ذلك ـ يدعونا بإلحاح فى الحقيقة ـ إن قائمة التحديات التى تواجه الأمة ـ الوطن ، طويلة وجسيمة ، بما يفرض على الجميع أن يتخلوا عن مختلف المعارك الجانبية

والصغيرة التى يشغلون بها أنفسهم ، لينصرفوا إلى ماهو مصيرى وعاجل حقا . بالتالى فإنه قد يقاس معيار الالتزام الوطنى أو القوى بمدى استعداد كل طرف « لسحب قواته » من ساحة المعارك الجانبية والاستعلاء فوق الحسابات والمرارات الشخصية ، ثم الانضمام بعد ذلك إلى فيلق الخائضين معركة المستقبل ، الذائدين عن حياض الأمة المهددة ، حضاريا واقتصاديا وعلميا ، وعسكريا أيضًا .

ربما جاز لنا أن نرفع شعار « أرفعوا أيديكم عن الإسلاميين » ، الذى دعت إليه عن حق بعض الوسائل التى تلقيتها . لكن أحسب أنه من الإنصاف أيضا أن نرفع فى مواجهة الإسلاميين شعار « ارفعوا رؤوسكم وأعينكم عن معارك الماضى ومحاكمة الحاضر ، واتجهوا إلى بناء المستقبل بمنطق الدعاة لا القضاة » .

أيا كان حجم الأمل فى إمكانية التوصل إلى اتفاق أو مصالحة بين مختلف الأطراف . وأيا كان حجم الجدوى المرتقبة لأى مسعى يبذل فى ذلك الاتجاه ، فإن التفكير فى الأمر إذا لم ينفع اليوم ، فقد ينفع غدا ، وهو لن يفر بأى حال .

فى هذا الأطار ، فإن إلحاق الإسلاميين بالدعوة إلى الوحدة الوطنية يمكن أن يرتكز على العناصر التالية :

* أن الجميع يتعاملون مع مجتمع مسلم فى الأساس ، وجهد أهل الاصلاح فيه يستهدف استكمال التزامه بالإسلام فى نهاية المطاف .

* إن احترام الشرعية واجب ، والالتزام بالقانون لا بديل عنه . وبالمقابل ، فمن المهم للغاية أن تكفل الشرعية والقانون للجميع حق التعبير عن آرائهم من خلال قنوات متاحة ومعترف بها . الأمر الذى يتطلب ضرورة إطلاق حرية تشكيل الأحزاب بغير قيد .

* إن العنف مرفوض ، سواء كان ماديا أو فكريا ، وسواء كان صادرا عن أفراد أو جماعات أو مؤسسات . وطالما أتيح للجميع أن يعبروا عن أفكارهم فى ظل الشرعية ، فإنه يمتنع على كل جماعة أو تنظيم أن يباشر عملا عاما فى السر .

* إن أجهزة الأمن والنيابة والقضاء هى التى تباشر مسئولية التعامل مع كل فعل يتعارض مع القانون ، وما عدا ذلك منوط بقنوات العمل السياسى وأدواته المباشرة .

* إن كل طرف أو فصيل إسلامى ، هو جماعة من المسلمين ، وليس له أن ينصب نفسه متحدثا باسم الإسلام ، أو يصنف ذاته باعتباره جماعة المسلمين ، ومن عداه خارجون على الجماعة .

* إن الإيمان علاقة بين المرء وربه ، وليس لأحد أن يتخوض فى أمره أو يشغل نفسه

بمجراه. والخلاف فى الموقف أو الرأى يسوى بانتقاده وتمحيصه ، ولا ينبغى أن يتم بتجريح صاحبه ورميه بأوصاف تنتقص من إيمانه .

* إن الإسلام يسع جميع المختلفين أو المخالفين أيا كانت مشاربهم . وليس محظورًا على أحد أن يكون له رأى أو يعبر عنه فى المسائل الدينية ، طالما استند إلى دليل شرعى مقبول .

* احترام التخصص فى العلم الدينى واجب ، شأنه شأن العلوم الدنيوية . علما بأن باب التخصص مفتوح أمام كل من أراد . وعلى ذلك ، فإنه يمتنع على غير أهل التخصص أن يتخوضوا فى المسائل الأصولية والاجتهادية ، وليرجعوا فى ذلك إلى أهل العلم ومجامعه .

* توقف الحرب الفكرية والحملات الإعلامية من جانب مختلف الأطراف ، وعلى الجميع أن يلتزموا باحترام الحقيقة وبأدب الحوار . وفى القضايا الفكرية الخلافية ، فإن الحوار حولها ينبغى أن يتواصل ، بين أهل العلم وفى ساحاته المعتبرة .

●

جرَّنا شأن الإسلاميين عن الموضوع الذى بدأنا به الحديث عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط . وهو أمر لا يزال باب الاجتهاد فى شأنه مفتوحًا ومطلوبًا . وخلال الأيام القليلة التى أعقبت توجيه الدعوة إلى الاتفاق حول ميثاق الإخاء الدينى ، تلقيت ملاحظات ومقترحات قيمة لإثراء بنود الميثاق وعناصره ، من جانب الدكاترة محمد سليم العوا ، المفكر الإسلامى وأستاذ القانون ، والدكتور وليم قلادة المستشار السابق بمجلس الدولة والباحث المعروف ، والدكتور سليمان نسيم رئيس قسم الاجتماع والتربية بمعهد الدراسات القبطية . كما تلقيت ثلاث دعوات كريمة لمواصلة الحوار مع جماعة الإخاء الدينى التى يرأسها الدكتور عبده سلام وزير الصحة الأسبق ، والأستاذ أمين فهيم رئيس جمعية الصعيد المسيحية ، ورئيس المكتب الكاثوليكى الدولى للطفولة ، والأستاذ أنطون سيدهم صاحب جريدة وطنى . .

لهذه الأصداء أكثر من مغزى مهم ، فى المقدمة منها أن قضايانا الحيوية لم يجر حولها حوار حقيقى يحسم إشكالياتها . رغم أن الراغبين فى ذلك ـ بحماس وإخلاص ـ جاهزون فى كل وقت وكل موقع . ولكن هؤلاء جميعا بغير حيلة ، لأننا فى زمن الرأى فيه لمن يملكه ، وليس لمن يدركه !

(١٣)

بيان من أجل الوحدة

لا بأس من أن نقيم مأدبة باسم الوحدة الوطنية . ولكن ما رأيكم لو أننا تناولنا المسألة من باب آخر لا يمر بالموائد والصحون ، وإنما يصب فى مشروع عمل يثبت تلك الوحدة ويضمن استمرارها ، على أسس مستقرة وضوابط واضحة ؟

لقد نشرت الصحف المصرية صور ونبأ ما أسمته بمأدبة الوحدة الوطنية، التى دعا إليها وزير الأوقاف ، واجتمع حولها حشد من ممثلى الأقباط والمسلمين . [لاحقا رد بطريرك الأقباط الدعوة بمثلها] ولست أعرف بالضبط تفصيلات ما جرى خلال تلك المأدبة ، وما الذى أضافته على طريق الوحدة الوطنية . لكن من تجربة شهدتها قبل سنتين أتصور أن الجميع تصافحوا بحرارة وبشاشة ، والتقطت لهم الصور وهم على هذا الوضع من الانشراح والحبور . وبعد ذلك تبادلوا بعض عبارات الشكر والمجاملة ، تخللتها ملاحظات باسمة على أنواع الطعام والطقس . ثم انهمك الجميع فى الأكل . وبعد الشاى والقهوة والذى منه ، انصرف الجميع شاكرين ومشكورين . بعد ساعات نقل التليفزيون الحدث ، وزفت إلينا الصحف الخبر ، فى إشارات موحية إلى أن الجهود مستمرة من أجل تكريس الوحدة الوطنية ، وأن مصر - حماها الله - بخير وعافية . والدليل الأكيد على ذلك أن كل رموز المسلمين والأقباط قد التفوا حول مائدة واحدة ، أكلوا معا عيشا وملحا ، وتحلَّوا بالكنافة والقطايف !

وهذا كله صحيح ولا غبار عليه ، باستثناء شق واحد فى الموضوع ، ينصب على دلالة الحدث وتفسيره . فقد طعم الجميع وشربوا حقا ، لكن يتعذر أن نصنف الذى جرى باعتباره إضافة بأى معيار إلى مسيرة الوحدة الوطنية . هو صورة للوحدة وليس عملا من أجلها . مجرد لقطة فى وضع وحدوى ، وليست تجسيدًا لموقف يرتكز عليه ويطمأن إليه .

نعترف بأن الذى حدث يتوافق إلى حد كبير مع مناهج السلوك السائدة فى زماننا . فهناك

كثيرون يستعيضون على العقل بالقول . يتكلمون كثيرًا ويعدون طويلاً ، ولا ينجزون . يعطوننا انطباعا بأنهم يركضون ويتحركون ، لكننا نكتشف فى لحظة أنهم لم يتقدموا خطوة واحدة إلى الأمام!

والأمر كذلك ، فلماذا نستغرب أو نستنكر أن يستعيض آخرون عن الفعل بحفلات الاستقبال والصور التى « تسجل » الحدث وتشهد له ؟!

لسنا فى مقام اتهام أحد بطبيعة الحال ، بل إننا نذهب إلى أن الأمر رتب بمشاعر ونوايا لا ينقصها الإخلاص أو حسن النية . وأن الذين رتبوا الدعوة لم يفعلوا أكثر من أنهم مضوا على درب تم شقه وتمهيده بالفعل . لكننا فقط تدعى بأن هناك قضايا دقيقة ومهمة لا تصلح أمثال تلك الطرائق والدروب لكى تكون موصلا جيدا للتعامل معها . وإنما تعطى وهما بالإنجاز ، لكنها فى حقيقة الأمر لا تسفر عن إنجاز ذى قيمة !

نعترف أيضا بأن قيمة الوحدة قد انتهكت فى زماننا ، ولم تعد محملة بتلك الأبعاد الكبيرة والجليلة التى نحلم بها . فقد بات ممكنا ـ وحصل ـ أن يدعو صوت إلى الوحدة ، ويملأ الدنيا ضجيجا وحماسا لها ، بينما صاحبه يقوض كل أساس لها ويكدس التشرذم والتجزئة ، بأفعال تتم فى هدوء بعيدًا عن العلن . وصار ممكنا ـ وحصل ـ أن تدرج الوحدة فمن شعارات أخرى تدغدغ مشاعر كل عربى ، وتفجر ينابيع الأمل فى مستقبل الأمة المشرق ، بينما هى فى الحقيقة واجهة وستار لسياسات التسلط والقمع وإهدار كرامة الإنسان العربى . وصار ممكنا ـ وحصل أيضا ـ أن يغمد الشقيقان السلاح فى قلب وظهر كل منهما ، ثم يعلنان فى اليوم التالى أنهما ماضيان على طريق الوحدة . ويستمر تآمر كل منهما على الآخر ، بينما فى حكومة كل بلد وزير للوحدة !

تلك بعض شهارات التردى التى تدمغ الزمن العربى وتدينه حقا ، لكننا لا نذهب بعيدا فى الطموح ، فندعى أننا نتحدث عن وحدة عربية ، مما شوهه المغرضون وعبث فيه العابثون . وإنما نركز أبصارنا على مستوى من الوحدة لا يحتمل التهوين أو الخفة . وإذا جاز لبعض أهل السياسة أن يلغطوا فى مسألة الوحدة العربية ، ويعبثوا بمفرداتها وعناوينها ومقوماتها ، فإن الأمر يختلف مع قضية الوحدة الوطنية . فاللعب بمسألة الوحدة العربية هو نوع من المناورات التى تتم خارج الحدود ، والضرر الناشئ عنه سياسى بالدرجة الأولى ، فضلا عن إنه ليس مباشرا ولا حالا . لكن التهاون فى الوحدة الوطنية يصيب عصب الاستقرار فى داخل البيت . وعدم الجدية فى التعامل معها لا يؤثر على مصداقية هذا السياسى أو ذاك ، لكنه يهدد الحاضر والمستقبل ، بصورة لا يقبل فى ظلها التبسيط أو الخطأ فى الحساب .

نعترف أخيرا بأن تقاليد مجتمعاتنا تسمح أحيانًا بأن يختزل الموقف فى وجبة ، وربما فى صحن !

فأعيادنا تترجم بالضرورة إلى مواسم للتخمة . إن لم يكن بالفتة واللحم و « الرقاق » ـ الفطائر ـ فى عيد الأضحى ، فبالكعك المحشو وملحقاته فى عيد الفطر . والحزانى الذين يزورون المقابر فى العيدين يصحبون معهم طعاما أيضا ، فطائر من نوع خاص . وشم النسيم، علامة الربيع الذى تتفتح فيه الأزهار يحتفل به بواسطة أكلة الفسيخ المعتبرة ذات الرائحة النفاذة ، مصحوبة بالبصل الأخضر ، إضافة إلى البيض الملون . وذكرى عاشوراء بأبعادها بكل أبعادها المثيرة والمأساوية ـ يوم قتل الحسين ـ تستعاد فى التقاليد الموروثة منذ عهد الفاطميين من خلال صحن مميز يحمل ذات الاسم ، تختلط فيه « البليلة » ـ القمح المطبوخ بالسكر ـ مع المكسرات بأنواعها ، يأكله الناس ويتبادله الجيران ، أما الاحتفال بليلة النصف من شعبان أو ٢٧ رجب ، فلا يزال المجتمع المصرى يعبر عنه بذبح ذكر البط ، الذى يؤكل مع الكسكسى بالمرق ! . . وهكذا .

والأمر كذلك ، فأكثر ما نخشاه أن تضاف مسألة الوحدة الوطنية إلى القائمة ، فتقام من أجلها فى الأسبوع الأخير من شهر رمضان فى كل عام مأدبة حافلة ، أو يتفق ذهن أحدهم عن ابتداع وجبة أو صحن بذات الاسم . وبمضى الوقت يصبح الأمر تقليدا ربما يضيف جديدًا إلى مبتدعات المطبخ المصرى ، لكنه يصنف فى خانة السلب من وجهة نظر « المطبخ » السياسى !

إننا إذا أردنا أن نضع الفعل فى إطاره الصحيح . فقد نقول بأنه يمثل « سنة » حميدة ، لكنه لا يغنى عن « فريضة » أخرى أهم وأسبق ، تتمثل فى العمل الحى والمستمر من أجل تثبيت دعائم الوحدة الوطنية وترسيخ قواعدها . . ضمن إطار واضح يقوم على ضوابط محددة .

●

رب سائل يسأل : هل هناك مشكلة فى الأساس ؟ ـ وإن وجدت ، ألا يجوز أن تكون من النوع الذى يمكن تجاوزه أو حله بكلمة تقال على طاولة للطعام ؟

ردى على ذلك أن هناك خليطا من المشكلات والمخاوف التى تؤثر بالسلب على قضية الوحدة الوطنية ، وإن هذه أو تلك ليس مما يعالج أو يحسم بالمجاملات والكلمات الرقيقة والابتسامات المرسومة على الوجوه .

لكنى أسارع إلى القول بأن الذى أتحدث عنه لا يشكل خطرا داهما أو قائما ، لكنه ربما شكل خطرا قادما فى المستقبل ، يفترض أن يتحسب له الجميع من الآن ، وقبل فوات الأوان . ليس فقط حفاظًا على تماسك البيت وحصانته وعافيته ، ولكن أيضا لأن العالم يتجه الآن إلى

حشد قواه وتجاوز صراعاته وحزازاته ، ليكرس جهده وطاقته من أجل التصدى للمخاطر التى لاحت فى الأفق مهددة البشرية بأسرها ، بصرف النظر عن اختلاف عقائدها وأجناسها وألوانها . وما التحول الكبير الحاصل فى العقيدة السوفيتية إلا تعبيرا عن عمق الإدراك لطبيعة الطور الجديد الذى تقف البشرية على مشارفه الآن .

ولا أريد أن أحمل قضية « مأدبة الوحدة الوطنية » بأكثر مما تحتمل . ولا أرجو أن يستشعر الداعون إليها الندم لأنهم سعوا فيما تصوروه خيرا أو برا ، فجلب لهم ذلك النقد ووجع الدماغ . لكننى لما قرأت نبأ المأدبة فى الصحف تمنيت أن يسبقها ويلحق بها جهد آخر فعال وحثيث ، ينطلق من إدراك الأهمية القصوى لهذا الموضوع فى إطار الوطن ، وفى ظل المتغيرات التى يشهدها الكون الآن .

وانشغالى بهذا الموضوع وإلحاحى عليه ليس جديدا فيما يعلم البعض ، إذ تناولته فى دراسة نشرتها مجلة « العربى » الكويتية على حلقات منذ عشر سنوات . وهى التى طورت لاحقا وقدر لها أن تظهر فى كتاب بعنوان « مواطنون لاذميون » . وظل اتصالى بالموضوع مستمرا من خلال مشاركات متواضعة فى عديد من المؤتمرات والكتابات التى تناولت قضية غير المسلمين . ولعل آخر ما نشر لى حول الموضوع فى هذا المكان هو مقال بعنوان « مواطنو الدرجة الثانية ؟ » ، خلال شهر يونيو الماضى .

هيأت لى هذه المحاولات والمعالجات فرصة الاتصال المستمر بعديد من دوائر الأقباط المصريين ، الذين صرت أتلقى منهم كل حين رسائل صريحة تنقل إلى ما لا أعرف ، وتصحح عندى بعض ما أعرف . وكان آخر ما تلقيت فى هذا الصدد ثلاثة كتب صادرة عن « أسقفية الدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمى » . والكتب الثلاثة هى بعض ما نشر تحت عنوان « مقالات فى الكتاب المقدس » ، للأنبا غريغوريوس مسئول تلك الأسقفية . ومنذ صدرت تلك السلسلة وأنا أتابعها ، ضمن ما أتابع من مطبوعات قبطية نشطت بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة ، فى ظل « الصحوة » القبطية الموازية للصحوة الإسلامية .

واعترف بأن قراءة كتب الأنبا غريغوريوس هى التى حفزتنى أصلا للكتاب فى الموضوع مجددًا . فمنذ طالعتها قلت أن المسألة تحتاج إلى ضبط وبيان ، لأن أخطر أنواع اللعب هى تلك التى تتم بلا قواعد . بلا أرضية واضحة وحدود معلومة « وسقف » لا يتجاوزه الجميع ، وإلا ارتطموا بما يجرح ويوجع .

كانت الكتب تعكس جانبا كبيرا من المشكلات التى أشرت إليها ، والتى ترددت فى عديد من الرسائل التى تلقيتها . وهو ما يعنى أن ما ورد فيها يعبر عن رأى قبطى عام وليس فقط رأى الدراسات اللاهوتية والثقافة القبطية .

جاءت حكاية مأدبة الوحدة الوطنية فى هذا التوقيت . ما أن قرأت النبأ حتى استشعرت حجم الفارق بين ما يجرى على السطح وما يتفاعل فى الواقع ، وفى الأعماق . أدركت أن المأدبة تعبير عن حسن النية حقا ، لكنها رمز للتبسيط الشديد للموضوع . أو قل إنه تبسيط مخل لقضية مهمة ودقيقة ، خصوصا وإننا لا نعلم فعلا حقيقيًا - غير المأدبة - عنى بمسألة الوحدة الوطنية .

ولأنه ليس بالمآدب وحدها تصان وحدة الأوطان ، فقد غدا مناسبا أن نعيد التنبيه إلى الموضوع مجددا ، من ناحية ، وأن نحاول طرح تصور لتلك الحدود والضوابط التى تقترحها للتعامل مع الموضوع ، من ناحية ثانية .

●

أبرز وجوه المشكلة كما عرضه الأنبا غريغوريوس يتلخص فيما يلى : أن الخطاب الإسلامى المعلن يتعرض أحيانا لعقائد المسيحيين بالنقد والتجريح ، وبمختلف صور الغمز التى تؤدى المشاعر وتستثير النفوس . وهو يخص بالذكر فى هذا الصدد المطبوعات الإسلامية ، التى تصدر الجهات الرسمية بعضها . والتليفزيون ، التى هو مملوك للدولة وتحت إشرافها المباشر. ثم بعض الدعاة وخطباء المساجد .

وهو إذ يقرر هذه الدعوى يقول بإنه فى ظل استمرار تلك الأوضاع ، فإنه يتعذر أن يتم التعايش بصورة إيجابية وحميمة ، ويتعذر بالتالى أن تؤمن الوحدة الوطنية على أساس مستقر ومتين .

« مقالات فى الكتاب المقدس » هى فى الأساس تجميع لكتابات وآراء الأنبا غريغوريوس فى مختلف شئون الدين والدنيا . وبعض هذه الكتابات نشرت فى جريدة « وطنى » ، التى تمثل وجهة النظر القبطية ، والبعض الآخر كان بمثابة رسائل وجهت إلى عدد من كبار الدعاة وأصحاب الأقلام . وهو فى هذه وتلك يرد على آراء صادرة عن الطرف الإسلامى تضمنت نقدا أو مساسا بالعقائد المسيحية ، أو تجريحا لإيمان المسيحيين .

من الذين وجهت إليهم تلك الرسائل الأستاذ توفيق الحكيم والأستاذ أحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة ، والدكتور بنت الشاطئ . والدكتور عبد المنعم النمر ، ومرشد الإخوان ورئيس تحرير مجلة الدعوة ، والأستاذ الحمزة دعبس رئيس تحرير جريدة « النور » ، والدكتورة أمينة أحمد حسن الأستاذة بكلية البنات صاحبة كتاب « نظرية التربية فى القرآن » ، وآخرون كثيرون بينهم عدد من الصحفيين الذين تعرضوا للمسيحية من قريب أو بعيد فى كتاباتهم . ومن هؤلاء الأستاذة أمينة السعيد والأساتذة أحمد بهجت وأحمد زين وعزت السعدنى وغيرهم .

ويظل الداعية المعروف الشيخ محمد متولى الشعراوى هو صاحب النصيب الأكبر من الردود والمناقشات التى سجلها فى كتابه أسقف الدراسات اللاهوتية والثقافة القبطية .

ورغم أن الحوار يتسم بالأدب واللطف ، إلا أن نبرة العتاب فيه شديدة ، ومشاعر الغضب لا تخفى على القارئ ، ولحظات الانفعال قليلة على الجملة .

بعض ما ذكره الأنبا غريغوريوس دقيق ومثير للجدل ، وربما كان عرضه على الرأى العام يضر ولا ينفع ، من وجهة نظر مسعى الدعوة إلى التلاقى والتصافى . لكنه خارج ذلك النطاق يثير نقاطًا مركزية مهمة ومشروعة ، مثل :

* تساؤله المستمر ـ المشوب بالعتب ـ الذى يقول به : لماذا تكون الدعوة إلى الإسلام بانتقاد عقائد المسيحيين وتجريحها ، وهل من الضرورى أن يقام بناء الإسلام مصحوبا بتقويض بناء المسيحية ؟ ثم : أليس من الأنسب والأحكم أن يركز الدعاة على فضائل الإسلام ومناقبه ، بدلا من التركيز على ما يعتبرونه مثالب أو معايب فى المسيحية ؟

* قوله أن الوحدة الوطنية تخدم حقا عن طريق اتجاه أهل الرأى من المسيحيين والمسلمين إلى البحث فى الأمور المشتركة والمتفق عليها . وليس المطلوب هو نبذ الخصائص المميزة للدينين أو الترويج للميوعة الدينية والعقائدية . « إنما جل قصدنا أن نهدئ من حرارة حمى الخلافات العقائدية بين الإسلام والمسيحية ، حتى لا يتصاعد منها بخار خانق لمحبتنا » .

* إشارته إلى أن المناخ الراهن شاعت منه بذور تسميم العلاقة بين المسلمين والأقباط ، وهو أمر غير مألوف فى مصر ، يصفه بأنه نوع من « العداء الروحى والفكرى » الذى يثيره البعض . مما يدلل به على ذلك أنه طوال تجربته فى التعليم المصرى ، من الإبتدائى إلى الجامعى، « لم يحدث مرة واحدة أن سمعت من زميل مسلم كلمة (يا كافر) التى صار يسمعها اليوم أولادنا وبناتنا فى المدارس والجامعات » .

على صعيد آخر ، فقد كتب الأنبا غريغوريوس ردودا على مقالات صحفية تثير أمورا دقيقة، ولا نرى سببا وجيها لمناقشتها على المنابر العامة ، فضلا عن أن بعضها مما لا تفيد أو تجدى مناقشته من الأساس . من نماذج الأولى الجدل حول ألوهية المسيح ، وهل هو الله أو ابن الله أوروح الله . ومن نماذج الثانية بحث قضية المسيحى الذى يقتل فى الحرب ، وهل يعد شهيدًا أم لا ؟ . . هل تتسع الجنة للمسلم والمسيحى اللذين يقتلان فى الحرب ، أم أنها لشهداء المسلمين فقط ، كما أفتى بذلك آخرون ؟ !

الخلاصة أن ثمة مشكلة حقيقية كما ذكرت ، تحتاج إلى علاج أكبر وإلى تناول يتسم بالرصانة وبالمسئولية فى ذات الوقت . وهذا هوالشق الذى يحتاج إلى « بيان » .

الأمر يتطلب اتفاقا بين رموز الطرفين ، يجسد روح « الصحيفة » المعروفة فى التاريخ الإسلامى ، التى كانت بمثابة أول ميثاق مكتوب صدر عن صاحب الرسالة عندما هاجر من مكة إلى المدينة ، منتقلا من مرحلة الدعوة إلى بناء الدولة ، وفيه تمت صياغة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، فى بنود محددة توضح حقوق وواجبات كل طرف ، فى ظل معانى الإخاء الإنسانى والبر بغير المحاربين أو المعتدين ، التى دعا إليها الإسلام .

نحن بحاجة إلى شىء من هذا القبيل ، يتفق عليه أهل العلم ويلتزم به الجميع ، بما فى ذلك ما يسمى بالإعلام الدينى الرسمى والأهلى . سمه ميثاق الإخاء الدينى إن شئت ، لكن الأهم من التسمية هو المبادئ والمضمون .

اتصور أن الأمر يحتاج إلى حوار حول مشروع الاتفاق أو الميثاق . وقد اسمح لنفسى بأن اقترح على من يهمه الأمر بنودا لهذا المشروع على النحو التالى :

* إن المسلمين والمسيحيين ومن سواهم أخوة فى الخلق ، انتسبوا إلى نفس واحدة ، وإلى جنس البشر الذى كرمه الله ونفخ فيه من روحه ، واستخلفه فى عمارة الأرض ، منذ الأزل وحتى تقوم الساعة .

* إن خلقه الجميع من نفس واحدة ، تبطل أية دعوة للتمايز أو التفاضل بين الناس إلا بالعمل الصالح فى الدنيا ، وبتقوى الله فى الآخرة .

* إن الكرامة المحفوظة لكافة الخلق بمقتضى البيان الآلهى ، تجعل أى مساس بكرامة أى إنسان ـ بصرف النظر عن دينه أو عرقه ـ عدوانا على حق من حقوق الله سبحانه وتعالى يتعين رده ، ولا يؤذن به .

* إن اختلاف الناس هو سنة من سنن الله تعالى فى الكون ، جرت بمشيئته لحكمة أرادها . بالتالى ، فإن مجرد الاختلاف فى اللون والجنس ، أو فى العقيدة والرأى ، لا ينبغى أن ينال من كرامة أى طرف ، ولا ينتقص من حقه .

* إن قاعدة البر هى الأصل فى العلاقات بين الجميع . وقاعدة العدل هى الأصل فى تقرير الحقوق والواجبات للجميع . وقاعدة العفو والإعذار هى الأصل فيما ينشأ من خلافات بين سائر الأطراف .

* إن الجميع ينتمون إلى أمة ذات هوية إسلامية ، نابعة من الالتزام الدينى عند الأغلبية المسلمة ، ومن الخلفية الحضارية والثقافية عند الأقلية غير المسلمة .

* فى البناء السياسى ، فالقاعدة هى ما تعارف عليه الفقه الدستورى المعاصر ، الذى يرسى مبدأ : حكم الأغلبية وحقوق الأقلية .

* فى البناء الفكرى والعقيدى ، فالأصل هوتبادل احترام العقائد والمقدسات . مما يمتنع معه على أى طرف أن يجرح عقائد الآخر ، بأى تصريح أو تلميح .

* إن ما هو مختلف عليه بين العقائد ، يحترم ما هو ثابت فيه ، ولا ينبغى أن يروج له بين عامة الناس . وإنما هو مما يجوز لأهل العلم والتخصص أن يتبادلوا الرأى فى صدده ، على أن يكون ذلك فى مجالس العلم ، وليس من خلال المنابر العامة .

* على الدعاة أن يعنوا بتبيان فضائل الرسالات التى يبشرون بها ، لعامة الناس . وإن شاءوا أن يتعرضوا لعقائد الآخرين ، فليكن ذلك فيما هو متفق عليه ، بما يكرس أواصر المودة والتراحم .

هذه مسودة لمشروع ميثاق الإخاء ، إذا جاز التعبير . ولأنها كذلك ، فهى قابلة لكل حذف وإضافة ، ولكل تعديل يطرأ على البال . غير أن الذى نلح عليه ونستعجله أن يجتمع الطرفان على رأى فى صياغة مبادئ الإخاء المنشود وضوابطه .

ولدى فيما أسلفت من نقاط ـ فى الموقف الأساسى ـ حيثيات وأدلة من الشرع والنقل والعقل ، تبرر المنحى الذى نحيناه . منها الدعوة القرآنية إلى البر بغير المسلمين ما لم يعتدوا . (الممتحنة ـ ٨) ومنها النهى الآلهى الصريح عن سب غير المسلمين (الأنعام ١٠٨) ومنها قصة النبى موسى عليه السلام وأخيه هارون ـ التى استشهدت بها أكثر من مرة ـ وفيها برر النبى موسى انزلاق بعض بنى إسرائيل إلى الشرك ـ مؤقتا ـ حفاظا على هدف اسمى هو وحدة القوم . إضافة إلى ذلك ، فإن الأصوليين أقروا قاعدة القبول بما قد ننكره تجنبا لما هو أشد إنكارا وأكثر إفسادا . وفتنة الفرقة والتشرذم التى يسعى إليها المتربصون بأمننا ، مفسدةتهون إلى جوارها أية مفسدة أخرى . ومنها أن أى جهد يبذل فى التراشق أو التهارش بين أهل الأديان من فوق المنابر ، هو هدية مجانية للصائدين والكارهين ، وأهل الأفك والشرك ، فضلا عن أنه مقامرة على مستقبل الوطن ، وإهدار للجهد فيما لا طائل من ورائه . فلن يترك المسيحيون دينهم إلى الإسلام ، ولن يتراجع المسلمون عن عقيدتهم ليصبحوا مسيحيين .

خطر لى أن بعض الذى كتبت قد لا يعجب نفرا من المسيحيين وآخرين من المسلمين ، وإننى قد أخسر بما أقدمت عليه هؤلاء وهؤلاء . عند ذاك تذكرت المثل العامى المصرى الذى يقول : ما نصيب المخلص ـ الذى يتوسط بين متنازعين ـ إلا تقطيع ثيابه .

نسأل الله السلامة !

المحتويات

القسم الأول : الإرهاب وسننه	٥
١ ـ لنرد للحوار اعتباره	٦
٢ ـ محاولة لفهم ما جرى بمصر !	١٣
٣ ـ خسرنا جميعا وخرجنا بلا قضية !	١٧
٤ ـ حقنا فى أن نختلف !	٢٤
٥ ـ هوامش على صفحة العنف	٢٩
٦ ـ إنهم يفسدون وعى الأمة	٣٣
٧ ـ لما صار الإرهاب مجرد وجهة نظر !	٤٠
٨ ـ أسئلة زمن الإرهاب !	٤٥
٩ ـ الإرهاب فى مصر شيء مختلف !	٥١
١٠ ـ فقه التطرف !	٥٧
١١ ـ لكى نخرج من نفق الإرهاب	٦٣
١٢ ـ عن الإرهاب والديمقراطية	٧٠
١٣ ـ تأجيل المشروع الديمقراطى هدية مجانية للإرهاب !	٧٧
١٤ ـ امتناع التفاهم لا يعطل الفهم !	٨١
١٥ ـ يسألونك عن الوساطة	٨٥
١٦ ـ نحن بحاجة إلى « الترشيد » وليس إلى « التجفيف » !	٩٢
القسم الثانى : مكاشفات ضرورية	٩٧
١ ـ تغيير الشعوب هو الحل !	٩٩
٢ ـ الاغتيال المعنوى للظاهرة الإسلامية	١٠٣
٣ ـ نحن أولى من فرنسا بتوظيف العرب الأفغان !	١٠٨
٤ ـ الإسلام الإعلامى !	١١٢
٥ ـ بين الإسلام الانطباعى والعشوائى !	١١٩
٦ ـ التكفير السياسى !	١٢٤
٧ ـ جبهة وطنية أم تحالف علمانى ؟	١٣١
٨ ـ أزمة المثقفين	١٣٨

٩ ـ لماذا نكيل بكيلين ؟ ١٤٤
١٠ ـ قراءة في خطاب البراءة ١٥٢
القسم الثالث : على جدران المحروسة ١٥٩
١ ـ نريده تغييراً في السياسات ١٦١
٢ ـ المآلات لا المقالات ١٦٩
٣ ـ « تعويم » السلع السياسية ! ١٧٦
٤ ـ اجهاض الحلم الديمقراطي ١٨٤
٥ ـ المساءلة : فريضة وطنية غائبة ! ١٩٠
٦ ـ متى يستقيل المسئول من منصبه ؟ ١٩٨
٧ ـ اختزال الوطن في السلطة ! ٢٠٥
٨ ـ الأخطر من الفتنة الطائفية ٢١١
٩ ـ هل هم مواطنون حقا ؟ ٢١٩
١٠ ـ شتمك الذى بلّغك ٢٢٦
١١ ـ التقاطع أم التعايش والتسامح ؟ ٢٣٣
١٢ ـ الإسلاميون والوحدة الوطنية ؟ ٢٣٩
١٣ ـ بيان من أجل الوحدة ٢٤٧

رقم الإيداع : ٩٣/١٠٣٥٩
I.S.B.N 977 - 09 - 0181 - 4

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



الكلام الذى بين دفتى هذا الكتاب يخرج من رحم التشاؤم والإحباط، ولا يطمع فى أكثر من إحقاق الحق. وهو عنوان يبدو سهلا فى الإلقاء، ولكنه فى عالمنا العربى بمثابة مغامرة مكلفة وغير مأمونة العاقبة. وهناك «عقلاء» كثيرون يعزفون عنها، اعتصاماً بالحكمة وإيثاراً للسلامة؛ وشتان بين الثمن الذى يدفعه فى الدنيا الداعى إلى إحقاق الحق، وذلك الذى يقبضه الساعون إلى إغماط الحق!

ومادة الكتاب تدور حول محاور عدة، وتمثل كلها محاولة للسباحة فى بحار الهم الذى يبدو فى ظاهره مصرياً، ولكنه فى حقيقته عربى وعالم ثالثى بإطلاق. من الإرهاب وتداعياته، إلى الديمقراطية ومستلزماتها. والكلام فيه من الحوار بقدر ما أن فيه من مجرد رفع الصوت، أو «فشّة الخلق» كما يقول إخواننا فى الشام.

ربما لم يتسم محتوى الكتاب بالصراحة المنشودة. وهذا ما أعترف به، وأدعى أنه حاول توصيل رسالته بأقصى حدود الصراحة الممكنة التى تأثرت دائماً بعامل السقوف المتغيرة فى عالم السياسة. إذ إن جميع الكتابات الواردة فيه لامست السقوف، وكانت أقصى ما أتاحته تلك السقوف. غير أن بعضها تجاوز تلك السقوف فوقع فى المحظور، وكان مصيره إما النشر مبتوراً أو عدم النشر على الإطلاق، حتى أذن الله له أن يرى النور فى ثنايا هذا الكتاب الذى أعتبره نوعاً من النفخ فى «قربة مقطوعة»!

دار الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)

